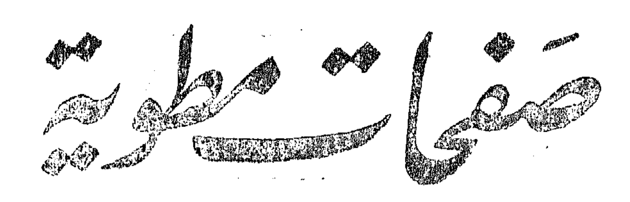
احمد لطفي السيد باشا



من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر
من مارس سنة ١٩٠٧ الى مارس سنة ١٩٠٩
عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية

يطلب من مكتبة النهضة المصرية

المختارات السياسية

مصر : ١٩٤٦

احمد لطفي السيد باشا

صفحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر

من مارس سنة ١٩٠٧ الى مارس سنة ١٩٠٩

عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية

المختارات السياسية

مصر : ١٩٤٦

مقدمة

اعتقادي الثابت أن نشر هذا الكتاب القيّم هو أول عمل من نوعه في تاريخ الآداب المصرية . وأعني بذلك أنه أول كتاب في «الأدب السياسي» ، والأدب السياسي في الأمم التي عنيت به يتألف من عدّة عناصر ، أهمها المقالة السياسية والتراجم والتاريخ السياسي والمذكرات . وقلما خلف رجل اشتغل بالسياسة المصرية شيئاً من ذلك يستنير به أخلافه الذين سوف يعكفون على خدمة البلاد من الناحية السياسية .

إن تاريخ المسألة المصرية في القرن التاسع عشر وهذا العهد من القرن العشرين يتكوّن من عهدين معينين تماماً : الأول منهما يبدأ بغزو نابوليون . والثاني يبدأ بالاحتلال البريطاني لهذه البلاد .

العهد الأول : عهد بيّن القسمات ظاهر التفاصيل ، فقد عُني بعض الكتّاب به ، وقد نعثر فيه على بعض مذكرات تنير لنا السبيل بعض الشيء . أضف الى ذلك أن الحياة السياسية المصرية في خلاله لم تكن قد تنافرت نواحيها تنافرها الآن .

أما العهد الثاني : فقلما نقف على شيء من أسراره الاّ في الكتب الأجنبية كتواليف الفرنسيين والانجليز وقليل غيرهم ، وهي تواليف انتحى أصحابها منحىً خاصّاً يتمشى في الغالب مع الأغراض التي كانت ترمي اليها السياسة الاوروبية أو تمليها المطامع الاستعمارية . وبالرغم من أن الحياة السياسية المصرية في هذا العهد قد ازداد تنافرها، وتشعبت نواحيها ، مما يوسع أمام المؤرخ أو كاتب المذكرات مجال الكتابة والتفكير والتعليق ، فانه قلما تقع على شيء من ذلك خلّفه لنا سياسي من السياسيين المعروفين ، أو وزير اشتغل في عهد

الاحتلال مع المحتلين ، فصوّر لنا الحياة السياسية في صورتها الواقعية ، أو فكر في أن يخلّف لمن يجيئون من بعده مذكرات تنير لهم السبيل وتوضح لهم النهج . وفي هذا ما يدل على أن الناحية السياسية من حياتنا مهملة ، بل تكاد تكون لا شيء الى جانب أشياء هي في الواقع لا تساوي إلى جانبها قلامة ظفر ، مما يهتم به بعض كتّاب دفعهم الى كتابة ما كتبوا : إما الزلفى وإما المال .

الحوادث التي وقعت في الثورة المصرية الأخيرة (١٩١٩ — ١٩٢٢) هي من الحوادث الجسام في حياة الأمة المصرية . وتحليل الأسباب التي أدّت الى هذه الثورة ، ثم تطوراتها والأفكار التي حامت في جوّها والنزعات التي قادت بعض فئات منا في نواحٍ منها ، كل هذه أشياء لم يترك واحد منا عنها كتاباً أو مذكرة .

كنت ممن شهد هذه الثورة وكنت ممن اعتقل وسجن في سبيلها مرات عديدة ، وحررت جريدة « الأفكار » للحزب الوطني وكانت أول من حمل على لجنة ملنر وقاومتها أشد المقاومة ، وكنت قادراً على كتابة مذكرات أو جمع مذكرات حتى مما كان ينشر في الصحف . وشهد بعضنا حوادث المظاهرات والمواقع التي دارت في شوارع القاهرة . وكان منا موظفون كبار نظموا إضراب موظفي الحكومة وهو حادث من أروع حوادث تلك الثورة . وكان منا صحفيون احتكوا بتلك الحوادث عن طريق مباشر ، وكان منهم القادرون على تصوير سياسة الصحف والآداب ومتجهات الرأي العام وتلونه بمقتضى الحوادث . كل هذه أشياء لم يخط واحد منا فيها حرفاً ولم يترك من ورائه كلمة تنير السبيل لمن يأتون من بعده .

ترك مصطفى كامل رسائل ، وخلّف فريد مذكرات ، وكتب سعد زغلول حوادث الثورة وعالجها بالضرورة علاج الخبير ، فأين جميع ذلك ؟

من قبل هؤلاء وفي زمن لم تكن قد نضجت فيه الفكرة السياسية ولم تكن الحياة السياسية لهذه الأمة قد بلغت ما بلغت من الخصب في زمن مصطفى كامل وفريد وسعد زغلول . خلّف عرابي مذكرات مكتوبة كتبها في منفاه بجزيرة سرنديب . وقعت في يدي هذه المذكرات وهي مجلد ضخم حمله اليّ أحد أبنائه ثم حملتها من فوري الى صاحب المعالي أحمد لطفي السيد باشا وكان مديراً لدار الكتب فاشتراها واحتفظ بها للدار ذخراً لمن يأتي من

أخلافنا . فكان عرابي رحمه الله أول زعيم سياسي من زعماء هذه الأمة أدّى الأمانة التي في عنقه لأبناء أمته . واني لأرجو أن تقوم دار الكتب على طبع هذه المذكرات بعد أن تعهد بها إلى من يستطيع التعليق عليها ، وتبيان ما غمض منها ، وشرح ما يحتاج الى الشرح من حوادثها .

وقد اشتغل أستاذنا احمد لطفي السيد باشا بسياسة البلاد منذ ان كان طالباً ، وله في ذلك ذكريات كثيراً ما حدّثنا بها . ذكريات غير معروفة لأحد ، وأحداث لا يعرفها الاّ من شهدها ، وله على ذلك تعليقات وتعليلات سياسية واجتماعية ، لو أنها نشرت يوماً إذن لكان لها شأن في هداية الأجيال المقبلة وأي شأن . شأن في السياسة، وشأن في التاريخ .

هذه الصفحات المطوية التي ننشرها اليوم هي خلاصة آراء أستاذنا الكبير في السياسة المصرية من أوائل سنة ١٩٠٧ وهي السنة التي تألف فيها حزب الأمة وظهرت صحيفته « الجريدة » الى أوائل سنة ١٩٠٩ . وعندي أن هذا العهد هو عهد الانقلاب الفكري الذي تميز فيه الاتجاه الاستقلالي في سياسة مصر الوطنية . وسنعقب على ذلك بكتاب آخر في مجلدين ننشر فيه آثار أستاذنا الكبير في السياسة المصرية في أوائل سنة ١٩٠٩ الى سنة ١٩١٤ وهي السنة التي اجتاحت فيه العالم كارثة الحرب العالمية الأولى .

لمصر الآن عند أستاذنا الكبير حق تطالبه به ، هو مذكراته السياسية منذ أن وفد على سويسرا عقيب تخرجه من مدرسة الحقوق الى سنة ١٩٠٧ ، ومذكراته من سنة ١٩١٤ الى الآن . ولذهابه الى سويسرا سرٌّ يتعلق بالخديو عباس وبمصطفى كامل ليس لنا أن نبوح به ، بل نترك له وحده حق القول فيه ، وإن كان من حق المصريين جميعاً أن يعرفوه . فان حياة السياسيين والمشتغلين بالمسائل العامة وبالاصلاح الاجتماعي ليست لهم وحدهم ، بل ان للأمة فيها نصيباً وأي نصيب .

لعلي بنشر هذه الصفحات أكون قد قمت ببعض الواجب ، فهي بمثابة مذكرات متصلة لعهد من عهود الانقلاب الفكري في السياسة المصرية ، شبابنا اليوم أحوج ما يكون الى الإلمام بأحداثه واتجاهاته .

اسماعيل مظهر

خطب سياسية واجتماعية

— ١ —

أيها السادة[١] :

إذا كان حل المسألة المصرية ، أو استقلال مصر ، أمراً أوربيًّا محضاً كما قال لورد كرومر ، فلا شك عندي في أن جميع الأعمال التحضيرية التي تؤدي حتماً إلى الاستقلال هي بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتيّة التي لا دخل لأوربا فيها . المصريون هم الذين يقومون بتعليم أنفسهم وترقية احوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ثم لا يكون من عمل أوربا بعد إلا الاعتراف لهم بالاستقلال . المصريون يقومون بوضع المقدمات المنتجة للاستقلال، وأوربا تعترف بذلك الاستقلال . فعمل أوربا لنا لا يمكن أن ينتظر مطلقاً قبل أن نفرغ نحن من القيام بواجبنا الوطني الأقدس، الذي هو استجماع كل الأسباب المؤدية للاستقلال .

غير اننا في الماضي قد أخطأنا في تقدير الواجب علينا وألقينا مسؤولية العمل لاستقلال مصر عن عاتقنا إلى عاتق غيرنا . فعلقنا آمالنا في أول الأمر بالاستانة ، أي بحكومة جلالة السلطان صاحبة السيادة علينا ، وبقينا ننتظر نتائج ما يعمله لنا الأتراك . فلم ننل من وراء ذلك شيئاً حتى أن الانكليز أنفسهم قد عرضوا شروط الجلاء سنة ١٨٨٧ وحفظوا لأنفسهم امتياز الدخول في مصر إذا جرى فيها من الحوادث ما يدعو لدخول دولة أجنبية . ولكن فرنسا التي لم تكن تُطفئ نار مطامعها في مصر إلى ذلك الحين ، ولم تكن خمسة الأعوام

---

(١) خطبة ألقيت في نادي حزب الامة بسراي البارودي وكانت بشارع غيط النوبة بجوار باب الخلق ونشرت بعدد الجريدة رقم ٣٦٢ الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٨ . بعنوان « الحالة الحاضرة »

التي مرت على الاحتلال كافية لجعلها تنسى أسفها على عدم مشاركة الانكليز في الدخول إلى الاسكندرية ، والتي كانت صاحبة النفوذ الأول في مصر قبل الثورة والتي تعرف أن حصول انكلترا على امتياز في مصر من شأنه أن يقضي على نفوذها فيها — قد زينت للباب العالي عدم قبول الشروط الموضوعة للجلاء ، فظلت المسألة على ما كانت عليه . أنسنا وقتئذٍ من غيرة فرنسا الظاهرة على مصالحنا وطمعنا في مساعدتها إيانا على نيل استقلالنا ، فولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من وراء ذلك إلا وعوداً من بعض النواب الفرنساويين قد ذهبت بها الأيام . غير أن حبل الرجاء ما زال معلقاً بحكومة فرنسا حتى قطعه نهائيًّا الاتفاق الفرنساوي الانكليزي سنة ١٩٠٤، عند ذلك تقطعت بنا الأسباب، ولم نشأ أن نقصر مجهوداتنا على العمل لاستقلالنا في داخل بلادنا ، بل تطوّح بعضنا الى لوندره ، وصرنا نعلق الآمال في نيل الحكومة الذاتيَّة والاستقلال النوعي ، مرة على وزارة الأحرار وأخرى على أعضاء البرلمان، وثالثة على حسن الشهادة في حقنا من المعتمد البريطاني في مصر.

تواكلنا وتوكلنا في استرداد حريتنا القومية على جاذبية المعتمد البريطاني أو على أخلاقه الشخصية وعظم تأثيره في وزارة أمته ، كما تتوكل الرعية الضعيفة في إقامة العدل بينها على الأخلاق الشخصية لملكها المستبد . ونحن في هذا لم نلحظ انه إذا كانت تركيا وفرنسا لم تعملا شيئاً لاستقلالنا، فان انكلترا التي ما احتلت بلادنا إلاّ لمصلحتها — هي للعمل لمصلحتنا أبعد كثيراً من تركيا وفرنسا . صرنا نعلق الأمل بمعتمد جديد يجيء فيشهد لنا لا علينا ، ويوفي بعهود أمته في انالتنا الحكم الدستوري تدريجاً ويمحو سوء التفاهم ، وبالجملة كان يؤمل كثير منا أن هذا المعتمد الجديد مبعوث وزارة الاحرار الجديدة ، سيحمل لنا من بلاده ما يستطيع نقله من حرية قومه . وينقل الينا هيكلاً من هياكل الدستور . ويربط بحذقه وحسن نيته ثقة أوروبا المالية بنا ثقة أكيدة يفيض منها الذهب ، وتسعد بها البلاد . كل ذلك كنا نعتبره المقابل لمطالبنا المجردة !! مضحكات مبكيات !!

أجل كان اللورد كرومر يسير في سياسته على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار : إهمال في الحركة الاقتصادية يأمن به الاوربيون على مصالحهم فلا يحركون ساكناً في المسألة المصرية ، وضغط شديد على التعليم في مدارس الحكومة وايقافه عند حدّ يضمن عدم نبوغ أبناء المصريين وتقدمهم في العلم ، واعتبار الموظف المصري دائماً آلة في يد الموظف الانكليزي حتى يفقد البقية الباقية من ملكة الحكم ، وليستوي في العبودية أمام الانكليز الرفيع والوضيع والموظف وغيره ، واعتبار الامة برجالها كمية عاطلة عمياء لا تبصر مرئيًّا ولا تعترف بجميل ، وإذاعة الاخبار عن تعصب المصريين واضطرابهم في

جميع أرجاء العالم حتى يبرر تصرفه في مصر على ما يشاء . تلك هي سياسة اللورد التي يكون من جرائها القضاء على كل رجاء مصري في الاستقلال .

رجاء السير إلدون غورست[١] تستقبله الامة بما ذكرنا من الآمال في تغيير سياسة سلفه تغييراً جوهريـاً . وها هوذا قد أقام بين ظهرانينا عاماً كاملاً تفشت في خلاله الازمة المالية تفشياً هائلا ، فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الامة بأية صورة من الصور ، رغماً من إلحاح جميع طبقات الامة . ثم رمانا آخر العام بتقرير يبين فيه سياسته فلم نجد مخالفة مطلقاً بينها وبين سياسة سلفه، بل كأن تقريره وتقرير سلفه مكتوبان بقلم واحد . نعم يوجد بين سياستهما فرق واحد هو اتفاق بينه وبين صاحب السلطة الشرعية[٢] على صورة لم نعهد لها مثيلاً في أيام سلفه . وقد أيده بما ذكره في تقريره إذ يقول :

« ومهما يكن قد تمَّ من الأعمال الحسنة ، فالفضل للخديو ونظاره على معونتهم الصادرة من صميم الفؤاد ، واتفاقهم على العمل بالوئام والاخلاص مع البريطـانيين الموظفين في الحكومة المصرية »

هذا هو كل الفرق بين السياستين . ولـكن ماذا نجني نحن الأمة من هذا الوفاق ؟ لم نجنِ شيئاً مطلقاً ! بل قد يثقل على نفوسنا أن نحتمل أن أميرنا يكون موضوعاً لمدح أو غيره في تقرير قنصل حكومة محتلة بالفعل لا بالقانون . خصوصاً انه ليس من البعيد أن يظن الناس بحق أن الأمير راضٍ تمام الرضى عن سياسة هذا المعتمد الجديد الذي يقضي فيها على كل أمل في الاستقلال . ولم يظهر له عمل الى الآن من الأعمال التي من شأنها ترقية حال البلاد من أي نوع من أنواع الرقي . نعم ان مدته لا تزال قصيرة ، ولـكن تقريره يدل على نية إبقاء الحال على ما هي عليه . حال على أسوأ ما تكون عليها بلد من البلاد التي تطمع بحق في الاستقلال .

كنا قطعنا الأمل من المعتمد القديم ، وليس عندنا الآن أدنى دليل يدل على أن المعتمد الجديد يترك محلاً لثقتنا في انتقال نظاماتنا الى حال أحسن .

رأيتم ان الانكليز هم الانكليز . وأن السير إلدون غورست مع اتفـاقه مع السلطـة الشرعيـة أشد خطراً علينا من اللورد كرومر باختلافه معها . فعلى من يكون اعتمادنا في بلوغ الاستقلال ؟

على أنفسنا ، على أعمالنا ، على تضامننا ، على أن تكون أمتنا كما قال صولون[٣] : « خير

(١) المعتمد البريطاني الثاني بعد كرومر وكان رجلا ضعيف الرأي خامل الذكر (٢) الخديو
(٣) Solon سياسي أثيني قديم

الأمم أمة يتأثر فيها جميع الأفراد للاهانة التي تقع على واحد منهم » . يطالب جميعهم على السواء بتعويض الاهانة بنفس الحدة التي يطالب بها من وقعت عليه شخصياً .

تلك هي الأمة المتضامنة الأفراد التي يدخر لها المستقبل السعادة القومية عاجلاً أو آجلاً .

من أجل أن يكون عملنا مفيداً لبلادنا ، يجب علينا أن نتفق بادىء الأمر في النظر الى حالتنا الراهنة وتقديرها تقديراً حقيقياً لا مبالغاً فيه ولا متجاوزاً في الحكم عليه . حدث الحقيقة ولو كانت مُرّة تؤلم عواطفنا . فإنّا اذا لم نحتمل مرارة الحقيقة التي تظهر لنا النقص الذي يجب علينا سده ، لا يمكننا أن نحتمل المشاق التي تعرض لنا في سبيل استقلال بلادنا .

هنا يجمل بي أن أقول إن بعض الناس يخطىء كثيراً في هذه الحقيقة ويظنون أن اشهارنا لنقص اجتماعي أو سياسي أو تصدينا لنشر تصرفٍ منتقدٍ صدر من سلطة أهلية ، كل ذلك يقيم علينا الحجة بأننا غير أهل للحكومة الذاتية . ولكنهم نسوا أن ستر عيوب الأمة عنها ، إقرار لها على ما هي عليه من التأخر وصرفٌ لها عن اصلاح ذاتها . وذلك هو الذي جرّ علينا الى الآن أسوأ النتائج .

فالواجب علينا تلقاء يأسنا من كل مساعدة خارجية عنا ، أن نقف تمام الوقوف على حالتنا الحاضرة بجميع أنواعها سياسية واجتماعية واقتصادية .

حالتنا السياسية

كان يجب أن يكون الفرق بين حكومة محمد علي باشا وحكومة سمو الخديو ، كالفرق بين مبادىء الربع الأول من القرن الماضي وبين المبادىء الحالية للقرن العشرين . كان لحكومة محمد علي باشا شبيهات في الحكومات الاوربية المتمدنة وقتئذٍ ، ولكن حكومتنا الحالية ليس بينها وبين حكومات أوربا حتى الصغيرة منها شبهٌ ما .

كان يجب أن يكون الفرق بين حال أمتنا في عهد محمد علي باشا وبينها الآن ، كالفرق بين جهلها وفقرها في ذلك العهد ، وبين معارفها وثروتها اليوم ، ولكن أمتنا لا تزال تحفظ شبهاً كبيراً من صورتها في أوائل القرن الماضي فيما يتعلق بحالها السياسية

لا أنكر أن حكومة اليوم فيها نظامات قضائية ونظامات ادارية ، ولا أن أمتنا اليوم فيها أناس متعلمون ، ولكن الحكومة والأمة لا تزالان تحفظان من صورتهما القديمة أسوأ العلاقات بين الحاكم والمحكوم . تحفظان مبدأ الاستبداد . استبدادٌ بالرأي من جانب الحكومة ، وطاعة عمياء من جانب الأمة . فما أشبهنا اليوم بنا أيام الظلمات الأولى .

من القضايا المسلمة أن شكل الحكومة ينم دائماً على مبلغ الأمة من درجات الأخلاق ،

عاليها وسافلها . لأن الحكومة ليست في الحقيقة الاّ عرضاً من أعراض الأمة ، فكيفما تكون الأمة تكون حكومتها .

فهل بقيت أمتنا على ما كانت عليه من أخلاق الذل من أوائل القرن الماضي الى الآن ، حتى تمكنت المبادىء الاستبدادية من النموّ والبقاء فيها ؟ وهل يكون الفرق بين مصر الأمية وبين مصر المتعلمة ، فرقاً قليلاً جدًّا ، بحيث أن المبادىء الاستبدادية لا تزال تجد من نفوسنا أبواباً مفتوحة لقبولها واسكانها في القلوب مسكناً مباركاً حتى بقيت حكومتنا استبدادية لا أثر فيها لسلطة الأمة ولا ظلّ فيها للدستور ؟

أيها السادة — ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف الماء ومقاومة المواد وفقه القوانين ، هو كل مقومات الأمم ، وليس هو الموجد للأخلاق العامة التي يكون من نتائجها الثقة المتبادلة بين الرجل والرجل، والتضامن بين العامل والعامل، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي والاستقلال الذاتي الذي يجعل الحر يأبى أن يكون عبداً للسلطة مهما كانت قدرتها على نفسه وعلى ماله . تلك الصفات التي هي من أركان الاستقلال العام .

لكي يمكننا الحكم على أن تلك الصفات العالية هي الغالبة في الأمة ، يجب علينا أن نرقب عن كثب ميول الرأي العام فيها . ولا شيء يوقفنا على ميول الرأي العام إلاّ الجرائد .

الرأي العام والجرائد

الجرائد مرآة الرأي العام تظهر عليها صورته المضبوطة . يظهر عليها شكله ولونه ، بل هي مقياس درجات الأخلاق ومظهر المعلومات في الأمة . ترى فيها المطامع التي تنحجبُ في أدمغة الأفراد والعواطف التي تنطوي في الصدور . فما أصدق هذه المرآة الصحافية في تحصيل صورة الرأي العام . فان رأيت جرائد الأمة تتجنب الانتقاد على أعمال سلطة من السلطات ، أو تخشى عظيماً من العظماء أو تتخبط في الآراء السياسية على غير هدى من العلم ، أو تكون مريضة الذوق في طعوم الحوادث ، فاحكم بأن الرأي العام لا يزال يحسب للسلطة حساباً لا يتفق معه حب الاستقلال الذاتي حبًّا كاملاً مستأثراً بجميع حواس الأمة وملكاتها على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام .

من ينظر الى الرأي العام في زمن محمد علي باشا يجد أنه كان متجانس الأجزاء متماسك الجسم . مركزه كاذب حقيقة . إلاّ أنه كان قويًّا في خطته وكانت محكمته نافذة الأحكام . يخيل لي أن أول مادة صُدِّر بها قانونها هي هذه المادة أو ما في معناها :

« يجب على المصري منفرداً ومجتمعاً أن يداري الحاكم الأكبر ومن دونه ، وان لا يغرّر بنفسه فينتقد عملاً من أعماله »

وبقية قانون الرأي العام أو قانون السلوك السياسي للأمة كان محرراً على هذا النمط : تحذير من الوقوف في وجه الأسد حبًّا في الحياة الخسيسة ، أو خوفاً من العقاب الصارم الشريف . ضعف وهوان باسم الطاعة . نفاق وتملق باسم الاخلاص . اعتبار ان شكل الحكومة إنما هو قضاء من الله لا مرد له ولا مخفف لويلاته إلاّ هو .

حقيقةً أن ذلك القانون قد باد جسمه ، ولم يبق منه إلاّ رسمه . وهو هذا الذي لا تزال تلحظه إذا أمعنت النظر في خلال حديث من يحادثك في السياسة من بعض سياسي الصدفة الذين لا يزالون يدعون : « ربّنا يولّي من يصلح » وتلك هي الجملة التي تختم بها عادةً المناقشات السياسية في المنادر[1] . ولا يظنون لشدة تواضعهم ان الواحد منهم هو جزء غير منقسم من الارادة العامة للأمة ، التي يجب أن يخضع لها كل عظيم . وإن مقامها فوق كل مقام .

ذلك هو الشبه الباقي بين الرأي العام قصير النظر في النصف الأول من القرن الماضي ، وبين الرأي العام عندنا اليوم . هذا الرأي العام الجديد الذي هو الآن مزيج من تلك الآثار القديمة ومن أشعة النور التي نفذت الى عقولنا والفيض الروحي الذي انتشر في قوانا بفضل التعاليم المدنية الحديثة وانتشار الحرية الشخصية الى درجة ما ، ذلك المزيج الذي لم تتجانس أجزاؤه تمام التجانس الى الآن ، يظهر أثره في الجرائد بصورة جليّة ظاهرة : تريد إحداها أن تقضي على عادة من العادات التي التصقت بالدين وليست منه . ولكنها تخشى أن تثير على نفسها ثائرة بعض الفقهاء . تريد إحداها أن تحمل على خلق عام مضر بالاجتماع ولكنها تخشى أن يرفضها المشتركون فيها أو يتهموها بأنها دسيسة انكليزية . تريد أن تنتقد عملاً من أعمال السلطة الشرعية ولكنها تخشى غضب جمهور غير قليل من الناس لا يلبثون أن يقولوا إنها انكليزية أيضاً أو معادية للسلطة الشرعية . تريد إحداها أن تنتقد عملاً من أعمال الحكومة أو الادارة الانكليزية فلا تخشى شيئاً من الجمهور . ذلك لأن الجمهور أو الرأي العام بجهته القديمة لا يسمح بالطعن فيما ألفه من العادات الأولى ، وبجهته الحديثة ، جهة المدنية والعلم ، كله آذان لسماع الطعن بحق في الانكليز أو في شخص بعينه ليس من العادة تقديسه والخوف منه .

قد يفهم مما ذكرت أن الرأي العام في بلدنا لا يزال يفهم الاستقلال فهماً ناقصاً على

---

(١) قاعات الاستقبال في العهد القريب واحدتها مندرة، واصلها آتية من معنى التندر وتجاذب اطراف الحديث

صورة غير مستكملة جميع المحاسن . وإن هذه الحكومة الحالية على استبدادها هي الحكومة المناسبة للأمة ! ! ! .

— كلاّ . بل أقول إن حالتنا الحاضرة هي حالة استثنائية ليست الأمة فيها أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائداً عليها حكومة أجنبيــة أخرى قد أخلّ وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها . وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة اضعافاً كثيرة. فإذا كان يجب علينا عند عدم وجود الاحتلال الأجنبي ان نصرف مجهوداً واحداً لنيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل .

من أجل ذلك كان شكل حكومتنا الحالية لا يحصّل صورة الأمة تماماً ، لاختلال التوازن بين القوتين . ومن أجل ذلك كنا مظلومين .

ولكن القويّ لا يمكن أن يكون قويًّا إلى الأبد ، والضعيف لا يمكن أن يبقى ضعيفاً إلى الأبد ، بل إن الرأي العام عندنا على ما فيه من بعض العوج وما يثقله من تلك الحكومة المزدوجة ، قد أظهر قوة شديدة في بعض الحوادث ، فاضطرت الحكومة إلى أن تجري خلافه فيها ، مثل مشروع النفي الاداري وغيره [1] . فكلما زاد الرأي العام قوة في التأثير ازدادت الحكومة ضعفاً في استبدادها ، حتى يحصل التوازن بين القوتين ، ثم تزيد قوة الرأي العام بحكم الرقي الطبيعي فتظهر سلطة الأمة بأجلى المظاهر وأقواها .

وإنّا يسرنا أن الرأي العام عندنا قد أخذ يزداد قوة وتماسكاً لبركة هذه الحركة السياسية الجديدة . ذلك الشعور الذي خرج من جوف الامة يستصرخ عزائم أفرادها الى الرقي العلمي والسياسي . ذلك الشعور الذي يملأ أعيننا نوراً لتنظر الى المستقبل ، ويملأ قلوبنا ثقة بالرجاء في المستقبل . ويهز أعصابنا الى أن نتضامن لسعادة المستقبل . تلك الحركة الجديدة التي ابتدأت بالجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية . وكان أولها ظهوراً الى عالم السياسة هو « حزب الامة » الذي ولدته حاجتنا الى الاشتغال بأحوالنا السياسية بطريقة معينة محدودة وبرنامج مكتوب منشور ودعوة واضحة نشرت في الضحى تنادي بسلطة الامة .

يحسن في هذا الموقف أن أرد على جماعة اليائسين الذين ينظرون لهذه الحركة السياسية الجديدة بأجفان متكسرة تشف عن عدم الثقة . فاذا دعوا إلى الدخول في حزب سياسي

---

(١) قانون سن للمحافظة على الامن العام ، وكان قانوناً ادارياً سلب فيه المتهمون كثيراً من ضمانات القانون العام علاجاً لحالة الامن وكان قد اعتل أمره الى درجة مخيفة .

ابتسموا لك عن استهزاء وإن رضوا بالدخول مدّوا اليك يداً فاترة النشاط ، ما اعتادت أن تبسط إلاّ الى منفعة شخصية . أولئك هم يظنون أن هـذه الحركة صناعية صرفة . وان القائمين بها انما هم يقلدون أبناء الأمم المتمدنة وأن أمتنا بعيدة عن هذه الحركة بعد ما بين الساكن والمتحرك . إن هؤلاء يكادون ينكرون قوانين الارتقـاء الطبيعي التي تسير عليها الظواهر الاجتماعية كما تسير عليها الظواهر الطبيعية، ويكادون يظنون أن أمة غفلت عن الاشتغال بسياستها يوماً ، يجب أن تغفل دهراً ، أو أن تغفل الى الأبد . خطأ على خطأ . ألا يعرف هؤلاء الفرق بين الحركة الصناعية وبين الحركة الطبيعية ؟

ألا يعرفون أن الطبيعة لا تسمح لشيء بالبقاء فيها الاّ اذا كان منها . إليكم دليلا حسيّـا على أن هذه الحركة طبيعية، «حزب الأمة» . هذا الحزب تألف من سراة البلاد وأعيانها وطائفة غير قليلة من كتّـابها وأذكيائها المطالبة لأمتهم بحقوقها والعمل لرقيها وسعادتها . وإن كنت لا أنكر أن سيرهم في ذلك كان بطيئاً وأن عملهم بالنسبة لما يطلب منهم قليل نظراً لما صادفوه في سبيلهم من العقبات المعروفة ، إلاّ انهم لم يهنوا أمام السلطات ، بل زادوا تشدداً في مبدئهم وتقدماً الى غرضهم . فلو كانت هذه الحركة صناعية لكان قد فشل أعضاء هذا الحزب في اجتماعهم وتقوّضت أركان أملهم في بلوغ الغاية التي اليها يقصدون .

أكثر من هؤلاء اليائسين بعداً عن الحق ، أولئك الذين يقولون إن هذه الحركة الجديدة هي مظهر من مظاهر التعصب الديني أو البانسلامسم [1] . ولـكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها . وانما هم يشيعون ذلك كلما احتاجوا الى صرف أنظار أوربا عما يجري في مصر من التصرفات الانكليزية . وقد كنا ظننا أن هذه التهمة قد رحلت عنا برحيل جناب اللورد كرومر ، فاذا بها تتجدّد على نغمة أخف من الأولى على لسان وزير الحربية الانكليزية في مجلس النواب في الشهر الماضي .

انهم يريدون بهذه التهمة أن يحولوا بيننا وبين جاذبية الأحرار الأوربيين ويخلعوا بها قلوب الأجانب أصحاب المنافع في مصر . وبهذه الطريقة يعزلوننا عن كل مدد سياسي ومالي ، حتى تزول كل رقابة على تصرفاتهم في مصر . عبثاً نجادل اصحاب الأغراض . ولكننا نصرّح بأن المصريين يحفظون في قلوبهم للنزلاء الأوربيين في مصر كل محبة ويعلمون أن وجودهم فيهـا من أكبر ينابيع الخير والثروة على البـلاد . نعم ان اختلاط العنصر الأهلي

(١) Pan-islamism أي الجامعة الاسلامية ، وقد كثر الكلام فيها حيناً وروج لهذه الدعوى المستعمرون ونادى بوجودها نفر من صنائعهم من المصريين ، ليكون طريقهم الى اتهامنا بالعصبية الدينية .

والعنصر الأجنبي في مصر ليس على نسبة ما بينهما من المنافع المشتركة الكبيرة، ولكن ذلك يجيء من جهة الأجانب لا من جهة المصريين. فان امتيازات الاجانب واختلاف عاداتهم العائلية عن عادات المصريين في الحجاب(١)، يجعل الأجانب لا يرغبون كثيراً في الاختلاط التام المنشود. الاختلاط الذي كان يجب أن تستتبعه علاقات المعاملة اليومية بين الفريقين.

ولا شك عندي في أن التهم التي يتهمنا بها الساسة الانكليز من انحطاط الصفات عن المستوى اللازم لكسب الحكومة الذاتية والتعصب الديني وكره الاجانب: الخ. كل ذلك ليقنعوا أمتهم والعالم الأوروبي، وليحاولوا اقناعنا نحن أيضاً، باستحالة إجابة مطالبنا فيما يختص بالحكم الذاتي — انهم ليحسون بضعف حجتهم فيقولون « ومع ذلك فانا نعطيه تدريجاً ». قولٌ حسن لو صدقت السياسة وابتدأوا في تدريجنا اليه. ولكنهم لم يفعلوا إلاّ نقيض ذلك.

النظامات

دونكم نظامات سنة ١٨٨٣ وما كان ينويه الشارع المصري وقتئذ من ترقية الأمة تدريجيًّا، ودونكم نظامات اليوم. اسمحوا لي أن أعرض لكم صورة النظامين لتروا أنفسكم بأنا نتأخر في روح التشريع وفي تنفيذ القوانين عوضاً عن ان نتقدم، كما هم يعدوننا كل يوم.

إن قوانين سنة ١٨٨٣ تحصر السلطة دائماً في شخص الجناب العالي ووزرائه، إلاّ أنها كانت مع ذلك ترمي إلى تنفيذ أربع قواعد معقولة يؤدي تنفيذها بالزمان إلى الحكومة الدستورية وهي على ما رأيت بالاستقراء!

١ — ليس للاحتلال سلطة على الناظر في نظارته.

٢ — كل سلطة تؤخذ من الحاكم الاداري إلى الحاكم القضائي هي كسب للأمة.

٣ — كل ضمانة تعطى للحاكم القضائي هي تقدم نحو الحرية والاستقلال.

٤ — كل توسيع في منطقة الانتخابات هو ظفر وتقدم نحو الحكومة الذاتيَّة.

بناءً على هذه القواعد كان كل ناظر عاملاً حقيقة لا حكماً، غير مشارك في أعمال نظارته

(١) امتيازات الاجانب امتيازات منحت لهم ضعفاً من حكوماتنا السالفة وأثبتت بمعاهدة مونترو. أما الحجاب في ذلك الوقت فكان من الشدة بحيث رمى قاسم بك أمين بالمروق من الدين لانه قال بتحرير المرأة ورفع ذلك الحجاب. واليوم نرى المحجبات نصف تحجب كأنهن آثاراً قديمة من عصر بائد.

ولا راضخ إلاَّ للقانون الأصلي في تشكيل الوزارة وسقوطها — أُخذت أغلب اختصاصات الحكام الاداريين إلى القضاة — أُحيط القضاة جميعاً بضمانة عدم العزل وعدم النقل وعدم الرضوخ إلاَّ إلى القانون — كان العمدة يعين بانتخاب الأهالي ومحض إرادتهم .

لو نفذت كل هذه القواعد التي كانت روحاً للتشريع بالضبط وحسن النية ، لكنا قد وصلنا اليوم إلى الحكم الذاتي المطلوب .

ولكن كل وزير مصري قد رُميي في نظارته بمستشار، عُيِّن ليستشار وليس له من التنفيذ شيء ، فاذا هو في العمل كل شيء . والناظر مهما كان علمه ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرَّع بقوة الاحتلال ليس إلاَّ مرءوساً ، رضي الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض . فالنتيجة دائماً أن الاحتلال يكتب شيئاً وينفذ غيره .

محيت ضمانة القضاة الابتدائيين وضربت عليهم المراقبة الشائنة بكرامة القاضي . رضي القضاة أو لم يرضوا ، فالنتيجة تقهقر في التشريع .

جعل للحكام الاداريين إشراف على التحقيق الجنائي . وجعل لنظارة الحقانية حق نقل قضاة الاستئناف في المحاكم الجنائية . رضوا أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

جعل انتخاب العمد ، عمد البلاد (واسمهم كافٍ في اظهار أهميتهم) بمحض إرادة الداخلية بوساطة لجنة إدارية . وأصبحوا يعاقبون على الاهمال بالحبس . رضي العمد والامة أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر الى الوراء

على ذلك يظهر لكم بالعيان أننا في جميع نظاماتنا الحكومية نتقهقر الى الوراء . ولا شيء عندنا من ذلك يسير الى الامام حتى ولا الوعود . فان وعودهم ان لم تكن تتقهقر كثيراً عن أزمان غلادستون[1] فانها على الأقل ثابتة في مستوٍ واحد، ولا فرق إلاَّ في كيفية أدائها.

***

قال اللورد دوفرين « إن الحكومة الذاتية المحلية أحسن إعدادٍ وأصلح ملاقاة لما يقرب من النظام الدستوري » . قاعدة حسنة مقبولة ووعدٌ ينمي الرجاء . كرَّرها اللورد كرومر . وقال بها السير إلدون غورست في تقريره الأخير .

وقد رأيتم أن العنصر الوطني في الحكومة ينزل عن السلطة شيئاً فشيئاً ، والعنصر الانكليزي يأخذ السلطة شيئاً فشيئاً ، والنظام البيروقراطي الذي تسير عليه الحكومة الآن

(١) رئيس وزراء انجلترا في أوائل الاحتلال ومن الذين قطعوا العهود بالجلاء بل قال بعد اعتزال الوزارة انه يعتقد ان زمن الجلاء حان منذ زمن بعيد .

يميل إلى تركيز السلطة أو حصرها في شخص الرئيس الانكليزي دون الأهلي . ولو علمتم ما للقضاة الانكليز في المحاكم الأهلية من الرقابة على زملائهم المصريين والأثر في مستقبلهم ، وأضفتم ذلك الى ما ذكرته لكم من تأخر التشريع في روحه وفي تنفيذه ببعض أمثلة ، لعلمتم أن تخفيف المراقبة عن بعض المديرين لا يجيء بالنتيجة المقصودة من تشجيع العنصر الوطني وتعويده الاستقلال وملكة الحكم . هل بعد ذلك يصح القول بأن الادارة الانكليزية تسير على ما وضعه اللورد دوفرين من المبادىء لإنالة المصريين الحكم الذاتي والدستور بالزمان ؟

قال السير إلدون غورست : « ان نظام الامتيازات الأجنبية أصبح لا يطابق الدرجة التي بلغتها الحضارة في مصر »[1] قول حق لا شبهة فيه . ولكن اذا كانت حضارة الأمة بلغت مبلغاً لا يجوز أن يكون فيها طبقات ممتازة ، فكيف يسوغ أن تبقى فيها حكومة استبدادية بكل معاني الكلمة ومن كل وجه ؟

سَلْبُ نفوذ الحكام الوطنيين بقوة الاحتلال وغَصْبُ حقوق الأمة بقوة الاحتلال : كل ذلك يكون منطبقاً على تقدم مصر في الحضارة — في نظر السير الدون غورست ، ولكن الامتيازات الأجنبية هي وحدها التي لا تنطبق على حضارة مصر !!!

***

مهما يكن من القرائن التي تحدّث بها السير غورست لإثبات دعواه من أن مصر بعيدة جدّاً عن الدستور ، فلقد ألزم نفسه الحجة بأنها قد تقدّمت في المدنية الى حدّ أنه أصبح من المحرّم أن توجد فيها طبقة أوروبية ممتازة . ولا شك في أن الميل الى التسوية بين المصريين وبين النزلاء الاوروبيين في المعاملات والقوانين ، يقتضي بطبيعة الحال أن المصريين يستحقون الدستور أو الدستور الناقص على الأقل ، ونعني به توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، اللهمّ إلاّ أن نكون نحن أنفسنا لا نميل الى الدستور أو التوسع في الحكم الذاتي كما رواه عنا المعتمد البريطاني . وليتني أدري من هي تلك الطبقة التي تميل الى عدم التوسع في الحكم الذاتي بعد أن بحّ صوت الجرائد بطلب الدستور وقررته الجمعية العمومية مرتين .

نعم طلبنا الدستور بطريقة تدريجية متواضعة على قاعدة انه لا يمس صوالح النزلاء

(١) قيل هذا الكلام في سنة ١٩٠٨ ، ولم تلغ الامتيازات إلا بمعاهدة « مونترو » ولم يكن الانجليز صادقين في هذا الكلام ، وانما كانوا يهددون به دول أوربا كلما أرادوا أن يعززوا احتلالهم لمصر ، تنفيذاً لسياستهم الاستعمارية .

الاوروبيين ولا امتيازاتهم فقابلته حكومتنا بالرفض[١] .

قدّمنا لها مشروعاً لتوسيع اختصاص مجالس المديريات[٢] وسعينا بكل ما في استطاعتنا من طرق الإقناع لدى الوزارة فأخذت الحكومة تمحو وتثبت من مشروعها الأول ، وأخرجته بعد ذلك خالياً من القاعدتين اللتين أسّسنا مشروعنا عليهما ، وهما وضع أساس سلطة الأمة ، وتمليك تلك المجالس الانتخابية إدارة التعليم الأهلي من غير قيدٍ ولا شرط .

وقد مضى على ذلك سبعة أشهر تقول الحكومة إنها تستشير أعيان البلاد والمديرين واللجنة المنتخبة من مجلس الشورى لتعديل القانون النظامي . الأناة في التقنين مطلوبة . ولكن الحكومة التي تعدّل قانون الجنايات في يومين ، ثم تضع قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات بأسرها في أيام ، لا يمكن أن يفهم من تسويفها هذا إلاّ كسب الوقت وانتظار أن الرأي العام تبرد حدّته عليها وتفتر أعصابه المتوترة ، فتخرج قانون توسيع الاختصاص[٣] في فرصة مناسبة خالياً من كل توسيع جوهري

يؤكد هذا الفهم أن السير إلدون غورست مع علمه بالضرورة بأن حزب الأمة ومجلس شورى القوانين يحضّران مشروع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، قد قال في تقريره انه لا يسمح بأي توسيع جوهري !

فليس من السهل على ذي النظر الصحيح تلقاء تلك المغالطات وذلك التسويف والتعنت من جانب الحكومة والوعود المُخْلَفَة — أن يحكم بأن في نية الانكليز حقيقة أن يعطونا من حقوقنا إلاّ وعوداً نتغذّى بها . وهيهات أن تكون الوعود هي كل ما نطمع فيه من الحكم الذاتي !

ولكن وزارتنا مع كل ذلك راضية بالوقوف في المركز الذي وجدت فيه من يوم تنصيبها ، لم تخط مع الرأي العام خطوة واحدة إلى الأمام : وإني مع ما أعلم من ذكاء كل منهم وقدرته على العمل وطهارته ، أجدني مضطرّاً إلى التصريح بأن الوزارة الحالية مع ماضيها الطويل في الاستسلام للسلطة ، لا يمكنها بعد ذلك أن تقوم بما تطلبه منها الحال الحاضرة من التقدم إلى الأمام . وعلى ذلك لا يمكنها أن تكون بمجموعها حائزة لثقة الأمة .

***

أيها السادة : تلك هي حالتنا السياسية . تلك هي الحال السيئة التي يجب علينا العمل

---

(١) هذه احدى نتائج الاحتلال الانجليزي : إذلال المصريين ومحاربتهم بالجاليات الاوروبية التي استنزفت دماء هذا الشعب واستنزفت موارد أرض الفراعنة لمصلحتهم دون المصريين . (٢) مشروع تقدم به حزب الامة للحكومة (٣) اختصاص مجالس المديريات .

على تغييرها بكل ما نستطيع بالطرق السلمية المدنية، أعني بها إعلاء العواطف السياسية وتحسين الحال الاجتماعية والاقتصادية.

قلت لكم في صدد كلامي إن مهمتنا شاقة جداً وطويلة ، وان حالتنا الاستثنائية تقتضي مجهودات كثيرة كنا في غنى عن الكثير منها لولا هذا الاحتلال .

الاشتغال بالحال السياسية قد يكون فرض كفاية . ولكن حالتنا الحاضرة تجعل التفكير في تقدمنا السياسي فرض عين على كل منا .

نعم اصبح فرض عين على كل منا أن يعتقد بسلطة الأمة،وينشر حوله في دائرته ، واسعة كانت أو ضيقة، هذا الاعتقاد . وانه مما لا يحتاج فيه الى علم أو الى فلسفة ، بل هو أمر معروف هدى اليه الشرع الشريف وقضت به طبيعة التمدن الانساني . لا يتكلف الداعي اليه إلا أن يلفت نظر من حوله إلى أن رأي الجماعة فوق رأي الواحد . وأن قدرة الأمة فوق قدرة الحكومة بالضرورة . وأن الحكومة وكيلة للامة . وأن مقام الأمة فوق كل مقام . هذا الاعتقاد اذا جعله كل منا إيمانه السياسي وطبقه على الحوادث التي تقع أمام عينيه صباح مساء ، وعلى كل تصرفات الحكومة يوماً فيوماً ، بلغنا بقوة هذا الايمان الى ما نطلبه من تغلب قوة الرأي العام على قوة الحكومة . هنالك يصبح استقلالنا النوعي حاصلاً فعلاً وحتماً .

اعملوا على ذلك وليعلم كل منكم أن ارادته الفردية قوة هائلة لا تقاوم ، اذا كانت متحدة مع ارادة قومه . وان الارادة العامة للأمة هي مجموع الارادات الفردية . فان كانت هذه مريضة أو ضعيفة أو مخالفة بعضها لبعض في تحقيق الاستقلال ، كانت الارادة العامة ضعيفة على نسبة القوى التي تتكوّن هي منها .

أيها السادة : ان الرقي السياسي لا يقصر على اعتقاد المذاهب السياسية والدعوة اليها ومحاولة تطبيقها في جميع مظاهر الحياة العامة . بل ان له ركناً آخر لا يتحقق بدونه وهو الرقي الاجتماعي .

أيها السادة : أشعر أني أسرفت تصرفاً في وقتكم وحسن استماعكم ، إلا أني مع ذلك أستميحكم كلمة على حالنا الاجتماعية التي هي ركن كبير من أركان رقينا السياسي .

حالتنا الاجتماعية

يقولون إن الاستقلال بعيدٌ علينا لأن الاستبداد قد حلل كثيراً من صفات الحكم في أنفسنا — وهذه الحجة تزيدنا تمكناً من أنهم يرتكبون في معاملاتنا طرق المغالطة، لأنه إذا

كان الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق ، فاستمرار الحكومة استبدادية ، إنما هو استبقاء لعلة الفساد وإضافة فساد إلى فساد .

لا أنكر ان حالتنا الاجتماعية تدعو إلى العمل لرقيها عما هي عليه الآن . ولكن الانسان بأصله الحر لا يلبث أن يرجع حالاً إلى صفات الحرية متى زال عنه الاستبداد .

موضوعات التعليم أو براجه وطرائقه في مصر ، بعيدة عن أن تصل بنا إلى الرقي الاجتماعي المطلوب .

لأجل أن يكون التعليم مفيداً ، يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشيء للقيام بوظيفة رجل .

ولكن الغرض من التعليم عندنا هو إنماء القوى الآلية أو القوى التي يقوم بها الانسان. آلة مضبوطة نوعاً للدخول في تركيب الماكينة الكبرى . ماكينة أعمال الحكومة .

ليس في براجنا من العلوم الأخلاقية وعلوم التربية والاجتماع شيء . وليس في منازلنا كذلك من مبادىء التربية إلاّ قليل مما يصلح لتقويم الأخلاق على ما تقتضيه مصلحة العمران الحديث .

أما طريقة التعليم فهي طريقة «الكُتّاب»[1] العقيمة . يعلّم الأستاذ التلميذ أو يلقنه ما في الكتاب : وهذا لا ينمي من الملكات إلاّ ملكة الحافظة أو ملكة التقليد. ولكن الملكة المفكرة ، ملكة الابداع والاختراع ،ملكة الادراك والتفكير ، ملكة الذوق السليم ، ملكة العالم والكاتب والسياسي والفيلسوف : هذه الملكة تبقى دائماً طفلة تتطفل في حركتها اليومية على المحفوظات وآراء الغير تستعير منها ما تشاء من المعلومات وتنشرها الى الخارج — واقفة عند وظيفة النقل .

أما الطريقة المفيدة فهي أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحي إلى روحه ما يُكْمِلها ويَمُدّها للقيام بالواجب عليها في الحياة .

الأساتذة عندنا لا يشترط فيهم شيء ، بل تكفي الجنسية الانكليزية لأن يكون المرء أستاذاً في المدارس الثانوية . وهي وبعض الشهادات من أي نوع أو في أي علم ، قد تكفي

....

(١) الكتاتيب هي المدارس القديمة التي ورثناها عن عصر المماليك وكان تعليمها أولياً قاصراً ، ومعلموها جهلاء بأمور الدنيا . ومن نوادر الاحتلال الانجليزي المضحكة انه عند ما علت الصيحة بضرورة تكوين جامعة مصرية ، صاح كرومر — المصلح الاكبر عند الانجليز — يقول ان الاكثار من الكتاتيب خير لمصر من انشاء جامعة . فانظر كيف يكون سوء القصد وكيف يكون اصلاح أجنبي مستعمر .

لأن يكون الشاب أستاذاً في مدارسنا العليا . ولكن هي السياسة ما دخلت في التعليم الا أفسدته .

لذلك توجهت الآمال الى « الجامعة »[١] التي نرجو ان لا يكون ما يقولونه عن مداخلة الحكومة في ادارتها إلا من قبيل المداخلة السطحية البعيدة عن برنامج التعليم وطرائقه . وهذا الذي حققه لنا بعض العارفين . ولكن لنا من رقابة الصحف والرأي العام ضمانة كبرى تضمن لنا عدم المداخلة المضرّة .

أقول إن حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد في هذا البلد من النهضات ، بل هي أكبرها فائدة وأعظمها ضماناً للتقدم الحيوي المطلوب . لذلك وجب أن ينظر اليها دائماً بعين الرعاية والارتياح . وان تلقى من عظماء الأمة كل إقبال ومساعدة .

كما اننا نؤمل في سياسة ناظر المعارف وفي اخلاص أصحاب المدارس الخصوصية أن يدققوا في انتقاء الأساتذة ويغيروا طريقة التعليم العقيمة الى الطريقة المفيدة للبلاد . وان يجعلوا تعليم البنات، أمهات المستقبل وينابيع التربية، أحسن مما هو عليه الآن ، وان كان قد خطا خطوة تبشر بحسن الاستقبال .

ليس كل ما يلزم لترقي حالنا الاجتماعية هو التعلم واصلاحه ، بل هنالك أمران آخران لا يصح اغفالهما . أولهما : العلاقات العائلية التي يجب على الكتّاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد . والثاني: هو الفضائل العامة التي يدخل اعاؤها والحث عليها في واجباتهم أيضاً . وهي العدل والكرم وحسن العشرة والشجاعة .

اسمحوا لي أن أقول إن هذه الصفة الأخيرة كثيراً ما تظهر عندنا مقرونة باعتبارات أخرى كارضاء القوي وحب الاتصاف بالأدب (خطأ في حدوده) . . الخ مع ان الشجاعة الأدبيـة هي من أمهات الفضائل العامة ، فلا يمكن لأمة أن ترقى إلاّ إذا نمت فيها هـذه الفضيلة ، وقال كلٌّ ما يعتقده من غير مبالاة ولا مجاوزة لحدود الأدب وحسن العشرة .

إن توحيد طرائق التربية والتعليم وتخليص الروابط العائلية من الأدران التي لحقتها في العمل وإنماء الفضائل العادية والصفات الفاضلة الاجتماعية : كل ذلك من شأنه أن يوسع دائرة المشابهات ويضيق دائرة الفروق بين الأفراد . هنـالك تظهر الوحدة القومية ظهوراً جليًّا ويبلغ التضامن القوميّ مبلغاً يجعل الرأي العام أقوى من ذلك بكثير، فتضطر الحكومة دائماً إلى اتباعه في كل ميوله ورغباته .

---

(١) الجامعة المصرية التي أسست بجهود الامة وهي الآن جامعة فؤاد الاول .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تيأسوا من رفض مطالبنا فإنها ستجاب .

الحالة الاقتصادية

علة من علل النجاح أن يكون لنا في سوقنا المالية صوتٌ يسمع . غير اننا لا نزال الى الآن نشارك في الحركة المالية على الوجه الانفعالي لا الوجه الفاعلي . نتأثر بحركة السوق ولا نؤثر فيها . لا نصرّف الأمور المالية ولكننا موضوع تصرفها . كأن أموالنا وأعمالنا انما هي لتكون محل استغلال الاجنبي . لا ينبغي أن يفهم مما أقول أننا لا نعترف بالخير الكثير الذي عاد على مصر بسبب كثرة المصارف الأجنبية فيها . كلاّ فاني أعتبر وجودها ضرورياً جدّاً لنا . ولكني أرى أن بعد المصريين عن مجاراة الأجانب في فتح البنوك وتأليف الشركات المالية، كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلي[(١)].

ولقد استفدنا من هذا الامتحان الصعب ، امتحان الأزمة المالية [(٢)] درساً يجب أن ننتفع به في اصلاح حالنا وان نجتهد في تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون في بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب في المسألة المالية .

بمناسبة الأزمة المالية يسوءني أن أصرّح بأنه رغماً عن اعتذار السير إلدون غورست في تقريره عن عدم المداخلة لإنفراج الأزمة[(٣)] ، فإن شواهد الأحوال تدل على أن يد السياسة لم تكن بعيدة عن العمل لإطالة عهدها . حقّاً ان الأزمة المالية انما جاءت بها الى مصر تلك الشركات التي كان لها رءوس أموال أغلبها من الوهم ، وتصرف لا يخلو من فساد الذمة والاستهانة بحقوق المساهمين . ولكن السياسة قد وقفت أمام تلك الشركات موقف الذي لا يعنيه من أمرها شيء . بل جاءت السياسة بأعمال وتصريحات كان من نتائجها إطالة عهد الأزمة .

كل حكومة متمدنة تجعل نصب عينيها حماية المساهمين ، بأن تجعل للشركات قوانين أساسها مراقبتها عن قرب . إلاّ الحكومة البريطانية فانها في غنى عن ذلك لأن المساهمين جمعية تحميهم وتراقب أعمال جميع الشركات وتقاضيها عند الضرورة .

---

(١) كان تأسيس بنك مصر أول وضع عملي في تنفيذ هذه السياسة (٢) أزمة سنة ١٩٠٧ وما بعدها ، وكانت أزمة عمياء .

(٣) لما اشتدت الازمة (١٩٠٧) وضجت الامة وضاقت بها ذرعاً ، كف الانجليز يدهم عن العمل على تخفيف وطأتها وتركت الثروة المصرية نهباً للاجانب واليهود . والامة الفقيرة ذليلة ، والشعب العريان خاضع . وذلك ما توخاه المستعمرون الذين يقولون انهم مدنوا مصر وأخذوا بيدها .

أما حكومتنا فلم تفكر في وضع مراقبة على هذه الشركات مطلقاً . بل تركت لها العنان تأكل من غير رحمة وتفشو من غير حدود . وربما كان عذرها في ذلك الامتيازات الأجنبية. ولكنها لم تطرق الباب كما طرقته في قانون البورصة[1] وحصلت على موافقة الدول من غير عناء

لم تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل غلت يدها عن أن تخفف أضرار هذه الشركات التي نشأت عن اهمالها وتفريطها . تهتم الحكومة بتربيتنا اهتمام ملتهب القلب مروع الفؤاد على مصلحة الامة ، فألصقت لذلك اعلانات شتى على محطات السكة الحديد تحذر فيها السياح من أن يعطوا « بخشيشاً » لصغار المصريين ، لأن ذلك يعوّدهم على الكسل . رحمة فائقة . عناية كاملة . اشتغال بأهم الأمور الحيوية للامة ! ! ولكن ما بال الحكومة لا تنشر كلمة واحدة تحذر فيها المساهمين من الشركات التي لم تراقبها !

وفوق ذلك فان الحكومة لم تترك الازمة المالية على حالها ، بل كما قلت لكم ، لم تبعد عنها يد السياسة . فانها قد امتنعت عن مساعدة السوق بالمرة كما تساعد كل حكومة السوق المالية في بلادها ! لم تقف السياسة عند ذلك . بل صرّح وزير الحربية الانكليزية بعدم امكانه تقليل الحامية في مصر لأسباب من شأنها أن تقلل الثقة المالية في السوق المصرية . أظهر دليل على ذلك ان الماليين الفرنساويين لم يثقوا بالسوق المصرية إلا بعد تقرير المندوب الفرنساوي الذي وصف حال مصر على ما هي عليه . فكان من وراء ذلك الموافقة على قرض أربعة الملايين من الجنيهات للبنك العقاري[2] . ومع ذلك فان المليون والنصف الذي فتح اكتتابه في لوندرة للبنك الزراعي[3] لم يغط الى الآن . كل هذا يدلكم على انه اذا كانت يد السياسة لم تباشر اطالة الازمة ، فانها سببت بأعمالها وتصريحاتها تلك الاطالة .

ومع ذلك فانه لو كان لأهل البلاد بنوك أهلية ، لما أمكن أن تغلو الشركات في العبث بحقوق المساهمين ولما طالت الأزمة إلى هذا الحين .

---

(١) قانون بورصة العقود وكانت الامتيازات حائلا دونه ووافقت عليه الدول ذوات الامتياز بعد أن امتص الاجانب دماءنا سنين وأعواماً .

(٢) البنك العقاري المصري الذي بلغ رأسماله الآن بضع عشرات من ملايين الجنيهات المصرية امتصاصاً من دم المصريين (٣) بنك أراد الانجليز أن يقاوموا به نفوذ البنك العقاري المصري لانه فرنسي ، ودعواهم في ذلك حماية المزارع المصري ، وقد امتص هذا البنك على حقارته من دماء المصريين قدراً عظيماً وكانت أقساطه تحصل مع الاموال الرسمية ويقبضها جباة الحكومة ، كأنما كان هذا البنك جزءاً من وزارة المالية أو وزارة الاوقاف . بل كانت أقساطه يحجز بها بمقتضى أوامر حجوز ادارية ـ كأنها جزء من ضرائب الحكومة ـ لا رحمكم الله أيها الانجليز .

اذا كانت تلك هي حالتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما وصفت لكم وصفاً وجيزاً أرجح أن يكون مطابقاً للواقع وأنعشم أني أكون مع هذا غير مبالغ في التقدير ، وإذا كانت كل معونة خارجية للاستقلال يستحيل أن تأتي الينا عفواً من غير أن تكون نتيجة لازمة لأعمالنا ، حقّ علينا أن نفهم ان العلة في استقلالنا ليست علة بسيطة بل علة مركبة من نظامنا السياسي ونظامنا الاجتماعي ونظامنا الاقتصادي ، وان هذا التقدم أو التمدن أو الاستقلال المنشود يتوقف على كل حال على نوع واحد من أنواع النظامات الثلاثة ، بمقدار توقفه على النوع الآخر بالسواء .

نسعى لإنماء الاعتقاد بسلطة الأمة ونطلب حقوقنا السياسية . نطلب ما استطعنا أن نطلب . وليكن طلبنا لأهونها على أولي الأمر وأقربها لارتياح نزلائنا الأوربيين وهو الطلب الثاني للجمعية العمومية (توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة توسيعاً جوهريّاً) ليكن ذلك الطلب أكثر ما نلح فيه من الطلبات لنصل به الى المجلس النيابي المنشود .[1]

ولكننا مع ذلك يجب علينا أن نسير في ترقية الحالة الاجتماعية والاقتصادية بنفس الحدة وبمقدار الخطا التي نخطوها في مطالبنا السياسية . ولا ييئسنا ما نشاهده من تصرف الانكليز ذلك التصرف المبني في ذاته على قاعدة « أن الحق للقوة » وإن كان لا يجرأ أحد من ساسة القرن العشرين أن يعضد هذه النظرية التي ظهر فسادها .

وإني شديد الاعتقاد بأنه سيأتي يوم يقوى فيه الرأي العام بخدمة رجال الأمة وإظلم الحكومة ، فيكون بيده الحق والقوى المعنوية . قوة التماسك والاعتقاد . وقتئذٍ تصبح مصر للمصريين .

---

(١) أقل من أربعين سنة مضت بين هذا الاتجاه واعلان استعداد الحكومة الانجليزية للمفاوضة على مبدأ الجلاء (٨ من مايو سنة ١٩٤٦) . ان هذا يكاد يكون طفرة اذا اعتبرنا ما تناصر علينا من القوى ليعوق تقدمنا . وقد أعلنت الحكومة الانجليزية قبول هذا المبدأ والاستاذ لطفي باشا وزيراً للخارجية ، وكان اذ ذاك مديراً للجريدة، صحيفة حزب الامة

— ٢ —

أيها السادة[1] :

الاسكندرية هي عنوان مصر الجغرافي . كذلك الاسكندريون هم عنوان المصريين في جميع الحركات الفكرية . وطليعة رسل التمدن الحديث الى جوف الأمة المصرية ، فلا غرابة ان أجبتم دعوة حزب الامة ، وسعيتم الى هذا المكان لتقيموا برهاناً جديداً على ما عرف به الاسكندريون من الاهتمام بالشئون السياسية والاتصاف بالحرية والوطنية . فاسمحوا لي أن أقدم لكم على ذلك عظيم الشكر .

أيها السادة : لا أظنني آتي لكم بما لم يأت به غيري من المشتغلين بسياسة مصر ، ولكني أرى رأي شيشرون : « يجب على كل فرد أن يكتب على جبينه رأيه في أمر قومه » . لذلك أتيت أحدثكم في بعض الشئون المصرية وأطمع أن نتفق جميعاً على تقدير الحال السيئة التي نحن فيها وعلى الوسائل التي يجب علينا أن نستعملها للوصول الى السعادة القومية التي أول مراتبها أن تكون حكومتنا دستورية لنا منها الغنم وعلينا الغرم .

ما نحن فيه

أيها السادة : نحن الآن من الحكومة كما يكون العبد من السيد ، لا شأن لنا معها إلا الطاعة المطلقة، ولا علاقة لها بنا إلا أن تأمر بما يبدو لها ، متجافية عن استقراء رغباتنا ، لاهية عمداً عن مصلحتنا ، تاركة شكلها الاستبدادي ينخر في تماسكنا الاخلاقي ، ويقطع أوصال تضامننا القومي ، سائرة بنا إلى حيث تشاء من الوقوف بالرقي العامي عند حدّ محدود . تحصر السلطة في شخص واحد في كل مصلحة فتخنق بذلك حرية موظفينا في العمل . تبعدنا بذلك كله عن الاستقلال بحجة أننا غير أهل للاستقلال ! !

(١) خطبة ألقيت في الاسكندرية ونشرت بعدد الجريدة رقم ٤٤٥ الصادر في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٠٨

كلما قلنا ذلك غضب الانكليز وقامت قيامة جرائدهم علينا ليتهموننا مرة بنكران الجميل ، ومرة أخرى بأن هذه الحركة الوطنية هي موجهة أيضاً ضد سمو أمير البلاد . وأوعدونا ثالثة بالضرب على أيدي الجرائد والقبض من حريتها ، ويقولون مرة أخرى إن التعاليم الغربية ، تعاليم الحرية ، مفسدة للشرقيين — فليفعلوا ما أرادوا وليهدموا التعليم كما هدموه أول مرة ، وليحددوا حرية الجرائد بأقسى مما كانت عليه جرائد الاستانة قبل الدستور ، وليتهمونا بما طاب لهم . فإنا أمام هذه الحقيقة التي نقولها لا نهاب شيئاً . ولا نأتي لها بدليل إلاّ ما تعمل أيديهم من الحوادث في المصالح المصرية . ولا يصدقك أكثر من الحس .

أقول — والدليل حاضر — كأني برجال الادارة الانكليزية في مصر يعاملون الفرد المصري والمجاميع المصرية والامة المصرية بأسرها بمبدإ ثابت هو مبدأ احتقار المصري أيّا كان ولأدنى مناسبة . وإني تارك في هذا المقام الحوادث الافرادية التي تقع بين أفراد الانكليز وأفراد المصريين سواء في عربات السكة الحديد أو عند ما يشتكي الفرد المصري شكاية قانونية للموظف الانكليزي ، آخذ بالحوادث الرسمية دليلاً على هذا المبدأ ، مبدأ الاحتقار في المعاملة .

أصدرت نظارة الداخلية تعليمات في هذا الصيف للمحافظات والمديريات جاء فيها أن صف الضباط يرقون في المحافظات بأمر من الحكمدار . وأما في المديريات فيكون ترقيهم بقرار تصدره لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله والحكمدار ومندوب من الداخلية (مفتش انكليزي بالضرورة) . أتعرفون لماذا ؟ لأن المدير مصري دائماً ، والحكمدار في المحافظات انكليزي دائماً . وترى الداخلية على هذا ان الحكمدار الانكليزي حسن الذمة أهلٌ للثقة دائماً . وأما المدير المصري فغير أهل للثقة دائماً . وكفى بذلك دليلاً حسيّاً على احتقار الحكومة للموظف المصري ولو كان سعادة المدير — أتأخذون من هذا المبدأ ان الحكومة قد نفذت وعدها بتوسيع سلطة المدير ؟ عسى أن تكون تلك السلطة واردة على غير الثقة به في ترقية العسكر !

اعتادت الادارة الانكليزية — كلما أرادت تعيين قضاة من الانكليز — أن تقول إن القضاة المصريين أكفاء ينقصهم سلامة الذوق وحسن الذمة . نقرأ ذلك بين سطور تقارير لورد كرومر في مواطن تبرير رأيه في استخدام قضاة من الانكليز . قضاة لا يعرفون لغة البلاد ولا عاداتها ليحكموا بين الفلاحين المصريين بقانون فرنساوي الأصل . واعتاد أشياعه أن يسكنوا النفوس لهذا النوع من التصرف بأن يقولوا إن الغرض منه إيجاد ثقة الاوربيين بالمحاكم الأهلية حتى يمكن توحيد نظام القضاء في مصر !

بهذه المثابة عين في كل محكمة كلية قاض انكليزي ليكون مسيطراً على قلوب القضاة الأهليين ، مراقباً على ذممهم ، شهيداً لهم أو عليهم أمام نظارة الحقانية التي لاتزال تدعي الى اليوم أن القضاة أحرار مستقلون ، واعتادت هذه النظارة أن تجمع لديها أولئك القضاة الانكليز في جمعيات دورية لتتفاوض معهم أو ليتفاوضوا هم بعضهم مع بعض . ولا ندري ما عساه يكون موضوع تلك المفاوضات ولا نتيجتها . كما اننا لا ندري ما هي العلاقة بين القاضي المستقل وبين نظارة الحقانية التي هي سلطة ادارية في غير ما حدد القانون من علاقات النقل والترقية والاجازات . كبر نصيب هذه الجمعية القضائية من تقول الناس فيها حتى قال مرة أحد رؤساء المحاكم لقاضيه الانكليزي : « أنا في حمايتك » قالها مازحاً أو جاداً ، لا يهمنا . ولكن الذي يهمنا هو أن هذا التصرف تصرف إعلاء المرءوس الانكليزي على الرئيس المصري ، حتى في القضاء ، يدل على أن القضاة المصريين وهم مجموع محترم كل الاحترام ، يعامل من الحكومة هو أيضاً بمبدإ الاحتقار .

في نظارة الاشغال اسأل الباشمهندس ٥٠٠ر٠ سنتي في منسوب التصرف في ترعة ما ، يحالك أو يحل طلبك على مفتش الري . إذن ماذا يصنع هذا الباشمهندس ؟ لا غرابة فانه مع مفتشه كالمدير مع مفتشه ، والوزير مع مستشاره . ولكن هل وقف الحد عند سلب الاختصاص ؟ كلا فاننا جميعاً نعلم ان الحكومة لما أرادت تعديل درجات المهندسين المصريين قد صرحت بما يسيء سمعتهم فكان ذلك دليلاً آخر على أن المهندسين ، ذلك المجموع المحترم ، يعامل من الحكومة بمبدإ الاحتقار . في نظارة المعارف يوجد مفتشون من المصريين ليس بيدهم الا تقديم التقارير . ولكن هناك مفتشين من الانكليز هم الذين على شهاداتها كان ترقي الاساتذة والرضى عنهم أو الغضب عليهم .

وغير ذلك كثير في نظارة المعارف وفي غيرها . إن الموظف الانكليزي أياً كان خير من الموظف المصري أياً كان . وكفى بذلك اهانة لهذا الأخير .

ان إهانة الشرف المصري لم يقصر مظهرها على الأفراد أو مجاميع الموظفين ، ولكنه قد تناول الأمة بأسرها في ظروف كثيرة أقربها عهداً طلبات الجمعية العمومية .

طلبت الجمعية العمومية مجلساً نيابياً . وقفت على هذا الطلب بطلب احتياطي أكثر تواضعاً وأسهل على الحكومة تحقيقاً هو توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة .

ولكن الحكومة على الرغم من ذلك ومن أن الأمة بأسرها ألحت في تحقيق هذه الطلبات — قد رفضته رفض الذي يعتقد انه غير محاسب على عمله . ولا شك في أن هذا الرفض بهذه الصورة إهانة للأمة بأسرها .

من ذلك ترون أن الحكومة الشخصية توشك أن تودي بالشرف المصري بل بالمنفعة المصرية أيضاً لأن حلول الانكليزي محل المصري في ادارة البلاد لم يجن فقط على الشرف وحفظ المنفعة المصرية، بل هذا الحلول من شأنه أن يذهب بالمنفعة أيضاً إذا أمكن القول بأن حسن نظام الادارات ، يصحّ أن يقام له وزن أمام الشرف .

ظاهر للعيان أن كل نظارة من النظارات تفشل يوماً فيوماً في الوصول الى منهاجها . فان الداخلية نفسها تعترف بأن الامن العام مختل، ولذلك فكرت هذا العام في مشروع قانون للنفي الاداري بعد خمسة وعشرين عاماً من احتلال الانكليز لنظارة الداخلية — وان خسارة المالية في مضاربتها الاخيرة[1] لما يعاب عليها أيضاً . والمعارف العمومية أصبحت الشكوى منها أشهر من أن تذكر ، حتى قال الناس إن هذه النظارة تتعمد الوقوف بالتعليم عند حدٍّ لا يفيد . وأيّدَ في نفوسهم هذا الفهم خطبة لورد كرومر في مجلس الاعيان في الشهر الماضي ، تلك الخطبة[2] التي كانت تشف عن انه من أصول سياسته في الاستعمار عدم التوسع في التعليم . ولا يزال الناس يشكون من عدم قدرة الحكومة على العدل في توزيع الماء أزمان المناوبات .

من هذه الأمثلة الحسية ترون أن ما نحن فيه من الحكومة الشخصية مضرٌّ بالشرف المصري ، مضرٌّ بالمنفعة المصرية ، وانه لابدَّ من وضع حدٍّ لهذا التصرف الشائن الضار .

يستحيل أن ينفع علاج في الحكومة الشخصية . لأن الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد ، هي التي وصلت بالشرق الى هذه الحال السيئة . فلا دواء إلاّ بتغير شكل الحكومة من شخصية استبدادية الى حكومة مقيدة بارادة الأمة .

سياسة الوفاق

قد يظن بعض الناس أن السياسة الجديدة ، سياسة الوفاق، قد تكون دواء لما نشكو منه من إهانة العنصر الوطني والعبث بمصلحته . يقولون ذلك اعتماداً على ما روته بعض الجرائد الانكليزية والمصرية من أن الادارة الانكليزية بدلاً من أنها كانت تشتغل مع الوزارة المصرية ستشتغل من الآن مع عابدين[3] . إن صحَّ ذلك فحالنا لا تغير فيها . ولست أعرف كيف أن هذه السياسة الجديدة يمكن أن تكون دواء لعللنا السياسية والاجتماعية التي نتجت عن الحكومة الشخصية .

---

(١) اشترت المالية أسهماً انجليزية بمال من الاحتياطي خسرت فيها مبالغ طائلة وكان ذلك باشارة من المستشار المالي . (٢) خطبة ألقاها لورد كرومر في مجلس اللوردات في شهر يوليه سنة ١٩٠٨

(٣) أي مع الخديو مباشرة

ولو كان ما نشكو منه هو الخلاف بين قصر الدبارة وعابدين، لكانت سياسة الوفاق علاجاً حقيقياً . ولكن الذي نشكو منه هو اعتبار الأمة كمية عاطلة والعبث بمصالحها . أترون أن هذه السياسة الجديدة معناها احترام ارادة الأمة في كل تشريع ، والجري بالادارة المصرية على ما تقتضيه مصلحتها ؟ ان ذلك لا يأتي بشكل من أشكال السياسة التي يختارها الانكليز لتنفيذ مقاصدهم في مصر — بل يأتي من الدستور .

تبين لنا من استقراء الحوادث الواقعة في العامين الماضيين ان الانكليز قد اعتقدوا خطأ ان الحركة الوطنية القائمة عليهم في مصر لم تخرج من أعماق الأمة، وليس للأمة من أمرها نصيب ، وان المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية . بل ان حركتهم حركة كاذبة دعاهم اليها الخلاف الذي استحكم بين السلطتين :[1] على أيهما تكون مصدر الأمر النافذ على هذه الأمة التي لا ترد لآمرٍ أمراً كما يزعمون ؛ ففكروا في أن انطفاء هذه الحركة الوطنية لا يكون إلاّ بالقضاء على علتها الموهومة وهي سياسة الخلاف ، فعمدوا الى سياسة الوفاق على صورة شكلية صرفة لا تصل الى لب الحكومة ولا تقرب من احترام ارادة الأمة . وقد ظنوا خطأ أن المصريين لا يقدّرون إلاّ الحكم الشخصي أو الحكم الاستبدادي ، فأرادوا بسياستهم الجديدة أن يظهروا الملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم ، فتموت الحركة الوطنية وتستسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت الحكومة الاستبدادية التي ليس لها في أمرها نصيب . ثم جاءت بعض الجرائد الانكليزية تتهم الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الانكليز وضد سموّ الأمير أيضاً . يريدون بهذه التهمة ليغيروا قلب الأمة على سموّ أميرها المحبوب ، وليوجدوا بينهما خلافاً يكون مرسحاً للدسائس الانكليزية ، حتى يبقى الشعب مروعاً لا يطالب بالدستور .

هيهات هيهات لما يريدون . فإن في هذه الحركة الوطنية رجالاً لا تخيفهم التّهم ولا يروعهم الوعيد . يجرون دائماً وراء غرضهم وهو تحقيق سلطة الأمة بالطرق السلمية المشروعة التي لا تمس مصلحة الأجانب ولا تجعل للانكليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم في مصر ، بل هم يكسبون يوماً فيوماً ثقة الاجانب بهم واعتدادهم بأعمالهم لخير بلادهم.

على ذلك يمكنني أن أصرح بأن مركز الأمة أمام هذه السياسة الجديدة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك، وأن الأمة لا تنظر اليها بشيء من الاهمية ما دامت لا تقربنا من الدستور — وان الحركة الوطنية ليست مسببة عن سياسة الوفاق ولا عن سياسة الخلاف ، بل هي حركة

---

(١) السلطة الشرعية أي الخديو ، والسلطة الفعلية أي الانجليز

طبيعية سببتها كراهتنا للحكم الشخصي على أي صورة كان . وأننا لا ننفك أمام هذه السياسة عن تكرير القول بسلطة الأمة، وبأن مقامها فوق كل مقام .

أيها السادة : إذا كانت هذه السياسة الجديدة لا تصلح لأن تكون علاجاً للحكومة الشخصية ، ولا مخففة لنتائجها السوأى، وجب علينا الرجوع إلى القول بأنه لا دواء للشرف المصري والمصالح المصرية من الوجهة السياسية والأخلاقية، إلا تغيير شكل هذه الحكومة الشخصية الى حكومة دستورية .

خطب أحد الساسة الانجليز في الشهر الفائت فقال : «ان من الاهانة ان نفكر في الدفاع عن بلادنا من اغارة خارجيـة » فإذا كان الانجليزي يرى من الاهانة والعار أن يتصوّر محض تصور أو يفترض مجرد افتراض ان بلاده يمكن أن تهاجم ، أليس من الاهانة الكبرى أن نرضى نحن هذا الشكل الاستبدادي الذي قد نفرت منه كل الشعوب وتخلصت من ذله ، غربية كانت أم شرقية ؟ ومن ذا الذي يمكنه أن ينكر علينا طلب الدستور ؟

ليس طلبنا للدستور مبنيّاً على شهوة وقتية ولسنا مدفوعين الى طلبه بعامل من عوامل التقليد — كما يقولون — ولكننا قد رأينا أن الشرف المصري والمصالح المصرية موقوفة سلامتها على الدستور ، وانه لا شرف ولا منفعة مع هذه الحكومة الشخصية التي كانت وتكون أكبر العلل لأمراضنا الاجتماعية .

نظرية الحكومة الشخصية

اسمحوا لي أيها السادة — أن أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن نظرية الحكومة الشخصية ، ردّاً على القائلين بأنها هي الحكومة اللازمة لمصر في هذا الوقت الحاضر

الحكومة الشخصية لا تستمد وجودها الاّ من أصل واحد هو عبادة البسالة . عبادة القوي . عبادة القاهر . وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التي تتجسم في رءوس العامة فيعبدون الملوك والسلاطين ويخشونهم ويقدّسونهم . فكأن الملوك بهذا التقديس آلهة أو انصاف آلهة . أو على الأقل أشخاصاً كباراً ممتازين بهبات روحانية تجعل لهم الحق في استعباد بني آدم — جاء العلم ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الاعجاب والاكبار . وأصبح العظماء أمام هذا العالم الطبيعي وقوته لا نصيب لهم من ذلك الاعجاب والاكبار ، فتجرد الملوك بهذه المثابة عن الأصل الذي كانوا يستخدمونه في انشاء الممالك المستبدة . ولكنه مع ذلك بقي في نفوس الناس طرف غير قليل من الأوهام القديمة . تلك الأوهام التي كانت في كثير من الأزمان كافية لاخضاعهم لشخص واحد يتصرّف

في دمائهم وأموالهم وأعراضهم . من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الاصغاء لرغباتهم .

الحكومة الشخصية أخس أشكال الحكومات لأنها لا تستمر في أمة إلاّ باستمرار صفات الذل والعبودية في قلوب أفرادها — دونكم معجمات اللغات تجدوا فيها ان من ألفاظ المدح فلان حر من قوم أحرار . فلان حر الأخلاق . فلان عزيز . فلان يأبى الضيم من قوم أباة للضيم ... الخ الخ وتجدوا ان من ألفاظ الشتم فلان عبد . فلان عبد الأخلاق . فلان رقيق . فلان مغلوب على أمره . فلان عبد مطواع .

هذه الألفاظ القديمة التي لا يعرف التاريخ يوم وضعها ، تفسر لنا أن الانسان من أول نشأته ينفر من العبودية ويعتبرها عيباً ينفر منه ويميل الى الحرية ويعتبرها مجداً وفخراً يسعى اليه . لذلك أقول إن الحكومة الشخصية حكومة الفرد لا يمكنها أن تقوم إلاّ متوكئة على الصفات الخسيسة في قلوب الأفراد المحكومين . وبهذه المثابة في كل الشعوب من الحكومة الشخصية الى الحكومة النيابية التي مرجع الحكم فيها إلى ارادة الأمة يكون الملك فيها يملك ، ولكنه لا يحكم .

لا أنكر أن حكومة الفرد من كونها أحط أشكال الحكومات — قد تكون ضرورية — ولكن أين ومتى ! لا في مصر ولا في القرن العشرين . في زمن من أزمان الجهالة المظلمة وفي أمة وحشية لا علاقة بين أفرادها وعائلاتها إلاّ علاقات الضغائن والاعتداء . قانونهم الفوضى وشعارهم العزلة والعداوة والسلب والنهب .

لم تكسبهم المعاشرة جاذبية قومية . ولم يعتادوا العيشة المدنية التي تكسب الألفة وتنمي التضامن وترقي إحساس الاشتراك في المنافع .

وما كان القرن العشرون معدوداً من أزمان الجهالة في هذه البقاع . ولا عرف التاريخ يوماً من الأيام أن مصر كانت في حال الوحشية . بل عرفها التاريخ القديم مدنية صرفة ذات نظامات اجتماعية عتيقة لا يعرف أولها . لذلك أقول بحق ان الحكومة الشخصية لا حقّ لها من البقاء في مصر على هذا الشكل الذي هي عليه . وان الذين يقولون غير ذلك إما مستعمرون لهم مصلحة في إذلال الشعوب ، وإما غير عالمين بما يجب لكل أمة من أنواع الحكومات .

اذا كانت حكومة الفرد أو الحكومة الشخصية لا قوام لها في البلاد المدنية والجمعيات المنظمة الاّ الأوهام والأخلاق الفاسدة ، فهل ينتظر منها — كما يقول أصحاب الأمر والنهي في بلادنا — أن ترقي حال الأمة الاخلاقية والعلمية فتؤهلها بذلك الى الحكومة النيابية ؟ كلاّ — إن استمرار هذا الشكل من الحكومة بينهم وبين أخلاق المحكومين تفاعل متبادل ،

فانه يخلق في نفوسهم الحرية التي فطروا عليها . وأن تجرد نفوسهم من الحرية هو من جهة أخرى يدعم بناء الاستبداد ويطيل في عمره . وأن أساس التقدم في المدنية هو نبذ طبائع الاستبداد والحصول على الحكومة النيابية التي هي أول مراتب السعادة القومية .

تختص الحكومة مهما كان نوعها بأمرين اثنين : حماية الوطن من العدوان الخارجي ، وحماية الأفراد باقامة العدل في الداخل . وكل سلطة للحكومة على الأفراد في غير هذين الموطنين تعتبر توسعاً لا محل له ، بل من شأنه أن ينوع أعمال الحكومة فلا تستطيع القيام بها حق القيام — ذلك رأي كثير من الساسة المصريين في الحكومات النيابية — فكيف يسوغ لنا نحن أن نطلب من حكومتنا الشخصية صباح مساء أن تعلّم الامة . نطالبها بأن تسيطر على الآداب . نطالبها بأن تأخذ بين يديها الحسبة علينا في كل أمورنا وان تتغلغل بأموريتها في جميع شؤوننا ؟

واقدرأيتم أن الحكومة لم تقم بما في يديها من الأعمال حق القيام إلى الآن . ورأيتم أيضاً ان نظامها في التعليم لم ينطبق على مصالحنا . فلا ينبغي لنا — ونحن نرجو زوال هذا الشكل الاستبدادي — أن نوسع اختصاصه بأيدينا ، إذ من الطبيعي انا إذا كنا نتألم من خمسة أو ستة في الحكومة لايعملون لمصلحتنا، فلا شك في أن ألمنا يزيد بنسبة زيادة عددهم، وأن وزراءنا فيهم الكفاية فلا ضرورة لأن يزاد عددهم : إلاّ أن ننال الدستور .

ماذا يجب علينا

أيها السادة : يجب علينا أن لا نعتمد في بلوغ الاستقلال الاّ على أنفسنا ، كما اعتمد العثمانيون على أنفسهم (١) . أن نتفق في فهم الوطني المصري . وذلك بأن نعتقد اعتقاداً جازماً ان الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو أقام في مصر خمسة عشر عاماً من رعايا دولتنا العلية .

ذلك هو نص قانون الجنسية المصرية وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد ، فانما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة . على ذلك يسوءنا ان بعض الوطنيين المصريين الذين لا يزال لهم بعض العلاقة بالأوطان العثمانية الأخرى، يزمعون الرجوع الى بلادهم الأولى . يسوءنا ذلك لأنهم من أبناء مصر ننتظر منهم أن يصبروا على البقاء فيها وخدمتها حتى تنال هي أيضاً استقلالها المنشود (٢) . يجب علينا أن نتفق في النظر الى الحوادث التي تقع في بلادنا —

(١) اشارة الى انتزاع الحكم النيابي من الطاغية عبد الحميد
(٢) عند ما أعلن الدستور العثماني وقضي على سلطات الاستبداد ، عمد كثير من مهاجري أحرار تركيا الى الرجوع لاوطانهم ، بعد ان ظلوا في مصر زمناً طويلا . وهذا الكلام اشارة الى ذلك .

ان نجعل إيماننا السيـاسي هو القول بسلطة الأمة وبأن مقامها فوق كل مقـام . أعني يجب علينا أن نخدم سلطة الأمة ونقويها وننقيها من كل ما يدخل اليهـا من الضعف وما يتطارق اليها من الباطل. هذا هو كل ما يجب علينا من الوجهة السياسية المحضة . فانهم يتجنون علينا دائماً بعدم اتفاقنا في النظر الى الأمور .

قال لورد كرومر في خطابه الماضي في مجلس الأعيان إن الجرائد أوجدت في مصر رأياً عامـاً كاذباً . وقال السير الدون غورست (١) في تقريره الأخير : إنه يوجد من المصريين طبقة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي ، ومعنى هذا أن الرأي العـام كاذب أيضاً . يريدون بذلك أن يضعفوا من قيمة مطالبنا ويصوروها صادرة عن جماعة من الـكتَّـاب أو من الشبَّـان . ولم تكن هي مطالب الرأي العـام حتى يحللوا أنفسهم من اجابتها . لأنه لا مناص للحكومة من ارضاء الرأي العام .

على أننا مهما جارينا القائلين بضعف الرأي العام في مصر ، فانه من المحقق أن هذا الرأي العام قوي يجمع في مسألة واحدة ، هي مسألة المسائل : هي الدستور . واني أقول إنه لا يستطيع أحد مطلقاً أن يأتي لنا بفرد واحد من المصريين يقول بانه لا يريد لأمته الدستور

أيها السادة — إن الرأي العام لا تكون ارادته ذات أثر فعلي الاَّ اذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الأفراد والشعور الكامل بالحاجة الى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية ، لا بعامل آخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلي . على ذلك لا أتأخر عن التصريح بأن كل سياسة لا يكون أساسها الوطنية والمنفعة فهي سياسة شـلـى ، ان لم تؤخر الأمـة الى الوراء ، فانهـا لا تقدمها خطوة واحدة في طريق المدنيـة الصحيحة . لا أنكر أن بعض الساسة الاوربيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أماني سياسية . وذلك رأي باطل وطريق خداع . فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم في هذه السبيل، لأن الباطل في يد القوي سلاح رديء غير منتج، ولـكنه في يد الضعيف سلاح ممج خطر، يوشك أن يرتد الى حامله فيقتله . وان الذين يدخلون بألسنتهم وأقلامهم في تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الأقباط أو من جسم المسلمين ، مهما حسنت نيتهم ، ومهما شرف غرضهم ، فانهم لا يجنون من وراء الحركة التي يقيمونها الاّ هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافة الخلف بين الأخوين . حسب المسلمين والأقباط تفرقاً وهم جسم أمة واحدة لا يجمعهم في الصلاة معبد واحد وانهم لا يتصاهرون . فما لنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق

(١) المعتمد البريطاني بعد كرومر .

التي لا تضر ، ونضيف اليها فروقاً أخرى تهدم جامعتنا القومية . ان اليهودية والنصرانية والاسلام أديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعاً ، اذا تأصل الاعتقاد الصحيح في نفوس الأفراد وانتبذ التعصب بالخلاف مكاناً قصياً

لا أشك في أن وحدة الاعتقاد سبب من أسباب المشابهات بين الأفراد ، وعامل من عوامل التضامن ، ولكني أنكر أشد الانكار انها تصلح لأن تكون في القرن العشرين قاعدة للاعمال السياسية التي يجب أن تبنى على المنافع ، لا على المعتقدات . والا لكان الانكليز والالمان أمة واحدة، ولكان الفرس والافغان والترك أمة واحدة على ما بين كل أمة من الامم والأخرى من الثارات والخلاف الذي أصله الوطنية والمنفعة . على المنفعة تكونت الأمم فانقسمت الأوطان . فهل من يقول لي ان هناك قبطياً يفضل منفعة الحبشة على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ وهل من يقول بأن مسلماً مصرياً يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ نزلت الأديان لمنفعة الناس ، فلا يحل لنا ان نجعلها تناقض تلك المنفعة. بل يجب علينا أن نوفق بينها ما استطعنا الى ذلك سبيلاً . وإنا اذا أردنا لمستطيعون — لا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك الحركة فانها معروفة . ولكني أنصح للذين كسبت أيديهم من مسئوليتها مهما حسن إخلاصهم أن يستغفروا الوطن والتضامن والمنفعة القومية. أن يستغفروا مطالب الأمة ، وأن يعملوا لتلافي ماعساه ينجم عن تلك الحركة . وانهم سيعملون .

* * *

أيها السادة : تدفعني هذه المناسبة الى أن أبسط آمال العقلاء المصريين للصحافة الأوربية في بلادنا التي نؤمل فيها أن تساعد الصحافة العربية على ايجاد حسن التفاهم بين المصريين وبين النزلاء الأجانب في مصر . ولكننا مع ذلك نعتب على بعض الصحف الأوربية أنها قد تتخذ بعض الأحيان مطالب جمعيتنا العمومية للدستور موضعاً للتقريع والتهكم . فقد تجسم جهة الضعف في بعض المظاهرات الوطنية فتقلل من قيمتها . كذلك بالضرورة قد يكون من شأنه جرح عواطف العقلاء من المصريين ، كما يكون من شأنه توسيع مسافة البعد بين المصريين والنزلاء الأوربيين .

قد يكون للانجليز مصلحة في إماتة شعور الاستقلال في نفوس المصريين والقضاء على الأسباب التي تنمي ذلك الشعور ، إذا كان من قصدهم أن يملكوا مصر أو أن يجعلوا احتلالهم لها أبدياً كما يظهر من أعمالهم التي تخالف وعودهم ، فهل للنزلاء الأوربيين من الأمم الأخرى مصلحة أيضاً في إذلال المصريين ؟ .

كلا . ان منافع النزلاء الأوربيين متفقة تمام الاتفاق مع منافع المصريين . وإنا إذا طلبنا الدستور فانما نطالب الدستور الذي لا يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز [1] . ولا يقضي على (محاكمهم القنصلية) ولا يسلب اختصاص المحاكم المختلطة. انما نطالب الدستور الذي نصبح به أحراراً في بلادنا أمام حكومتنا لنضع بأنفسنا القوانين التي تنطبق علينا لا على غيرنا . فما الذي يمكن أن يفزع النزلاء من حريتنا حتى قابلت بعض الجرائد الاوربية طلب الجمعية العمومية للدستور بالاستهزاء والسخرية ؟

من مصلحة الأوربيين أن يكون عملاؤهم المصريون أحراراً متصفين بجميع صفات الأحرار، يؤدون الأمانات ويوفون بالوعود ويحترمون الحقوق ويعترفون بالجميل ، وإن كانت هذه الصفات تكاد تكون طبيعية في المصريين، إلاّ أن الدستور يجعلها أكثر ظهوراً وأدعى لثقة الغير بها .

من مصلحة النزلاء الأوربيين أن لا يجروا وراء الأغراض الأنكليزية ، لأن الانكليز أول ما سعوا اليه من وسائل الاستعمار في مصر ، محاولة العبث بحقوق المصريين وبحقوق الأجانب معاً، فابتكروا لذلك فكرة مجلس التشريع المختلط . ذلك النظام الذي يجعل الانكليز في مصر هم الكل في الكل ويجعل الأجانب في مصر كالمصريين محكومين بالانكليز يعاملونهم كما يعامل اليونانيون في السودان ، ويصبح الفرنساويون الذين كانوا يطمعون بحق في أن يكونوا أولى الدول بالنفوذ في مصر بما لهم فيها من الآثار المعنوية ، آثار لغتهم وقوانينهم وأنماط تعاليمهم التي أخذناها عنهم من قرن من الزمان — مجردين من هذه المزية .

وان أوضح دليل على ضرر هذا التشريع بالأجانب إنهم جميعاً رفضوه رفضاً باتّاً ولم يرض به على ما نعلم واحد من النزلاء الاوربيين، بل نعلم اعتراضهم عليه وتقبيحهم إياه .

اذا كانت مصلحة الانكليز — على تقدير أنهم لا يوفون بعهودهم — تخالف مصلحة المصريين وتخالف مصلحة النزلاء الأوربيين في مصر ، فمن الطبيعي أن تكون منافع المصريين ومنافع عملائهم الأوربيين متفقة تمام الاتفاق ولا ينقص الطرفين إلاّ أن يتفاهما تفاهماً تامّاً .

الصحافة الأوربية في مصر هي أقرب الوسائل وآكدها لايجاد حسن التفاهم بين الطرفين

ليس من غرضي أن أنتقد الصحافة الأوربية بما ذكرت ، بل هي معذورة إذا فسرت الحوادث المصرية تفسيراً أوروبيّاً محضاً . لأن صحافتنا العربية لا تجتهد في ايقافها على ميول

(١) مقصود بذلك الامتيازات الاجنبية التي ألغيت بمعاهدة مونترو . والكلام هنا يدل دلالة قاطعة على تغلغل نفوذ الاجانب بقوة الاحتلال الانجليزي حتى اننا لم نطالب دستوراً يشرع لجميع البلاد . ولكن جاء الوقت الذي قضينا فيه على تشريع الاجانب حتى لأنفسهم .

المصريين بطريقة واضحة وترسم لها في كل حادثة لوحة من صورة الرأي العام المصري ، الذي يشهد الله انه بعيداً جداً عن ان يكون متأثراً في حكمه لا بعامل من عوامل التعصب الديني ، ولا استئثار بالمنافع المصرية دون الأجانب . على إننا في مقدمة المعترفين للصحافة الأوربية بالخدمات الجليلة التي أسدتها الى مصر ، سواء من جهة الدفاع عن حقوقنا السياسية في مواطن كثيرة ، أو من جهة ما نشرته من الفصول الضافية في العام الماضي ، مما جعل الطمأنينة تدخل الى قلوب الماليين ، وان المصريين يعتمدون على تلك الصحافة الراقية . يعتمدون على عدلها وحسن نيتها ان تكون من أهم العوامل المساعدة لهم على نيل الدستور ، ما دامت منافع الأجانب متفقة مع منافع المصريين من كل الوجوه .

يظن بعض الأجانب إننا نتألم من امتيازاتهم علينا في بلادنا [١] . وكيف نتألم من هذه الامتيازات في حين إننا نراها سياجاً حصيناً يمنع الأنجليز من العبث التام بمصالحنا ويقف لهم حجر عثرة في طريق التوسع في التشريع ، تشريع الحكومة الشخصية الذي ليس لنا فيه ارادة تحترم ولا منفعة تنتظر . لا أنكر ان نظام امتياز الأجنبي هو في ذاته نظام لا حق له في البقاء في عصور المدنية ، ولكن ألمنا منه لا يتعدى زمن الحوادث الوقتية — ما دام لنا منه تلك المصلحة وما دمنا نعترف بالخير الذي وصل الينا ويصل دائماً في المستقبل على أيدي الأجانب أرباب الامتياز ، حتى يأتي الوقت الذي يرى فيه الأجانب أنفسهم إنهم لا حاجة لهم بتلك الامتيازات . أجل وما هو عنا ببعيد ذلك اليوم الذي يتحقق فيه مبدأ سلطة الأمة ، ولا يبقى للادارة الشخصية أثر في الأعمال العامة ، بل يكون أمرها بين المبادىء لا بين الاشخاص ، مبادىء الحرية في العمل والمساواة والعدل ، كما أصبحت هذه المعاني العالية هي قواعد الحكم الذي تديره ارادة الأمة في السلطنة العثمانية .

علاقة مصر بالدستور العثماني

أيها السادة : نحن على ذلك نستقبل هذا الدستور بالفرح الذي يستقبله به جميع اخواننا العثمانيين ، لأنه بشرى للدستور في مصر . فإن من شأنه أن يشحذ عزائمنا ويقوي أصواتنا في طلب الدستور . من شأنه أن يجعل الذين ينكرون علينا القول بسلطة الأمة ، لا يجدون عن الاتفاق معنا في الرأي محيصاً .

---

(١) من زمن كانت فيه الامتيازات الاجنبية دريئة احتمت فيها الوطنية المصرية ، ورب ضار يصبح نافعاً بوضع ما .

ذلك كل ما يسبب فرحنا بالدستور العثماني وما هو بالشيء القليل . غير أن بعضنا يظن أن من المنفعة المصرية أن يكون لنا نوّاب في مجلس المبعوثان [1] . ويكاد يرى أن ذلك لا يضيع علينا حق استقلالنا وسياستنا الداخلية ، أو يوشك أن يقول إنا لا ننتفع بنتائج تلك السيادة الداخلية ما دامت حكومتنا استبدادية . ولا معنى لسيادة لا نتيجة لها ولا منفعة منها للامة ، فخير للامة التنازل عن تلك السيادة الداخلية والالحاق بالدولة العلية ما دامت دستورية . وقد يزين لهم هذا الرأي تصورهم ان الامتيازات التي أعطيت لمصر أعطيت للعائلة المالكة فقط لا للأمة المصرية بأسرها .

وذلك رأي باطل في أصله ، عقيم في نتائجه ، لا ينطبق على مركز مصر الدولي ، ولا على مصلحة المصريين ، ولا على مصلحة العائلة المالكة .

ان الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرنا رأساً ، فهل يكبر أن نعتبرها نحن ذنباً ؟ وهل يستوي الرأس والذنب ، أم هل يستوي السيد والمسود ؟

نحن نعترف للدولة العلية بحق السيادة . حبًّا وكرامة . ولكن بالسيادة الخارجية ! بالسيادة التي حددتها المعاهدات الدولية والفرمانات . وإنا إذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كالذي يسعى في اللحاق حبًّا في اللحاق وفراراً من الاستقلال . ذلك ما لا نبتغيه . فإنه على الرغم من حالنا السيئة نسمع في قلوبنا دبيب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال .

ان الاحتلال الانكليزي الذي سلب من أيدينا حرية ادارة بلادنا مؤقتاً ، يستحيل عليه أن يغير مركزنا الدولي أو أن يكون صاحب حق علينا في سياستنا الداخلية أو الخارجية . فلا يحل لنا أن نيأس من جلاء هذه القوة العارضة التي لا تمس حقوقنا المقدسة . فان اليأس على ما يظهر هو الذي يجعلنا نتغافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولا رقيب . إنه لا ييأس من الاستقلال الاّ قوم لا حق لهم في الاستقلال .

أيها السادة : إن الحقوق التي يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه لا لنفسه . لأنه إما وكيل أو فضولي أصبح بالاجازة في حكم الوكيل . وليس للملك أو الأمير شيء الاّ حق الملك ، أي حق التاج فقط . وان أعمال المغفور له محمد علي باشا التي انتهت بمعاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ انما كانت لمصلحة الوطن المصري ، لا يستفيد هو منها غير حق واحد ،

(١) فكرة قال بها بعض المصريين وقصد بها في الغالب مناوأة الانكليز ، ولكن فكرة الاستقلال التام تغلبت فى النهاية .

هو حق الوراثة لبنيه . أما بقية الحقوق وهي الاستقلال الداخلي أو السيادة الداخلية ، فهي حق لجميع الأمة المصرية .

بذلك يقول العقل والعلم ، وبذلك قال محمد علي باشا نفسه . واليكم شيئاً مما قال في تقرير له أمر بقراءته على أعضاء عائلته ورجال دولته في يوم ١١ من شهر المحرم سنة ١٢٦٣ ه قال ما ترجمته :

« إن أفكار وآمال محمد علي هي لخير هذا الوطن . نحن وطنيون . ومن لم يفهم معنى الوطنية فهو بلا شك لا يستطيع أن يكون في مصاف العقلاء » .

وقال في موطن آخر من ذلك التقرير « أيها الرجال : استحلفكم بالله أن تطهروا نفوسكم من الشهوات النفسانية . أنصفوا . اخدموا هذا الوطن العزيز بإخلاص . فمتى كان وطنكم عزيزاً كنتم أعزاء . اعملوا ولا تدعوا الفرصة تفوتكم لتظهروه أمام العالم وطناً عظيماً بأهله كبيراً بحكامه » .

هذا هو قول محمد علي الكبير من ٦٣ عاماً . تلك هي ارادته . ذلك هو بيان نيته في أعماله . أليس انه يقول بصريح اللفظ انه مصري وطني صرف ، وانه انما يكسب الحقوق لهذا الوطن لا لنفسه ، وان الاستقلال الذي حصل عليه ليس امتيازاً لعائلته فقط ، بل هو استقلال للمصريين ومنهم سلالته بالضرورة كما قدمنا .

بعد هذا ، وبعد ما أجمع عليه علماء القانون الدولي أن مصر وبلغاريا متساويتان في حقوق السيادة الداخلية وشيء من السيادة الخارجية ، هل يجوز لنا أن نسلب مصر حقها فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان ، في حين أن الدولة العلية نفسها تحترم استقلالنا ولا تطالبنا بشيء من ذلك ؟

أيها السادة : إن هذه المسألة لا تستحق أن يفتح الآن بابها . ولكن الذين فتحوا هذا الباب هم في الواقع معذورون . فان حالتنا الراهنة تستدعي حب الخروج منها بأي شكل من الأشكال السامية . فانا اذا كنا في نظرنا مستقلين فنحن من جهة العمل لا نملك من امرنا شيئاً . غير اني أكرر لكم أن تجردنا من إدارة بلادنا أمرٌ عارض لا نيأس من الخلاص منه . ولقد كنا سكتنا عن حقنا فترة من الزمان ، وما كان السكوت طريقة من طرق الوصول الى الحق ، ولكنا الآن قد جددنا في الطلب ، وسعينا الى الدستور ، وما الدستور ببعيد على الساعين .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً : فلا تيأسوا من إجابة مطالبنا ، فانها ستجاب .

— ٣ —

أيها السادة [١] : نعمل لبلادنا . ولأجل أن يكون عملنا مفيداً من الوجهة السياسية ، يجب علينا أن نراقب عن كثب جميع التغيرات التي تعتور ماجريات الأحوال عندنا ، وتقدر جميع التطورات التي تتأثر بها أمتنا في جوهرها وعرضها ، تقديراً صحيحاً .

الوقوف الدائم على حال الأمة والحكومة ، هو الوسيلة الوحيدة لانتهاز الفرص التي تمكننا من الرقي والتقدم في سبيل الحرية والاستقلال . وإننا اذا غفلنا عن مراقبة أحوالنا أو فرّطنا في ذرة واحدة من حقوقنا التي اكتسبناها ، فإنا واقعون حتماً في نتائج تفريطنا ، والمفرّط أولى بالخسارة .

أول ما يجب علينا من الوجهة السياسية أن ننظر بعين الاحتراس الى هذه الخطط التي يرسمها الاحتلال الانكليزي نفسه في معاملتنا . تلك الخطط تختلف ألوانها باختلاف الظروف ولكنها في مجموعها ومفصلها ترمي الى غرض واحد ، هو ابعادنا عن استرداد حريتنا القومية ثم تثبيت قدمه في مصر إلى ما شاء الله .

***

كانت السلطة الفعلية [٢] قبل سياسة الوفاق [٣] تعتبر نفسها دائماً سلطة أجنبية تمثل سلطة الغالب أو الفاتح على أمة مغلوبة . وكانت تدخل في جميع الاعمال المصرية ، ولكن بصراحة وظهور ، فكانت بذلك معرضة دائماً للتفرد بالانتقاد واحتمال المسئولية . كانت الامة تعتبرها دائماً أجنبية كذلك ، وتنظر الى اعمالها نظرة الذي يرى غيره يتصرف في حقه بالقوة . ذلك النوع من النظر كان من شأنه أن يجعل الامة دائماً يقظة لمعرفة مركزها أمام الأجنبي المتسلط . وكان من شأنه أيضاً ان يجعل الانكليز يعتقدون دائماً ان الأمة والعرش

(١) خطبة نشرت بعدد الجريدة رقم ٥٥٤ الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٠٩ (٢) الانجليز المحتلون
(٣) سياسة الوفاق بين الانجليز والخديو

كليهما بالمرصاد لانتقاد أعمالهم . وكان لورد كرومر يحزن حين يرى عدم اعتراف الأمة له بخدماته . وهيهات أن يعترف المسلوب سلطانه بجميل اساليبه !!

أما بعد سياسة الوفاق فقد تبدلت سياسة السلطة الفعلية من الصراحة العملية إلى شيء من المواربة السياسية أخذت هذه السلطة تتركنا نفهم إنها تتوارى من مرسح العمل قليلاً قليلاً لا لتخلي للسلطة الاهلية موضعاً من حرية التصرف ، ولكن تقف لها وراء الستار حتى لا تعمل إلاّ ما ينطبق على مصلحة الاحتلال من كل الوجوه ، أو ما لا يضر به من أي وجه .

الأمثلة العملية ترينا كل يوم أن هذا الاتفاق لم يقصد به اتباع نظام جديد يرقي البلاد من حكومة الفرد الى الحكومة النيابية . كلاّ . بل ان الادارة الانكليزية فشلت في عهد سياسة الخلاف، ولم تكسب من وراء عملها إلاّ سخط الأمة واستياءها فرأت — حرصاً على مصلحتها — أن تظهر للأمة بشكل أقل كراهة ، وأقرب إلى العادة القديمة التي هي الخضوع للسلطة الأهلية من غير حساب . لذلك شرعت سياسة الوفاق مع سمو الأمير لتخدر أعصاب الأمة المتوترة ولتخلص من الانفراد باحتمال المسئولية . طريقة استعمارية مفيدة المستعمرين وربما كانت مفيدة من بعض الوجوه لشخص الحكومة الأهلية ، حكومة الفرد ، التي لم يقتنع أحد بأنها تبتغي أن تتحول الى شكل دستوري معقول .

امتزجت السلطتان لمصلحتهما المتبادلة . وبعيد أن يكون اتفاقهما على غير الأمة .

تلك فكرة لا أقولها جزافاً ، بل أنتزعها من الأعمال اليومية وأخص منها ما سأتكلم لكم فيه اليوم . وهو حركات السلطتين المرتبة ضد حريتنا العامة ، أي مقاومة الحكومة لطلب الدستور ، وتعديها على الحرية الشخصية .

مقاومة الحكومة لطلب الدستور

أيها السادة : الحكومة الشخصية تستمد أصلها من القوة، وتستمد بقاءها من غفلة الأمة وسكونها مؤقتاً الى عبادة القوة .

ليس من الطبيعي أن ترى الحكومة الشخصية بعين الارتياح أمتها تتحلل من غفلتها عن المطالبة بحقوقها . لذلك فهي تضع في طريقها عقبات صعبة الاجتياز، تضع عقبات في طريق تمدينها . تحول بينها وبين العلم الصحيح الذي يذهب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق . تجري في سياسة الأمة على قاعدة دفع المسئولية الظاهرة ، لا قاعدة جلب

المنفعة الصحيحة . وبالجملة ما دام ان بقاء الحكومة الشخصية رهن ببقاء غفلة الأمة عنها ، فهي بدافع حفظ الوجود الذاتي تسعى جهدها في بقاء هذه الغفلة في مستوٍ ثابت .

مقوّمات الأمة هي منها كالأعضاء الرئيسية الضرورية لحياة الجسم الحي . إذا فقدت الأمة إحداها ، فهي غير مستعدة للحياة ، مهما كانت جامعة للمقوّمات الأخرى .

أريد أن أقول ان الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها في جميع مقوّمات حياتها على نسبة واحدة . فاذا عملت لنشر الأمن العام واشتغلت بتحسين طرق المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الري ، وصرفت جهدها في نشر العدل ، رجعت بالتعليم الى الوراء درجات حتى تحفظ التعادل في إيقاف الأمة في مستوٍ ثابت من الغفلة عن النزوع الى الدستور .

هكذا تصنع حكومتنا الرشيدة هرباً من تقوية فكرة الدستور في قلوب الناس .

واليكم تاريخ الحركات التي قامت بها لمحاربة هذه الفكرة :

ليست فكرة الدستور جديدة في بلادنا . فانه لما نشر الدستور العثماني [1] في سنة ١٨٧٧ سرت عدواه الى المصريين فاشتدت بهم الرغبة أن يقلدوا اخوانهم العثمانيين في كسب الشرف القومي والخلاص من ذل الحكومة المطلقة . تخمرت هذه الفكرة في أدمغة بعض الأفراد من الأمة ، وبقيت تنتشر حتى صادفت فرصة مناسبة لانفجارها ، فانفجرت بقوة ووضوح في الحركة العسكرية حين كانت مقبولة معضدة من العقلاء أي قبل أن ينشق العسكر على الأمير ، ذلك الانشقاق المعيب الذي أفضى الى حوادث سنة ١٨٨٢ المحزنة [2] .

كسبت الامة بمناسبة تلك الحركة حقها الطبيعي المغصوب . حصلت على الدستور وابتدأ مجلس النواب المصري يعمل لمصلحة الامة . والذي ثبت لنا من تاريخ تلك الحركة أن مجلس النواب لم يشاطر فيها ولا بأقلية تذكر ، خلافاً لما يتقوّله الذين يحبون بقاء هذه الحالة التعيسة وكثير منكم شهود عدول حضروا ذلك المجلس ويعلمون حق العلم ان الحركة الفعلية كانت عسكرية صرفة ، ولم يكن لمجلس النواب في أمرها اشتراك يفضي الى معاقبة الامة بإيقافه .

على انه مهما يكن من عمل مجلس النواب ومهما كان سبب ايقافه فان شكله قد زال ولكن حق الامة فيه حيٌّ لا يزول .

سيقولون ان مجلس النواب لم يقفل بالحق ، ولكنه أقفل بالقوة والقوة تغلب الحق .

(١) الدستور الاول الذي ألغاه عبد الحميد وشتت بعد الغائه أحرار العثمانيين (٢) الحوادث العرابية.

نقول القوة تغلب الحق مؤقتاً، ولكنها لا تميته ، ويستحيل استحالة مطلقة أن يتحول عمل القوة الى حق محترم . كان حق الامة الطبيعي مسلوباً قبل مجلس النواب فاستردته ، ثم حجبته عنها القوة . ولكن الفكرة في استردادها لا يمكن أن تفنى ، بل هي تظهر في كل ظرف من الظروف المناسبة لظهورها .

انتهت تلك الحركة العسكرية بالاحتلال . وتمثل الاحتلال للناس بأنه ما جاء الا ليسوي الخلاف المزعوم بين الأمة وبين الأمير ، وليطفئ الحركة الدستورية . لذلك خبت فكرة المطالبة بالدستور لكيلا يتخذها الاحتلال ذريعة لطول البقاء، حتى اشتدت سياسة الخلاف بين عابدين وقصر الدبارة ، فظهرت فكرة المطالبة بالحكومة النيابية بلسان الجمعية العمومية وعضدتها الجرائد في ذلك وكانت السلطة الشرعية[1] تظهر دائماً انها تتمنى تحقيق تلك الأمنية وقد ظهرت آثار تلك الأماني الشريفة في حديث سمو الخديو لمكاتب الطان[2] .

كانت السلطة الانكليزية وقتئذٍ تتهم هذه الحركة الدستورية بأنها حركة غير صحيحة ، وأنها غير صادرة عن الأمة ، وأن الجمعية العمومية مدفوعة اليها بعامل من عوامل السلطة الأهلية — وهذا الاتهام الفاسد يدل على أن انكلترا متى اقتنعت بأن الأمة هي التي تطلب الدستور حقيقة ، سلمت به .

لما تبدل الحال وانقلبت سياسة الخلاف الى سياسة وفاق بين عابدين وقصر الدبارة ، انتشر بيننا حديث لسمو الخديو مع المستر ديسي الكاتب المشهور، قيل فيه إن سموه يرى «أن الأمة المصرية كبقية الشعوب الشرقية لا تقدر الا الحكم الشخصي» . فلما استاءت بعض الجرائد والرأي العام من هذا الحديث علق عليه أحد رجال المعية تعليقاً لم يرضه العقلاء تكذيباً لحديث ديسي ، بل تسرب الى بعض النفوس وقتئذٍ ان ذلك التعليق من شأنه أن يثبت صحة الحديث . أما سلطة الاحتلال فكانت لا تزال تضرب على نغمتها الأولى في تقدير الحركة الدستورية ، ولكن بخفة ومهارة وبعد عن الصراحة وتغيير في شكل إتهام الحركة ، حتى قالت بوجود طبقة من الأمة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي .

لم تكن هذه الحركات التي تأتيها الحكومة لكسب الوقت والمروق من إجابة مطالب الامة من شأنها أن تيئس طلاب الدستور ، بل كانت تقوي فيهم روح الأمل حتى أعلن الدستور العثماني ووقفت حكومتنا الشخصية أمام هذا الحادث الجديد موقف الحائر لا تدري كيف تعتذر لأمتها عن الاجابة لطلب الدستور اذا أجمعت عليه ، خصوصاً بعد أن قال بعض

---

(١) الخديو (٢) جريدة فرنسية تحدث الخديو عباس لكاتبها وأظهر ميله لاعلان الدستور : انظر باب « الخديو » في هذا الكتاب .

الكتّاب الكبار من الانكليز أنفسهم : « بأي عين تأبى انكلترا على مصر الدستور بعد أن ناله العثمانيون ؟ » اتصلت بنا عدوى الدستور العثماني . فسالت على أقلام كتّابنا وفاضت من ألسنة خطبائنا وتعدّتهم الى كل طبقات الأمة فظهر لنا حديث جديد من أحد رجال المعية يعتذر فيه عن سموّ الأمير في عدم منح الدستور للمصريين ، ويصف العقبات التي تحول دون أمنية سموّه العالية ، كأن هذه العقبات لم تكن معروفة قبل اليوم . ثم تعزز هذا الحديث بحديث جناب السير إلدون غورست الذي يرجع به الى الفكرة القديمة فكرة أن الأمة المصرية ليست الآن أهلاً للدستور .

أيها السادة : في هذا الموطن اسمحوا لي أن أبين لكم خطأ فكرتين يجب على كل مصري يحب بلاده وعلى كل محب للحق أن يحاربهما قياماً بواجب الخدمة الوطنية وانتصاراً للحق ، وهما :

(١) — ان الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له .

(٢) — ان السواد الاعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية .

* * *

ليس بغريب أن تكون بلادنا مسرحاً للتجارب يجرّب فيها المهندسون في البناء فلا يتم حتى ينقضّ . ويجرّب فيها المشترعون — كما يقال — في سن القوانين والنظامات فلا تنفذ حتى يظهر عيبها في العمل . يجرّب فيها كل شيء حتى مذهب المغالطة .

يقولون ان الامة المصرية ليست بعد أهلاً للحكومة النيابية ، كأن حق الأمة في حكم نفسها لا يتولد الا من الشهادة التي تعطيها لها الحكومة المطلقة بأنها أصبحت كفؤاً للحكم الذاتي . فكرة اخترعها بعض الانكليز يكسبون بها وقتاً ، فتسرّبت منهم الى بعض كبار الموظفين من الوطنيين ، ثم انتقلت من هؤلاء الى بعض الناس ، بل الى بعض الصحف . كلما عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الامة للحكم الذاتي أو عدم كفاءتها له . ينتهي هذا البحث عادةً بأن الذين يحبون أمتهم يثبتون بالأدلة والشُّبَه ، وكل ما يقع في أحلامهم ، أن الامة المصرية أهل لحكم نفسها أي للدستور . مغالطة اخترعوها ليجرونا من حيث لا نشعر إلى الدخول في البحث في كفاءة الامة . ولا شك في ان الدخول في هذا البحث هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج في حريتها العامة أو في نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة .

من المسلَّم علماً ان كل اجتماع سياسي ، أي كل أمة ، هي عمل من أعمال الطبيعة أو كائن

من الكائنات الطبيعية ، يتمشى في حياته على مقتضى النواميس الطبيعيـة التي تنظم حركات كل المخلوقات . وان القوانين الطبيعية ليست ناقصة كقوانيننا ، بل أعطت كل فرد حقه من الحرية . فلم يخلق الله انساناً رقيقاً . غير ان الانسان إذا ضعفت قواه وقع في الرق بحكم قوي ظالم أو قانون جائر ، كما يقع في المرض إذا اختـلّ مزاجه . كذلك الأمة أخذت من الطبيعة حريتها العامة ، فإذا عرض لها الضعف وقعت في الرق ، أي حكمت على غير ما تهوى بحكومة مطلقة تجعل أفراد الأمة عبيداً لها . هذا ليس مقام التوسع في ذلك الموضوع ، بل نذكره على سبيل الاشارة الى أن الطبيعة قرنت حياة الأمة بحريتها العامة . فـكما ان حرية الفرد هي المقوّمة لحياته الانسانية، كذلك حرية الأمة أو حكمها نفسها بنفسها ، هو المقوم الأول لحياتها الأمية ، بدونه لا تتم لها الحياة .

على ذلك يكون حق الامة في الدستور هو حقـا طبيعيًّـا خلق مع الامة من يوم كونها أمة . أي من يوم ان استكملت ماهيتها التي هي اجتماع أفراد يحسون بمجموعهم وبالتضامن بينهم ويشعرون بالتوفيق بين مصلحة كل منهم ومصلحة المجموع . فاذا وجد هذا النظام في مجموع من الافراد كانوا أمة لا يجوز البحث فيما اذا كانت أهلاً للدستور أو غير أهل له .

إذا كان حق الامة في الدستور هو كحق الفرد في الحرية ، ألا يكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة انه زنجي ، أو انه لا يقرأ ولا يكتب ، أو انه لم يتخرّج في العلم على الغزالي أو على ابن رشد !

واذا كانت الحرية العامة هي العلة في حياة الامة ، فما حال الذي يجعلهـا موضوعاً للبحث إلاّ كحال الذي يتحكم في حقها من الحياة .

الانكليز من أصحاب هذه النظرية ، وإنهم لأصحاب الفضل الاول على الانسانية — في الغاء رق الافراد مهما كانوا وحيث وجدوا في آخر الثلث الاول من القرن الماضي . فإذا كانوا يرون انمسألة الحرية والرق هي مسألة كفاءة، فهل ثبت لديهم أن زنوج افريقية ليسوا أقل كفاءة من بيض لوندره للتمتع بحريتهم الشخصيـة ؟ أم المسألة ليست مسألة كفـاءة واستعداد ، بل هو حق طبيعي ، من الظلم المبين أن يحرمه صاحبه مهما كان مبلغ استعداده ؟

لست أقف في هـذا المعنى عند حد ان الحرية العـامة أو الدستور حقٌ نشأ مع الامة من يوم وجودها ، بل أقول كما قال بحق بعض المفكرين الماضين : ان سلطة الامة ليست كبقية الحقوق ، فلا يجوز لهـا أن تتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . ليس لها أن تتنازل عنها ولا عن بعضها بمقابل أو من غير مقابل ، لأن كل عقد من هذا القبيـل باطل بطلاناً أصليًّـا .

خلقت الأمة لتكون صاحبة السلطة والسيادة ، فلا يجوز لها أن تتنازل عن سلطتها التي هي أكبر مقوّمات حياتها .

* * *

وفي هذا المقام اسمحوا لي — أيها السادة أن أردّد على أسماعكم مع مزيد الارتياح ما نطق به جلالة مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان إذ يقول : « ان الرقابة على البلاد هي لله ثم للأمة . وان النواب هم الحفظة على حقوقها » .

من هذا يبين لكم وهن حجة القائلين بأن الدستور يجب أن يتوقف على الحكم بأهلية الامة له . أولى بهم وأقرب للصراحة أن يعترفوا لنا بحقنا في الدستور وبأنه علة لحياتنا العامة ، وأن يصرّحوا بأنهم لا يريدون لنا الحياة .

على انه اذا كان الدستور هو سلّم الكفاءة فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة وقد حيل بيننا وبينها بعملهم على تأييد شكل الحكومة الشخصية التي هي حكومة ضرورة كما رأى سبنسر إذ قال ما معناه :

« ان الحكومة المطلقة هي حكومة ضرورة . فاذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الافراد حتى صار لفيفهم أمة ، تكون قد زالت الضرورة التي أوجدت الحكومة المطلقة فتزول الحكومة وراءها » ... الى أن قال ما نصه :

« مهما كانت علاقة الحاكم المطلق بعبيده مفيدة للعبيد من الوجهة الأدبية ، ومهما كان الجائز أن يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس : مهما يكن من ذلك ، فاني أقول ان هذه الحكومة هي شر . لا لأن الحكومة النيابية هي خير واسطة لتربية الأمة فقط ، بل لأنه لا يوجد انسان من بني آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة، قادر أن يسوس بمفرده أمور جمعية مدنية متضاعفة التركيب ، وانه مهما حسنت نيته وصفت مقاصده وشملت رعايته ، معرَّض لأن يجر على أمته أكبر المصائب التي ما كانت تقع بغير وجوده »

معنى ذلك أن الحكومة المطلقة يستحيل أن ترقى بها أمة الى كمالها الخاص ، ويستحيل أن تكون مستحقة للبقاء في أمة لها نظام اجتماعي ، فاذا كانوا ينكرون علينا أن لنا نظاماً اجتماعيًّا تحدَّدت فيه روابط العائلة من الزواج والميراث والأبوّة والبنوَّة ، وتحددت فيه علاقات المساكنة والجوار ودخلت فيه عاداتنا القومية وتقاليدنا الأمية : اذا كانوا ينكرون علينا ايضاً وجود ذلك النظام عندنا ويقولون بأننا متوحشون لا جامعة لنا ، كان بحثهم منتجاً ومبدؤهم صالحاً . أما وهم يعترفون بنظامنا الاجتماعي ، وانه من خير النظامات

الاجتماعية ، فقد سقطت حججهم وثبت قولنا : إن أمتنا أهل للدستور الآن مهما كانت شهادة السلطتين .

« ان السواد الأعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال » : اعترف لكم بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة ، وان الأمة تأخذ الدستور لا تعطاه ، وان كل أمة متى أجمعت على تغيير شكل حكومتها تحققت ارادتها من غير نزاع . لأن الرأي العام قوته دائماً غالبة خصوصاً متى لوحظ ان الدستور ملك للأمة من يوم كونها أمة . ولكن أمتنا كما قلنا مراراً — ليست أمام حكومتها فقط ، بل هي أمام حكومتها زائداً عليها قوة أخرى هي قوة الاحتلال الانكليزي ، وقد أخلّ وجوده بالتوازن بين أمتنا وحكومتنا . وهناك اعتبارات أخرى يجب علينا أن لا ننساها وهي مصالح الأوربيين النازلين في بلدنا ، تلك المصالح التي يجب علينا رعايتها كل الرعاية لأن اكرام الضيف وتضحية الغالي والرخيص في سبيل ارضائه هو من أكبر شعائرنا القومية ، فكيف به اذا كان ضيفاً نستفيد منه استفادة كبرى في حياتنا المالية والاجتماعية ونعترف بالخير الكثير الذي وصل الى مصر على يديه ؟ (1)

نحن نقدر هذه الاعتبارات قدرها ونعتبر تقديرها أمراً حيويًّا داخلاً في ماهية الحياة المصرية ، وركناً من أركان السلام الذي امتزنا بمحبته والخلود اليه عن جميع جيراننا الذين هم من جنسنا ومن دمنا .

تلك هي فضائلنا يشهد لنا بها الحس كما شهد لنا بها نزلاؤنا من الأوربيين . فقد اشتهر عنا بحق اننا ننزلهم منا خير المنزلة ونقدمهم علينا في كل المنافع . لم ينكروا علينا هذه الفضيلة بل هم يعترفون لنا بأن بلدنا خيرٌ لهم من كل بلد آخر من بلاد الشرق .

ولكن هذه الفضائل قد قلبت رذائل في أعين الذين يأخذون بظواهر الأشياء والذين يريدون أن يتخذوا من وداعتنا حجة يثبتون بها أننا متأخرون لا نعرف للدستور معنى ولا نبغي للشرف المصري رفعة ، بل كل ما نتمناه هو أن نأكل ونشرب في ظل حكومة تنفرد بالأمر دوننا ، وتتصرف في حريتنا وأموالنا من غير حساب .

لذلك ظنّ بعضهم ، أو أراد أن يظن ، ان لطف الأمة المصرية في الطلب أو قصر طلب الدستور على بعض الطبقات ، دليل على انها سعيدة بحكومتها الحاضرة مع اطلاقها واستئثارها بالسلطة دون الأمة ، وان رأينا العام لم يجمع بعد على الدستور ، أي ان السواد الأعظم ليس

(1) كلام الى التهكم أكثر منه الى تقرير الواقع ، أو هو كلام أملته ضرورات سياسية واجتماعية .

متأثراً باختلال الحكومة ونقصها ولا متأثراً بوجدان الاستياء الذي هو الدافع طاقة الى حب تغيير الحال الحاضرة مهما كان السبب في ذلك الاستياء .

خطأً فوق الوصف . اليكم طبقة الأعيان وكبار المزارعين : من الطبيعي أن هؤلاء لهم مصالح متعددة يومية بنسبة اتساع ثروتهم . هم يريدون قضاء تلك المصالح سواء كانت متعلقة بري الأطيان أو بترتيب العمد والمشايخ والخفرة أو بسلامة حقوق الانتخاب من العبث . وها نحن أولاء نعرف كيف يقابل أحدهم في دواوين الحكومة وهو يعتبر نفسه ركناً لقومه ورئيساً لعائلات شتى تكوّن جزءًا من الأمة . يقابله الشاب الانكليزي مقابلة تشف عن كثير من عدم الرعاية والاحترام . فهل ترون ان ذلك العين أو ذلك الذات يخرج من عند ذلك المفتش مسروراً جدًّا وقرير العين بأن مركزه في قومه لم يعطه من نفوذ الكلمة شيئاً مطلقاً بل لم ينفعه حتى في أن يقابل بما يحب ؟ صبراً إذا كان هذا الجفاء الذي قوبل به ذلك العين قد أنتج قضاء مصلحته على طريق الحق والعدل . كلاّ لأن أثر ذلك ظاهر واضح من إجماع أعياننا على الشكوى من الري ومن الأمن العام ومن كل مصلحة لهم بها علاقة مباشرة . من الطبيعي إذن أن هؤلاء الاعيان يشتهون أن يكون لهم ما لكبراء الانكليز من الاحترام في حكومتهم ، وما لكل صغير أو كبير في حكومة دستورية من الحظ في نجاز مصلحته بالحق .

واليكم طبقة المتعلمين الموظفين : هل هم سعداء جدًّا بأن كلاًّ منهم مكتوف اليدين عن العمل بحرية لمصلحة بلاده أو لارضاء ضميره ، وكلهم من غير استثناء انما ينفذون في أعمالهم رغبات رؤسائهم الانكليز ؟ أليس من الطبيعي أن يطمع هؤلاء الموظفون بأن يكون لكل منهم من الاثر ما يناسب مركزه الأصلي ، وما ينتج له احترام قومه إياه ، لأن احترام الأمة للموظفين يكون دائماً على قدر ما في يدهم من السلطة ، فان لم يكن في أيديهم منها شيء ، ففيم يكون امتيازهم الداعي للاحترام الخاص ؟ هذا من الوجهة النظرية الصرفة . فأما من الوجهة العملية فاسألوا أي موظف يسمعكم مقدار كرهه لوظيفته حتى لقد يقول بعضهم انه فيها مكره لا بطل .

هاتان الطبقتان طبقة الأغنياء بالمال والاغنياء بالمعرفة هما فوق ما وصفت لكم ، وأظنكم تعلمون من الأدلة على صحة وصفي اكثر مما أعلم .

فاما طبقة العمال الذين هم في كل أمة لا يهتمون بشيء اكثر من أن يكونوا في رخاء من العيش وان تضمن لهم ، على قدر ما يفهمون ، حريتهم الشخصية . هؤلاء من عادتهم دائماً يقدروا خير الحكومة وشرها بمقياس ما هم فيه من الرخاء والشدة من غير التفات إلى ما إذا

كان الرخاء والشدة آتيين من عدل الحكومة أو من ظلمها . فإنهم يحكمون دائماً على النتائج من غير رجوع الى المقدمات — هذه الطبقة متوسط كسب الرجل منهم أربعة قروش في اليوم والحاجات التي جرتها المدنية أوسع من أن تحصر وعلو الأسعار أشهر من أن يوصف. فهل ترون أن أحدهم مسرور جداً من أن يبيت بالجوع هو وعياله أو لا يأكل إلا الكفاف أو يضطره الأمر إلى مخالفة الفضيلة ليسد بجريمته ما ضن عليه به هذا النظام المعيب؟ لست أفيض لكم فيما هو معرض له هذا الفلاح الفقير من احتقار صغار المستخدمين له إن قضت الضرورة باقترابه منهم ، ولا فيما يطلب منه خفير القنطرة أو حاجب المحكمة الشرعية أو عسكري البوليس أو غيرهم إذا هو أراد ري غيطه أو وقع في خلاف مع زوجته أو اشتبه في بقرته أنها حرام . . الخ الخ . وما علامة رضى هذا الفلاح بالحال الحاضرة وكل يوم ترتفع أسعار القوت عليه ؟ ما هو اعترافه بالرضى عن الحكومة المطلقة وهو يَسُبُّ الزمان والمكان صباح مساء ويطلب تغيير الحال الى الحكومة الدستورية التي يظن أنه يجد فيها سعادته المنشودة .

الواقع يشهد إذن ان استياء الناس من مأموري حكومتنا عام . اللهمّ إلاّ إذا كانت حكومتنا تستطيع أن تكرّر ما قاله اللورد بالمرستون في مجلس النواب ! « إني شديد الاقتناع بأنه لا يوجد أحد من عمال الحكومة كبيراً كان أو صغيراً ينقصه حسن النية في أداء العمل الموكول اليه . » لكن حكومتنا لا تستطيع أن تكرّر هذا القول الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً ، إلاّ إذا كانت تعتبر لسانها الرسمي هو نص الحقيقة مهما خالفه الواقع المحسوس .

الانسانية عندها شوق طبيعي للتشرف والرفعة ، لا إلى التسفل والانحطاط . هذا الشوق الانساني يسير دائماً بالفرد من يوم الى يوم الى كماله الوجودي الخاص ، وهو كذلك يسير بالجمعية البشرية من قرن إلى قرن إلى الفضائل الاجتماعية . إلى اباء الضيم والشجاعة والعدل ومعرفة قيمة الحياة على النظام المدني الفاضل . وإن مصر هي أيضاً جزء من بني الانسان يجب أن يرجى لها إن تجري وراء غيرها في المدنية والاستقلال ، وإنها في هذا النور الساطع نور الدستور والحرية ، تقدر أن ترى بسهولة طريق الخير والتقدم ، وأنها في هذا الجيل الحاضر الخليق بأن يسمى جيل الدستور العام ، يمكنها أن تتخذ غيرها قدوة حسنة لها . فاذا كانت مصر سائرة على هذا النحو كما هو الواقع تبعاً لذلك الشوق الطبيعي الى الشرف ، واقتداء بالأمم المجاورة لها ، فكيف يرد على أدمغة بعضهم انها غير ميالة للدستور ؟ بهذا يجيب الذين تيئسهم أمثلة جزئية استثنائية لا يعتد بها ، يغلبون حكمها على الحس الذي

يكاد يلمس الروح العامة في مصر ، القائلة بوجوب تغيير الحالة الحاضرة الى الدستور .

لست أرى في المجموع العصبي للأمة أو في جهازها الحيوي — كما يقولون — ما يفقدها الاحساس بهذا الشوق الطبيعي الى الرفعة ، كما تحس به كل الأفراد والأمم ، بل أرى عكس ذلك أن جهاز الأمة الحيوي لا يزال الى الآن سليماً من أمراض الخمول ، سليماً من الضعف العصبي الذي ينتج عن الافراطات المتنوعة . بعيداً عن الكسل كما تشهد بذلك الحاصلات التي نخرجها من الأرض كل عام . فاذا كان يوجد في الأخلاق شيء من الضعف جرّه عليها الاستبداد الطويل، فانها لم تكن فريدة في هذا العيب العرضي السريع الزوال ، بل هو عيب وجد في كل أمة محكومة بحكومة مطلقة قد يبقى أثره ملازماً لها الى يوم اعلانها الدستور.

الانكليز أنفسهم الذين هم من أشد الأمم تمسكاً بالفضائل الاجتماعية والحرية الشخصية والعامة يعلمون حق العلم كيف كانت حالة الأخلاق الاجتماعية عندهم حتى بعد اعلان الدستور ، وكيف كانوا يطيعون القوة طاعة عمياء .

إذن ليس ما نحن فيه من الضعف عيباً أصيلاً كما يزعمون ، بل هو طاعة للقوة، والطاعة للقوة القاهرة ضرورة طبيعية تذهب بذهاب القوة . ومن الغريب أن الذين يرغموننا على الطاعة لقوتهم، هم الذين يعيروننا بأخلاق التناهي في الطاعة !

وأغرب منه أنهم بعد الدستور الياباني والدستور العثماني والحركة الايرانية لا يزالون يحيون ما أمات العلم من قول قدماء اليونان : « خلقت الأمم بعضها للحكم وبعضها للطاعة » ليقولوا إن الشرق خلق للطاعة فلا يقدّر الا الحكم الشخصي ليتدرّجوا من هذا الى اثبات أن الأمة المصرية لا تقدّر الا الحكم الشخصي . ولذلك فهي غير مجمعة على طلب الدستور.

أيها السادة : نرجع الى وصف حركات الحكومة ضد الدستور. لم تقف حركات الحكومة ضد الدستور على رفض طلب الجمعية العمومية ، ولا على ما تتهمنا به من عدم الكفاءة ، ولا على الدعوى بأن الرأي العام غير مجمع على طلب الدستور . لم تقف عند ذلك، بل اختطت خطة جديدة يظهر فيها كما قدّمت لكم ، خطر سياسة الوفاق على آمالنا الدستورية .

صرحت السلطتان جميعاً بأن لا دستور ، وكان يظهر من تلك التصريحات انها يقصد بها تخدير الحركة الوطنية واقعاد نوابنا عن تنفيذ عزمهم الذي عقدوا النية عليه بعد الدستور العثماني، وهو طلب الدستور، ليكون هذا الطلب احتجاجاً على رفض الحكومة لطلب الجمعية العمومية ، ودليلاً على أن الامة ليست فانية في إحدى السلطتين كما قدروا لسياسة الوفاق .

لما لم تأت تصريحات السلطتين بالنتيجة المقصودة واستمرّ أعضاء الشورى يجمعون أمرهم على طلبه بالرغم من تلك التصريحات، عمدت الحكومة الى تلك الخطة الخاطرة المعيبة من كل

الوجوه. دخلت بينهم لتحملهم على العدول عن الطلب أو ارجائه أو تعديله على الاقل فلم تظفر بشيء كثير. بل مع تلك المداخلة جاء طلب مجلس الشورى على اجماله منطبقاً على ارادة الرأي العام. ثم أردفت مداخلتها هذه بأن تجاوزت حدود القانون فاعتدت على الحرية الشخصية في بعض الاحتفالات بصلاة الجمعة والاحتفال بالمحمل حتى لا تسمع هاتفاً يهتف بالدستور.

ومن الغريب ان حكومتنا التي تكره أن تسمع الهتاف بالدستور تظهر لنا كل يوم في ثوب براق لتجعلنا نظن انها تحبه. وآخر مظهر لها في هذه الحقبة انها أطلقت المدافع تحية لاجتماع مجلس المبعوثان في الاستانة. حركة جميلة وحنو للحرية يأخذ بالقلوب، ولكن موضع الحيرة هو في التوفيق بين هذين العملين الصادرين من الحكومة في آن واحد: تعاقب على الهتاف بالدستور لمصر، وتضرب المدافع ترحيباً به في تركيا. تحب للأمة العثمانية فوق ما تحب لأمتها المصرية!!.

ألا يكون الأمر أن الحكومة قد تعبت في اقناعنا بمحبتها للدستور — وانه لا يمنعنا منه إلاّ عدم أهليتنا، فأطلقت المدافع لا حبًّا في دستور الترك، ولكن لتصم آذاننا اسماعاً بأنها دستورية بالقوة لا بالفعل؟

ان كانت هذه فكرتها فنعمت الفكرة، لأنها تدل على حذق ومهارة لم يظهر إلاّ نقيضهما يوم الاحتفال بالمحمل.

أظن مع الاحترام ان أعمال حكومتنا تدل على أنها في سياسة الأمة ليست بأكثر منها كفاءة في حفظ الأمن العام. وإذا صحّ ذلك ألا يكون لمصلحتها ولمصلحة الأمة ولمصلحة الانسانية جميعاً أن لا تقف لنا في سبيل الدستور؟

أيها السادة: ليس من العبث أن نبين دائماً غرض مجلس الشورى من الدستور حتى نأمن نتائج الابهام.

نكرر كل يوم ان أمتنا تطلب دستوراً خاصًّا كدستور سنة ١٨٨٢ لا يتعرض في شيء للمصالح الأوربية. أعني نطلب مجلس تشريع لا يتعدى أثره الى غير المصريين. نطلب سلطة الأمة على الأفراد. نطلب سياجاً حصيناً يحمي قانونها الذي هو كفيل بالحرية الشخصية لأبنائها. نطلب سلماً نرقى عليه الى تربية الأمة وتمدينها. نطلب أن نحكم أنفسنا لا أن نحكم غيرنا. فهل نحن في هذا ظالمون؟

أم يقولون إنه يجب البحث فيما اذا كان نوابنا مختصين بأن يطلبوا الدستور من الحكومة أو غير مختصين. ولسنا ندري ما معنى هذا البحث إلاّ أن يراد اثبات ان أعضاء الشورى ليسوا نواباً عن الأمة!!!.

أنهم مختصين بالنص . ولكنا لا يهمنا البحث في اختصاصهم ما داموا هم أعيان الأمة ونوابها وما دامت الأمة تعضدهم في هذا الطلب الحق .

لما وصل طلب الدستور ليد الحكومة كنا نظن ان الظروف الحاضرة ستضطرها الى اجابة نداء الأمة ، ولكنها على عكس ذلك قد تعدَّت على الحرية الشخصية وكان هذا مظهراً من مظاهر السياسة الجديدة التي أولى بها أن تسمى سياسة العنف .

التعدي على الحرية الشخصية

أترك التمثيل ببعض الحوادث الجزئية التي تناولها البحث في حينها وانطوت عليها الأشهر الماضية لأضرب لكم مثلاً جديداً حيًّا لا تزال حافظاتنا ترديده بتجديد ووضوح، مثل يدل على أننا لا نتقدَّم في سبيل آمالنا الدستورية فقط بل نتأخر كثيراً في الأمن على حريتنا الفردية . على ألصق الأشياء بحياة كل منا وهو الحرية الشخصية. ذلك المثل الحي القريب هو حركات الحكومة في هذه الأيام الأخيرة في كل احتفال من الاحتفالات التي يظن فيها إمكان الهتاف للدستور ، كاحتفال يوم المحمل والاحتفال بصلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب .

حكومتنا تأمر فنطيع وتنهي فنزدجر . ولكنها نسيت أن السلطة حدًّا تقف عنده فان جاوزته كانت ظلماً . وللطاعة حداً تقف عنده فان جاوزته كانت هواناً وجبناً، ولقد ابتلينا في كل أطوارنا خصوصاً في عهد هذه الحكومة المخلوطة من السلطتين ، أننا أمة في غاية السلامة انقياداً وفي غاية الرفق انتقاداً . ألا تعجبون لأمة هذا سلوكها مع حكومتها أن تقابل بالمعاملة التي عوملنا بها في هذه الاحتفالات ؟

أقفلت القهاوي من غير أحكام قضائية وفي غير الحدود القانونية، ولكن بقوة البوليس . امتنع اجتماع الناس على حفافي طريق الاحتفال كالعادة لا لأنهم لا يريدون مشاركة الحكومة في تلك الاحتفالات ، ولكن بقوة البوليس . ولو استطاعت الحكومة أن تنكر ضرب عسكرها الناس تحت أعين الضباط يوم المحمل من غير مبالاة ومن غير سبب مقبول، لما استطاعت أن تنكر تعطيل القهاوي ومصادرة الناس في المرور من غير ضرورة نظامية . وعندنا على ذلك أدلة الحس وأدلة كتابية .

يقولون إن الذي جرَّ هذه المخالفة للقانون والعادة هو أن الشبان في احتفال نقل الكسوة صاحوا ! « ليحيي الأمير ليحيي الدستور » عجباً — حتى ولا في الدعوات الصالحات ! . حتى ولا فيها يتركوننا أحراراً نقول ما لا يخل بالنظام ولا بمصالح فرد من الأفراد !

نعم « ليحيي الأمير ليحيي الدستور » تلك هي الجناية ، التي ارتكبتها الأمة فعوقبت عليها بهذه الشدة الماسة بالحرية الشخصية في ضحى النهار من غير مبالاة .

* * *

لما احتلت مصر بالعساكر الانكليزية كان من اللازم على دولة انكلترا تبريراً لبقائها بادىء الأمر أن تعلن أنها باقية قليلاً لتعضيد عرش الخديوية المصرية لأن الأمة تناوؤه . ثقلت هذه التهمة على أسماع الأمة وفهموا أن المرحوم توفيق باشا والانكليز طرف ، والأمة طرف آخر . امتعض الناس من هذا الاعتبار وقلّ سعيهم مختارين الى السراي وقلّت جموع الناس في حفلات الصلاة مع الخديوي . كان ذلك من شأنه أن يجعله رحمه الله يستاء من هذه المعاملة . كأني برؤساء المصالح أدركوا هذا الاستياء فكان آكد ما يتقرب به ذو رئاسة الى الخديوي هو أن يحث مرءوسيه على حضور الحفلات والتشريفات . وكان أكثرهم اقناعاً لغيره هو ذلك الرئيس الذي يقول لمن حوله ! « لا بدّ لنا من أن نثبت أن الأمة والأمير شيء واحد حتى تسقط حجة المحتلين الذين يبنون احتلالهم على الجفاء بين الأمة وبين الأمير »

وكان من الأخبار السارة وقتئذ أن تنشر الصحف أن السراي يوم التشريفات كانت غاصة بالعلماء الأعلام والذوات الكرام وعمد البلاد وأعيان الأقاليم حتى تأخر موعد الفراغ من التشريفات كذا من الوقت

كان يرضيه ويسره رحمة الله عليه أن يرى الأمة ملتفة من حوله بمناسبة ومن غير مناسبة يدعو له كل بما شاء ويهتف له كل هاتف بما يجيء في رأسه .

نعم ان هتاف الأمة لملكها أو أميرها المطلق هو أكبر ما ينبغي أن يتمناه ، لأن ذلك يفهم ان شكل حكومته مع كونه غير مستحق البقاء ، فان شخصه محبوب عند محكوميه .

ولكن حكومتنا الجديدة بسياستها الجديدة يظهر انها تريد أن تكون ذات شكل آخر فوق شكل الحكومة المطلقة بكل معنى الكلمة فلا يهمها الدعاء ولا يهزها الهتاف ، بل يهمها أن تظهر جبروتها فتكم الأفواه عن الهتاف وتعقل الألسن عن الكلام وتصادر الأمة في الحرية الشخصية لأن شبانها قد هتفوا « يحيي الأمير ويحيي الدستور »

أليس تصرف الحكومة هذا يثبت أنها تحترم الحرية الشخصية كلما لم يكن لها منفعة من التعدي عليها ، فاذا رأت أن تكم أفواه الشبان بالتعدي على تلك الحرية فعلت ؟ وان صحّ ذلك فهل يكون هذا هو كل مبلغ احترامها للأمة والحرية . أم يكون ذلك هو كل الدستور الذي نتمشى عليه كما يقول السير الدون غورست ؟

ان وزارتنا الجديدة وزارة جذابة بالمركز الخصوصي الذي كان لأفرادها في قلوب الناس وما كنا لننتظر أن مثل هـذا العمل سيكون باكورة من بوادر أعمالها . ولـكنه قد كان ورضيت به !! فما أضيع آمالنا التي نعلقها على هذه الوزارة الجديدة ! !

أشعر أن بعض النـاس لا يرون رأيي ويظنون أن تشدد الحكومة في منع الهتـاف بالدستور واتخاذ طرائق غير قانونية لذلك أمرٌ بسيط لا يستحق المغالاة على رأيهم الى هذا المقدار . ولو انهم خالفونا في الدليـل على الوقائع لهان الأمر ، لاننا نستدل بالتواتر العام وأقوال الجرائد التي روت ذلك من غير أن تكذب الحكومة الرواية وبما كان من تشكي أرباب القهاوي — ولـكن المخالفة في الرأي واقعـة على ان اقفال القهاوي على غير العادة ومن غير حكم قضائي هو أمر هين لأنهـا « قهاوي بلدية » ولأنها لم تقفل إلاّ ساعات ولأن الخسارة التي لحقت أربابها طفيفة جدّاً . ليسمح لي هؤلاء المتسامحون في أمر الحرية الشخصية أن أقول ان تعدي الحكومة على شخص واحد في غير الحدود المبينة في القانون هو تعدٍّ على حرية الأفراد جميعاً ، وان الامة لا يمكنها ان تسمح للحكومة بتعدي القانون فما الذي يمنع الحكومة قياساً على اقفال القهاوي بغير حكم ان تخرج أي رجل من داره أو ملـكه بغير حكم وان تحبس في غير جريمة وبغير حكم ؟

أصبح كون المرء حرّاً مرادفاً لـكونه انساناً ، فان صحّ ما يقولون من أن مجموعتنا ليس كفؤاً للحرية العامة أي للدستور ، فهل يمكنهم أن يقولوا بأن أفرادنا ليسوا أكفاء ليكونوا أحراراً أي أناسيّ ؟ . واذا كانت الحرية الشخصيـة من الاعراض التي يصح للحكومة ان تعبث بها من غير احتجاج من جانب الامة ، فهل يمكن أن يفرض لوجودها قيمة ؟

* * *

أيها السادة : الحرية الشخصية خلقت مع الانسان ومهما كان الرق قديماً فإن الحرية أقدم منه . فليست الطبيعة — كما قدمت — هي التي أوقعت الانسان في الرق ولا هي التي حدّت حريته بالحدود التي نراها عليهـا اليوم . ولـكن الذي حدّها هو الضرورة النظامية أو ضرورة الاجتماع . الحرية أم الفكر ، أم العلم ، بل هي المقصود من معنى الحياة الانسانية . لذلك لم يخطىء الحكماء الأقدمون الذين كانوا لا يعتبرون العبد شخصاً ، بل يعتبرونه آلة حية أو شيئاً من الأشياء المملوكة . لأن الحياة بغير الحرية موت حقيقي . على ذلك كان التساهل في أمر الحرية الشخصية يعتبر دائماً تنازلاً عن حقوق الانسانية وواجباتها أيضاً .

كان للانسان قبل ترتيب الحكومة كل الحرية المطلقة وكانت له السلطة المطلقة على ما يمكنه، فلما كانت الحكومة أخذت منه السلطة كرهاً كما في الحكومات المطلقة ، أو بالوكالة كما في الديموقراطيات الصرفة ، ولما كانت سلطة الانسان لا تتناول الاضرار بنفسه أو بغيره ، كان من اللازم ان الحكومة مهما كانت مطلقة لا يمكنها أن تضر بأي فرد من الأفراد ولا بالمجموع فتعدّيها على حرية الفرد خروج عن كل سلطة مقبولة، بل فسوق عن الغرض من ترتيبها وهو حماية حرية الأفراد الذين انتقلت سلطتهم اليها، إلا اذا كانت ترضى أن تكون ظالمة .

نعم ليس للعدل المطلق حدود مرسومة، ولكن مبادىء العدل واضحة في نفوس الناس يحددها اتفاقهم على ما هو عدل وما هو غير عدل . وهذا الاتفاق هو القانون . فان القانون مهما كانت صفة واضعه ومشروعية سلطته يعتبر دائماً اتفاقاً بين الناس بعضهم مع بعض وبين مجموعهم وبين الحكومة . فاذا أخلت الحكومة بهذا الاتفاق أي أتت أمراً لا مبرر له من القانون فقد ارتكبت الظلم الصارخ . فما عسانا نقول اذا وقع ذلك التعدي على أقدس مقوّمات الانسان وأوجب ما يجب على الحكومة احترام القانون فيه وهو الحرية الشخصية .

* * *

لم تُرتَّب الحكومة مهما كان شكلها إلاّ لحماية الأفراد في حريتهم وحياتهم وأموالهم . وها نحن أولاء نرانا جميعاً كمثل حنا « الدكتور نوردو[1] » كلٌّ منا يدفع للحكومة ضريبة تعيش بها . فاذا شبّ أحدنا وقصد دخول المدرسة طلبت منه مالاً جديداً، ثم طلبت فوق المال شهادة الميلاد، أي شهادة تثبت انه مولود . فاذا أراد أن يجلس هو ورفقة له في الشارع المقول بأنه ملك العموم منعه البوليس من تنفيذ هذه الارادة البريئة بحجة مزاحمة الطريق وإلاّ أمسكه من خناقه الى المحاكمة . فاذا أراد أن يفتح دكاناً وضع البوليس أنفه في المسألة أيضاً ومنعه إلاّ اذا أتى برخصة . فاذا لم يكن لديه من العلف ما يسمن دابته ضبطته جمعية الرفق بالحيوان بمساعدة البوليس . فاذا أراد أن يروي غيطه من ماء النيل المباح منعته الحكومة حتى يضع ماسورة هي التي تقدر تصرفها، فاذا رآها غير كافية لري الغيط لأن بعضه بقي شراقيّاً، قال له المهندس « صدقت قاعدة التصرف وكذب غيطك » . فاذا بلغ سنّاً معينة أخذ للجندية ليكون فيها آلة يديرها غيره لخدمة الحكومة أو الوطن أو ما تشاءون وإلاّ يدفع عن ذلك دية قلّ أن يملكها . فاذا ولد له ولد وجب عليه أن يقيده في الدفتر وإلاّ حوكم على ذلك . ووجب عليه أن يطعمه بمادة الجدري وإلاّ عوقب على ذلك . فاذا مات هذا الولد العزيز

(١) الدكتور ماكس نوردو : Max Nordau مؤلف من نابهي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.

ودفنه في بستانه فهنالك الطامة الكبرى ، فوقب على ذلك ، ونبش قبر ابنه وحمل الى المدفن الذي تحب الحكومة أن يكون هو مخزن الأموات حتى اذا اقتنى الرجل وأراد أن يبني بيتاً يمنعه البوليس الا أن يأتي برخصة . فاذا صارت له عربة يملكها فلا وابور ولا طاحون ولا تابوت الا بعد أمر الحكومة ورخصتها . فاذا تعلم الطب أو الحقوق تمنعه الحكومة من الشغل الا اذا كانت بيده ورقة هي الشهادة النهائية بغيرها لا يكون طبيباً ولا محامياً ، ولو كان أعلم أهل زمانه ... الخ .

وبالجملة لا إرادة لأحد ، ولا حرية لأحد ، الا بمقدار ما أرادت له الحكومة من الحرية أو الارادة .

اذن نحن ندفع للحكومة جزءاً مهماً من أتعابنا ، وندفع لها كذلك جزءاً عظيماً من حريتنا ، ولكن ذلك كله في مقابل أي شيء يا ترى ؟

أجل هي تأخذ من أموالنا ومن حريتنا في مقابل انها تعمل لحفظ ما بقي من المال بعد ما أخذت ،ولاحترام ما بقي من الحرية بعد ما حددت . وعقد العوض هذا ، هو القانون . نعم ولكن قد نرى مالنا الذي يسرقه اللصوص لا يرد علينا، وحياة القتلى الكثيرين منا لا ترد عليهم ، أي نرى الأمن العام باعتراف الحكومة ليس ضامناً لنا استكمال الحياة من غير أن يقصفها الجناة، ولا ضامناً لنا التمتع بالمال من غير أن يذهب به الجناة . على ذلك قد نكون مغبونين في صفقة المعاوضة . ولكن مع هذا كله نحن راضون بنصوص العقد أي بنصوص القوانين. فهل يوجد في هذه القوانين نص يبيح للحكومة أن تحد من حريتنا الشخصية بأكثر مما حصل عليه الاتفاق ؟ هل يوجد نص يبيح لها أن تقفل القهاوي بغير حكم ، وتمنع حرية المرور من غير وجه ؟ ذلك لا يوجد في القوانين .

هنالك شيء لا يوجد في القوانين ومع ذلك للحكومة أن تأتيه بحق السيادة «السوفرنتي»[1] فهل اقفال الدكاكين في النهار أي التعدي على الجزء الباقي من الحرية الشخصية الذي لم يدخل في القوانين هو عمل من أعمال السيادة ؟

كلاّ فقد قدمت لكم أن سيادة الحكومة مأخوذة من سلطة الأمة ، وليس لأحد من الأمة ولا لمجموعها حق إيذاء الغير بحرمانها من حرية التصرف في ماله، ولا حرية الكسب في غير الحدود المتفق عليها في القوانين .

---

(1) Sovereignty

تعلمون من هذا، بل تعلمون بالبداهة من قبل، أن الحرية الشخصيــة أنفس ما يجب الاحتفاظ به، وان عمل الحكومة يوم الصلاة، ويوم المحمل باقفال تلك القهاوي لا يدخل تحت نص من نصوص، القانون ولا هو من أعمال السيادة، بل هو تجاوز لحد القانون يجب الاحتجاج عليها فيه حتى لا يكرر بعد اليوم.

خلاصة الموضوع

أيها السادة: ألخص من هذه المقدمات الطويلة — وأنا أستميحكم العفو عن اضطراري للاطالة في شرحها كما أقدم اليكم عظيم الشكر على حسن الاصغاء اليّ — هذه النتيجة الآتية:

أولاً — ان الحكومة النيابية هي الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة. وان الأمة تعضد مجلس شورى القوانين في طلب الدستور.

ثانياً — ان الحكومة بمقاومتها للحركة الدستورية وتعديها على الحرية الشخصية تتجاوز حدود القانون، وحدود رضا الأمة، ولذلك يجب الاحتجاج عليها.

فهل أنتم لطلب الشورى معضدون، وعلى تصرّف الحكومة محتجون؟



— ١ —

وصل البريد الذي يحمل عدد الطّان المؤرخ في ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ والمشتمل على حديث الجناب العالي[1] مع مندوب الجريدة المذكورة في قصر القبة. واليك تعريب ما قاله ذلك المندوب:

« لم يكن يدور في خلدي منذ بضعة أعوام حين كنت في مدينة ديفون وقابلت سموّ الخديوي متستراً في قصره الصيفي الصغير « بوتيه » — أنني سأتشرف برأى سموه مرة أخرى في مثل هذا الوقت القريب وهو مقيم بين رعاياه. ولقد طالما دعاني سموه لزيارة مصر ووصفها لي بأنها من أجمل بلاد العالم. غير انه لم يكن لديّ وقتئذ شيء يدل على المهمة التي نيط بي قضاؤها .

« لقد قلت إنك ستأتي الينا » بهذه الكلمات المستحبة قابلني سموّه عند باب القبة وهو قصر سموّه الشتوي. وكان النهار وضّاح الجبين والحديقة ترسل من أنفاس الربيع روائح عطرية، وأشجار اللوز مزدانة بالأزهار، والعصافير تغرّد مبتهجة في أشجار الأكاسيا القائمة على طريق القصر في جوّ سماؤه نقية صافية من الغيوم .

ولقد كنا نود لو أن ما ترمز اليه الطبيعة ينطبق على الحياة العمومية في مصر، ولكن ما يجول في الصدور يقيم مشاكل بالغة منتهى الاشكال ، فإن هفوات السياسة الانكليزية أحدثت استياءً شديداً في البلاد حتى أخذت الألسن تلهج برغبة سموّ الخديوي في التنازل عن سدّته لما تولى نفسه من الملل والضجر بما يظهره الانكليز من تجاهل سلطته . ولقد كثرت التقديرات والتخمينات على أثر ما أظهره سموّ الخديوي من التحفظ والصمت المستمر منذ سنوات طويلة. غير ان سموه عدل معي عن ذلك. واني سعيد باقتداري على نشر ما صرّح به. هنا قال سموه.

(١) نشر في العدد ٢٠ من الجريدة المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « حديث الجناب العالي مع مندوب الطان »

« ان ضرورات الحالة السياسية الخاصة جعلتني منذ زمن طويل أحجم عن الاعلان للملأ بما أشعر به في مسائل بلادي . ولكن ما دمت تقول ان سكوتي هو في الخارج أداة للرجم بالغيب ومثار للخطأ ، وما دمت اعلم أن هذا التحفظ يُفسَّرُ في مصر نفسها بضروب مختلفة ، فاني أغتنم فرصة زيارة صديق هو مندوب « الطان » لأفصح عن عواطفي وآرائي .

« أنا أحب بلادي حبًّا شديداً كجميع المصريين من كبيرهم الى صغيرهم ونحن متشبثون بأرضنا ، لأنها أشياؤنا وأملاكنا وموضوع حبنا ، لا نستطيع أن نموت بعيدين عنها . فان المصريين لا يغتربون ولا يتركون وطنهم ، واذا غابوا عنه فانهم يشعرون بتبريح الشوق والرغبة في الرجوع اليه . ولا أزال أتمثل نصب عيني جماعة من الفلاحين المساكين الذين لقيتهم في أثناء أسفاري ، فان العيون تقرأ على جباههم آية الحزن البليغ والميل الشديد الى مرأى قريتهم في الدلتا أو في الوجه القبلي . ولقد كان منظرهم يؤثر فيَّ تأثيراً شديداً . واذا لم يكن لأولئك الفلاحين شيء من الفلسفة والعلم التاريخي ، فان لهم غريزة طبيعية تجذبهم نحو الوطن . وهذا الشعب المحافظ هو شعب نجاح . فإني تتبعت سَيْرَهُ في سبيل الرقي يوماً فيوماً ودهشت من السهولة العجيبة التي يتلقى بها التعاليم الاوربية . اعرض على المصري أي شيء أردت ، وأره اكثر الآلات ارتباكاً في تركيبها ، أو أكثر المعدات اتقاناً واكتمالاً ، فهو يتعلم كيف يستخدمها بلا ابطاء . ولقد رأيت في معاملنا العمال المصريين يديرون معدات بالغة منتهى الدقة ، وكان المهندسون يقولون لي معجبين « ان جميع العمال عندنا من الوطنيين ، انهم تدربوا على العمل في بضعة أسابيع فقط » . وقد استخدم هذا العقل أيضاً في ترقية التمدن الحديث بالقطر المصري فتعوَّد الشعب الأحوال والظروف الجديدة وألفها سريعاً . فهو يفهم ويستفيد ، وان اليوم الذي يصبح فيه الفلاح المصري مضارعاً لفلاح أي بلد من البلدان المتمدنة أصبح قريباً » .

« أما المالية المصرية فقد أصبحت على قواعد ثابتة وعادت ثقة أوربا بنا ، حتى أصبحت القاهرة والاسكندرية من أهم المدن المالية في العالم . وقد زال القلق الدولي من جهة الدَّيْن المصري ، وحان الوقت الذي يجب أن نصرف فيه كل جهدنا ، لا في انجاح الاهالي المادي فقط ، بل في سد حاجاتهم العقلية والادبية ، واني لا أرى أمراً أهم من ذلك » .

« ولقد أخطأ من قال ان المطالب الوطنية تحوَّلت الى حركة عدائية على الاجانب والى حركة تعصب . فاني أنكر هذا القول بجميع قواي ، لأن الأمة المصرية طيبة الأرومة من طبيعتها ، وهي مستقيمة محبة للشغل والتساهل ، فتى عوملت بلطف ورفق عرفت كيف تقابل تلك الثقة ، وان التساهل من القواعد الكبرى في ديننا ، والقرآن يعلمنا أن نحترم جميع

الأنبياء سواء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، ونحن جميعاً متمسكون تمسكاً شديداً بديننا ، ومحافظون على تعاليمه » .

« كن على ثقة بما أقول . اني سافرت كثيراً ولو كان جميع الناس يدققون في المحافظة على قواعد دينهم الأدبية كالمسلمين ، لكان الشر أقل مما هو عليه الآن في العالم . واني أريد بهذا دحض تهمات التعصب التي تغضبنا أكثر مما أقصد تعظيم جنسنا »

« لقد أكدوا أيضاً اني أريد اعادة السلطة الشخصية لأنفذها على الطريقة الشرقية ، واني أريد أن استرجع العادات الاستبدادية كما فعل بعض أسلافي. فأنا أرد على هذا القول بأن تربيتي كانت كلها في أوربا واني عرفت ضرورة المشاركة بين الأمة وعاهلها ، لضبط ادارة البلاد وجلب الخير لها . فان السلطة الاستبدادية — لو وجدت — لكانت حملاً ثقيلاً على عاتقي ، ولو كانت كل أفكاري متجهة الى اشباع مطامعي الشخصية لما كانت الخمس عشرة سنة من ملكي سوى آلام طويلة لا تطاق . بيد أني أعتقد انني اشتغلت بكل قواي لخير بلادي وهذا هو الذي أيد شجاعتي في الساعات العصيبة. ولقد كنت على الدوام أترك شخصيتي ولم أتبع سوى خطة سياسية واحدة ، هي مساعدة كل من يعمل لخير البلاد . فاني لم أعارض قط في اتخاذ تدابير كنت أعتقد انها نافعة لمصر ، ولم أستخف قط بنصيحة من النصائح » .

ثم تطرّق سموه الى الكلام عن أعماله في مريوط التي صرف فيها كثيراً من وقته وجهده وذكر أنه يرغب في مد السكك الحديدية نحو طرابلس الغرب رغبة في مصلحة مصر ، وان يساعد بنفسه في مشروع عظيم أي وصل القاهرة بطنجة في يوم من الأيام .

وختم سموه الكلام بقوله لمندوب الطان « قل للفرنسويين ليأتوا الينا عدداً عظيماً ، فنحن لا ننسى ما فعلوه لنفعنا ، ولا نزال نحبهم » .

(الجريدة) : نقول ان لهذا الحديث الخديوي ثلاثة أطراف . أحدها أنه يعلم أن عادة الملوك والأمراء لا يصرّحون بالقول تصريحاً إلاّ بعد أخذ رأي رجال حكومتهم فيه ، فاحترز عن ذلك حفظه الله بأنه لا يحب أن يفسّر سكوته بأنه غير راضٍ عن الحالة الحاضرة ، أو انه في خلاف مستمر مع أولي الإرشاد . أراد أن يعلن الى الملأ عواطفه حتى لا يبقى للتكهن ولا للخطأ محل — على أن ما ذكره ليس من قبيل التصريحات التي تلزم الحكومة بعمل بعينه أو تظهر نية من النوايا التي تحرص الحكومات على عدم اذاعتها . وليس يوجد فيما ذكره مرمى الى شيء جديد .

وهذا الطرف من حديث سموه لا يفسر عند حسن الظن إلاّ بأن الأمير يريد أن يثبت للملأ المصري والاوربي بأنه متفق مع الحكومة . ولا شك في أن اتفاقه معها على ما فيه

مصلحة البلاد هو اكبر ضمانة لخير مصر خصوصاً متى أضيف الى ذلك العبارة الأخيرة التي ختم بها المقال وهي : « إني لم أرفض قط نصيحة من النصائح » .

الثاني : قاصر على حال وصف البلد لمن لا يعرفه وصفاً يطابق الواقع من ان المصري مستقيم الميل سليم الذوق، زكي العقل، وانه في غاية الاستعداد للمدنية وانه يعوزه الترقي الأدبي وان القوى منصرفة الى إنالته اياه ، وان المالية المصرية قد حسن حالها . فيجب أن تحوّل قوى التمدين أكثرها الى الترقي الأدبي . ولا خلاف في هذا الوصف بين ما ذكره سموّ الأمير وبين ما يظهر من تقارير الحكومة المصرية وأعمالها وتقارير جناب لورد كرومر نفسه .

الطرف الثالث : ان سموّ الأمير ينكر على من يقولون بوجود التعصب الديني في مصر قولهم — وانه يبرأ من تهمة حب الاستبداد بالسلطة دون الأمة ، بل هو يرغب مشاركتها اياه في الحكم — فاما التعصب الديني فإنكاره واجب على المنصف لأنه غير موجود في الواقع . وأما حبه مشاركة الأمة إياه فليس معناه عند من يفسره بحسن نية ان الأمير يشارك في الرأي حزباً بعينه ، بل أولى به أن يفسر بأن الأمير وحكومته متفقان على مشاركة الأمة اياها في العمل ، بدليل أن الحكومة ورأسها سموّ الأمير تميل الى توسيع اختصاص مجالس المديريات (كما ذكرنا في الجريدة أمس) ولا يبعد أن ذلك يتدرّج الى توسيع اختصاص المجالس الأخرى النظامية، حتى يؤول الأمر بالتدريج الى مشاركة حقيقية فعلية . وهذا لا يستفاد منه مطلقاً ان الأمير يعضد حزباً بعينه ، اذا كان القول بالتعضيد مستفاداً من هذا التصريح .

على أن لفظ المشاركة الذي عبر به سموّ الأمير لا ينصرف الى المجلس النيابي لأنه متى وجد المجلس النيابي لم يكن في الأمر مشاركة فعلية . إذ مجلس النواب متى وجد أخذ من الأمير كل سلطة .

تلك هي أطراف الحديث الخديوي ، فما الذي فيها مما يؤدي بالتيمس الى أن تحمل على الأمير حملتها الأخيرة التي نشرت ملخصها « الأجبشن ستندرد » وما الذي يمكن أن يسوء المحتلين منه الا ّ عدم إطراء الحكومة اطراءً صريحاً كعادة الملوك والأمراء في أحاديثهم . على أن العبارة الأخيرة لسموّه من أنه يعمل بالنصائح التي ينصح بها لا تفسر الا ّ بأنه يعترف لمجموع حكومته ونصّاحه ، بأن الخير الذي وصف البلاد فيه ، هو من آثار عمل حكومته بنصائح المحتلين بالضرورة .

وعلى ذلك فانا نرجو محتكري الوطنية أن لا يزيدوا في الطنبور نغمة ، وأن يقلعوا لمصلحة الأمة عن الشغب المؤدي الى سوء الظن بين الجناب العالي وبين حكومة الاحتلال ، أو بين الأمة وبين الحكومة ، فإن حسن الظن هو الطريق الوحيد لتحقيق المطالب السامية .

— ٣ —

دار هذا الحديث بين الجناب العالي[1] والمستر ديسي الكاتب المعروف قبل سفره الى لندرا . ثم ورد أمس تلغرافيًّا على الايتندار اجبسين بجملته كما ذكرت . وهذا تعريبه :

إني تشرّفت بدعوة الجناب العالي الى محادثته قبل سفري من القاهرة . وإن بيني وبين سموّه من العلاقات الودية ما كان بيني وبين أبيه الخديو توفيق وجده الخديو اسماعيل فكنت ألقى الملاطفة والانعطاف الراسخ من الجدّ والأب والحفيد ولو لم ألقَ غير هذا كله لكان لديّ من البواعث ما يحملني على تلقي تلك الدعوة الخديوية بالترحاب . وفوق هذا انني كنت أشعر شعوراً شخصيًّا بأن الرأي العام البريطاني يهتم بمعرفة رأي الجناب العالي في شأن الحالة السياسية الحاضرة بالقطر المصري وجميع الذين سمعوا الخطبة الوجيزة التي ألقاها سموّه في أثناء المأدبة التي أقيمت اكراماً له في غلدهول ايام زيارته الأخيرة للندرا — يعلمون أن سموه يتكلم الانكليزية بسهولة ويعبر فيها عن آرائه بعبارة صحيحة كل الصحة . ولكني أظنه يفصح عن أفكاره باللغة الفرنسوية بسهولة أكثر من السهولة التي يتكلم بها الانكليزية واذا خاطب أحداً يتكلم بلغة الفرنسويين فانه يفضل الكلام بها كجميع الشرقيين على التقريب . ولقد جاوز سموّه الثلاثين قليلاً وبدأ السمن يظهر على جسمه فزاد ما بينه وبين جده اسماعيل من الشبه الشديد وهناك وجه آخر للشبه بينه وبين جده وهو اعتداله في الكلام عن جميع الناس حتى الذين يعتقد انهم فعلوا ما يكدر صفاءه ويوجب استياءه . فاني أستطيع أن أقول — وأؤكد قولي — بأن اسماعيل لم يكن ليفوه بكلمات الاّ نادراً جدًّا عن الذين ساعدوا على خلعه ، بل كان يجتنب تلك الكلمات في سنوات نفيه ، وهو متصدع الفؤاد من الجزع ، ملتهب الصدر شوقاً الى مصر . وما يقال عن اسماعيل باشا من وجه الاعتدال يقال عن سموّ عباس الثاني فقد لاحظت ان سموّه وان يكن يتكلم بحرية عظيمة ظاهرة ، فانه لم يشر قط أقل اشارة شخصية الى سبب من أسباب الاستياء التي حصلت له أو اعتقد انها حصلت له مدة الحكم الذي انقضى الآن (أي مدة حكم اللورد كرومر) والتي لم تكن تقدر الوكالة البريطانية على انفاذه بدون أن يحدث لسموّه سبب للاستياء .

(١) حديث الجناب العالي مع المستر ديسي نشر بالعدد ٦٦ من الجريدة الصادر في ٢٧ / ٥ / ١٩٠٧

ولقد صرّح بأن سموّه يقدّر قدر الخدمات التي أداها اللورد كرومر للقطر المصري بما أعاده من ثقة الماليين بمصر وما أظهره من المساعدة في أعمال الري ، فكانت خطته وسيلة لتقدم البلاد في سبيل النجاح المادي ويعتقد سموّه أن نجاح البلاد المادي ينسب الى ارتفاع أسعار القطن في السنوات الأخيرة بقدر ما ينسب حسن نظامه الاداري .

أما الاحتلال العسكري في مصر فيظهر لي أن سموه تكلم عنه كلام رجل عاقل ، فهو يعترف بأن طبيعة الحال أدّت الى هذا الاحتلال ولكنه لا يفصح عن أي رأي شخصي متعلق بتفضيله حل المسألة المصرية على طريقة أخرى . ويقول أن مصر كانت ذات ثروة عظيمة وضعف عظيم فلم يكن لها مندوحة عن السقوط تحت حماية دولة أوربية عظيمة وكانت بحيث لو خرجت الجنود الانكليزية من وادي النيل لجاءت بالضرورة دولة أجنبية أخرى لاحتلال محلها . وليس في وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل ما فعلته انكلترا لانجاح مصر من الوجهة المادية . ويعتقد سموه أن هذا الرأي هو بالاجمال رأي رعاياه المصريين حتى أولئك الذين يريدون استقلالاً أعلى من الاستقلال الحاضر في داخلية البلاد وهم مقتنعون بأنه اذا كان لا بدّ من بقائهم تحت حماية دولة أجنبية فلا يرون نفعاً في استبدال الحماية الانكليزية بحماية أخرى .

وإذا صحت نظراتي في تفسير كلامه المقرون بشيء من التحفظ ، والاحتياط فاني أميل الى الاعتقاد بأن سموّه لا يرجح حدوث تقدمهم من العلاقات الموجودة الآن بين الدولة الحامية والدولة المحمية . فان انكلترا — كما ألمع سموّه — وجدت في مدة احتلالها فرصاً عديدة لتحويل الاحتلال الموقت الى حماية معلنة بموافقة الدول الأوربية الأخر . وسموّه يعترف بأن انكلترا كانت تظهر حسن القصد باعلانها تكراراً انها لا تنوي أن تبقى على الدوام في القطر المصري . غير أنه لم يفت الجناب العالي ان كل رفض أحجمت به انكلترا عن الاستفادة من إحدى تلك الفرص ، كان يدل على أن هدم الطريقة الحاضرة التي تسير الحكومة الخديوية عليها تحت مراقبة المستشارين الانكليز هو أس صعب تزداد صعوبته يوماً فيوماً . ولا يمكن حدوثه بدون معارضة الدول . وهب ان انكلترا ميالة الى تغيير تلك الطريقة في الحكم فان سموه لا يستطيع أن يدرك وجه النفع الذي تؤمله انكلترا من تغيير طريقة تمكنت انكلترا بفضلها من الحصول على السلطة العليا ، بدون أن تتحمل المسؤولية مباشرةً .

ثم قال لي سموّه ما يفيد أنه لم يأت ولن يأتي شيئاً يجيز القول بحق وصواب « انه دسّ الدسائس على الاحتلال أو على نفوذ انكلترا في مصر » . ثم ذكر لي سموّه هنا انه منذ ارتقى الى الأريكة الخديوية لم ير من جلالة السلطان سوى أعظم انعطاف وملاطفة وانه يحترم جلالة السلطان عبد الحميد كرئيس روحاني للدين الاسلامي الذي يتمسك به سموّه أشد تمسك .

ثم صرّح سموّه بأنه لم يؤيد قط رأياً من الآراء التي يمكن أن تكون فدجات في رؤوس بعض رجال الاستانة عن اعادة السيادة التركية الى شبه جزيرة سينا[1]. وقال مهما يكن مركزي كخديو فلا يستطيع أحد أن ينكر عليَّ انني مباشرةً من نسل محمد علي مؤسس الأسرة المالكة فلا يمكن اذاً أن يدور في الخلد انه — ولا سيما هو — يحلم بهدم ما بناه جده الشهير ليعيد مصر الى سلطة الحكومة التركية .

ثم تكلم سموّه بأقوى عبارة عن شكر لجلالة الملك ادوارد السابع لما رآه من اكرامه ومجاملته وأعرب عن حبه واحترامه له وذكر انه لو كان يستطيع لما تأخر عن زيارة انكلترا في كل صيف لا للدلالة فقط على صداقة شخصية، بل الدلالة على معرفة سموه قدر الاتحاد الوثيق العرى بين انكلترا ومصر التي هي تحت الحماية الانكليزية[2] حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعليَّة .

اما الأزمة الحاضرة فلم يقل فيها سموّه شيئاً على التقريب ، ولم يفه ببنت شفة انتقاداً على اللورد كرومر أو سياسته بل مدح استقامته ومقدرته وأسف لان مفاجأة المرض اضطرته إلى قطع سلسلة أعماله الطويلة كمعتمد لبريطانيا العظمى . وأظهر ارتياحه الشخصي الى نصيحة جناب اللورد بتعيين السير إلدن غورست خلفاً له ، وذكر أنه لما كان جناب السير غورست مستشاراً للمالية كانت العلاقات بينه وبين سموّه ودادية مستحبة .

ثم بسط لي سموّ الخديو بلا تفصيل القاعدة العامة التي يرتئي جعلها أساساً لمجرى العلاقات بين الحكومة الفعلية والحكومة الشرعية وتلك القاعدة هي التعاون الودادي بين

---

(١) كانت سيناء أرضاً عثمانية لان الحدود لم تعين بين مصر وهذا الصقع باعتبار أن جميعها أرضاً عثمانية. فانتهز لورد كرومر فرصة أن السلطان أراد وصل العقبة بسكة حديد الحجاز الى عمان وأثار مشكلة سياسية حادة أرسل سير ادورد غراي بسببها انذاراً نهائياً لتركيا وضمت سيناء الى مصر . وحدث ذلك فى سنة ١٩٠٦ . واذا أردت التوسع فانظر مذكرات بلنت :

My Diaries p. 138, 139, 141, 144. 146, 150, 151, 156, 157, 168, 169, 170, 185 ; The Akabah Quarrel, Letter from Mr. Blunt W. Sir Edward Grey, 9 th may, 1907.

وكل هذا في الجزء الثاني من ذلك الكتاب .

(٢) قول الخديو عباس في سنة ١٩٠٧ لمستر ديسي : « ان مصر . . . هي تحت الحماية الانجليزية ، حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية » . . قول فى غاية الحكمة وأرجح أن سموه لم يرد بذلك إلا رد دعوى الانجليز بأنهم احتلوا مصر بحسن نية وأنهم يريدون الجلاء لما يحين وقته، ورمى بذلك « تنبيه الرأي العام لحقيقة السياسة الانجليزية » .

الفريقين[1] . ثم أفصح عن اقتناعه بأن القنصل الانكليزي الجنرال أيًا كان يهتم بنجاح مصر بقدر اهتمام سموّه .

وقال ان الشعب في البلاد المصرية مثل كل شعب في البلاد الشرقية لا يمكنه أن يتصوّر الحكومة في غير شخص الحاكم كالخديو نفسه . وان سموّه مثّل الحكومة الشخصية على شكل يعجز عنه أي قنصل جنرال أجنبي . وسموّه يعتقد أن مجرى الأحكام يكون أسهل مما نرى إذا كانت الادارة الوطنية والادارة الأجنبية تشتغلان يداً واحدة .

وكل ما أستطيع قوله هو أن سموّ الخديو أكد لي أنه إذا سئل رأيه في مسائل تتعلق بالعادات والقوانين والمصالح صرّح بأن رأيه هو ضرورة المحافظة على قواعد العدل التي أقيمت في العهد البريطاني ، فان العدل البعيد عن الخوف والمحاباة هو — على رأي سموّه — الواجب المتحتم على كل حاكم .

ثم شكا الجناب الخديوي من الجرائد الانكليزية التي أتهمته تهمات معينة ولما كذّبها تكذيباً صريحاً علنيًّا ، لم تعتذر الى سموّه .

....

(١) يقصد سياسة الوفاق : انظر باب سياسة الوفاق في هذا الكتاب .

— ٣ —

كان من المنتظر قبل الآن أن يزور سموّ خديوينا المعظم[1] لوندرة في هذا العام لأنها نتيجة تكاد تكون لازمة لدلائل الوفاق بين سموّه وبين الادارة الانكليزية في مصر بعد ذلك الجفاء الطويل الذي سببته سياسة اللورد كرومر . وان من لا يزال يعلق بذهنه أثر من حديث سموّه مع المستر ديسي خصوصاً ما يتعلق منه بالروابط التي خلقتها الظروف بين مصر وبين انكلترا يجد أن زيارة سموّه للوندرة ليست من الأمور الفجائية التي يصح التظنن في أسبابها أو يخشى من نتائجها . كلاّ انها نتيجة طبيعية للوفاق الذي اشتهر أمره ودلّ عليه الحسّ . فمهما يكن من تخمين بعض المفكرين فانا لا نرى لهذه الزيارة الودية أهمية سياسية يكون من ورائها تغيير الحالة الحاضرة في مصر الى حال أخرى . وكل ما يمكن أن تنتجه هذه الزيارة من النتائج — ان كان لها نتيجة سياسية — هو أن تفسح الادارة الانكليزية للسلطة الشرعية مجال الاشتراك معها في تصريف الأمور التي لا تضر قاعدة الاحتلال ولا تنفع في انماء سلطة الأمة والاعتداد برأيها في الأعمال العامة أكثر من الآن . ذلك لأن كل ما تنتظره الأمة من نتائج أعمال سموّ الأمير وأعمال المصريين لدى الانكليز انما هو الدستور . وقد عرف فيه آخر رأي الانكليز وما العهد ببعيد عن تقرير السير إلدن غورست وتصريحات الحكومة الانكليزية في البرلمان . تلك التصريحات تدل بوضوح على أن انكلترا لا توافق الآن على منح الدستور، ولا توافق على الحكومة الذاتية، ولو على شكل استبدادي، أعني أن يكون الحكم في مصر للسلطة الشرعية والوزارة الأهلية والموظفين المصريين . الزيارة لا يترتب عليها تقرير العمل في مصر على غير ما قضت به تلك التصريحات فلا يمكن أن تأتي بنتيجة ذات

[1] — نشر بالعدد ٣٧٥ من الجريدة في ٢ من يونيو سنة ١٩٠٨ بعنوان « سفر الجناب العالي »

أثر سياسي جدّي على أي حال . كذلك لا يمكن أن تكون زيارة سموّه من شأنها أن يخشى منها على المصالح المصرية لأن سموه حفظه الله يعلم مقدار اخلاص أمته له وتعليقهم آمالاً كباراً بنياته السامية ومقاصده النافعة . ولأن الحالة الحاضرة هي من طبيعتها ألاّ تقبل التحول إلاّ الى أحسن منها . فماذا يخشى الناس من تغيير حال هو أسوأ ما يكون : حكومة ذات سلطة باطنة لها كل التصرف،وسلطة ظاهرة لا تملك من أمرها شيئاً . حكومة لا تخشى ان يشتهر عنها انها تأبى على الامة أن تتعلّم على نفقتها الخاصة كما هو حاصل الآن من توقف الحكومة في اجابة مطالب لجنة شورى القوانين . حكومة يبين عليها أنها تعتبر صوت الرأي العام صرخة في واد لا يقام لها في التشريع وزن .

***

من أجل ذلك لا نجد محلاً لأن نعلق أهمية سياسية على زيارة سموّه لانكلترا تزيد عن الأهمية السياسية التي علقناها على اتفاقه مع جناب المعتمد البريطاني هنا من عام أول . بل أولى بتلك الزيارة أن تعتبر زيارة ودادية تقوّي روابط الوداد والوفاق بين سموّ أميرنا وبين جلالة ملك الانكليز .

وإنا نرجو الله لسموّ أميرنا المحبوب ، سفراً سعيداً ، مقروناً بالصحة والعافية ، وعوداً أحمد .

— ٤ —

احمد شوقي بك الشاعر [١]

فهم الناس من حديث شوقي بك[٢] الشبيه بالرسمي أن عابدين تعترف للانكليز على مصر بشيء من الحقوق أو على الأقل أن الانكليز قد أصبحوا شركاء لسموّ الخديو في حق الحكم. في حين أن شوقي بك يقول في حديثه أن جلالة السلطان يعتبر أمر البرلمان المصري من الحقوق الخاصة بسموّ الخديو . فكأن شوقي بك يريد أن يقول في معرض الاعتذار للمصريين عن الجناب العالي أو عن عدم استعداد سموّه الى منح الدستور ان الاحتلال الانكليزي الذي لم يبق لسموّ الخديو سلطة فعلية ذات أثر حقيقي في حركة الحكومة والذي قصر سموّه على حيازة الحقوق الشرعية دون استعمالها أن هذا الاحتلال أصبح شريكه في تلك الحقوق الشرعية أيضاً ، لأن منح الدستور هو تنازل من قبل الأمير عن بعض حقوقه الشرعية، فاذا علق سموّه هذا التنازل على رضى الانكليز،كان معناه أنه معترف بأن للانكليز حقوقاً على مصر .

وإنا نحن أصحاب البلاد وساكنيها ننكر على الانكليز أي حق من الحقوق على مصر وننكر عليهم أن احتلالهم الفعلي الذي لا أصل له من القانون ، يمكنه أن يكسبهم أي حق علينا أو على بلادنا . ويصدقنا في هذا الانكار جميع الدول الأوربية والقانون الدولي والانكليز أنفسهم لأنهم الى اليوم لم يدّعوا أنهم كسبوا حقّاً من الحقوق . على ذلك لانخشى نتيجة سيئة من حديث شوقي بك الشبيه بالرسمي فيما يختص بهذه النقطة، نقطة اعتراف عابدين بحق للانكليز على مصر . ولتطمئن قلوب الذين ظنوا أن هذا الاعتراف هو نتيجة من نتائج سياسة الوفاق التي لم تر الأمة منها خيراً الى الآن .

....

(١) نشر في العدد ٤٧٤ من الجريدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «تمكين الحركة الوطنية»

(٢) احمد شوقي بك أمير الشعراء ، وكان شاعر البلاط ، واشتغل بالسياسة قليلا ثم لم يوفق رحمه الله .

غير أن شوقي بك ذلك الشاعر المطبوع القديم والسياسي الجديد، أراد بحديثه صرف الأمة المصرية عن طلب حقوقها من الجناب العالي فوضع سيده بهذه التصريحات في مركز كان مركز السكوت خيراً منه . لأنه إذا كان الانكليز شركاء لسموه في حق منح الدستور فيما يخصه لظهر ذلك بالأعمال الحسية . ألم يرفض سموه طلب الجمعية العمومية تأليف مجلس النواب إذ كان يرأس مجلس النظار ، أم هل طلب سموه حفظه الله من رجال حكومته أن يحضروا مشروع الدستور أو النقط الأساسية فيه ليدور عليها البحث بينه وبين الانكليز الذين جعلهم شوقي بك له شركاء في حقوق الخديوية المصرية ؟ وهل أظهر سموه من الغضب لامتناع الانكليز عن موافقته على الدستور ما أظهره في فرصة وزارة فخري باشا[1] أو فرصة حادثة الحدود ؟ إذا لم يكن شيء من ذلك فهل يعرف شوقي بك وهو اللسان السياسي للسراي، بأي واسطة يمكن للأمة أن تثق حقيقة بأن سمو الخديو مستعد لمنح الدستور أم يكون حديث شوقي بك هو حديث أريد به النتيجة التي أريدت من سؤال المستر « ما كنيل » في البرلمان الانكليزي حين اشتد المصريون في طلب مجلس النواب في الربيع الماضي إذ وقف المستر ما كنيل في المجلس يسائل ناظر الخارجية الانكليزية عما إذا كان الخديو يستطيع منح الدستور بغير رضى الانكليز . قال ذلك بالضرورة ليسمع صوته من لوندره الى المصريين، حتى يلتمسوا العذر لسمو أميرهم الذي لا تزال حكومته شخصية في القرن العشرين . إن كانت النتيجة التي أريدت من حديث شوقي بك هي عين النتيجة التي أريدت من سؤال المستر ما كنيل، فقد صدق الذين قالوا في هذا الصيف ان سياسة الوفاق تنحصر في توسيع السلطة الشخصية لسمو الأمير بعض الشيء في مقابل أن يرضى سموه عن تصرف الانكليز في مصر، فتسكن الحركة الوطنية وتقبر مطالب الاستقلال .

(١) انظر تعليق فى ص ٧٢ من هذا الكتاب

لورد كرومر

أمام التاريخ (1)

— ١ —

لو بقي جناب لورد كرومر عاماً واحداً في منصبه لعيّد عيده الذهبي في خدمة دولته لأنه صرف حتى اليوم تسعة وأربعين عاماً في خدمة المصلحة البريطانيـة . ولقد أصدرت « الجريدة » أمس ملحقاً ذكرت فيه لمعة من ترجمته فيجمل بها اليوم أن تفصل أعمال ذلك السياسي العظيم وتدعها تنطق بما له وما عليه . قيل إن ضابطاً مدح نابليون قبل معركة في إيطاليا ، فقـال له « انتظر حتى ترى أعمالي » فنحن رأينا أعمال اللورد ورأينـا نتائجها ، فلنستنطقها في الحـكم له أو عليه .

تنقسم أعمال اللورد في مصر قسمين : مالية اقتصادية وسياسية

أما أعماله المالية الاقتصادية فيبتدىء تاريخها في مصر سنة ١٨٧٧ إذ عين عضواً انكليزيًّـا في صندوق الدين المصري ، فأظهر لدولته من صدق النظر وسعة الاطلاع في المسائل المالية ما أنساها القاعدة القائلة أن الذي يربى بين التناذق والمدافع « كالشاب أفلن بارنج » لا يميل به طبعه الى المالية أو السياسة . وفي سنة ١٨٧٩ اتفقت الحـكومتان البريطانية والخديوية على تعيينه مراقباً عامًّـا للمالية المصرية ، لأن انكلترا كانت تهتم مع فرنسا أشد اهتمام بالمالية المصرية صونا لأموال الانكليز والفرنسويين ، فأظهر براعة كبيرة . وكان في جملة الذين مهدوا السبيل لاصدار قانون التصفيـة (2) الذي ضمن للدائنين الأوربيين أموالهم مع فائدتها . وقبل أن يصدر ذلك القانون حدث أن مالية الهند ارتبكت ارتباكاً شديداً فعينته حكومته عضواً ماليًّـا في المجلس الهندي ، وهنالك لم يفعل الا ما زاد حكومته ثقة به . ولما

---

(١) نشر بالعدد ٣١ من الجريدة في ١٣ من ابريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « لورد كرومر أمام التاريخ »

(٢) في ٢ من ابريل سنة ١٨٧٩ ألفت لجنة للتصفية « أي تصفية الديون المصرية لاوربا » وصدر قانون التصفية في ١٧ من يوليه سنة ١٨٧٩ .

تقرر أن يغادر السير ادوارد ماليت معتمد انكلترا القطر المصري، لم تجد الحكومة البريطانية رجلاً أخلق بمنصبه من لورد كرومر (وكان لا يزال اسمه السير إفلن بارنج) . ولما اجتمع مؤتمر لندرة سنة ١٨٨٤ للنظر في المالية المصرية كان فيه مندوباً محترم الرأي . وكان يقول مثل كل عاقل انه لا يمكن الاصلاح في مصر قبل أن تقوم المالية فيه على أساس متين . ولا تقوم المالية على ذلك الأساس إلا اذا زادت مواردها ووثقت بها أوربا . ولا تزيد مواردها الا اذا تحسنت أحوال الري على الأخص فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما تقدر على إنباته . وأما الموارد الأخرى كالجمارك والسكك الحديدية والبوستة وسائر مصادر الدخل، فانها تأتي في المقام الثاني . ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض خص جزءاً منه بالري .

وما جاءت سنة ١٨٩٩ حتى صار دخل الحكومة ١١٤١٥٠٠٠ جنيه وكان كلما زاد التحسن في المالية زاد في المساعدة على تخفيف الضرائب ، غير أن النفقات كانت طائلة بسبب فوائد الديون ونفقات المشروعات .

وكان لدى لورد كرومر مشروعان يؤلمانه ويشكو منهما. أولهما : صندوق الدين. والثاني : وهو متعلق به تخصيص ما قيده قانون التصفية بالديون كالدائرة السنية والدومين ونحو نصف دخل السكك الحديدية ، فلم يجد من وسيلة للخلاص من هذين المشروعين سوى الاتفاق مع فرنسا أولاً . وحدث أن جلالة الملك ادوارد مال الى هذا الاتفاق وحببه الى حكومته، فاغتنم كرومر الفرصة وأيده بما استطاع ، كما ذكر أخيراً في حديثه مع مراسلي الطان .

أما السبب الذي حمل لورد كرومر على الشكوى من صندوق الدين مراراً في تقاريره ، فهو ان الصندوق لم يكن يقدم كل ما تطلبه الحكومة المصرية من الأموال اللازمة للاصلاح. وقيل إن لورد كرومر لما أذن بتأسيس البنك الأهلي وأيده تأييداً معروفاً كان يؤمل أن يقوم يوماً مقام صندوق الدين . وها نحن نرى هذا الأمل يوشك أن يتحقق في الواقع .

ولما تمَّ الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤[1] بين فرنسا وانكلترا كان أول ما فكر فيه اللورد كرومر حل عرى صندوق الدين فرضيت فرنسا بالشروط التي عرضها عليها . ثم وافقت الدول الأخر التي لها أعضاء في ذلك الصندوق ، ولا تأتي سنة ١٩١٣ حتى يصبح صندوق الدين أثراً بعد عين يتحدَّث عنه المصريون كما يتحدَّثون الآن عن المراقبة الثنائية ومؤتمر لندرة وما شاكلهما. ولقد بات لورد كرومر في راحة عظيمة من الوجهة المالية بفضل ذلك الاتفاق ، فلم يعد يرى

---

(١) اتفاق عقد بين فرنسا وانجلترا بأن تطلق كل منهما يد صاحبتها، تلك في شمال افريقية وهذه في مصر

فرنسا تعاكسه كما عاكست في مسألة تحويل الدين ، ولا تشاكسه كما فعلت مع روسيا حين أخذ نصف مليون جنيه من صندوق الدين لحملة السودان ، ثم اضطرَّ الى رده بحكم من المحكمة المختلطة . ولا يشك أحد في أن لورد كرومر فاز فوزاً ماليًّا عظيماً بادخال ما أراده من المواد المتعلقة بالمالية المصرية في ذلك الاتفاق . كما فاز مع حكومته فوزاً سياسيًّا بحمل فرنسا على التعهد لهم فيه « بأنها لا تقيم أقل عقبة في سبيل انكلترا بمصر سواء كان بطلب تعيين موعد للجلاء أو غيره »

وكان من سياسته المالية أيضاً — وهو أمرٌ يوجب الشكر الجزيل — ان يرفع أثقال الربا الفاحش عن عواتق الفلاحين فأنشأ البنك الزراعي بعد انشاء البنك الاهلي ونصح للحكومة المصرية وللبنك الأهلي بأن يساعداه حتى يقدم للفلاحين مبالغ صغيرة تسهل عليهم سبيل المعاش ، فأنشىء هذا البنك وجعل من مواد قانونه ان يسلف الفلاحين من عشرة جنيهات الى ٥٠٠ جنيه بفائدة ٩ في المئة ، غير ان بعضهم ينتقد على البنك المذكور بعض أمور ليس هنا محل ايرادها ، وسنعود اليها تحقيقاً للأمنية التي قصدها لورد كرومر من تعضيده وهي صون مصلحة الفلاح من شرّ المرابين .

وليس في وسع أحد ان ينكر النتيجة الباهرة التي وصلت اليها مصر بفضل تلك السياسة المالية، وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة في بعض المصروفات، فان كل عاقل ينظر نظرة شاملة صادقة الى تلك السياسة، يحكم بأن لورد كرومر من أعظم الاقتصاديين وأكابر الماليين فكم زادت مساحة الأراضي المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ إلى اليوم ، وكم زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته . فليس بعجيب ان تعظم ثقة الأوربيين باللورد حتى صاروا يعدون كلمته حجة . أما خلاصة آرائه في الحالة الحاضرة فهي ان هذا النجاح الاقتصادي العظيم قائم على قواعد راسخة؛ غير انه يجدر بالمصريين وغيرهم أن لا يتهوَّروا في الاقبال على إحدى الشركات قبل أن يدققوا ويفحصوا ويستشيروا حتى يعلموا اذا كانت ثابتة القواعد قوية الأركان . فليعمل المصري بنصيحة ذاك المالي الراحل والشيخ الكبير، فان تلك النصيحة ثمرة اختبار طويل وتجارب كثيرة .

أعماله السياسية

لا ينكر أحد على لورد كرومر انه سياسي محنك بعيد النظر رحب الصدر، طويل الأناة ، كما يجب على كل سياسي . غير ان سياسته لا تخلو من أثر العسكرية التي صرف فيها شبابه . نريد انه شديد المراس في مطالبه ، عظيم الاصرار على أمره . يبقى سنوات عديدة يسعى الى

غاية واحدة ويتخذ من كل سانحة حجة وبرهاناً لتأييد رأيه . ولا يدلنا على هذا كله مثل الحوادث التي جرت منذ سنة ١٨٨٤ الى اليوم،ولو اتخذنا من تلك الحوادث مسألة الجلاء فقط مثلاً ، لكانت برهاناً كافياً على خطته . فانظر كيف انه كان يجاهد جهاداً متواصلاً حتى يستنبط في كل زمن وسيلة جديدة لإرساخ قدم دولته في وادي النيل فسيَّر حملة السودان وكان في كل ساعة يستنجد الدّماء الانكليزية التي أريقت في أم درمان على كل انكليزي يلفظ كلمة الجلاء . حتى استمال الى رأيه كبار الأحرار والمحافظين فأيده لورد روزبري كما أيده لورد سالسبري ، واستمال اليه لورد لانسدون ، كما استمال سير ادوار غراي ، وبات الأسطول البريطاني العظيم حارساً لما قرره في المسألة المصرية . فما رأينا حكومته ترد له طلباً أو تستنكر عليه سياسة ، ولو بلغت أقصى درجات الشدة . وإننا نورد للقارىء هنا مثلاً واحداً لتلك الثقة العظمى بسياسته .

لما وقع الخلاف على تعيين سعادة فخري باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمي سنة ١٨٩٣ ذهب لورد كرومر الى عابدين واعترض اعتراضاً شديداً على تعيين فخري باشا وأظهر لسمو الخديو أن اصراره على رأيه يجعل الأمر خطراً ، وأبرز له تلغرافاً من اللورد روزبري ناظر الخارجية يؤيد قوله[1] .

فاذ معتمداً سياسيًّا يجد من حكومته مثل هذا التعضيد في مثل هذا الحادث يستشعر نفسه من نفسه حزماً وان يكن بلا حزم . فكيف برجل عسكري مثل لورد كرومر . واذا أراد المطالع برهاناً آخر على تقديس حكومته لكل رأي من آراء لورد كرومر في المسائل المصرية فليذكر حادثة فاشوده[2] التي كادت تضرم نار الحرب بين انكلترا وفرنسا، وما تلك الحادثة وطرد كولونل مرشان ورجاله إلاّ تأييداً لسياسة لورد كرومر،وما الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وانكلترا بعد تلك الحادثة على مناطق السودان إلاّ بناءً على رأي لورد كرومر أيضاً فكان تمهيداً لاتفاق أكبر وخطوة أوسع في سبيل التقرب بعد ذلك التباعد بين الدولتين .

---

(١) اسقط الخديو عباس وزارة مصطفى باشا فهمي في يناير سنة ١٨٩٣ وعين فخري باشا رئيساً للوزارة وأراد بذلك ان يحقق سلطته الشرعية . فعل ذلك من غير علم كرومر ، فامتنع كرومر عن الاعتراف بالوزارة الجديدة قبل أن يعرف رأي حكومته ، وانتهى الامر بأن عدل عن تعيين فخري باشا وعين رياض باشا رئيس وزارة .

(٢) وقعت حادثة فاشودة في اكتوبر سنة ١٨٩٨ ، اذ احتل الكولونل مارشان بفرقة من الجنود الفرنسية جزءاً قال الانجليز انه تابع للسودان وان لمصر حقوق السيادة عليه . وقد بلغ النزاع بين بريطانيا وفرنسا مبلغاً كادت تقوم من ورائه حرب بين الدولتين .

ولما عقد ذاك الاتفاق، أي اتفاق سنة ١٩٠٤، استراح اللورد من المسألة المالية الدولية في هذا القطر، كما استراحت دولته من المعارضة السياسية، ثم التفت الى المسألة الدولية القانونية فكتب في العام الماضي فصلاً طويلاً عن وجوب تغيير الطريقة القديمة في الامتيازات الأجنبية، ثم نشر في هذا العام الفصل الضافي الذي اطلع عليه القراء، فكانت حملاته على طريقة الامتيازات متتابعة كحملاته على صندوق الدين قبل أن نال مراده .

وليس بنا من حاجة الى زيادة الاسهاب في هذا الباب فان كل خطبة لرجال الحكومة الانكليزية، وكل تقرير من تقارير لورد كرومر، وكل أثر من آثاره السياسية، يظهر حقيقة تلك السياسة التي اتبعها الشيخ الراحل . ولقد كان تقريره الأخير كوصية سياسية قبل رحيله عن هذا الوادي ويعلم المطالع مما نشرناه أن اللورد لا ينصح لدولته في تلك الوصية ببسطة الحماية على مصر، لأن بسطها يقضي بتغيير في الحالة السياسة مع أن انكلترا تعهدت في الاتفاق الانكليزي الفرنسوي بأنها لا تغير شيئاً من تلك الحالة كما تعهدت فرنسا بأن تطلق يد انكلترا في القطر المصري .

نتيجة تلك السياسة

فما هي نتيجة تلك السياسة كلها ؟ نتيجتها اننا اذا نظرنا اليه بعين انكليزي فلا يسعنا سوى الثناء عليه . أما اذا نظرنا اليه بالعين التي يجب على المصري أن ينظر بها إلى مصلحة وطنه ، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئاً من الثناء على عمله السياسي في مصر ، فانه حرم مصر من حياة سياسية تطمح اليها كل أمة حية. وإذا كنا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن اللورد وسع نطاق الحرية الشخصية ، فلا يمكننا أن ننكر أنه فعل العكس كل العكس مع موظفي الحكومة من المصريين فنزع حريتهم وسلطتهم ونفوذهم ، والقاها في أيدي الموظفين الانكليز ، فبات كثير من أذكياء الشبان المصريين ينفرون من وظائف الحكومة . ولا أدل على هذا كله من شدة احتياج الحكومة الى موظفين ومستخدمين. ولا نظن أن قلة الكفاءة التي يذكرها اللورد في تقريره إلاّ نتيجة التعليم الناقص وسوء معاملة الموظفين والمستخدمين في الحكومة وربما كان يرى خذلان التعليم الصالح موافقاً لمصلحة بريطانيا العظمى لأن جناب اللورد ينظر في كل أمر إلى مصلحة دولته قبل كل شيء : سنة الوطني الغيور على وطنه . وانه لمن هذا الطراز كلامه عن الوحدة الاسلامية وعن وجود التعصب لها في القطر المصري، مع أن التعصب ليس له فيه أثر على الاطلاق ، ولكن هي المصلحة البريطانية تريد أن تمثله هائلاً

مخيفاً . ومن هذا الطراز أيضاً كل عمل وكل اتفاق وكل خطوة وكل حركة لذلك السياسي الانكليزي العظيم .

وربما كان في وسع جناب اللورد أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التي حصل عليها لو أنه صرف همته أيضاً في كسب ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم، بأن وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجاً مفيداً للامة ، ودفع عن المعارف العمومية من كان يناهضها . واعتمد في الاصلاح على أكفاء المصريين ورشحهم بحرية العمل الى حسن الادارة ورغب عن محو الجنسية المصرية الصميمة بما قال من انشاء جنسية دولية لمصر[1] . لا شك انه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الأمة المصرية ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الأمة .

....

(١) انظر الى أي حد بلغت صفاقة هذا اللورد .

— ٢ —

للسياسة الانكليزية عدة مزايا[١] أو بالأولى عدة قوى متماسكة متضامنة يتألف من مجموعها تلك السياسة التي تحكم على خمس العالم . وإحدى تلك المزايا انها لا تنقل سفيراً في عاصمة ولا حاكماً في مستعمرة ولا معتمداً في بلد، الا إذا قضت الدواعي القاهرة كما حدث للورد كرومر معتمدها في القاهرة . فان هذا السياسي الكبير يقيم في العاصمة المصرية منذ بضعة وعشرين عاماً . ولولا طول إقامته لما تمكن من اظهار مقدرته . لأن النقل يقطع على السياسي سلسلة أفكاره التي يتمكن بها من الصعود إلى أعلى مراتب العلاء . فلورد كرومر كان كبيراً بثلاث : مقدرته الشخصية ، ومساعدة دولته له بكل قواها ، وسعة الوقت الذي انفسح له في مصر . وكل من يرسل نظرة شاملة إلى أعمال لورد كرومر منذ تعيينه معتمداً لدولته في هذا الوادي، يجد أن تلك المزية في السياسة الانكليزية ساعدته أعظم مساعدة لأنها مكنته من اتمام سلسلة أعماله حلقة حلقة ، والرجل كما يشهد له الخصوم قبل الأحباب بعيد مرمى النظر، طويل حبل الصبر، فكان كل عمل يأتيه تمهيداً لما يأتي بعده وتوطئة لسبيل الغرض الذي وضعه نصب عينيه . فما وافق على ترك السودان في أوائل عهد الاحتلال إلاّ ليبقي استئناف الحملة على تلك البلاد وسيلة جديدة بين يدي الاحتلال يتوصل بها لزيادة توطيد القدم الانكليزية عند الفرصة الموافقة ، فعرضت له تلك الفرصة سنة ١٨٩٥ حين علم بسير مارشان نحو السودان المصري . وما عقد بعد فاشوده الاتفاق السوداني مع فرنسا إلاّ ليزيل ما بقي من آثار الاستياء في نفوس الفرنسويين بعد تلك الحادثة ، ويمهد السبيل لاطلاق يد الاحتلال في المالية داخل القطر، واطلاق يد حكومته من الوجهة السياسية، فكان له ما أراد باتفاق سنة ١٩٠٤ مع فرنسا ، ثم بموافقة سائر الدول صاحبات الشأن في صندوق الدين على ما يتعلق بمصر، فتزعزع من تلك الساعة أساس هذا الصندوق . وما مدّ اللورد عين المساعدة في ذلك الاتفاق اكتفاء بمزاياه فقط ، بل قال في نفسه نحن نغتنم ما يقدمه

---

(١) نشر بالعدد ٣٣ من الجريدة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٠٧ تحت عنوان خواطر وآراء : « أو مزية من مزايا السياسة الانكليزية »

من المزايا السياسية والمادية ، ثم نجعله تمهيداً جديداً لمشروع آخر عظيم ، هو تغيير طريقة الامتيازات في مصر ، وحصر السلطة التشريعية في قبضة بريطانيا العظمى ، وما نيل هذا المراد بالأمر المستحيل ما دام الاتفاق الودّي موجوداً بين لندرا وباريس .

وحسبنا ما تقدم دليلاً ساطعاً على تماسك مشروعات لورد كرومر منذ سنة ١٨٨٤ إلى اليوم، وقس عليه سائر ما جرى . فلو لم يكن للسياسة الانكليزية تلك المزية لما وصل اللورد الى النتيجة التي ينظر اليها اليوم وهو باسم الثغر، طلق المحيا، لأنها جعلته عظيماً في نظر دولته ونظر العالم .

ولا ننكر ان الحكومة الانكليزية ، حرة كانت أو محافظة ، يتفق لها أن تنقل سفيراً أو معتمداً أو حاكماً بعد تعيينه بزمن قصير ، ولكن هذا نادر عندها بقدر ما هو غالب عند بعض الدول الأخرى .

وبناءً على الخطة التقليدية التي تسير عليها انكلترا مع سفرائها ومعتمديها لا نرى وجهاً للاجتهاد في البحث والتنقيب عن سبب خفي في استقالة لورد كرومر ، فان جميع الدلائل التي ظهرت حتى الآن تدلنا على أن استقالة اللورد مسببة عن اعتلال صحته ، ولولا ذلك لما كان اللورد يقول للسير ادوارد غراي في التلغراف الذي أرسله إلى نظارة الخارجية « ويهمني كثيراً أن يعلم أن الأسباب التي حملتني على اتخاذ هذه الخطة انما هي أسباب صحية لا غير » . وزد على هذا كله أن صحة اللورد بقيت مدة قبل استقالته وهي تنحرف بين حين وآخر كما ذكرت الجرائد المحلية . والمستفاد من أقوال الطبيبين اللذين فحصا اللورد ان شفاءه مأمول بعد راحة طويلة لأن كل ما يشكو منه ضعف شديد في الأعصاب فلابدّ إذاً أن نسمع للورد صوتاً في مجلس الأعيان الانكليزي بعد أن يتم له الشفاء . وسيبقى محترم الكلمة عند قومه في جميع المسائل المصرية على وجهٍ أخص . ولا نظن أن رجلاً صرف معظم حياته في عمل كبير يستطيع أن ينساه أو يحجم عن الاهتمام بكل ما يتعلق به ويرجع اليه .

— ٣ —

استقال لورد كرومر[١] مصرحاً للملأ هو وحكومة الانكليز بأن أسباب استقالته صحية صرفة ، وعلقت الجرائد على نبأ استقالته بما للرجل وما عليه ، ولكنها أبت إلاّ المناقشة في هذه الاستقالة حتى قال بعضهم أن سببها خلاف قام بينه وبين الوزارة على خطته السياسية في مصر . ولكن الذين يدّعون هذا السبب لا يقولون بأن الوزارة الانكليزية قررت مبدءاً جديداً للاحتلال غير مبدئه القديم في انه مرجع كل الأمور . ولا يقولون بأن الوزارة الانكليزية كلفت العميد الجديد أن يترك مصر لسمو الأمير يتصرف فيها بما يشاء .

وما دام أنه لم يكن من ذلك شيء ، فالانكليز بالأمس هم الانكليز اليوم . وهم الانكليز غداً — منهم ترجى المنفعة ، واليهم ترجع الأمور ، فلا يكن أمر هذه الحركة التي لا أصل لها ، إلا وترى أصحاب الحاجات يؤمون قصر الدبارة والجرائد تنشر الكتب المفتوحة والمقالات الضافية تبسط فيها مطالب الأمة لعميد الاحتلال — ولا يكون وراء كل هذا إلا مصداق ما قلنا يوم الاستقالة « انكليزي يخلف انكليزياً » غير أن المتتبع لهذه الحركة الباطلة والشغب المستمر يكاد يقع في وهمه أن وراء الأكمة ما وراءها من تبدل الأحوال واحياء الآمال وبوارق الاستقلال . لأن الجرائد الملقبة بالوطنية على اختلاف نزعتها أخذت تأمر الناس أن لا يعترفوا للورد كرومر بحسنة مطلقاً فلا يزورونه كما كانوا ولا يودّعونه كما يجب على المقيم للمسافر ، وان يختموا على أفواههم بخاتم الخوف من التغيير والتشهير ، فلا ينطقوا إلاّ بما يرضي تلك الجرائد من ألفاظ معاداة اللورد المسافر وقومه المقيمين . وبالجملة فانه يفهم من قولها إننا قطعنا العلاقات بيننا وبين الانكليز .

لم يكن شيء من ذلك كله ولم تتغير الحال عن أصلها . وانا تلقاء ذلك لا تخلو سياستنا مع الانكليز من أحد وصفين : إما سياسة معاندة وعداء ، أو سياسة مسالمة لا استسلام . وقد علم العقلاء وجرّبوا سياسة المعاندة مع بضع عشرة سنة قد جرّت بنا من الوجهة الادارية والسياسية إلى هذه الحال التى نألم لها جميعاً كل الألم ، والتي لم يبق معها لنا من ادارة بلادنا إلاّ محض تنفيذ أوامر الاحتلال في كبير المسائل وصغيرها . ولا شك في أن هذه السياسة سياسة المعاندة عقيمة . إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حساباً على أعماله . بل كيف يرجو العدوّ من العدوّ إصلاحاً لحاله . أما والله إنا على هذا المذهب لا يمكننا أن نتقدم في مدارج الرقي الأدبي والسياسي شبراً ما دام الحال على ما نرى من التقاطع وسوء التفاهم من الجانبين .

---

(١) نشر بالعدد ٤٤ من الجريدة في ٣٠ ابريل ١٩٠٧ بعنوان « المسالمة لا المعاندة : وداع لورد كرومر »

فلم يبقَ إلاّ سياسة المسالمة والمحاسنة المقرونة بالمحاسبة، وأول مظاهرها المجاملة في المعاملة، ومن هذا النوع يكون اهتمام العقلاء بالاحتفال بوداع لورد كرومر.

رحماكم يا أرباب الأقلام لا تغرّروا بهذه الأمة التعيسة، ولا تكونوا للزمان عوناً عليها، واخلصوا لها النصح، وذروها في هذه الفترة هادئة، تتكوّن قوتها من الباقيات لا من الكلمات الطائحات، واعطوا العقول حقها من حرية التفكير، والألسن قسطها من حرية القول، والنفوس أمرها من الجرأة، وبينوا لها الفرق بين مواطن الانتقام ومواطن التكريم. وبين انتقاص الأشخاص وانتقاد الأعمال، ولا تكن الأقلام في أيديكم كالمعاول يهدم بها بناء الأخلاق، أو كالحجب يستر وراءها ضياء الحق، أو السهام تهلهل بها أعراض الأشخاص وإلاّ فما بال بعض الجرائد أخذت تشهر ببعض الكبراء الذين انضموا إلى لجنة الاحتفال وتغمزهم كل يوم بضروب من ألفاظ السخرية غير اللائقة، حتى ذكر بعضها بالأمس أسماء غير الموظفين لتعرّف بهم القراء، واعتذرت عن الموظفين بأنهم موظفون. وكأنها تريد بذلك أن ليس لمن يوجد في لجنة الاحتفال أو يحضر الاحتفال شيء من الارادة أو الاستقلال الذاتي. ولا يخفى ما في ذلك من تجريد فضلائنا وعظام موظفينا وكبرائنا من الاختيار الذاتي. فممن يكون الرقي الذي نؤمله !!! ثم هي لم تحترم الحقيقة فيما أسندته إلى النظار من أنهم يطوفون ببيوت الأعيان فيحملونهم على الاشتراك في الاحتفال بوداع لورد كرومر والوزراء يكذّبون ذلك علناً على صفحات الجرائد، ويتبرأون من أنهم يحملون أحداً على غير ما يريد.

أخبرنا أحد الوزراء وقد كنا سألناه عن هذا الخبر الذي أجمعت عليه « الجرائد المتحابّة » في يوم واحد فأكد لنا ان الخبر عار عن الصحة، وإنه لم يخاطب أحد من الناس في هذا الصدد. ثم قال وإني مع ذلك لا أرى مانعاً في نظر المروءة وحسن الأخلاق ولا في عرف الوطنية يمنع الناظر من أن ينبه غيره إلى أداء واجب هو نفسه يقوم به.

وفي الواقع فان الأمر أشهر من أن يتستر له، وأهون من أن يحتمل الدعوة اليه أي كتمان. وأبعد من أن تعتبر الصحف مطعناً على صدق وطنية القائمين به. قال أحد علماء الاجتماع: «ان الاعتراف بالجميل هو الاحساس بانتظار جميل آخر في المستقبل». فاذا كانت الجرائد تريد من الناس أن لا يحتفلوا بوداع اللورد إظهاراً لعدم رضاهم عن الادارة الانكليزية في عهده، وكان الناس في بلدنا على مذهب ذاك الاجتماع وانهم لا يعملون العرف لذاته بل للاتجار به، أفليس من المصلحة ان يحتفلوا باللورد لينتظروا بذلك خيراً من خلفه الذي يجب أن يعتبر الاحتفال باللورد مجاملة له هو وجميع الانكليز في مصر أيضاً؟

استقال لورد كرومر فكنّا أول من نشر الى الملأ الانتقاد المرّ على أعماله وأقواله التي

لا توافق مصلحتنا مقرونة بالاعتراف له بأعماله التي فيها صلاح لمصر . ولكن شخص لورد كرومر ومركزه والرابطة التي بين الأمة المصرية وأمته ، ووجوب صفاء العلاقات بين الأمتين لمصلحة الطرفين : كل ذلك يلوي بنا عن ان نكون من المعوّقين في الاحتفال بوداعه واكرام ضيافته، وتشييعه بما شاءت المجاملة القومية والكرامة العربية .

كان لورد كرومر المستبد بالسلطة ، الآمر الناهي الذي يطلب منه ايصال الخير كما يطلب منه دفع الشر، حتى لقد كان بعضهم يستغيث به من المعية ليكشف عنه ظلامته . وكان بذلك مأموم الجناب من أصحاب الحاجات من الأمراء الى الفقراء ، فعلا نفوذه في البلد حتى لترى أصغر الفلاحين متى سرقت ماشيته أو أتلف زرعه قدّم عريضة للورد كرومر . أصبح اللورد في مصر ضيفاً لا يملك من سلطانه شيئاً . لا اتصال له بالاحتلال الانكليزي والسلطة الانكليزية في مصر إلاّ كاتصال أحد الرجال المعوّل على رأيهم في بلاد الانكليز، ولا صلة بينه وبين الأمة المصرية إلاّ ما يبقى من الرابطة بين رجل أقام في أمة زمناً طويلاً فترك فيها أثراً سياسيًّا من الأعمال الصالحة وغير الصالحة يسجله التاريخ ، وأثراً اخلاقيًّا يذكر به شخصه بخير ممن لاقوا خيراً .

وما الأمة المصرية تلقاء سفر هذا الرجل الكبير إلاّ إحدى اثنتين : سياسية تنظر في مآل الأمور من الوجهة السياسية ، أو غير سياسية تنظر في أخلاق الرجل من حيث هو — فان كانت الأولى وجب أن تعرف أن لليوم غداً ، وأن هذا الأمر له ما بعده . وأن قاعدة سياستها مع المحتلين هي المحاسنة دون المعاداة . وأن معاداة القوي بوار ونقص من العلم بالمصلحة ، وأن المظاهرة ضد لورد كرومر ظهور بالعداء ونكران للجميل في وجه الأمة المحتلة في غير جدوى . وبذلك يكون الواجب عليها ان لا تمتعض من الاحتفال بوداع لورد كرومر وان تقوم له بالمجاملة السياسية الواجبة بين الأمتين المرتبطتين اقتداءً بسموّ الأمير .

وان كانت الثانية كان من الواجب عليها وهي تعترف للرجل بكرامته ونزاهته وبشيء كثير صالح من أعماله ، ان لا تخشى في إظهار الاعتراف بالجميل لوم اللائمين . ولا ندري كيف ان السير سكوت والسير غورست عند مفارقتهما لمصر وكانا مرؤوسي لورد كرومر وسياستهما سياسته وعملهما منسوب اليه يعاملان بغير ما يعامل به لورد كرومر نفسه الذي قال فيه شاعرنا المجيد حافظ : «حقيق بتشييع المحبين والعدا » .

فلتطب الأمة نفساً فما كان كبراؤها ووزراؤها ليجمعوا إلاّ على ما يؤيد شهرتها بكرم الأخلاق وحسن المجاملة ولينفق كلٌّ ما شاء في بناء ملجأ المصدورين الذي يظهر أن الرأي سيسخط على إنشائه تذكاراً للورد كرومر . وليتارح كل حرّ تهديد الصحف ووعيدها ، ولا يسمع إلاّ ما يمليه عليه وجدانه دون ما يكرهه عليه غيره ، فان الحرية في القول والعمل أغلى من أن تباع بالبقاء ، فكيف تباع بالترغيب في خير أو بالأمن من تهديد أو وعيد .

— ٤ —

ما حلت الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر أمس[1] حتى ازدحم الناس بالشرفات والقهوات المجاورة للأبرا الخديوية واصطف البوليس أمام مدخلها وأخذت مركبات الكبراء والوجهاء تدرج بهم نحوها مثنى وثلاث. فلم تقترب الساعة السادسة حتى امتلأت ألواج الأبرا ومقاعدها ومرسحها الفسيح بكل ذي منصب ومقام من مصريين وأجانب. ولا يسمح المقام أن نذكر كل عظيم ووجيه من الذين حضروا فنكتفي بذكر أصحاب الدولة البرنس حسين باشا كامل عم الجناب العالي، والبرنس عباس حليم باشا، والبرنس سعيد حليم باشا، وعطوفتلو مصطفى باشا فهمي وسائر النظار، وجميع أعضاء لجنة الاحتفال، وأصحاب السعادة زكي باشا، ووطسن باشا، والسير رجينالد باشا حاكم السودان العام، والجنرال بلوك قائد جيش الاحتلال، وأكثر قناصل الدول الجنرالية، وحضرات المستشارين ووكلاء النظارات، وسعادة محمود باشا سليمان، وكثير من أعضاء مجلس الشورى والأعيان، وعدد من السيدات الأوربيات. وما حلت الساعة السادسة تماماً حتى وصل جناب اللورد كرومر، والسير إلدن غورست وقرينتاهما، وبعض السيدات الكرائم، فدخلت اللادي كرومر، واللادي غورست ومن معهما من السيدات الى اللوج الخديوي، وأقبل جناب اللورد كرومر والسير إلدن غورست على صدر المرسح حيث أعدّت الكراسي الجميلة المذهبة فعزفت الموسيقى بسلام ملك الانكليز، فوقف الحاضرون كلهم وهتفوا مراراً ترحيباً باللورد فردّ لهم التحية باسم الثغر، طلق المحيا، ثم جلس على الكرسي الذي أعدّ له في صدر المرسح وجلس إلى يمينه صاحب العطوفة مصطفى باشا فهمي، والكونت دي ساريون، وسعادة بطرس باشا غالي. وعلى مقربة دولتلو رياض باشا. وجلس الى شماله جناب السير إلدن غورست، وعلى مقربة أصحاب السعادة السردار، وسعد باشا زغلول، ونفري باشا، ومظلوم باشا. ووراءهم بقية أعضاء اللجنة وجملة من الوجهاء وأعضاء مجلس الشورى والأعيان والأدباء. ولما استقرّ المقام بذلك الجمهور الخطير وقف جناب الكونت دي ساريون مدير شركة قنال السويس وألقى الخطبة الآتية بالنيابة عن جميع النزلاء الأوربيين في القطر:

يا جناب اللورد — إن اللجنة التي تألفت في اليوم التالي ليوم النبأ المتعلق بقرب

(١) نشر بالعدد ٤٨ من الجريدة في ٥ من مايو ١٩٠٧ بعنوان « حفلة توديع اللورد كرومر »

سفركم تمثل جميع الذين يرتبطون برابطة الأسف البالغ والاعتراف بالجميل من غير تمييز بين الملل والأجناس ، ويريدون أن يوضحوا لكم على رؤوس الملأ ما خامرهم من الاستياء لأن أسباباً صحية تحملكم على قطع سلسلة من الأعمال تتصل أشد اتصال من نحو ثلاثين عاماً بالبحث عن ضروب النجاح من كل نوع وبإخراجها الى حيز التنفيذ كما يشهد لكم اليوم نجاح القطر المصري .

ان صاحب العطوفة مصطفى باشا فهمي سيخاطب جنابكم عما قليل باسم المصريين وموظفي الحكومة المصرية . أما أنا فعليَّ أن أفصح لكم باسم اللجنة (التي أسدي اليها الشكر من صميم القلب لأنها خوَّلتني هذا الشرف) عن عواطف الذين يودُّون من لباب الفؤاد أن يظهروا الأسف لفراقكم ، والاعتراف بجميلكم ، وان كانوا لا يرتبطون برابطة الجنسية المصرية والمصالح العمومية في هذا القطر .

وأنتم أيها السادة : لا تنتظرون مني أن أعدّد لكم هنا ما أداه اللورد كرومر لمصر من الخدمات التي لا تحصى منذ دعي للمساعدة في ادارتها كعضو في صندوق الدين الى هذه الساعة التي سيتركنا فيها محفوفاً بالإعجاب والإحترام . وهذا الإعجاب الممزوج باحترامنا لشخصه هو أدل ألف مرة من كل الكلمات التي يمكنني أن استخدمها لأصف سلسلة أعماله التي أصبحت مما يدوّن في التاريخ . واني لا أخشى أن أخرج بتعداد تلك الأعمال المهمة عن الحدود التي رسمت لي فان الذين أتكلم باسمهم أخذوا سهمهم كما أخذ الوطنيون نصيبهم من ضروب النجاح التي لا تحصى والتي جعلت وادي النيل من أكثر بلدان العالم تقدماً وسعادة . وربما كان أحسن البلدان ضيافةً ، فيحق لهم إذاً بل يجب عليهم قياماً بما يلزمهم من الاعتراف بالجميل أن يشاركوا الذين يعدّدون ما قام به اللورد من الأعمال العجيبة في وحدة غايتها وفي ما صرفه فيها من الجهد العظيم الفعال

على أني لا أريد أن أدخل الآن في تفصيل الأعمال المختلفة الانواع التي يرجع الفضل فيها الى ما قدّمه اللورد كرومر من النصائح الرشيدة التي مكنت الأجانب — كما نعلم جميعاً — من الاشتراك الكبير في إسعاد البلاد تحت ظلال من الأمن والتسامح يصعب أن نرى لها مثيلاً في جهة أخرى من الكرة الأرضية . ولكني أسألكم السماح بأن أشير اشارة فقط الى نظام جديد متسع تركه جناب اللورد قبل اخراجه من حيز المشروع إلى حيز العمل .

ولا ريب ياجناب اللورد إنك تمج كلامي وتحمله على محمل التزلف — مع ان التزلف لا ينطبق على اخلاصي في الكلام — إذا كنت أقول لجنابك ان جميع النزلاء الأوربيين

يرجون كل الرجاء ان يتحقق مشروعك [1] لا سيما وانه ليس لي صفة تمكنني من مثل هذا القول . ولكن ما أشعر إنني مفوض فيه تمام التفويض هو ان أظهر لجنابك كم تأثرنا جميعنا بلا استثناء من الاهتمام الذي أظهرته عند إعداد ذلك المشروع باستطلاع آراء العدد العظيم منا، وكم أشعرتم الاوربيين بأنكم تريدون أن تشتغلوا معهم في زيادة تحسين حالتهم من الوجهتين الاوربية والمادية .

مهلا لا تخافوا أيها السادة أن أسهب في هذا الموضوع الذي يدخل، سواء أردنا أو لم نرد في السياسة العالية . ولم يذهب عني أننا لا نقيم يا جناب اللورد هذه المظاهرة التي قصد الاجتماع لها كل الطبقات والطوائف ساعة رحيلك عن الأرض المصرية الجميلة التي تجود على الانسان بأثمن كنوزها — إلاّ لنظهر لك ان عرفان الجميل المقرون بالادراك وشرف النفس ينمو في مصر تحت شمسها الوهابة للخيرات، كما تنمو في أرضها أنواع المحاصيل : فنحن إذاً نقدم لجنابك في هذا الآن الذي يتنازعنا فيها عاملا المسرّة والحزن، أجمل ثمرة يمكنها أن تشرح صدرك .

وبعد فلتسمح لي يا جناب اللورد أن أقرن باسمك في اظهار أسفنا وانعطافنا واحترامنا اسم تلك التي ساعدت مساعدة كبيرة النفع بلطفها وشفقتها التي لا تعادلها إلاّ ما اتصفت أنت به من الصفات الحازمة التي رفعت شأن مهمتك في هذا القطر. فان اسم اللادي كرومر سيبقى في ذاكرتنا صورة حيّة لطيبة النفس وستمثلها على الدوام منعطفة انعطافاً لطيفاً الى مؤاساة البؤساء وتخفيف الآلام عن نفوسهم . ونحن ندعو لها كما ندعو لجنابك من صميم الأفئدة المتحدة بأن تعود اليك الصحة والعافية وإذا أجيبت دعواتنا فانك تتمتع بأجمل مكافأة يمكن المرء أن يتمتع بها في الدنيا وهي أن تنظر وأنت في اعتزالك الهنيء إلى جني ثمار البذور التي زرعتها في وادي النيل .

أيها السادة : لقد انتهيت من الكلام لكن اللورد كرومر يسمح لي ولا شك بان أضيف كلمتين فقط الى ما قلته ، وان تعرّضت بقولها للإخلال قليلاً بالنظام الذي رسم لي ا فإني تكلمت باسم لجنة الشرف العامة التي أشرت الى تأليفها ولكن يلوح لي اني لا أقوم بكل مهمتي اذا كنت لا أرفع الى جنابك اكرام لجنة أخرى شرّفتني بانتخابي رئيساً لها وهي تتألف من أعيان الأوربيين في القاهرة فقط ولا تشغل وظائف رسمية ولم تشأ الظهور منذ

---

(١) مشروع تعديل الامتيازات الاجنبية وكان كرومر يحاول أن يؤلف مجلس تشريع دولي فيتخلص من الامتيازات ويتخلص من شخصية التشريع المصري والقضاء المصري ، ومن ثمت يمد يده الى الناحيتين فيقبض عليهما بيد بريطانيا الحديدية ، فما أعظم حبه لمصر والمصريين وما أسلم نوايا اللورد الكبير !!! .

تنظيم المظاهرة الحاضرة لأنها أعم وأوفى بالغرض . بيد اني لا أريد أن ألقي باسم تلك اللجنة خطبة خصوصية لأنها تكون عبارة عن ترديد ما قلته الآن ، وانما أقول لجنابك كلمتين وآمل أن تبقيا في ذاكرتك « وهما الأسف وعرفان الجميل » وإذا كنت قد تجاوزت حد وظيفتي كخطيب رسمي فأشرت الى عمل تلك اللجنة الخاص فما ذلك الا لأنه كان في عداد واجبات الشكر التي كلفت بتقديمها لجنابكم .

أما الكلمة الثانية فتتعلق بشخصي وهي انه يستحيل عليّ أن أعود الى الجلوس بعدما تكلمت باسم الذين فوّضوا اليّ الافصاح عن عواطفهم بدون أن أظهر السرور الأسمى بجعل هذا الشرف لرجل فرنسوي. ويلوح لي أنني أكون ناكر الجميل اذا كنت لا أعرب جهاراً عن الشكر لزملائي أعضاء اللجنتين على اختياري مندوباً لمخاطبة رجل سياسي يعد في المرتبة الأولى بين الذين ساعدوا مساعدة فعالة في إبرام ما اتفقوا على تسميته «بالاتفاق الودادي» (١)

ثم وقف جناب اللورد بين أصوات الهتاف وألقى خطبة وجيزة بالفرنسوية هذا تعريبها نقلاً عن المقطم الذي صدر أمس مساء :

جناب الكونت وحضرات السادة الكرام : لست آسف في هذه الساعة من شيء سوى قصور معرفتي باللغة الفرنسوية البديعة عن التعبير اللائق عن كل ما أشعر به في قلبي. فأرجو يا جناب الكونت أن تعتقدوا أني أشكركم خالص الشكر بالاصالة عن نفسي والنيابة عن اللادي كرومر، على ما فهتم به الآن من الكلام المتناهي في اللطف وحسن الانعطاف، وماذا أقول أيها السادة في مقابلتكم لخطبة الكونت دوسريون وما فيها من فرط المديح . إني أشعر كمن كشف له سرّ عظيم ، إذ لم أكن أعلم أن لي أصدقاء هذا عددهم وهذا مقدار حلمهم وكرم أخلاقهم . والذي يؤثر فيّ خصوصاً أيها السادة ان هذه الحفلة جامعة لأناس من أمم عديدة فهي بهذا الاعتبار حفلة مختلطة أو دولية (في اصطلاح كتّاب العربية) فأستميحكم في استنتاج هذه النتيجة مما رأيته منكم فيها وهي اني رغماً عن الصعوبات الكثيرة التي لا تفارق مركزاً مثل المركز الذي قضيت فيه ٢٤ سنة لم أكن في اعتبار جماعة من ذوي الرأي الصائب مثلكم بالرجل الرديء دوليًّا . والواقع اني كنت أقول في نفسي دائماً إن أول واجب عليّ هو فعل كل ما يطلب فعله مني للدفاع عن مصالح بلادي ومصالح مصر . وانما وضعت بريطانيا العظمى ومصر في كفة واحدة لأني آبى أن أعتبر كلا منهما على حدة ، إذ

(١) يقصد اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين فرنسا وانجلترا ، وهي اتفاقية من الاتفاقيات الاستعمارية الشنيعة التي تجلى فيها روح الاعتداء على شعوب شمال افريقية من حدود مصر الى المحيط الاطلنطي ، ولا تزال هذه الشعوب ترزح تحت نيرها الى الآن .

كل من يدرك حقيقة مصالحهما يعدها مصالح واحدة[1].

على أني علاوة على كوني انكليزياً — بل انكليزياً مصرياً — لم أنس قط اني أوربي أيضاً . واني رغد عيش الجاليات الأوروبية العديدة المهمة النازلة في هذا القطر يعد مصلحة مصرية وبالتالي مصلحة بريطانية من الطبقة الأولى. وأنا أغادر مصر مقتنعاً بصحة هذه القضية كل الاقتناع ، واذا سنحت فرصة ، أو اقتضت ضرورة ، فلست أتغاضى عن الدفاع عنها .

هذا وأعيد لكم أيها السادة شكري الصادر من صميم فؤادي راجياً أن تسبلوا ذيل المعذرة على هذه العبارات المختصرة ، وسأتشرف بعد قليل بمخاطبتكم باللغة الانكليزية .

خطبة مصطفى باشا فهمي

يا جناب اللورد :

بلسان الحكومة وبلسان السواد الأعظم من الأمة المصرية أبدي لجنابكم شعائر الأسف الأكيد على مفارقتكم هذه الديار، أسف تتزايد شدته على الخصوص لعلمنا أن الباعث الذي أوجب هذا الرحيل هو اعتلال صحتكم التي ضحيتموها باحتمال المشاق ومواصلة الأتعاب في سبيل القيام بما فرضه عليكم حبكم لهذه البلاد وتفانيكم في المساعدة على توطيد قواعد الثروة فيها بلا ملل ولا انقطاع عن العمل ، ولم تنس مصر أن حسن الحال الذي وصلت اليه والذي استوجب الاعجاب العام ، هو نتيجة ارشاداتكم السديدة ومؤازرتكم الأكيدة .

نعم إن التاريخ خير كفيل بتسجيل ما أحرزته من أسباب التقدم والارتقاء لتقدير هذه المآثر قدرها من الاكبار والاجلال ، ولكن لي كلمة أقولها الآن بوجه الاجمال وهي ان الفلاح المصري قد جنى ثمرات هذا الاصلاح وأحس بنعمة هذا الاسعاد مادياً وأدبياً بأكثر من كل انسان سواه .

هذا العمل المجيد سيخلد اسمكم الكريم ويدعو مصر اليوم كما انه يدعوها في مستقبل الأيام الى الاعتراف لكم بهذا الجميل .

وفي هذا المقام أعرب أيضاً عن أسفنا لمفارقة اللادي كرومر التي استأثرت قلوب البائسين بحنانها واحسانها ، وخففت مصابهم بحسن مؤاساتها فاستحقت بهذا الصنيع شكر الخاص والعام

---

(١) أليس هذا القول الذي كمن في سياسة لورد كرومر من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٩٠٧ يعبر أبين تعبير عن السياسة البريطانية التي اتبعت أزاء مصر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٤٦ وتجلت في كل الظروف والاحوال . ظهرت في تقرير لورد ملنر وفي جميع المحادثات التي دارت بين حكومات مصر وبريطانيا وفي معاهدة ١٩٣٦ ، وهي بنفسها التي تجول الآن وتصول في مفاوضات ١٩٤٦ ، ومحورها مركز الدفاع المشترك الذي يعض عليه الانجليز بالنواجذ ؟

انكم يا جناب اللورد قد أخلصتم لمصر الود وجعلتم أجمل سني حياتكم وقفاً على خدمتها فصرنا على يقين تام بأنكم ستوالونا بعنايتكم على الدوام ، بما لنا على ذلك من الشواهد العديدة .

ولا غرو إذا اغتنمنا هذه الفرصة لنعرب لكم فيها عن شدة تعلقنا بكم ولنقول إننا لا نزال نعتبركم كواحد منا .

الخطبة الانكليزية

وهذا نصها نقلاً عن جريدة المقطم مع تغيير قليل في بعض المواضع

حضرات اصحاب السعادة والسادة الكرام — (الديباجة)

أرجو أن تقابلوا أقوالي بالحلم والاغضاء فان خطابي هذا يكلفني جهداً عظيماً جسديًّا وأدبيًّا . أما جسديًّا فلأنه يلزمني أن أجمع قوتي كلها لأخطب فيكم ، وأما أدبيًّا فلأن اللطف الذي غمرني به الناس على اختلاف طبقاتهم في الأسبوع الذي فات . قد غلبني وحملني جميلاً كثيراً ، ولأني أشعر بألم الحزن الشديد في نفسي على فراق هذه البلاد التي لي فيها أصدقاء كثيرون وبها تقترن كل الحوادث التي حدثت لي في خدمتي العمومية وكذلك الأفراح والأتراح التي أصابتني في حياتي المنزلية ومعيشتي العائلية مدة جيل تقريباً .

إني لا أفارق هذا القطر أيها السادة لأسباب سياسية وإنما أفارقه لأن يد الدهر ابتدأت تثقل عليَّ ولأني بعد ما قضيت في الخدمة العمومية نحو نصف قرن كنت في أكثره أكد كدًّا وأعدو عدواً يحق لي الآن ان أنال نصيبي من الراحة ، ولأني أشعر ايضاً ان المهام والمصالح العظيمة التي يطلب من وكيل الدولة البريطانية السهر عليها في هذا القطر يكون السهر عليها الآن أوفى وأتم اذا عين لها من هو أصغر سنًّا وفي إبان قوته ونشاطه عقلاً وجسداً

أرى قبل التكلم في أمور أخرى أن أقول كلاماً قليلاً عن الاشارات اللطيفة والعبارات الرقيقة التي فاه بها جناب الكونت دوسريون وعطوفة رئيس النظار عن السيدة التي هي معينتي في حياتي . فقد وقعت أقوالها وقعاً شديداً في نفسي ولا شك انها وقعت كذلك في نفسها أيضاً . وهذا موضوع لو أطلقت لنفسي العنان فيه لعدوت في ميدان الفصاحة شوطاً بعيداً ، ولكني أملك عواطفي لأسباب ظاهرة وأكتفي بقولي إني لما كنت أصغي الى الخطبتين اللتين سمعناها كنت أتمنى أن أكون مكان الخطيبين الكريمين ، وأطري اللادي كرومر عوضاً عن ان أرد على الثناء والاطراء ، وربما جاز لي في هذا المقام أن أقول انه كان من أقرب الأمور الى قلب اللادي الاشتراك مع غيرها من السيدات المحسنات في تقليل

الوفيات من الأطفال وتخفيف فتك الآفات بهم فتكاً ذريعاً، فعسى أن هذا العمل الذي ابتدأ ابتداء حسناً لا يهمل في المستقبل

ولست أطيل الشرح أيها السادة في تاريخ ما مضى ولا استطيع أن أشير الى جميع الذين أسعدني حظي بأن أكون شريكاً لهم في انشاء مصر الجديدة، وانما أقول أني كنت دائماً أنال أكثر من نصيبي من مديح الناس على كل أمر حسن تمّ في هذه البلاد حديثاً، والحال اني لولا مؤازرة غيري من المصريين والاوربيين أبناء أمتي وأبناء الأمم الأخرى لما استطعت أن أعمل شيئاً مما عملناه. وأقول أنه لم يعمل أحد منهم عملاً أنفع مما عمله المستر فندلي الذي كان ينوب عني في ظروف وأحوال لا تخلو من صعوبة خصوصية مدة غيابي في السنوات الأخيرة.

لا ريب عندي أن في الأربع والعشرين سنة التي قضيتها في وظيفتي هنا ارتكبت خطأ كثيراً، ويحتمل أن يكون قد عاداني أناس أيضاً. ولكني أؤمل أن يكون وجودكم هنا اليوم دليلاً على أني ربيت لي أصدقاء كثيرين أيضاً. وقد أثر فيّ حضور كثيرين من رصفائي الأجانب الذين كانت العلاقات الشخصية بيني وبينهم على غاية الوداد كما كانت بيني وبين الذين سبقوهم أيضاً.

قلت أني لا أستطيع أن أتكلم عن جميع الذين كانوا شركائي في العمل لكن ذكر واحد أو اثنين من أكابرهم يخطر الآن في بالي وتتردد صورتهما بجلاء وقوة أمام ذهني حتى لا يسعني إلا أن أذكر اسميهما في هذا المقام. فأقول كلمة أو كلمتين عن شخص أرى أن الناس لم يعطوه حقه ولا أنصفوه. وأريد به المغفور له سموّ الخديوي توفيق باشا، على أني لا أقصد أن أسرد ألفاظ المدح الفارغ، أو أورد الأقوال والعبارات المصطلح عليها بلا نظر الى صحة معانيها، بل اني أعني ما أقول، فتوفيق باشا كان يعرف بلاده ويعرف أهل بلاده أيضاً حق المعرفة وكان شبه حلقة الاتصال بين المصلحين والشعب المصري يلطف من شدة غيرة الأولين أحياناً ويبذل نفوذه مع الآخرين لنفي خوفهم من الاصلاح الذي كان حينئذ يفوق خوف المحافظين المتطرفين. فالتاريخ يكون ظالماً لا عادلاً إن لم يجعل لتوفيق باشا مقاماً ذا شأن بين الغابرين من الملوك والأمراء الشرقيين، وهو لم يكن يشترك بنفسه كثيراً في اصلاح مصر وتجديدها، ولكنه كان لحكمة وحسن فطنة ينشط ويؤيد الساعين في تجديدها واصلاحها. وهناك شخص آخر من عظماء الزمن الماضي يخطر الآن على بالي وتتردد صورته في هذا المقام أمام ذهني، فالذين يعرفون منكم أيها السادة تاريخ العهد الماضي في مصر والذين قرأوا تقريري السنوي الحديث يعلمون أن ما اقترحته لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية إنما هو بمثابة

تتمة للعمل العظيم الذي يحكي أعمال أرباب السياسة والذي خط المرحوم نوبار باشا خطته الأصلية. واذكر أيضاً اسم رجل آخر من أرباب السياسة وأنا مسرور بمشاهدته الآن بيننا. ألا انه صديقي القديم المؤتمن دولة رياض باشا (تصفيق شديد طويل وهنا أحنى دولة رياض باشا رأسه علامة الامتنان).

إننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه الشاب المصري الذي يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر . ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان ، بل كان لاسماعيل باشا رحمه الله طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرءوس أمامه ولا يعنون لهيبته (ضحك) . ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ٣٠ سنة واعترض بكل جراءة على سوء الادارة وأقام الحجة على فساد الأحكام الذي كان متغلباً على مصر في تلك الأيام ، وعلّق الجرس بعنق الهرّ ، فأعجبت بشجاعته هذه حينئذٍ . وكثيراً ما وقع بيني وبين صديقي ورصيفي القديم خلاف بعد ذلك ولكني لم أكف قط عن النظر اليه بعين الاعتبار ، بل بعين المحبة التي تستحقها صفاته العبقرية .

وماذا أقول عن صديقي العزيز عليّ السامي المقام في عيني عطوفة مصطفى باشا فهمي (تصفيق حاد وطويل جدّاً) ، فقد قضينا السنين الطوال ونحن كأنا على أعظم صداقة شخصية ، فأولاً أقول انه من أعظم الذين التقيت بهم في حياتي لطفاً ، وأكرمهم أخلاقاً ، وأحسنهم مناقب (هتاف شديد وتصفيق حاد) امتاز بتمام الاخلاص والاستقامة والحرية والصدق في كل عمل من أعمال حياته . وثانياً أقول انه خدم أهل بلاده أجل الخدم ولكن بطريقته المعهودة من السكينة والهدوء والابتعاد عن التعرض لغيره والدخول فيما لا يعنيه ، وأنا أعلم أن هذه الأقوال القليلة لا توفي صفاته الجليلة بعض حقها ولكنه لا يزال لديّ قول كثير والوقت يقضي عليّ أن أختصر في ما أقول .

ومما أوجب لي السرور العظيم أني عاشرت ناظر الخارجية المصرية سعادة بطرس باشا غالي معاشرة طويلة وكان يؤدي أعظم منفعة وأجل خدمة بما أوتي من ثاقب البصيرة وسعة الحيلة العقلية في حل المشكلات التي تنجم عن حالة البلاد السياسية الخصوصية .

وأذكر أخيراً أيها السادة اسم رجل لم أشتغل معه إلاّ من عهد قريب لكن معاشرتي القصيرة له قد علمتني أن أحترمه احتراماً عظيماً ، وإن أصاب ظني أو لم يخطىء كثيراً فسيكون أمام ناظر المعارف الجديد سعادة سعد باشا زغلول مستقبل عظيم المنفعة العمومية (تصفيق حاد طويل) لأنه حاز لجميع الصفات اللازمة لخدمة بلاده ، فهو صادق مستقيم كفء مقتدر شجاع في ما هو مقتنع به . وقد احتمل الطعن والذم من كثيرين دونه

فضلاً بمراحل من أبناء وطنه . فهذه صفات سامية فالواجب أن صاحبها يتقدم كثيراً .

أما شركائي في العمل من الاوربيين فغاية ما أقول عنهم إني أشكرهم من صميم فؤادي على مساعدتهم التي لا تثمن على شدّهم أزري في أحوال محفوفة بمصاعب عظيمة . ولا يسع المقام ذكرهم الآن كلهم بأسمائهم ، ولكن إن كان فيهم من يجب على أهل هذه البلاد أن يمجدوا اسمه خصوصاً فلعله السر منكريف ، والسر وليم جارستن وأعوانهما ، الذين أعطوا المصريين أعظم ما يحتاجون اليه وهو ماء الري ، وأضيف الى اسميهما اسم رجل فرنسوي شهير جليل وهو المسيو مسبرو الذي أكسبته أبحاثه العلمية في تاريخ مصر القديم ما هو حقيق به من الصيت الطائر في الآفاق .

* * *

أخيراً أيها السادة أقول انه لم يكن يهمني ويلذ لي من كل واجباتي أكثر من الواجبات المختصة بالسودان . وسأعد اشتراكي مع السر رجينلد ونجت وأعوانه الغيورين الأكفاء في الاصلاح العظيم الجاري في تلك البلاد منذ أعوام ، مصدراً استمد منه الفخر والسرور كل أيام حياتي .

فبمساعدة الذين ذكرتهم ومساعدة كثيرين غيرهم أظن اننا عملنا عملاً غير رديء في ربع قرن من الزمن وان يكن فيه ما فيه من القصور والتقصير ، ولكن يقول لي قوم كثيرون أن المصريين بوجه الاجمال لا يعترفون كثيراً بالجميل وبالمنافع والفوائد التي لا شك في أنها منحت لهم ، فأجيب على ذلك إني لا أعرف ما يشعر به المصريون من هذا القبيل ، ولكن فيلسوفاً فرنسوياً قال قولاً ، أورد معناه واست أجزم باقتباس مبناه ، قال : اذا قاسى شعب آلام الظلم والضيم طويلاً ، لم يكد يبقى له طاقة على شكر الذين يخلصونه منها .

* * *

ولا ريب أن أهل مصر قاسوا كثيراً في ماضي زمانهم ومهما كان شعور المصريين وكانت حماساتهم ومهما برهن لي المبرهنون وأقاموا عليَّ الحجة والدليل فلست بتاركهم يحجوني ليخرجوني من الوهم الشريف الذي أنا فيه إن صحّ انه وهم لا حقيقة . وأعني بذلك انه لا يمكن أن أصدق أن المصريين — أو أحسنهم على كل حال — ينكرون أن يد التمدن الغربي التي كانت تستعملها انكلترا لعمل عملها في الخمس والعشرين سنة الماضية هي التي انتشلتهم من بالوعة اليأس بعد ما ألقاهم دهرهم فيها . وهب أني اقتنعت — وما أنا بمقتنع مطلقاً — أن أبناء الجيل الحاضر لا يعترفون بهذه الحقيقة الجليلة فاني لا أزال أؤمل مع

ذلك أن نسلهم يعترف بها إذ المعتاد أن أولاد العميان يكونون من المبصرين[1] .

أيها السادة : لما أتيت هذه الديار لأتقلد وظيفتي الحالية فيها وضعت نصب عيني غرضين وجعلت أسعى اليهما دواماً مدة أعوام طويلة أحدهما سياسي والآخر اداري .

فالغرض السياسي الذي وضعته نصب عيني هو أن أكون من جملة المساعدين على اعادة ذلك الاتفاق الذي قضت الأحوال بمسه بين فرنسا وانكلترا ولم تقض بذلك مقاصد حكامها وأهاليهما ولا مطامعهم . قال السياسي الطائر الصيت المسيو غمبتا الذي كانت ارادته المتسلطة على العقول مدة منصبه تؤثر في سير تاريخ مصر تأثيراً دائماً يوصي أهل بلاده : اياكم وان تقطعوا حبل المحالفة الانكليزية . ومذهبي في السياسة الدولية الذي يشاركني عدد عظيم من

---

(١) نعم سيعترفون بأنكم قتلتم حركتنا الوطنية سنة ١٨٨٢ واعتديتم على حريتنا وألغيتم دستورنا وأفسدتم التعليم وأذللتم الموظفين المصريين واتخذتم من النظار آلات صم بعلفكم واستبدادكم ، وأنميتم المصالح الاوربية وقتلتم المصالح المصرية ، وسستم البلاد سياسة صاحب الضيعة الجشع يمتص دم الفلاح ليظل خاضعاً مستكيناً .

نعم جاء الجيل المبصر من أبناء العميان . جاء الجيل الذي ينبش قبور ماضيكم ويحاسبكم على أنكم ورثة عصر المماليك ، ولكن بأوضاع أخرى .

كتب غلادستون الى مدام « أولغا نوفيكوف » كتاباً بعد أيام من موقعة التل الكبير قال فيه :

« نحن وكل المملكة في سرور وابتهاج ، وآمل أن يتقبل الله القادر على كل شيء، شكراننا على ما حبانا به من نعمة وفضل فيما أحس ، بل واعترف أنه عمل متصف بالامانة . أما أن ينظر بعض الروسيين الى انجلترا في سنة ١٨٨٢ بعين الغيرة والحسد، أو اننا من ناحيتنا انما نجاهد في سبيل العدل الاسمى والحضارة، فالحكم فيه متروك الى قليل من الزمن . ومن حقنا أن نغتبط ونمضي معجبين بجيشنا وبحريتنا وأمرائها وقوادنا ومنظماتنا . انه لم يمض سبع أسابيع منذ أن توجهنا الى ارسال ٣٥٫٠٠٠ رجل عبر مسافة لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل ، وكان من فضل الله علينا أن وافانا بنتائج سريعة » .

« هذا ، كما تذكرين ، بمناسبة مجازفة عسكرية عبثت لمصلحة بورصة العقود ، ومعركة ذبح فيها ٢٠٫٠٠٠ فلاح من فلاحي النيل نصف مسلحين » .

(انظر مذكرات الفرد إسكاون بلنت المجلد الثاني ص ٢٥٠ — ٢٥١) .

ويقول مستر بلنت أنه أسف كل الاسف لانه لم يطلع على كتاب غلادستون هذا حينما كان يؤلف كتابه « التاريخ السري لاحتلال مصر » ويعجب كيف ان رجلا اشتهر بالفضل مثل غلادستون قد ألقى بنفسه في غمرات هذه المذبحة وفي حرب هي من أشنع حروب الاعتداء .

ورحم الله مستر « بنيامين كد » الانجليزي ، وهو عالم لا سياسي ، اذ يقول في كتابه « علم القدرة » ص ١٢١ الفصل الخامس :

« ان حضارة الغرب تكاد لا تكون شيئاً أرفع من وحشية مفخمة » .

أهل بلادي فيه يمكن أن يعبر عنه بهذه العبارة : اياكم وان تقطعوا حبل الاتفاق الفرنسوي. فان هذا الاتفاق الذي أشار اليه الكونت دو سريون بعباراته اللطيفة مبني على اشتراك الفريقين في المصلحة ، وعلى قرب الجوار وتشابه النظامات السياسية واحترام كل فريق للآخر احتراماً ناتجاً عن تلاقيهما في ساحات الوغى كثيراً واقتتالها فيها شديداً وعلى كون خصائص كل منهما وصفاته مكملة لخصائص الآخر وصفاته . وزد على ذلك كله انه ليس في هذا الاتفاق تهديد لأحد وانما هو صادر عن رغبة الفريقين في حفظ السلام في العالم . فان كان في العالم أمتان تقضي عليهما الأحوال والظروف بأن تتصادقا وتتحابا فانما هما أمتا فرنسا وانكلترا ، فلا يخفى على أقل مبتدىء في السياسة انه ما دامت هذه القرحة المصرية تنزّ فصداقة تينك الأمتين لا بد وان تمس . ولذلك لما أتيت مصر سنة ١٨٨٣ عقدت نيتي على أن أسعى في سد هذه الثغرة بقدر ما يمكنني في دائرة وظيفتي . وكان ذلك سعياً شاقّاً كسعي الطالع جبلاً حاملاً ثقلاً ، فان الأمتين قضتا الأعوام وكل منهما تنظر الى الأخرى شزراً وقد دارت بينهما المضاربة والملاكمة القاسية ، ولكنهما لم تتعد والحمد لله حد الكلام ، ونلت أنا نصيبي منها فقد ظللت زماناً والجرائد الفرنسوية تذكر اسمي منعوتاً بنعوت الذم إلاّ نادراً . وأظن أن أكثرها كان يلقبني بكرومر الوحش . وقد شبهتني مرة على ما أتذكر بأعظم آلهة الوثنيين حبّاً لشرب الدماء حيث لقبتني بمولوك[1] ولكن مداعبات الجرائد هذه هي في المناقشات السياسية كالأفاويه والتوابل في الطعام فتكسبها حياة وتزيدها نكهة وورونقاً فلا يحسن بالانسان أن يحفل بها كثيراً ، لاسيما وان زمانها قد مضى لحسن الحظ وانقضى وتغيرت لهجة الجرائد الفرنسوية حتى لقبتني مرة في هذه الأيام بهذا الشيخ الجليل . على أني أفرغت الجهد مدة أعوام كثيرة في المساعدة على عقد اتفاق بين الأمتين . وأقول الآن إن أسعد يوم من أيام خدمتي في مصر كان يوم ٦ أبريل سنة ١٩٠٤ الذي وقع فيه الاتفاق الفرنسوي ، ولست أدعي أني كنت من أشهر واضعي هذا الاتفاق ، بل أعترف أن الفضل في عقده كان لأرباب السياسة المتولين زمام الأمور الخارجية يومئذٍ في باريس ولندن . وربما جاز لي من غير أن أمسّ واجب الإكرام والاحترام ، أن أضيف اليهم مليكنا السامي النهي العظيم المواهب العقلية الذي نلت الفخر والامتياز بخدمته السنية[2] . ولكن يسوغ لي أن أقول إن الجهد

---

(١) "Molech or Moloch„ : ذكر في التوراة : الملوك الاول إص ١١ آية ٧ : حينئذ بنى سليمان مرتفعة لكموش رجس الموآبيين على الجبل الذي تجاه أورشليم . ولمولك رجس بني عمومة اه . وانتشرت عبادته بين القبائل الكنعانية والسامية . وهو صورة من بعل „Baal" أو هو تشخيص أو تجسيم لمبدإ الذكورة في الطبيعة . وكانت عبادته تتم بتقديم ضحايا بشرية . See :Century Encyclopeadia of Names

(٢) الملك ادوارد السابع

المتواصل الذي بذله أولو الشأن في مصر مدة أعوام طويلة لاجتناب كل ما يمكن اجتنابه من المنازعات ، ولفض كل الدعاوى والشكاوى الصغيرة التي نتجت من احتلال بريطانيا العظمى لمصر — هذا كله مهد طريق الاتفاق ، وسهل الأمر على المتفاوضين فيه .

وأتكلم الآن عن الغرض الاداري الذي وضعته نصب عيني فأقول : اني سمعت في هذه الأيام لغطاً واحداً كثيراً عن أن حكومة مصر ، حكومة مستبدة ظالمة ، فلا يهمني أن أطيل في الرد على مثل هذا الكلام بالتطويل ، بل أقول اني أفرغت جهدي مدة خدمتي كلها بمصر في بث روح الحرية في نظام حكومة « بيروقراطية » ولكني لم أدخر وسعاً في الاطلاع على حقيقة الرأي العام سواء كان أوربيًّا أو محليًّا ، وإعطائه حقه من الاعتبار والاهتمام ، وحسن أن أترك لغيري الحكم في مقدار نجاحي من هذا القبيل .

ثم التفت الى أمر آخر وهو اني أسمع قوماً يقولون ان مصر ارتقت ارتقاء ماديًّا عجيباً في الأعوام الأخيرة ولكن لم يعمل فيها شيء لترقية أهلها أدبيًّا وعقليًّا . عجباً أيها السادة كيف يقال ان مصر لم ترتق أدبيًّا ؟ هل الحكم فيها اليوم للكرباج وحده كما كان في الأيام الغابرة ؟. هل السخرة (العونة) باقية فيها ولم تطو الأيام عليها ؟ . هل لعنة الرق لا تزال حالة عليها ولم تزل منها ؟ . أليس كل شخص فيها من الأمير الى الصعلوك الحقير سواء أمام القانون ؟. ألم ينشط الناس فيها الى السعي والكسب ؟. أليس أصغر الناس فيها يجنون اليوم ثمار سعيهم ويتمتعون بما يحصلونه بعرق جبينهم . أليس من الحقائق المقررة ان العدالة لا تشترى وتباع اليوم وان كل انسان حر — بل ربما ظنّ قوم انه حر أكثر مما يجب أن يكون — في المجاهرة بآرائه والتعبير عما في ضميره وان سلطان « البخشيش » قد ثلّ عرشه وعزل عن مقاماته العليا في الحكومة ولم يبق له أثر إلاّ في أخرياتها وضواحيها . وان ماء النيل الذي يحيي الأراضي ويأتيها بالخصب يوزّع على الأمير الخطير ، والفلاح الفقير ، بالقسط والعدل . وان المرضى يمرضون ويعالجون الآن في مستشفيات مستكملة العدد ووسائط الراحة . وان المجرمين والمجانين لا يعاملون الآن معاملة الوحوش الضارية ، حتى الحيوان الأعجم لم يفت الرفق به عناية المصلحين . وان اشتراك الحكام والمحكومين في المصالح أصبح أمراً مقرراً عند الفريقين قولاً وفعلاً . وان كل عمل تعمله الادارة وان كان خطأً — اذ العصمة لا تكون إلاّ لله وحده — تكون آثار حسن القصد بادية عليه ، ورغبة الحكومة في خير الأهالي ظاهرة فيه ، وان الأموال التي تؤخذ من جيوب الذين يدفعون الضرائب والتي قلت كثيراً عما كانت عليه تصرف الآن في الوجوه النافعة للبلاد بعد ما كان معظمها يصرف على بناء قصور لا منفعة لها ونحو ذلك من الأمور التي لم تكن لتهم السكان بوجه من الوجوه ، فإن كانت هذه الأمور

كلها وكان غيرها مما يمكنني أن أذكر منه كثيراً لا تعد ترقية أدبية ، فالحق يقال اني لا أعلم بعد ذلك ما المراد من قولهم آداب وأدبيات[١] .

ولكن يقول قوم ان عقول المصريين وآدابهم لم ترتق ، فأنكر هذا القول أيضاً انكاراً باتاً . انظروا إلى تعليم البنات فهل يظن عاقل انه يمكن لهذه البلاد أن تتشرب روح التمدن الحقيقي ما دام مقام المرأة غير متغير فيها ؟ إن كان أحد يظن ذلك فإني أخالفه في ظنه كل المخالفة ، ومع ذلك فإنه منذ بضع سنين — والعهد غير بعيد — لم يكن أحد يهتم بهذه المسألة غير صديقي سعادة يعقوب باشا أرتين، وعزتلو قاسم بك أمين وآخرين قليلين . وأما بقية الأهالي فلم يكونوا يبالون بذلك بل انهم كانوا اضداده ، فانظروا التغير الذي حصل الآن . لم يبق عند الحكومة المصرية مدارس تسع كل البنات اللواتي يروم والدوهن تعليمهن .

وانظروا أيضاً الى التعليم الابتدائي فان النظام الذي كان متبعاً قبل الاحتلال البريطاني لم يكن يصلح لشيء ثم تغير ذلك أيضاً تغيراً عظيماً لأن الكتاتيب تنشأ في جهة من جهات القطر بعناية كثيرين من أعيان البلاد المستنيرين . وقد ابتدأت حركة أخرى تستحق الذكر لتعليم الصنائع للاهلين . أما تعليم العلوم العالية وأعني به الحقوق والطب والهندسة وما شاكل فالتقدم فيهما مستمر مطرد منذ أعوام .

نعم انه لو تيسر للحكومة المال الوافر منذ عشرين سنة . لكان قد تم أكثر مما قد تم الآن كثيراً ، ولكن عقدة القضية المصرية ان المال الذي كان للحكومة سبيل اليه لم يكن وافراً، بل لم يكد يكون كافياً مدة أعوام كثيرة لسد حاجاتها الضرورية .

على أني لا أنكر ان البلاد لا تزال مفتقرة إلى تقدم كثير أدبيًّا وعقليًّا وأنا واثق ان المعارف ستتقدم وترتقي سريعاً على يد ناظر المعارف الحالي وجناب المستر دنلوب مستشاره لاسيما وأنه قد نزل بالأمس الى الميدان حليف كفء عالي الشأن . فاني قرأت منذ برهة يسيرة حديثاً جرى لسمو الخديوي مع مكاتب إحدى الجرائد الفرنسوية [٢] . وقد قال سموه فيه « إن الهم الدولي بأمر الدين المصري قد مضى وانتهى »

وأقول في سياق الكلام إن هذا القول مطابق للواقع الآن ، ولكني واثق انه لو كانت الحكومة تنفذ كل مشروع من مشروعات الاصلاح الغربية التي تكاثر ممعنا لها في هذه

---

(١) نسي كرومر هنا دنلوب وفساد التعليم وضياع كرامة الموظف المصري وفقدان الحرية والكبرياء والصلف ومقاومة مشروع الجامعة بمشروع الكتاتيب ومساعدة الاجنبي على المصري ، ورعاية الاجانب ونبذ المصريين ، ونسي بوغوص نوبار ويعقوب ارتين والمستشارين الانجليز الذين كانوا ملوكاً غير متوجين . نسي كل هذا ونسي معه ان ما ذكر كانت فائدته الكبرى للاجانب .

(٢) حديث الخديو عباس الثاني مع مكاتب الطان ، وقد نشرناه في الباب الذي عنوانه « الخديو » .

الأيام لكان الهمّ الدولي بمالية مصر لا يلبث أن يعود ويحيا في الحال ، ولكني لا أطيل الكلام في هذا القبيل .

ثم قال سموه «وقد حان لنا أن نبذل جهدنا وليس في خير الأهالي المادي فقط، بل في سد حاجاتهم العقلية والأدبية أيضاً . وأنا لا يهمني أمر أكثر مما يهمني هذا الأمر» فأرحب بأقوال سموه هذه من صميم فؤادي وأقول أن سموه خصوصاً يقدر أن يرقي شعبه كثيراً من الجهة الأدبية فهو يستطيع أن يبطل فضائح ديوان الأوقاف المفسدة لهذه البلاد أي افساد، ويستطيع أن يظهر لأهل دينه أنه يمكن اصلاح المحاكم الشرعية من غير أن تهز أركان الاسلام . ويستطيع أن يحبط أعمال المشيرين ذوي الأغراض الخصوصية وغير المسئولين الذين يتجمعون حول كل معية شرقية ويكون نفوذهم مضراً بالآداب العمومية. ويستطيع استخدام نفوذه العظيم لتشجيع المصلحين الحقيقيين الذين يريدون الخير لبلادهم من صميم أفئدتهم ، فاذا فعل سموه هذه الأمور كما أؤمل ، كسب الشكر والاحترام من كل طبقة من طبقات الأمة

أخاف أن أكون قد أتعبتكم أيها السادة بطول الكلام ولكن كل ما قلته كان عن الماضي فاذا تكرمتم عليّ بالاصغاء فاني أقول شيئاً عن المستقبل .

ماهي حقائق الحالة المصرية الآن . أولاها هي : أن الاحتلال البريطاني يدوم الى ما شاء الله . وقد قالت لنا حكومة جلالة الملك ذلك رسمياً . وثانيتها: هي أنه ما دام الاحتلال باقياً فالحكومة البريطانية تكون بالضرورة مسئولة عن الخطة التي تجري عليها الادارة المصرية لا تفصيلاً بل اجمالاً . ولا يكن عند أحد أقل ريب في هذه الحقيقة الثانية(١) . والنتيجة التي استنتجها من هاتين المقدمتين هي أن نظام الحكومة الحالي دائم رغماً عما يعتريه من العيوب والشواذ الكثيرة التي لايعترف بها أحد أكثر مني، وأظن أنه ليس في الناس من هو أقدر على ضمان الدوام لهذا النظام من جناب السر إلدن غورست خلفي المقتدر البارع(تصفيق حاد)

كلكم تعرفون مقدرة السر إلدن غورست ومزاياه فلا حاجة بي الى اطالة الكلام في شرح أوصافه الجليلة، وإنما أقول اني سررت أعظم سرور بتعيينه في مكاني لأن الصداقة بيني وبينه عظيمة ، ولأن ثقتي به تامة ، ثم اني أرى من أقوال الجرائد الاوربية والمحلية انها تشير على السر إلدن غورست باتباع ما تسميه « سياستي » .

فرأيت أن أوضح ماذا كانت « سياستي » هذه ، ويكفي لايضاحها كلمات قليلة وهي ان سياستي كانت قول الحق، وأنا عالم أن السر إلدن غورست يجري على هذه السياسة، ولا ريب عندي أنه يجد في القيام بواجباته الشاقة من أبناء بلاده وغيرهم من التأييد الخالص الفعال

(١) هذا منتهى ما سمعنا في السياسة العالمية من الصلف والكبرياء والعمى النفسي وفقدان البصيرة .
يقفون والفلك المحرك دائر ويقدرون فتضحك الاقدار

ما كنت أنا أجده منهم دائماً ولا تنسوا أيها السادة أن مبدأ « الاتحاد قوة » يجب أن يتبع أتم اتباع في هذا القطر اذا أردنا أن نحصل على أتم النفع منه[١] .

ليس من المحتمل أيها السادة انه يكون لي دخل عظيم في السياسة في المستقبل ، ولكني لا أكف عن الاهتمام بأمور مصر على قدر ما تسمح به قوتي وعافيتي ، وأبذل كل ما يمكنني بذله من نفوذي في ترقية هذه البلاد على الخطة الموضوعة الآن لترقيتها ، ولا أمدح تغييراً فجائيًّا فيها ، ولا أشير بكل خروج عنيف عن المناهج الحالية الى منهاج جديد . واذا اقتضى الأمر فاني سأطلب وألح خصوصاً بأن هذه الحركة الكاذبة المفتعلة لانشاء مجالس نيابية سريعاً لا تعامل إلاّ بقدر ما تستحق ، وان سألتموني أيها السادة عما تستحق قلت لكم انها لا تستحق شيئاً لأنها لا تعبر في الحقيقة عن رأي المتنورين من سكان القطر المصري أوربيين كانوا أو مصريين بل انه متى زال كل ما يقال الآن من الهذيان والمبالغة كان الاختلاف في الرأي بيني وبين خصومي وخصوصاً الذين في بلاد الانكليز منهم اختلافاً في الدرجة لا في المبدإ ، فهم يريدون أن يعدوا عدواً سريعاً جدًّا ، وأنا أرى أن الخبب أحسن سير يوافق مصلحة البلاد . فان هذا السير هو الذي نفع معنا في الماضي ، وهو الذي أشير بدوامه ، فلا يبطىء حتى يصير مشياً ثقيلاً ، ولا يسرع حتى يصير عدواً زميلاً ، لاقتناعي انه اذا أسرع كثيراً خيف ان جواد مصر يكبو فيقع ويكسر ركبتيه[٢] .

وأخبركم الآن أيها السادة لماذا أرى هذه الآراء وأذكرها الآن . لا أراها لأن من ورائها مزايا سياسية لوطني ولا لأني أعتقد أن جميع الأذكياء من الأوربيين والمصريين في هذه البلاد يشاركونني فيها . كلاّ ، بل لأني أؤمل ان ما أقوله لحضراتكم الآن يترجم الى لغة أهل البلاد ويبلغ مسامع الملايين الذين لا يسمع لهم صوت . أولئك الفلاحين اللابسين الجلابيات الزرقاء الذين يتوقف تقدم البلاد في الثروة واليسر على تعبهم . فأنا — الذي يعد نفسه دائماً صديقهم الحقيقي — أحذرهم من أن يغترّوا ويضلوا بأقوال الذين يدّعون كذباً بأنهم ينوبون عنهم ، وينطقون بلسانهم ، وينقلون عنهم بلا إذن ولا توكيل منهم آراء لا يرونها ، بل لا يفهمونها ولا يدركونها ، ويطلبون أموراً سياسية لو أجيبوا اليها حالاً لعادت بالضرر على مصالح الناس عموماً ، وعلى مصالح أفقر أهالي القطر خصوصاً[٣] (اسمعوا اسمعوا) .

(١) يقصد بذلك اتحاد الانجليز والاجانب على شنق أهل دنشواي وجلدهم أمام أهلهم وفي قريتهم .

(٢) الانجليز هم الذين كسروا ركبتيه لكي لا يفلت من يدهم . وسبحان القوة ما أعسفها وما أكذبها وما أسفلها .

(٣) اصحاب الجلاليب الزرق الذين شنقهم لورد كروم في دنشواي . ان المصريين ان ينسوا على القرون ثأر دنشواي

ولو كنت أتحول عن الدفاع عن هذا النظام الذي دام نحو ربع قرن الآن الى انتقاده لكان أول ما انتقده فيه أن التقدم كان سريعاً جداً فيه عوضاً عن أن يقال انه كان بطيئاً جداً وانه لمزيد سرعته لم يتيسر بعد لعامة الناس أن يقتبسوا ويألفوا الاصلاحات التي تمت فيه[١] .

بقي لي نصيحة أخرى أحب أن أقولها قبل أن أجلس في مكاني وهي أن قولهم « الاتحاد قوة » لا يصدق على الذين هم في خدمة الحكومة فقط ، بل على جميع الذين يهمهم التمدن الحقيقي إلى هذه البلاد . فالواجب عليهم أن يتحدوا معاً ، ولا أعني بذلك أن الانكليز والفرنسويين والألمان وسائر الأوروبيين فقط يطرحون عنهم ما بينهم من المناظرة والمنافسة ويتحدون معاً في مصلحة واحدة ، بل أن جميع الذين يريدون أن تكون الحكومة حكومة عقل، وأن يكون تقدم البلاد مستمراً دائماً يتحدون جميعهم معاً سواء كانوا مسلمين أو أوربيين أو أفريقيين أو أثيوبيين ويقاومون القوات المجاهدة في سبيل التأخر والتقهقر حقيقة سواء كان جهادها من جهل أو من عمد وقصد[٢] .

وأشكركم أيها السادة في الختام على إصغائكم إليّ بالصبر وطول الأناة هذه المدة التي قلت فيها كل ما أردت قوله .

ولا شك عندي أن الصعوبات لا تزال كثيرة في سبيل المصلح المصري وخصوصاً السر إلدن غورست ، ولكن آخر كلمة أقولها له ولكم كلكم هي كلمة كان عبّاد الالهة ايزيس في هذه البلاد كثيراً ما ينقشونها على قبورهم بلغة القوم الذين هم أصل التمدن الأوربي والذين استوطن أناس كثيرون من ذريتهم هذه البلاد لخيرها والذين أعد منهم أصدقاء كثيرين لي — وأعني بها لغة اليونان . ومعنى تلك اللفظة اليونانية « تشجعوا » .

فأودعكم أيها السادة وأنا واثق ثقة تامة بمستقبل هذه البلاد التي كانت موطناً لي سنين هذا عددها، والتي تأصلت جراثيم التمدن الحقيقي فيها على ما أرجو حتى صار يعسر استئصالها. أودعكم على الكره مني واستودعكم الله .

* * *

ثم صدحت الموسيقى بالسلام الخديوي وكانت الساعة ٧ والدقيقة ١٠ مساء .

---

(١) سبحان القوة ما أسمجها وما أغشها .

(٢) معنى هذا الكلام في لغة كرومر : اتحدوا ايها الانكليز والفرنسيون والالمان وسائر الآريين واستكينوا ايها المسلمين والافريقيين والاثيوبيين ، لتؤكلوا وتموتوا تحت أقدام سادتكم . اذ كيف يتحد مأكول وآكل ، وعبد وسالب حرية ، وغاصب ومغصوب ، وحاكم مستبد ومحكوم ؟

— ٥ —

كان من الطبيعي أن لا يتسع قصر الدبارة في الأسبوعين الماضيين لغير توديع المعتمد القديم، واستقبال المعتمد الجديد، فلذا كان من حسن الذوق والحكمة أن لا نرسل ملاحظاتنا على تقرير اللورد كرومر عبثاً[1] لأننا لا نريد بهذه الملاحظات التشهير وانما نريد أن يعلم معتمد الدولة رأي الناس في هذا التقرير الذي اعتبر كأنه برنامج السياسة الانكليزية، فاليوم وقد استقل جناب السير غورست في هذا القصر نقدم هذه الملاحظات آملين ان تحل في نظره محل الاعتبار.

الجامعة الاسلامية

ليس من موضوعنا أن نبحث عن قيمة الشرقي على العموم من جهة الأخلاق الثابتة وآثار التطور المدني في تلك الأخلاق ولا من جهة كفاءته السياسية لتدبير شؤونه وحكم نفسه بنفسه ولا من جهة تاريخ الشرق في التمدن ولا من جهة أن اليابان من بلاد الشرق كما استثناها اللورد كرومر في تقريره معتذراً بعدم معرفتها. ولكننا نتعرض الى تفسير تلك الجملة المبهمة الكثيرة المعاني القليلة الألفاظ التي صدّر بها هذا الموضوع في تقرير اللورد.

قال الأستاذ سايس: «ان الذين أقاموا في الشرق وحاولوا الاختلاط بأهله يعلمون حق العلم انه يستحيل مطلقاً على الأوربي أن يتحد في النظر مع الشرقي. ومن المحقق أن الأوربي بادىء الأمر يظن أنه هو والشرقي يتفاهمان ولكنه يأتي وقت عاجلاً أو آجلاً يرى الأوربي نفسه يحس فجأة أن ذلك كان حلم نائم ويجده أمام انسان ذي ملكات عقلية غريبة عنه بالمرة حتى ليظنه من سكان زحل». وبهذا الرأي يدين جناب اللورد كرومر ويحكم به على الشرقيين الذين يعرفهم لا على اليابانيين والصينيين.

صدق الأستاذ سايس اذا كان قوله منصرفاً الى أن الأخوين الشرقي والغربي مختلفان في النظر جدّاً فيما يتعلق بتفضيل المنفعة المادية على المنفعة الأدبية. أو بعبارة أخرى ان الشرقي بذكائه، وأطوار تمدنه، ولغاته المملوءة بضروب المجازات، وجوّه القليل الاضطرابات، وطبيعة أوطانه، وما ألفه من التقاليد الدينية العريقة في نفسه، ومواعظ أسلافه الغالب فيها

(١) نشر بالعدد ٤٩ من الجريدة في ٧ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «تقرير اللورد كرومر»

تفضيل الزهادة . كل ذلك يجعله يميل بطبعه الى أن يجعل للفضائل الأدبية كالاحسان والكرم والوفاء والاخلاص الديني المقام الأول في حياته الدنيا ويفضلها على المنافع المادية . فعيب الشرقي قد يكون في سهولة أخلاقه وسلاسة انقياده كما وصف به أرسطو سكان آسيا الذين يشهد لهم بالذكاء المقتضي صحة الانتاج ، ولكنه عاب عليهم ما ينتجه تأصل طبائع الاستبداد في حكوماتهم . ولا يظن المطلع على تقرير اللورد انه أراد بقوله الاشارة الى تلك الفضائل . خصوصاً انه ليس في مقام مدح الشرقي ولكن الذي يطلع على هذا الموضوع من التقرير يرى انه يريد بيان سلسلتين من الأفكار .

أولاها — إن أفكار المصريين عقيمة غير منتجة الى حد انه يصعب معرفة مقاصدهم وآمالهم السياسية وأقام على ذلك دليلاً هو ان أفكارهم بعيدة عن تطبيق القاعدة ! « من يبغ المطلب يبغ الوسيلة » . لأن بعضهم يظهر لجنابه الرغبة المشكلة في الرضى عن نتائج الاحتلال دون الرضى عن الاحتلال . وان أحدهم طلب اليه تعيين مهندس انكليزي لتقسيم الماء ، وبعضهم طلب قاضياً انكليزياً للفصل في قضية . . . . . . ولا نتعرض هنا لذكر الأشياء التي حملت هؤلاء الأشخاص على مثل هذه الطلبات على فرض أن طلباتهم تؤخذ على شعور المصريين جميعاً . بل نرجىء هذا البحث الى الفصل الخاص بالموظفين وغاية ما نورده هنا هو مناقشة القاعدة « من يبغ المطلب يبغ الوسيلة » .

وجد الاحتلال الانكليزي في مصر بعلة اطفاء الثورة وتأييد سلطة الخديوية المصرية والمحافظة على المصالح الأوربية ثم تدرجت العلة الى اصلاح شؤون الأمة المصرية واعدادها لتحكم نفسها بنفسها وليأمن الانكليز على حقوقهم التي كسبوها في مصر . ثم ينصرف عنها الاحتلال — متى كان هذا هو غرض الاحتلال وكانت أعمال الاحتلال الظاهرة الحسية تؤيد هذا الغرض ، فيكون المصري الذي يرضى بالنتائج (أي بالاصلاح الذي لاجله جاء الاحتلال) ولا يرضى بالاحتلال هو انسان عقيم النظر حقيقة .

أما وقد رأى المصري رأي العين ان الاحتلال لم يثبت له بالحس ان علة وجوده في مصر هي تأهيل مصر لأن تحكم نفسها بنفسها ، بل رأى بين الغرض من الاحتلال وبين كثير من أعمال الاحتلال في مصر بوناً بعيداً فأشكل عليه الأمر الى حد ان المصري المنصف الكثير التدبر والتروي الذي لا يشوب حكمه على الأمور في مصر غرض من الاهواء يكاد كلما طابق بين علة الاحتلال وبين عمله يقع في روعه أن للاحتلال مقصداً خفياً غير ما يقول الساسة الانكليز . ولا شك في أن مثل هذا معذور اذا رضي بنتائج الاحتلال دون الاحتلال الذي أشكل المقصود منه على العقول .

بشر المصري آماله حين رأى احترام الحكومة للحرية الشخصية التي نشرها الاحتلال والغاء السخرة وغيرها والقيام بالأعمال النافعة ولكنه لم يلبث أن رأى الاحتلال بعد ذلك بقليل قد ظهر في كثير من المواطن بمظهر المعاند فأخذ أولاً يقتسم هو والخديوية المصرية آراء الناس وأميالهم فأخذ الناس بمقتضى هذه المعاندة بين السلطتين ان يلتجىء كل الى ما يرى في الالتجاء اليه مصلحته الذاتية لأن المصلحة العامة هي في أن لا يلتجىء الناس إلى أحد الطرفين دون الآخر ، لأن فشو ذلك يضيع شخصية الأمة ويجعلها كما كانت لا حقّ لها إلاّ الطاعة للامير (إن سميت الطاعة حقاً) — ولا ينكر أحد أن تنازع السلطتين من طبعه أن يجعل العناد يتخلل كثيراً من أعمال كلتيهما — فلما ظفر الاحتلال بالسلطة قرّب كثيراً من الذين لا يهمهم الاّ مصالحهم أو رواتبهم ، ثم التفت إلى التعليم العام في المدارس الاميرية فوصل به الى هذا الحد الذي نراه اليوم والذي جعل الحكومة نفسها تشكو قلة الاكفاء بل ندرتهم . ثم مال إلى النفوذ الشخصي للحكام الوطنيين فجرّدهم منه وانحصر عملهم في الطاعة لغيرهم من الانكليز سواء كانوا رؤساء أو مرءوسين . ثم لم يستبدله بمشاركة الأمة له في الحكم — فاعتقد المصريون أو أغلبهم أن الاحتلال هو لمصلحة انكلترا وأوربا بالذات حتى لقد غلا بعضهم في تقدير فهمه العدل الذي جرى على يد الاحتلال فقال ان انكلترا مهما كانت نياتها بمصر لا يمكنها الاّ أن تعدل ما دام أنه لا مصلحة لها في الظلم .

فهل يكون المصري غير منتج إذا بنى فكره على الأعمال المشاهدة من خير وشرّ واستنتج من هذه الأعمال نتيجتها اللازمة وهي أن الاحتلال قد جاء بفوائد يجب الرضى عنها ولكن تمشيه على طريقة حرمان الأمة من الحياة السياسية خطر على الأمة يوجب الضجر والقلق وسوء الظن بالاحتلال كما قدمنا . فتكون النتيجة أن تطبيق القاعدة المذكورة على وجود الاحتلال (وهو الوسيلة) وعلى فوائده (وهي المطلب) من الصعوبة بحيث لا يمكن تطبيقها من غير تعسف إلاّ إذا أبان الاحتلال لمصر أنه يسعى أيضاً في منح مصر حياة سياسية بالتدريج . والمؤمل أنه يعمل على ذلك . ولا ينكر منصف أن الحكومة اهتمت في هذه السنين الأخيرة بأمر نشر التعليم بين طبقات الفلاحين ونجحت في تذليل كثير من الصعوبات التي كانت تقف في طريق تعليم البنات كما سيذكر في فصل التعليم . ولو أضافت الى ذلك منح الأمة شيئاً من الاشتراك معها في العمل لاقتنع الناس بأن الاحتلال مؤقت وانه لا يقيم الاّ ريثما تصلح مصر لحكم نفسها بنفسها . ولأمكن بعد ذلك القول بحق أن من « يبغ المطلب يبغ الوسيلة » .

ولكن هناك أمراً آخر لايصح اغفاله لأنه قد زاد أمر الاحتلال إبهاماً على إبهام وهو

ما ذكره اللورد كرومر في خطبته الأخيرة في حفلة الوداع . تلك الخطبة التي هي منصبة في أغلب معانيها على الغرض السياسي الخطر الذي يحاول اقناع العالم به من حولين وهو جعل مصر مستعمرة أوربية مختلطة يكون للأوربيين فيها الغنم وعلى المصريين منها الغرم فكان مهر قبول هذه الفكرة لدى الأوربيين أن صرح في خطابه بأن الاحتلال باق في مصر إلى ما شاء الله، فكان في هذا التصريح إلتباس جديد على الناس . ولكنا مع ذلك نرى أن هذا التصريح ليس من شأنه أن يؤثر تأثيراً جوهريًّا في السياسة المصرية لأن وقت الفكرة فيه لم يحن بعد ما دام الانكليز لا يزالون يعدون بأنهم يساعدون على ترقية مصر رقيًّا سياسيًّا

ومن هذا يرى القارىء أن عدم صحة الفكر المصري في الانتاج لم تأت من طبيعة ولا من عرض ملازم له ، بل أتت من عدم امكان الحكم على مقاصد انكلترا من الاحتلال .

الثانية — هي الجامعة الاسلامية — إن فكرة الوحدة الاسلامية قد تجول أحياناً بخواطر بعض الناس الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر في الأمور العامة بشيء من التدقيق. ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر، تظهر وتخفى تبعاً للحوادث. فكلما رأى المصريون اتفاق رجال السياسة الأوربية على شيء يضر بمصلحة مصر أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد استمرار الاحتلال إلى الأبد، قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التي استقلت واستنتجوا من ذلك أن ذنب مصر انها أمة اسلامية وان أوربا لا تساعد في الشرق الا الأمم المسيحية فتمنى بعضهم أن لو كان المسلمين وحدة كما للمسيحيين في أوربا هذه الوحدة التي يتخيلون وجودها وانها كانت الحامل لأوربا على التداخل في أمر ولايات البلقان وارمينية . نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد في اللغة كلمة جامعة مسيحية (بانيكر يستيانسم) كما خلقت كلمة جامعة اسلامية (بانيسلامسم) على أن عقلاء المصريين لا يرون لكلمتيهما وجوداً في العالم، ولكن السياسة تخلق ما تشاء فليس لأوربا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه بعيدة عن أن تؤدي الى اعتداء من جهة المصريين ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الأوربيين . بل يرى هؤلاء العقلاء أن الذي خلق هذا الخاطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوربية في الشرق .

أما كون الجامعة الاسلامية موجودة وجوداً حقيقيًّا أو انها مقصد من المقاصد التي يسعى المسلمون لتحقيقها فهذا لا دليل عليه مطلقاً ، كما انه لو حوول ايجادها لاستحال ذلك بالمرة على طلابه . علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شيء يجمع بين الناس الا المنافع فاذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة في الجنسية أو وحدة في الدين . وإن أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم في خلافة أمير المؤمنين

علي بن ابي طالب مما هو مشهور ومأثور . إن أحسن ما قرأنا في أمر الجامعة الاسلامية هو ما ذكره الأستاذ براون في خطابته التي ألقاها في كلية كمبردج سنة ١٩٠٣ وأبان فيها أن الجامعة الاسلامية هي خرافة ابتدعها دماغ مكاتب التيمس في فينا . قال الأستاذ براون:

« انه ليس من السهل تعريف معنى البانسلاميزم بعبارة تنطبق على المثل العربي المشهور « خير الكلام ما قل ودل » ومع الأسف اني استشرت أحد أصدقائي المسلمين في هذا الموضوع فعرفني معنى « بانسلاميزم » بلا تردُّد في بضع كلمات وهي « أن البانسلاميزم هي خرافة خلقها دماغ مكاتب التيمس في فينا » .

وإن تجسيم الأمر في نفس عميد الاحتلال في مصر الى حد انه قد جعله تعصباً للدين لا محل له بالمرة . الاّ اذا كان الغرض منه بعث القلق الى نفوس السياسيين من الأوربيين حتى لقد جرّه ذلك الغرض الى التعريض بأحكام الدين الاسلامي ، وادعى أنها غير صالحة الى ان تطبق في هذا الزمان

قال ذلك بتصريحات كان من عادته ان يتوقاها مراعاة لاحترام الدين الاسلامي ، وتفادياً من جرح شعور المسلمين . نقول على غير عادته لأنه كثير الاحترام للدين الاسلامي كثير الحيطة في التعبير بشيء يتعلق به وكل تصريحاته مستفيضة في هذا المعنى فقد قال في خطابته في كلية غوردون في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ ؛

« ولا يخفى عليكم ان جلالة الملكة ورعاياها المسيحيين من أشد النـاس استمساكاً بعروة دينهم . ولذلك فهم يعرفون وجوب احترام دين غيرهم . على ان حكم جلالتها يظلل من المسلمين عدداً اكثر مما يظلل حكم أي ملك في الأرض وهم مع ذلك في عيشة هنيـة وسعادة تحت حكمها الكثير الخيرات ، دينهم موقر وعاداتهم الشرعية محترمة كل الاحترام الخ الخ »

وقد كان يؤثر عنه انه كان يشير الى أن المسلمين لا تصلح حالهم إلاّ اذا تمسكوا بدينهم الصحيح. وقد ذكر في تقرير سنة ١٩٠٥ وفي هذا التقرير سنة ١٩٠٦ ما يفيد امتداح الدين امتداح الذين يقومون بخدمة الدين وتخليصه من الدخائل التي متى خلص منها كان موافقاً لحاجات النـاس في التمدن الحـديث . وخصّ منهم بالذكر فقيد الاسلام المرحوم الشيخ محمد عبده والسيد احمد منشيء كلية عليكره . ولهذه المناسبة نورد للقارىء نص الخطاب الذي ألقاه اللورد كرزون في كليـة عليكره في شهر مايو سنة ١٩٠١ مشيراً فيه الى فوائد الدين الاسلامي والاعتراف بما للمسلمين من الفضل والمدنية .

« نعم يمكن للمسلمين ان يسابقوا غيرهم اذا هم تعلموا كيف يسابقون وهو ما عرفوه مرة

قبل هذا الوقت في أيام كان فيها للمسلمين السطوة والسلطان وكان قضاتهم يحكمون بالعدل بين الناس وفلاسفتهم وأئمتهم يؤلفون الكتب النفيسة »

وان عدول اللورد كرومر عن خطته من عدم التعرض للطعن على الدين الاسلامي بأي صورة ومخالفته لبعض ساسة الانكليز مثل اللورد كرزون في الآراء المتعلقة بأن الشريعة الاسلاميـة أصبح من أن تعيق عن حاجات التمدن الحاضر ، كل ذلك جعل النـاس يكادون يجمعون على ان اللورد أراد أن يصوّر المصريين للانكليز خصوصاً ولاوربا عموماً بصورة أمة غير قابلة للرقي لتسهل بذلك الموافقة على محو الجنسية المصرية الصميمة التي يحاول محوها منذ عامين . لذلك قصد تجسيم الجامعة الاسلامية وعزا لها ما عزا . على أن المبـادىء التي من هذا القبيل لا تنتشر عادةً الاّ بالدعوة المرتبة التي تقوم بها الجمعيات السياسية أو الدينية فأي جمعية قامت تدعو لمثل هذا الاتحاد في الشرق ؟ اللهمّ إلاّ أن يكون الأمر قاصراً على كلمات يقولها بعض الجرائد في الهند أو في مصر من غير أن يكون لها مدلول في الوجود مطلقاً . فان صحّ وجود هذه الجامعة فانما وجودها لفظي صرف لأني لا أراني أغلو اذا قلت ان الواقع في الوجود هو الفرقة الاسلامية لا الجامعة الاسلامية :

* * *

بعد ان رأى القارىء ان الجامعة الاسلامية لا أثر لها في مصر ولا نظن لها وجوداً في غير مصر ، وانها على هذه الصفة من العدم ليس من شأنها أن تزيد الجفاء بين الشرق والغرب ولا أن تصلح ذريعة لرجال السياسة الأوروبية يتخذونـها ستراً يستر أعمالهم في الشرق ، قد يكون من المفيد جدًّا في هذا المقام أن نتعرض الى مناقشة تلك التهمة الثانيـة التي يربطها بالجامعة الاسلامية رابطة النسب أو رابطة العلة والمعلول وهي تهمة التعصب الديني .

— ٥ —

الدين الاسلامي[1] يأمر بالتعاون والتعاضد والائتلاف بين أفراد الأمة كما يأمر بالعدل والاحسان ويوصي خيراً بالمتحالفين له من أهل الأديان الأخرى على الصور المستفيضة في الفقه . وليس من مبادئه مطلقاً التعصب الشائن الذي يعبر عنه الأفرنج « بالفاناتيسم » .

أهل الدين الواحد يوجد بينهم بحكم وحدة الاعتقاد حب ومعاونة تختلف وجوه استعمالها باختلاف الصور المديدة التي تصورها لهم أفهامهم في الدين . وان هذه الجاذبية الدينية تماثل الجاذبية التي تولدها وحدة العنصر أو وحدة اللغة . ونظن ان الأوربيين لم يقصدوا يوماً « بالفاناتيسم » هذه الجاذبية بوجه ما ، ولكنهم يقصدون بالتعصب الديني معنىً عدائياً هو التحرش بغير المسلمين وحضارتهم والتربص بهم فلا يبقون عليهم — وهذا المعنى لا أصل له في الدين كما لا أصل له في نفوس المسلمين الذين كل جنايتهم أمام أوربا انهم أخذوا يفكرون في ان ترقي عقولهم بالتعليم ونفوسهم بالحرية وان يدفعوا بجميع الطرق السلمية كل مبدإ أو قوة تعمل على الحيلولة بينهم وبين ما يشتهون من الرقي العقلي ليسابقوا غيرهم في الحياة المدنية . وانهم يتعلمون الآن من الأوربيين فكيف يمكن ان يضمروا لهم ما يتجنى به هؤلاء عليهم ليبعدوهم عن كل مدنية وليسهلوا لأنفسهم دوام الاستفادة منهم دون أن يفيدوهم . أظن ان وجه المسألة على هذه الصورة مقلوب الوضع وان المسلمين هم أولى بأن يتهموا الأوربيين بالتعصب ولكنهم لا يريدون ولا يستطيعون .

التعصب الديني شعور لا يمكن للمنصف أن يحكم بوجوده إلاّ بآثاره . ومن المشاهد ان الأقباط في مصر يعيشون مع المسلمين مختلطين في المصالح والمساكن متكاتفين في المزارع والأعمال متجاورين على مقاعد المدارس متشاركين في الوظائف والمرافق ولم يسمع من زمان بعيد أن المسلمين الذين قد أمرهم الدين بحسن المعاملة هاج هائجهم على اخوانهم أو ظهروا يوماً بما يقتضيه وجود التعصب الديني في النفوس من الحقد الذي يقدح زنده الاشتراك

---

(١) نشر في العدد ٥٠ من الجريدة المؤرخ ٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « تقرير اللورد كرومر : التعصب الديني »

في المصالح . ومن المشاهد أيضاً ان الرومي يجيء به طلب الرزق الى مصر منفرداً يدخل إحدى قراها البعيدة عن مراكز الحكومة فينزاف الى كبار أهلها يفسحون له في مساكنها ملجأً يأوي اليه فلا يزال بتجارته الرابحة من بيع الزيتون والجبن بأضعاف القيمة بثمن آجل حتى يصبح ذا مال يقرضه الى الفلاحين بالربا الفاحش ولا يلبث على هذه الحال قليلاً من الزمان إلاّ وهو دائن لأغلب أهل البلد ينزع ملكية أرضهم ويستخدمهم فيها عمالاً بسطاء . وكل هذا لم يحرك في نفوسهم ذلك التعصب الديني الموهوم . أليس ذلك إلاّ لأن هذا التعصب عديم الأثر في نفوس مسلمي مصر .

أقيم على هذه التهمة الشنعاء التي اتهم بها المصريون دليلان أحدهما مسطور في تقرير اللورد عن سنة ١٩٠٥ بمناسبة حادثة الهماميل في الاسكندرية . وكان ما فيها أن مصرياً ويونانياً تشاجرا على مشترى قطعة من الجبن، فطعن اليوناني المصري طعنة بسكين فقضى عليه . وأعقب ذلك ان يونانياً أراد قتل يوناني آخر بغدارة فأخطأه وأصاب وطنياً فمات، فاجتمع رعاع الفريقين وقال بعض فريق المسلمين « اقتلوا النصارى »

والثاني حركة حادثة العقبة من اظهار بعض الجرائد أو بعض الناس ميلهم الى تركيا بمناسبة الخلاف بينها وبين الحكومة المصرية على تحديد التخوم المصرية في تلك الناحية .

أما الحادثة الأولى فلا تثبت من التعصب شيئاً لأن من الأمور الطبيعية ان الناس ينتصرون للمظلوم خصوصاً اذا كان من بني جنسهم . وقد روت روتر في الأسبوع الماضي أن روسياً في باريس أطلق الرصاص على جنديين فرنساويين فهمّ الأهالي بقتله لو لا ان رجال البوليس قد أنقذوه من أيديهم ولم يقل أحد بأن انتصار الأهالي في باريس للجنديين كان سببه التعصب الديني. فانتصار الوطنيين للقتيل وانتصار الأروام وغيرهم للقاتل هو من الأمور الطبيعية التي لا تثبت وجود التعصب الديني عند المصريين . لم يبقَ بعدئذٍ إلاّ قول بعضهم « اقتلوا النصارى » فلو صحت نية هؤلاء الصائحين بهذه الصيحة وقابلوا مسيحيين من المصريين أو من السوريين لما مسوهم بسوء . ولكن لفظة النصارى في لغة الرعاع مرادف للأفرنج أو نحو ذلك ، فان كان في نفوسهم عصبية لكانت عصبية جنسية لا عصبية دينية .

حادثة العقبة — يحسن بنا أن نلفت نظر القارىء الى سبب الحركة الفكرية التي جرت في مصر إبان حادث العقبة وكان من جرائها ان أساء الانكليز الظن بالمصريين وافتكروا ان هؤلاء يتبرمون بهم ويودون لو استبدلوا الاحتلال التركي بالاحتلال الانكليزي . وان مثار هذا التبرم هو التعصب الديني من المصريين للترك . وقد جرّ هذا الفهم الى نتائج مشؤومة ليس هنا محل ذكرها . ولكننا نظن أن الانكليز متى عرفوا السبب الحقيقي لهذه الحركة

وأنصفوا يقلعون عن تهمة المصريين بالتعصب تلك التهمة التي تسوءنا أكثر مما ساءتهم .

نلتمس علل الأشياء بقياسها على أشباهها ونظائرها . فاذا أردنا أن نلتمس علة هذه الحركة الفكرية الخفيفة التي وجدت بمناسبة حادث العقبة حسن بنا ان نرجع بها الى نظائرها من الحوادث. ولا نجد حادثة أشبه بها من جميع الوجوه اكثر من حادثة فشوده . فان الانكليز كانوا يدفعون الترك عن العقبة باسم الحكومة المصرية لمصلحتها ومصلحة الحكومة الانكليزية كما كانوا يدفعون الضابط مارشان عن فشودة باسم الحكومتين المصرية والانكليزية ولمصلحتهما أيضاً . وكان النزاع بين الانكليز وبين الترك على الحدود الشرقية كما كان بينهم وبين الفرنساويين على الحدود الجنوبية المصرية فاذا كان ميل المصريين وقتئذٍ بالنسبة لحادثة فشوده ؟

مضى على حادثة فشوده نحو تسع سنين فمن الناس من لا يزال يذكر الحركة الفكرية في مصر وقتئذٍ، ومنهم من نسيها أو لم يكن يعرفها فعليه أن يتتبع أقوال الجرائد في مجموعها ومفصلها ويحكم بأقوالها على ميل المصريين ان صح ان يحكم على ميلهم بأقوال الجرائد في حادث العقبة كما حصل ذلك بالفعل .

للقارىء أن يراجع في هذا الصدد أعداد جريدة المؤيد الصادرة في ١٢ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٦ و٢٧ و٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٨ و٢٢ و٢٦ اكتوبر و٣ و٦ و٧ و١٢ نوفمبر من السنة المذكورة . فيجد انه كان في مصر حركة أفكار تتجه في مجموعها الى إفادة جاذبية الناس الى فرنسا أو الى مارشان وجماعته فكيف جاء هذا الشعور وما مصدره هل كان مصدره في النفوس أيضاً تعصباً دينيًّا لفرنسا أو حب استبدال الاحتلال الفرنساوي بالاحتلال الانكليزي ؟ لا هذا ولا ذاك . ولكن من الطبائع العمرانية أن الأمة متى أبعدت عن ادارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها ، أو ظهر لها منهم عين الاستئثار بالمنفعة دونها وحملها على ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار ، كل ذلك يدعو بها الى أن تتبرّم بحكومتها اذا كانت حكومة وطنية فاذا كانت أجنبية فيكون التبرم والمقاطعة من باب أولى .

ومثال ذلك الحركة الفكرية للأمة في أوائل الثورة العسكرية سنة ١٨٨٢ فان الأمة كانت قلقة تحب الخروج من ذلك الاحتلال الفعلي الشركسي (ان صحّ انه كان يسمى احتلالاً) وان كان قلقها هذا لم يتعد حد القلق لأنه لم تكن لها في الثورة العسكرية فكرة ثابتة ولا مشاركة حقيقية . فهل كان هذا القلق والضجر من حال الحكومة ومن قانون العسكرية الذي كان من شأنه اهانة الشعور المصري مترتباً على تعصب ديني من المسلمين ضد المسلمين ؟ .

لا شيء من ذلك أيضاً .

فلو استقر أنا كل العلل الممكنة التي ولدت حركة الأفكار في سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٩٨ بمناسبة حادثة فشوده وسنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة العقبة استقراء صحيحاً خالياً عن الغرض والميل لوجدنا ان العلة في كل ذلك واحدة وهي قلق الأمة من عدم اشراك الحكومة إياها في شيء من الحكم .

ولكن أولي الأغراض عن جهل أو عن سوء قصد، جاءوا يصورون تلك الحركة الفكرية الطفيفة لعميد الاحتلال في صورة التعصب الديني . وهو قد صوّرها في الصيف الماضي الى أوربا بصورة مزعجة . كل ذلك والأمة هادئة بعيدة عن التعصب وآثاره .

وانا في هذا المقام نمحض النصيحة لجناب السير غورست أن يعتمد في معلوماته على كبراء الأمة الذين ترتبطهم به رابطة العمل بالضرورة ، وان لا يسمع قول القائلين بأن في الأمة المصرية تعصباً إذ الواقع ان تلك الأمة ليست كذلك كما أثبتنا بالدليل، بل هي عطشى الى أن يعترف لها بوجود سياسي كأصغر الأمم ولايكون هذا الاعتراف إلا اذا أخذ الاحتلال في أن يؤيد دعواه بأن يجعل لأفرادها الموظفين منها ارادة وحرية في عملهم وان يعطي الأمة شيئاً من التداخل الجدي في ادارة شؤونها الداخلية . ومتى حصل ذلك كسب الاحتلال صداقة المصريين واعترافهم الخالص . وأصبح ودهم له لا يخفر، ولا تغير وجهه الحوادث، وانتبذ القلق بالتعصب الديني الموهوم مكاناً قصيًّا .

— ٦ —

الانكليز في مصر [1]

هذا عنوان الكتاب الذي نحاول وضعه لبيان خطأ لورد كرومر في كتاب مصر الحديثة وبيان سياسة الاحتلال في مصر والسودان وهو الذي وعدنا بترجمته الى الانكليزية وتوزيعه في أوربا . وهو ينقسم ثلاثة أقسام .

القسم الأول — في الاسلام : ويشمل الكلام على مثار الخطأ في فهم الدين الاسلامي عند الأوربيين الحسني النية . وبيان مقاصد غلادستون واللورد كرومر من الطعن عليه . والكلام على الديموقراطية الاسلامية وانها تفضل بنظامها كل ديموقراطية أخرى من الوجهة الاجتماعية والسياسية . والكلام على المرأة والرق في الاسلام وما ظنه اللورد مغمزاً وليس بمغمز . الخ

القسم الثاني : الحالة الاجتماعية في مصر . والقسم الثالث : سياسة الانكليز في مصر والسودان .

وانا ننشر في الجريدة من هذا الكتاب ما يحتمل المقام نشره في الجرائد اليومية أو ما يكون للكافة في مصر مصلحة من نشره .

من موضوعات القسم الاول

النظام الاجتماعي الاسلامي

مثار خطأ الاوربيين فى فهم الدين الاسلامي

إن القاعدة لا يطعن على عدالتها ومطابقتها للمعقول مجرد عدم اتباعها . وإن للدين الاسلامي نظاماً اجتماعياً واسعاً يعرف من اطلع عليه مقدار التسامح الذي أودعه . قال جان جاك روسو :

« ان قانون ابن اسماعيل (يعني محمداً) الذي يسير عليه نصف العالم من عشرة »
« قرون يشف الى الآن عن عظم واضعه . في حين ان الفلسفة المتكبرة أو التعصب »

---

(١) نشر بالعدد ٣٣٤ من الجريدة الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٠٨ بعنوان « الانكليز فى مصر » او انتقاد كتاب « مصر الحديثة » تأليف اللورد كرومر

« الأعمى لا يرى فيه شيئاً أكثر من أن واضعه ماكر حسن الطالع . ولكن السياسي »
« الحقيقي يعجب بما في ذلك الشرع من القوة الهائلة والملكة القادرة التي توجد دائماً في »
« الشروع الخالدة . . . . »

قال روسو ذلك وهو ينحي ما استطاع على الدين من غير تفريق . وكأن هذا الحكيم الكبير قد لحظ بعين الغيب اللورد كرومر ومؤلفه « مصر الحديثة » وعناه بالفيلسوف المتعجرف أو الذي عصب التحيز عينيه فلا يرى الحق من وراء ذلك الحجاب الكثيف . ولم يكن لورد كرومر في نظر روسو ذلك السياسي الحقيقي الذي يعلم من التشريع مقدار قوته . وفي الواقع فان لورد كرومر بكتابه مصر الحديثة قد قضى على البقية الباقية من شهرته بالسياسي المحنك .

زر كنيسة لاتينية قد ازينت زواياها وجدرانها ببدائع الدمى والتماثيل ، وفرش بعض حيطانها بفاخر الأثواب وطليت برائق الألوان الذهبية من الطلاء وأودعت من النفائس المعدنية والمعجزات الفنية شيئاً كثيراً وتسمع على صلواتها وما انبثّ فيها من روح الحب . ثم انظر الى طرائق الحديث بين القسس الطليان وبين مريداتهم من السيدات يأتين يستغفرنَ الله على أيديهم من خطاياهن اللاتي أوقعهنّ فيها حب الشهوات والتناسي موقتاً لأوامر الله وزواجره وطريقة تضرعهنّ لبلوغ هذا الغفران ، واسمع عن قرب ما يخفف به ذلك القس الشاب أو الشيخ ويلاتهنّ في خوف الآخرة وتعزيتهنّ عن هذا الشقاء الوقتي الذي وقعنَ فيه بإرادة الشيطان ومواساتهنّ ووعدهنّ بالمغفرة مع التوبة . وقس بنفسك مرونة هذا المشهد الديني الذي يضم في وقت واحد توجه الروح البائسة إلى الله ومحافظتها على رقة العواطف التي اختصت بها الأمم اللاتينية ، تنفعل نفسك بشعور الجمال وتجد أن الدين محبة وان الدين عاطفة وأن الدين تسامح وأن الدين يسر لا عسر وأنه لا فارق بين نهوض الروح الى استغفار الله واستجلاب رحمته وبين وثباتها الى لقاء محبوبها واظهار اخلاصها له .

ثم زر كنيسة انكليزية عارية الحيطان مجردة عن الزخرف تعرفها عما سواها من الدور بأنها أبعدها عن حسن الرواء وأقربها الى الخشونة لا يلفت نظرك فيها شيء من الجمال ولا دقة في الصناعة بل الذي يلفت نظرك هو استبعاد وجود عمارة فخمة خالية من الزينة في مدينة زاهرة كلوندرة مثلاً . ولا تجد بين راعي الكنيسة والمؤتمين به من أبناء الكنيسة من علاقة المحبة والوداد الا ما يكون بين تاجر الفحم وزبائنه . إذا انقضت الصلاة تكون انقضت صفقة الاجتماع الوقتي فلا اعتراف ولا استغفار ولا غفران ولا مظهر من مظاهر رقة العواطف اللاتينية .

يظهر من هذا أن كل أمة من الأمم تصبغ دينها بصبغتها القومية التي تظهر في الأخلاق والعادات . وان الطراوة والمرونة التي تجدها في دين اللاتين والخشونة التي تراها في دين الانكليز، لم تأت إحداها أو كلتاهما من تعاليم المسيح عيسى بن مريم ولا انجيله لأن تعاليمه واحدة ـ فكان يجب أن تنتج نتائج واحدة . ولكنها جاءت من لين الأخلاق اللاتينية وسرعة تأثر الروح في هذا الجنس وشدة ميلها الى الزخرف كما جاءت خشونة دين الانكليز من جفاء الأخلاق الانكليزية وحب البساطة والنظر إلى الأمور كما هي نظرة مادية كأن الدين ليس فيه معاني روحية إلا تجارة بين الناس وبين الله يقضونه حقه فيها بالصلاة ويكون هذا هو كل شيء .

ليقارن القارىء بين مظهر التعاليم المسيحية على لسان وأعمال القديس بطرس وأتباعه حين كان يدعو للدين المسيحي في «الكاتا كومب» في رومه في عهد نيرون الظالم وبين مظهر هذه التعاليم المسيحية عينها على أقوال وأعمال الباباوات والقسس في العصور الأخيرة . وكيف كان الحواريون يدعون إلى الزهادة في الزينة والزخرف والنفور من حب الشهرة ويرشدون إلى عدم المداخلة في السياسة الدنيوية ويقصرون همهم على تعليم الناس أن يسموا في الاستيلاء على ملكوت السموات وان يعطوا « ما للقيصر للقيصر وما لله لله » وكيف كان البابوات والقسس الذين جاءوا بعد ذلك يسعون إلى نعيم الدنيا وزخرفها ويضربون بأكبر سهم في السياسة ويهددون الملوك والسلاطين ويشاركونهم في السلطة الأرضية بل يدعون إلى الحرب وما كان الحواريون يدعون إلا إلى السلام .

قارن بين قسيسي الأجيال الأولى للدين المسيحي وبين ذلك القسيس الحديث الذي ضرب به المثل الدكتور ماكس نورداو إذ يقول :

« رفعت دعوى لمحاكمة قسيس على طعنه في حق وزير الديانة في بلده . فوزع القسيس المتهم أوجه دفاعه مطبوعة على الجرائد والجمهور ولما ان حكم عليه بالغرامة فتح اكتتاباً عمومياً حصل منه على عشرة أمثال الغرامة المحكوم بها عليه . ثم نشر مجموعة الخطابات التي جاءته تهنئة له . ثم ساح المملكة طولاً وعرضاً ليري نفسه في كل كاتيدرائية (كنيسة كبرى) للجمهور ليعرفوا شخص ذلك البطل الشهير وكان ذلك فرصة الى أن يقدم لهم صندوق الصدقة ليجود كل منهم عليه بما شاء »

متى لاحظت هذه التطورات والانتقالات التي تعتور المظاهر التعليمية للدين المسيحي ورجاله ومتى قست هذه الفروق التي تكون بين الدين الواحد في وطنين مختلفين لا تجد مندوحة من القول بأن النظامات الاجتماعية للدين الاسلامي لم يكن فيها من القصور ما ظنه

اللورد ولكنها هي أيضاً كسائر النظامات الأخرى قد أبقت القاعدة العامة أي انها صبغت في هذه الاعصر الأخيرة صبغات الأخلاق التي أورثها الاستبداد لممالك الشرق فظهرت بمظاهر مختلفة للذي لا يهتم بالعلم بدخائل النظامات الاجتماعية وفلسفة الأديان وتأثير النظامات على الأخلاق والأخلاق على النظامات تأثيرات دورية كما هو شأن اللورد كرومر الذي سبح في بحر الانتقاد من غير عوامة، سوى المستر ستانلي لاين بول الذي تعلمَّ منه ان «الدين الاسلامي كنظام اجتماعي أخفق كل الاخفاق» ولكن اللورد أشفق من الغرق في هذا المعنى الواسع فحدده بأصول أربعة جعلها أسباباً لحكم المستر ستانلي لاين بول على اخفاق الدين الاسلامي فسردها من غير تدقيق ونظنه في هذا التشويش الفكري وخلط الواقع من أعمال الحكومات الاسلامية وأعمال بعض الأفراد المسلمين بنفس النظام من حيث هو في ذاته. قد تشبه بالشرقي الذي وصف عقله بأنه يكره التدقيق وينفر منه لمثل جزئي رآه عن بعض محادثيه من الشرقيين على ما نظن.

نعم انه يندر جدّاً من الأوروبيين من علم باللغة العربية علماً كاملاً يؤهله لفهم الأحكام من مصدرها الأصلي وهو القرآن والحديث بل هم يأخذون هذه الأحكام مما ينقله المؤرخون عن أحوال الأمم الاسلامية ومن بعض الأوربيين الذين ساحوا في الشرق وكتبوا عن الاسلام والدول الاسلامية قواعد تلقفوها من بعض المسلمين الذين لا يعلمون دقائق شريعتهم حق العلم. وظنوها حقائق دينية ثابتة وليست من الحق في شيء.

قابلت في جنيف سنة ١٨٩٧ كونتاً شابّاً فرنسويّاً على مائدة كبيرة في إحدى الفنادق يجلس عليها جماعات من أمم مختلفة وديانات مختلفة أيضاً وكنت بينهم المسلم الوحيد وقد دار الحديث بين الجماعة على مسألة القضاء والقدر تلك المسألة التي لا أظن العلم يقول فيها أكثر مما قاله «سبنسر» عن «ما تقطع الرجاء من العلم به» فذكرت فيها رأياً اسلاميّاً يقول باختيار الفرد فيما يقدر عليه من الأعمال وان هذا الاختيار الذي للمخلوق لا ينافي علم الخالق لأن علمه تعالى ليس متوقفاً على الزمان فهو حاصل دفعة واحدة بكل ماكان وما سيكون من الأعمال التي تجري في عالم الكون والفساد — فكان الكونت وقتئذٍ يلحظني شزراً ثم دخل الى الكلام في الموضوع وإني لا أعترف له إلاّ بالجرأة على الخوض فيما لا يعرف وكل رأس ماله في المعلومات عن الدين الاسلامي أنه قضى مدة خدمته العسكرية في «الجزائر» وانه كغالب أبناء الأغنياء يرى من الواجب عليه أن يكون هو صدر المجلس في كل موضوع حتى الموضوعات التي هو أجهل الناس بها. قال: كنت في الجزائر وكانت اقامتي فيها فرصة

ثمينة أخذت فيها بأطراف الدين الاسلامي فأهم قواعده هي هذه القاعدة التي لغرابتها لا يزال صداها يتردّد في أذني الى الآن .

« كل مسلم قابل غير مسلم في مفازة فله حق قتله وله سلبه .... »

فأضحكني قول هذا الكونت الشاب العالم بالدين وأنكرت عليه ذلك وأقمت له الدليل على ان الدين الاسلامي ليس هو دين الغدر الذي وصفه، ولكنه دين الاخاء والمساواة، دين العرب ، دين النجدة والمروءة ، فلما أحرج أكد للحاضرين ان هذه القاعدة هي إحدى آيات القرآن .

أظن ان ذلك الشاب لم يتحوّل الى الآن عن اعتقاده لأن مقالي له لم يكن ليصادف هوى في فؤاده وعلى ذلك سيبقى على اعتقاده المشوّه حتى يكون من أولي الرأي في العلم السياسي مثل « مونتسكيو » أو من أولي الحل والعقد في السياسة مثل اللورد كرومر فاذا كتب عن المسلمين أو خطب عن حالهم نفثت كتابته وخطابته عن الاعتقاد بصحة تلك القاعدة التي نسبها للاسلام زوراً، ثم أكد انها في القرآن بهتاناً . وما هي من الاسلام ولا منزلة في القرآن ولكنها سقطت على الغالب من فم « أونباشته » إذ كان يحذره من العرب أو من أن يغشى مواطن الشبه أو ينفرد في الأماكن الخالية .

ليس كونتي على جهله وصغره بأول مدّع على الاسلام بل سبقه البارون دي مونتسكيو على عمله، والمستر غلادستون على فضله وشهرته، ولحقه اللورد كرومر على حنكته وعقله ، ان المسلم لا يسعه إلاّ أن يبتسم اشفاقاً على المؤلفين الأوروبيين الحسني النية الذين يرمون الاسلام بما يرمون لأن علمهم به كما قلت ليس إلاّ نتفاً يتلقونها من أفواه الجهلة أو من كتب السائحين الذين يتخذون عمل فرد من المسلمين دليلاً على دينهم كما اتخذ اللورد عمل أحد المتناحجية[1] المصريين دليلاً على عقل الشرقيين على العموم .

قال مونتسكيو !

« ان الدين المسيحي يقوي الحكومة العادلة »

« وان الدين المحمدي يقوي الحكومة الاستبدادية »

فأما كون الدين المسيحي يقوي الحكومة العادلة فهذا لا أنازع مونتسكيو في أمره لأنه أعرف بقواعد دينه وهو حجة في النقل . ولا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية من زمن المسيح الى هذا القرن الماضي وما كان للكنيسة في تعضيد الحكومة الاستبدادية . لا أقول

(١) صاحب وظيفة صغيرة جداً في مصلحة سكة الحديد ؟ فما أعظم ما اعتمد عليه كرومر من المصادر الوثيقة

الاستبدادية ولا الظالمة، بل أقول حكومة العار التي يلصق فيها بالفرد الذي هو الملك معنى التقديس وان سلطته أتته من الله لا من الأمة فلا يجوز لأحد أن يخلعه عنها ، وان الأمة ترزق هذه السلطة الملوكيــة كما ترزق خبزها فان كان الملك خيراً وسعداً عليها فهو كالرزق المبسوط ، وان كان شؤماً وبؤساً فهو كالعيش الضنك ، كلاهما خيرها وشرها من الله . تلك هي التعاليم السياسية في القرون الوسطى الى مونتسكيو نفسه ولوك وروسو وغيرهم من هداة السياسة . لا اعتراض عليه بالحكومات المسيحيــة لأني لا أعرف نصًّا سياسيًّا مسيحيًّا للحكومات قد ورد في الانجيل بصورة واضحة ولأني لا أزال أقول بأن عدم اتباع القاعدة لا يطعن عليها . فلو أن في الدين المسيحي نظاماً مسيحيًّا معقولاً للحكومات (وهذا ما لا أعرفه وأترك الأمر فيه للمسيحيين) لما كان استبداد الحكومات المسيحية يطاعن على الدين المسيحي في شيء . نعم أن هناك سياسة قد أخذت مصدرها من التوراة وهي سياسة « بوسوي » ولكنها سياسة مشوهة لا أظن انها تنطبق على الفكرة الراقية للايمان بالله . لأن هذه السياســة تدعو الى الملوكية المطلقة وقد هدمها فولتير بكتاباته . فهل كان مونتسكيو يشير الى تلك السياسة حين قال « ان الدين المسيحي يقوي الحكومة المعتدلة » .

إذا كان مونتسكيو يشير الى تلك السياسة الاستبدادية التي بنت قواعدها على الاستنتاج من التوارة فكيف ساغ له أن يقول إن الدين المسيحي يهدي الى الحكومة العادلة وكيف يمكن أن يفهم العدل في حكومة استبدادية أي ملوكية مطلقة .

وان كان منتسكيو يشير الى تعاليم سياسية مسيحية أخرى غير التي بناها بوسوي وهدمها فولتير ، فذلك له .

ونظن انه انما أراد بذلك التوفيق بين مصلحته ومصلحة رجال الكنيسة الذين كانوا لا يزالون أقوياء في وقته . ولسنا نقول ذلك جزافاً كما يقول هو عن الدين الاسلامي بل إنا نرتكن فيما نقول على شهادة « بارتلمي سانت هيلير » إذ يقول في معرض الانتقاد على أن سلطة الملك مستمدة من الله :

« وهذه القاعدة رغماً عن أن الثورات قد كذبتها مراراً وان بعض الفلاسفة قد حاربوها »
« فانها كانت على العموم هي القاعدة المقبولة . وان مونتسكيو لم يجرأ على مناقشتها لأنه كان »
« أبعد الناس عن أن يفكر في محاربتها » .

وان هذه الشهادة من العلامة السياسي « بارتلمي » على مواطنه « مونتسكيو » في قعوده

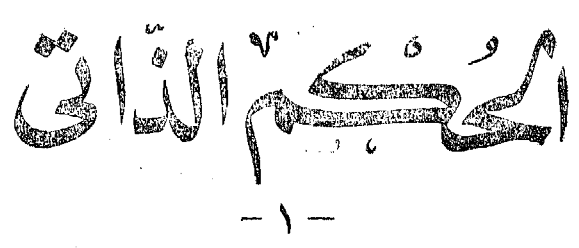
عن محاربة قواعد العسف والاستبداد تدلنا على مقدار حب ذلك العالم الكبير للزاني من الحكومة الحالية وهي استبدادية وقتئذ (النصف الأول من القرن الثامن عشر) للكنيسة أثر كبير فيها . وعلى ذلك فليس من المجازفة أن نقول بأن محاباته للدين المسيحي بأنه يقوي الحكومة المعتدلة محاباة مشكوك في خلاصها من الهوى الشخصي .

لذلك نرى أن طعن اللورد كروص على النظام الاجتماعي في الاسلام فرصة ثمينة نذكر فيها طرفاً من الديموقراطية الاسلامية وهل هي خير من ديموقراطية أرسطو وخير من ديموقراطية روسو وأنها خلت من العيوب التي تلحق بتينك الديموقراطيتين لكي يعلم اللورد كروص انه لما قال :

« ولا تنس عند الكلام على مسئلة إدخال التمدن الأوربي الى مصر ان الاسلام غير قابل للاصلاح أي أن الاسلام ليس اسلاماً بعد اصلاحه بل هو شيء آخر لا نعلم الآن ماذا يكون حينئذ » .

قال السير وليم لوير : « ان الأمم المسيحية قد ترتقي في الحضارة والتربية والآداب والفلسفة والعلم والفنون ولكن الاسلام مكث حيث كان وسيبقى كذلك بحسب حكم التاريخ »

قد أساء الى نفسه وأساء إلى العلم وانه وان صحّ قول « هيجو » : « ان اللورد عالم بالقراءة والكتابة بقوة القانون » لا يصح أن يكون اللورد عالماً بالشريعة الاسلامية بقوة القانون أيضاً .



الحكم الذاتي

— ١ —

روى بعضهم أن أهل بخارى [1] لما دهمهم الروس طلب اليهم أميرهم وعقلاؤهم أن يعدّوا لهم ما استطاعوا من القوة الدفاعية لحماية وطنهم العزيز — فما كان جوابهم إلا أن قالوا: كيف نغلب على أمرنا ونحن نروي الأحاديث الشريفة صباح مساء ، ان أميرنا قد خرج عن القصد وضعفت ثقته بالدين — فلما كان أعداؤهم على الحدود عمدوا الى المساجد يقرأون الحديث الشريف ويوجهون أنفاسهم إلى جهة العدو وهم يظنون أن أنفاسهم أبلغ في احراقه من نار المدافع — والواقع ان أنفاسهم لم تغن عنهم شيئاً بل أخذت بأنفاس بنادق الروس. عمل هؤلاء دلّ على أنهم لم يؤمنوا بأن لكل حادث سبباً ، ولكل مقصد وسيلة وعدة ، وانه يستحيل أن يتوفر الدفاع الاّ بتوفر أسبابه وهي صنوف القوة .

لا أخفي على القارىء الكريم أني أمسك القلم عن تقريع أولئك البخاريين إن صحت عنهم الرواية لأني أشعر بأنا وما نحن فيه من التشبث بالحكم الذاتي القريب أشبه الناس بهم فتأخذني النعرة على مواطني فأكف عن اللوم اشفاقاً لا تسامحاً .

نريد الاستقلال الفجائي ، نريد الحكم الذاتي من الغد ولم نعد له من العدة إلاّ لفظاً تذهب به الرياح . ذلك بأن القول لا يكلف المرء عناءً كبيراً ، بل هي قولة تخرج من فيه يقول نحن نطلب الاستقلال ونريد عليه الانكليز بالهين اللين . وما كان لأمة أن يتوفر لها هذا المطلب إلاّ بعدده وأقلها الاستعداد الكامل من جميع الوجوه . ولكن هذا الاستعداد يكلف رجال الأمة مالاً لُبَداً يصرف على التعلم العام ويكلف شباننا عناءً وسهراً طويلاً في تحصيل ضروب الكفاءة القومية من العلمية الى التجارية الى الصناعية الى الكفاءة الأخلاقية . يكلف نساءنا مراقبة جدية لأطفالهن وتمرينهن على حب الأقارب والوطن ، على الصدق في القول والعمل ، وتلقينهن إنهم ما خلقوا إلاّ ليعملوا لخير بلادهم .

تلك هي أعمال تجسم فيها المشقة ، غير ان الأقوال ما أهونها على لسان القائل ، أو قلم الكاتب ، فلا تكلف المرء إلاّ ان يقرر أنه وطني (ولا نزاع في أن كل حي محب لوطنه) فهو لا يخسر بهذا شيئاً ، بل ربما كسب بفضل هذا اللقب كثيراً .

(١) نشر بالعدد ١٦٠ من الجريدة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بعنوان « في سبيل الحكم الذاتي »

على انا نحسبنا الى الآن لم نسلب استقلالنا القانوني الذي نالته مصر بالمعاهدات الدولية وإنه لم يكن قاصراً على كونه منحة منحت لعائلة محمد علي باشا الكبير ، بل هو امتياز أعطى للأمة المصرية كما يؤخذ صراحة من نصوص الخطابات التي دارت بين انكلترا وفرنسا وبين الباب العالي بمناسبة زوال اسماعيل باشا الخديو الأسبق عن أريكة الخديوية . لم تتغير الصورة القانونية لذلك الاستقلال ولا فقدناه . ولكن الضعف قد حرمنا من مزاياه . وإن هذا الحرمان لا يزول طبيعة إلاّ بزوال سببه وهو الضعف .

اعتاد بعض الناس الذين يريدوننا على أن نقف على الأبواب لنطلب فضلة من الاستقلال تعطى لنا هبة خالصة لا عوض فيها ولا رجوع — اعتادوا على ان يصفوا من يقول هذا القول بأنه من المخدرين لأعصاب الوطنية أو المارقين منها أو المحبين للاحتلال — ولكن هذه الألقاب التي يجود بها بعضهم على بعض من حين الى حين ليس من شأنها أن تخيف القائل الحق ولئن أخافته فان الرمي بمثل البخاريين الأولين ، بل الرمي بقصر النظر ، والقذف بطلب النتيجة من غير مقدمات صحيحة أكثر رهبة من التشهير بتلك الألقاب العامة . وان من يحب وطنه لا يثنيه عن خدمته شتم الشاتمين .

فإن أردتم الاستقلال فحوّلوا ألسنتكم وأقلامكم وشيئاً من قواكم وقليلاً من أموالكم الى التربية والتعليم العام فانه السبب الوحيد للاستقلال ولا شيء غيره .

وإليك أيها القارئ المتعسف أوجه هذا السؤال ! نرى كل من يطلب الاستقلال إما متعلم أو شبه متعلم، فإذا فشا التعليم تكون النتيجة اللازمة عن ذلك هي كثرة المنادين به . أفلا يكون التعليم العام حينئذٍ على فرض ان الاستقلال ينال بالنداء هو العلة الوحيدة للاستقلال ؟ ومع ذلك فانه ليس للناقد البصير ان يقول من غير تعسف أن هذا التعليم الحاضر الذي قصر المقصود منه على انه معمل مستخدمين يدور بهم دولاب الحكومة هو التعليم الموصل الى الحكم الذاتي . ولا يغلو الذي يقول ان هذا التعليم الحاضر على ما هو عليه لا يوصل الى شيء من سعادة الأمة . وإذا كان لا بدّ من معدات لتلاشي الوحدة القومية وفقد الاستقلال كان التعليم الحاضر خير المعدات الى تلك النتائج العدمية .

إنما التعليم المنتج ونقصد به التعليم والتربية معاً هو ذلك التعليم الذي يقصد به فرض أسمى وأرفع كثيراً من غرض تخريج الموظفين . هو ذلك التعليم الذي يكون غرضه العام تقليل الفروق الموجودة طبيعة بين أفراد الأمة الواحدة وتكثير عدد المشابهات بينهم حتى تتشابه أميالهم وآمالهم وتتوحد مقاييس تقديرهم لما يجري بينهم من الحوادث وتتقارب عاداتهم وأخلاقهم . فيقوى النسيج الاجتماعي لأمتهم . وسنبين طرائق ذلك تباعاً .

— ٢ —

اني لأعلم أن القارىء لا يطيب له الخوض في مثل هذا الموضوع الذي لا يحرك من العواطف ولا ينبه من الأعصاب كما هو شأن الكلام في الحكم الذاتي أو في الاستقلال والجلاء . ولكن مع ذلك أؤكد له ان هذا التعليم العام[1] هو الطريق الوحيد لتلك النتيجة المحبوبة ، فليصبر القارىء قليلاً حتى تمر بنظره هذه الصور الثلاث ثم ليحكم بعد ذلك على مقدار اطراحنا لتربية أبنائنا . وكيف ان تلك التعاليم التي نحمل عليها أبناءنا البرءاء ليست إلاّ اساءة لهم وتقصيراً منا في العناية بشأن تلك الودائع الثمينة التي هي موضوع محبتنا وحناننا ومناط آمالنا .

هذا فقيه قديم في كتّاب قد تصدّر لتعليم أبنائنا الكتابة والقراءة وشيئاً من القرآن وكثيراً مما فتح الله به عليه من الأحزاب والأوراد والمنظومات التي تتلى أمام الجنازات . هو شيخ تدل هيئته على أنه لا يحسن شيئاً حتى لا يحسن اختيار ألوان ملبسه الذي قلما نراه يريح نظر الناظر لتخالف ألوانه . فكثيراً ما تكون من الألوان الزاهيـة المتنافرة كالقفطان الأزرق مع الحزام الأحمر والجبة الصفراء والجوارب البيض والنعال الحمر — وليس هذا كل ما يؤخذ عليه بل ترى حوله حلقة الصبيان في غرفة ضيقة عتيقة كسجون القرون الوسطى . يفترشون أرجلهم، وجباههم تقطر من العرق وهم يحركون جذوعهم الصغيرة غير مختارين، يصيحون بأعلى صوتهم مكرهين ، ولا يدري الواقف عليهم علامَ يصيحون ، ولماذا هم خائفون . ولم يلحظ تلك العصا الطويلة التي في يد سيدنا يهشّ بها عليهم وينزلها على من يشاء ممن بحّ صوته فلم يسمعـه أو فترت قواه عن الاستمرار على تلك الحـركة غير الطبيعية أو على من تأخر عن إعطائه الخميس[2] .

فترى الغلمان بين باكٍ قد أوجعه الضرب وضاحك ساخر يصيح على نغمة من غير أن يلوك لسانه شيئاً مما يحفظ — وهذا هو مظهر من مناظر التربية والتعليم الذي نعلق عليه الآمال الكبيرة . ولم يضنوا بهذا المنظر السخري على غيرنا بل نقلوه أيضاً الى أوربا . فقد رأيت عام أول في معرض ميلانو كتّاباً مصرياً على هذا النحو من الوصف حتى لا يحرم

(١) نشر بالعدد ١٦١ من الجريدة في ١٦ من سبتمبر ١٩٠٧ بعنوان « الحكم الذاتي : التعليم العام : طرائقه »

(٢) الاجر على التعليم ، وكان يدفع كل يوم خميس .

غيرنا من التمتع بما لا يزال عندنا من طرق التعليم التي لا أصل لها في أسلافنا .

ذلك المربي الأول لا يعرف من واجبات التربية والتعليم إلاّ شيئاً واحداً وهو إماتة عواطف التلامذة بالضرب والسب والتخويف بما فوق ذلك . فهو القاتل الأول لشعور الحرية والمعطل الأكبر لنمو أبدان المتعلمين وملكاتهم إلاّ جزءاً مشوّشاً من ملكة الحافظة هو نفسه لا يمكن أن يقدر أبسط الامور تقديراً صحيحاً لأن مقياس التقدير في نظره هو مجموع ما سمعه من معلمه الأول من القواعد العامة العملية كورقة الحمى أو حجاب التحويطة والمنـدل أو شهادة الزور في قضية زواج أو طلاق .

تلك هي إحدى الصور الأولى للتعليم . أما الثانية : فهي صورة قسيس من الفرير أو الجزويت لا يختلف عن سيدنا كثيراً في القسوة ولكن في مظاهرها ، فان طريقة تأديبهم هي تكليف الصبي بأن يقبّل الأرض أو يركع ويجثو على ركبتيه أو يكتب الواجب الثقيل . وأكبر الذنوب ان يتكلم الصبي حتى انك لتراه يكف عن الكلام ولو صواباً — تقدير هؤلاء القسيسين للأشياء مقياسه ما يتعلق بمصلحة جمعيتهم أو يكون من شأنه نشر دينهم . وانهم لا يعلمون الصبية المسلمين شيئاً من الدين النصراني ولكنهم لا يعلمونهم أيضاً الدين الاسلامي ، فيكون تعليمهم للمسلمين خالياً من مبدأ التربيـة النافع . وانك لتجد منهم علماء أذكياء ولكن ما بالنا نحن المصريين جميعاً نسلم أولادنا إلى مربين لم ترض أمتهم عن مبادئهم ولم تأمنهم على أبنائها ليربوهم فأبعدتهم عنها وأقفلت مدارسهم .

الصورة الثالثة : صورة فتىً لا يتجاوز العشرين كل ماضيه العلمي أنه تعلم على أساتذة أكثرهم فتيان مثله فحصل بعد ذلك على الشهادة الابتدائية ومنذ حصوله عليها عين أستاذاً في المدارس الابتدائية الأميرية أو مدارس الجمعيات الخيرية . ذلك هو ثالث المربين . وهذا الشباب يعرف كثيراً من البداجوجيا خصوصاً ما يتعلق منها بالروابط بين التلميذ وأستاذه فيمضي بالطبيعة نصف الدرس بين خصام وصلح . وهو في الواقع لا يفضل تلاميذه كثيراً في السن ، ولا في المعلومات، فلا يستفيدون منه إلاّ حفظ ما يحفظه هو .

يخلق الولد على صورة أبيـه وينشأ المتعلم على صورة أستاذه وقد رأيتم صور أساتذة أبنائكم . فمن ذا الذي يريد لأبنائنا وهم كما ذكرت مناط الرجاء في اسعاد هذه الأمة، ان يكونوا على صورة ذلك الفقيه الذي يعلّم القرآن وهو ليس متأدباً بشيء من آداب الدين . أو ذلك القسيس الذي لم يرض عنه قومه أن يكون معلماً فيهم . أو ذلك التلميذ الأستاذ الذي لا يعرف طرفاً كبيراً من علم الاخلاق حتى يعلمه ؟ أظن أن صور بنيكم إذا نشأت على هذا الوجه نشأت

مشوّهة في ذاتها غير مشابهة لغيرها . فيكون بين كل فرد منهم وبين الآخر تلك الفروق الظاهرة بين الفقيه والقسيس والتلميذ الأستاذ . وكل هذه الصور باجتماعها أو انفرادها تخالف كثيراً صورتكم أنتم بوصف أنكم آباء .

على هذا يكون التعليم بطرائقه الثلاث الحاضرة غير منتج الغرض الخاص الذي هو إنماء قوى الناشىء وملكاته حتى تبلغ كمالها الممكن . ولا هو بمدرك الغرض العام وهو تقليل الفروق الطبيعية بين الأفراد وتكثير المشابهات بينهم ، ليتم بذلك التضامن الذي هو قوام النسيج الاجتماعي للأمة .

لذلك يرى العقلاء هنا أن الحاجة داعية الى تنظيم التعليم العام وتوحيد جميع طرائقه كما سيجيء بعد .

— ٣ —

اذا جاءك شيخ جليل كاسف البال يكاد يتميز من الغيظ يبثك شكواه ويعظم بلواه يسخط على الحرية والمساواة ويمقت التمدين الجديد والعلم والتعليم — كل ذلك لأن ابنه يعقه فلا يطيع له أمراً ولا يصغي الى نصائحه ويظهر استخفافه بأبيه ويتأفف من أفكاره القديمة ويتململ مما بقي من سلطة الأبوية وذلك جزاء لعنايته به ورعايته حق الرعاية وانفاق ماله عليه حتى تعلّمَ وتخرّج من المدرسة الثانوية أو العالية — فلا تعجل بمجاراة ذلك الأب التعيس على تفضيل الجهل على العلم ، ولا تلق كل اللوم على ذلك الابن العاق، بل لك أن تلوم نظام التعليم الذي لا قاعدة له من الدين ولا من علم الأخلاق .

كذلك لا تلم الفتاة التي تخرجت من مدرسة الراهبات اذا ألفيتها عديمة الشبه بأمها في زيها وميلها واشاراتها في الحديث نائية عن أترابها لا تسمع من إحداهن كلمة إلاّ سخرت منها . فإذا لقيتها كذلك منقطعة عن أهلها فلا ترمها بسوء الخلق فإن الفضل في قطع أوصال الشبه بينها وبين قومها إنما هو لأنها تعلمت على غير قاعدة من آداب دينها ولا على مبادىء أخلاقية تعنى عناء الآداب الدينية .

يتعلم الشاب في مدارس الحكومة طرفاً من كل علم ، ولكنه لا يأخذ عن معلميه الكثيرين المختلفين في الأجناس والمبادىء والأخلاق شيئاً ينمي قوى نفسه، ويغلب عامل الخير فيها على عامل الشرّ أو على الأقل شيئاً من آداب قومه حتى لا تبدو بينه وبينهم القطيعة والنفرة .

لست ممن يتشبثون بوجوب تعليم دين بعينه، أو قاعدة أخلاقية معينة . ولكني أقول بأن التعليم العام يجب أن يكون له مبدأ من المبادىء يتمشى عليه المتعلم من صغره الى كبره وهذا المبدأ هو مبدأ الخير والشر وما يتفرّع عنه من الفروع الأخلاقية.

لا شك في أن نظريات الخير والشر كثيرة التباين ولكن الواجب على كل أمة ان تعلم بنيها نظريتها هي في هذا الشأن فعندنا (مصر) أن مبدأ الخير والشر راجع الى أصل الاعتقاد بأصول الدين ، فعليه يجب أن يكون الدين من هذه الوجهة الأخلاقية هو قاعدة

(١) نشر بالعدد ١٦٢ من الجريدة في ١٧ من سبتمبر ١٩٠٧ تحت عنوان «الحكم الذاتي: التعليم العام : قاعدته »

التعليم العام . ولا شك في أن جميع الأديان السماوية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتدعو للايمان بالله واليوم الآخر ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ! فلا صعوبة في تعليم التلامذة المختلفي الدين تلك المبادىء الأخلاقية العامة .

ربما تأتي الصعوبة في تنفيذ هذه الفكرة النظرية وتبينها في كتاب يضم فروعها — أقول انه لا شيء أضرّ في تعليم المبادىء من الاعتماد على الكتب . فان خير التعليم هو ما اطرح فيه المعلم جانب الكتاب ، وأقبل على التلميذ يناجي روحه فيكمل ملكاتها لتقوم بالواجب عليها في الحياة . وانما بذلك أحوج الى المعلمين منا الى الكتب التي تشمل المبادىء الأخلاقية . ولئن قام عذر نظارة المعارف الحالية في قلة المعلمين الأكفاء الذين يمكنهم تربية أخلاق الناشئة على قاعدة واحدة فإن الحكومة لا يمكنها أن تقدم عذراً مقبولاً على طول اغفالها لتربية المعلمين ، وتركها التعليم العام يجري في البلد من سنة الى سنة لا قاعدة له إلاّ الصدفة البحتة .

من يرجع الى تاريخ التعليم في بلدنا يجد انه كان قبل القرن التاسع عشر موافقاً لحالة أهل البلاد جارياً على قاعدة دينية ولكنه كان منحصراً في دائرة ضيقة لا تنفذ أشعتها في الحجب الكثيفة التي تحيط بها — ونعني بهذه الدائرة أسوار الجامع الأزهر — غير أن نتيجة التعليم لم تكن قطع الصلة بين المتعلمين وبين غيرهم من الناس كما هو حاصل الآن .

عمدت الحكومة في القرن التاسع عشر الى انشاء المدارس العلمية على النظام الاوربي لتعليم العلوم الحديثة العملية فلم تفطن الى جعل التعليم وطنياً أو بعبارة أخرى الى ادخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا الى تعاليمها فكانت مدارسها كما هي الآن أشبه شيء بفابريقات تخرج منها موظفين . ثم جاء بعد ذلك تعليم البعثات الدينية الكاثوليكية وغيرها فلم يقرب متعلمينا من أمتهم . ولم ينقل الينا المذاهب الحديثة في التعليم ، وأخصها جعل المدرسة مدرسة يحيط فيها التلميذ علماً بما حواليه من جميع الحوادث كالوقوف على الحركات الاقتصادية والتجارية لأمته والاطلاع على مبادئهم الاخلاقية وطرائق تقديرهم للحوادث ، الى آخر ما يجعله يخرج من المدرسة كأنه لم ينقطع يوماً عن العيشة بين أفراد الأمة فيكون منهم ويكونون له . بل جاء تعليم تلك البعثات ضغثاً على إبالة كما وصفنا قبل .

بفضل هذه التعاليم أصبح المتعلم من غير أن يشعر لا صلة بينه وبين الأمة الا صلة القرابة لبعض أفرادها ولا شبيه بينه وبينهم الا في اللون .

الغرض العام لكل أمة من التعليم هو صبغ بنيها بصبغة واحدة حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين في الأخلاق والميول والعادات . فطر الناس مختلفين في الأمزجة والملكات

مندفعين الى الحرص والأنانية . وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقاً عظيمة ، معها لا يمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجمهور . فالتعليم العام — على قاعدة واحدة يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد . فاذا ضاقت بينهم دائرة الفروق ، سهل عليهم أن يكونوا مجموعاً متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ويحس بقلب واحد . وذلك معنى الوحدة القومية التي ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

لا يدع القارىء هذه الألفاظ الاصطلاحية «الفروق والمشابهات» ولا يلويه عدم ألفتها عن قراءة هذا المقال فان كل ما نريد منها هو أن أفراد الانسان طبيعة غير متحدين ولا متشابهين في الخلقة ولا في الخلق فتعليمهم على طريقة واحدة وقاعدة واحدة يضيع شيئاً كثيراً من اختلافهم في النظر ويوجد بينهم شبهاً كثيراً في الحكم على الأشياء فيسهل اتفاقهم — إن الطيور على أشباهها تقع — ومتى سهل اجتماعهم حصل لهم الوحدة القومية التي هي أس كل الأعمال العامة من بناء الكتاتيب إلى أعلى درجات الحكم الذاتي .

هذا هو الغرض الرشيد من تعليم الأمة . وكل تعليم لا يؤدي هذه النتيجة فانما هو تعليم أبتر ولا أصل له ولا فائدة منه لغير شخص المتعلم الذي يصبح به مهندساً يعرف حساب تصرف الماء ومقاومة المواد ، أو طبيباً يعرف الأمراض البدنية ودواءها ، أو قانونياً يحفظ ما قاله العلماء في فروع القوانين . أولئك يحصل لهم من علمهم هذا لذة ومن نتائجه ربح . ولكنهم مع ذلك لم يكونوا في المنسوج الاجتماعي للأمة إلا قطعاً منفصلة بعضها عن بعض غير متماسكة في ذاتها . وهذا يدلنا على مقدار فساد التعليم في بلد يكون متعلموه على هذا الوصف من التفرق في النظر والتباعد في الصفات .

يقول بعضهم « الجهل خير من التعليم الناقص » والجهل عدم والتعليم الناقص مرتبة من مراتب الوجود العلمي ولا يكون العدم خيراً من الوجود . غير اني مع هذا أقول وأنا شديد الاقتناع بصحة هذه القاعدة — ان التعلم الذي فقد غرضه العام الذي ذكرناه من شأنه أن يقطع كل صلة بين المتعلم وبين غيره بل بين أفراد المتعلمين الذين لم يتعلموا على طريقة واحدة ومبادىء متشابهة . ويترتب على هذا أن الفروق الطبيعية يزداد عددها فيما بينهم . فتكون النتيجة أن الجهل قد ترك الفروق الطبيعية على حالها لا ضابط لها الا المنفعة الشخصية للأفراد وأما هذا التعليم الأبتر فانه قد زاد في عددها بعد نفقات أنفقها المتعلمون وأوقات طويلة أضاعوها في سبيل هذا التعليم العقيم .

الاستقلال

— ١ —

نطلب الاستقلال[1] من زمن غير قريب على صور متنوعة بصنوف مختلفة تارةً من فرنسا، وأخرى من انكلترا وثالثة من السلطة الشرعية . نطلبه مرة على لسان جمعيتنا العمومية وأخرى بلسان الأحزاب . نطلبه أحياناً تاماً ، وأحياناً نطلب بعض أجزائه كتوسيع اختصاص هيئاتنا النيابية واطلاق أيدي العمال المصريين في الأعمال العامة، نطلب ونلحف في الطلب وترفض طلباتنا ويبالغ في رفضها من جانب حكومتنا . فهل نحن الآن من هذا الاستقلال المطلوب على تقدم في طريقه ؟ وفي أي مرحلة نحن من مراحله ؟ أم نحن نتقدم في طريق الاستقلال خطوات واسعة ولكن الى الوراء ؟

ذلك هو السؤال الذي يجب علينا أن نطرحه دائماً على الأمة حتى تفكر في أمره ونبين لها حقيقة مركزها بالنسبة لآمالها في الخلاص من الحكومة الاستبدادية الى الحكومة الدستورية .

غير أن الجواب على هذا السؤال لا يكون واضحاً مفهوماً إلاّ بعد بيان ما عندنا من آلات الاستقلال، وطرق استعمالنا لتلك الآلات ، أو بعبارة أخرى أن نميز حالتنا السياسية ومسؤولية حكومتنا ومسؤولية أحزابنا أمام هذه الطلبة التي قد عزّ نيلها ، وألقيت أمامنا فيها العقبات من كل نوع .

نعلم أن حكومتنا شخصية منحصرة في شخص سمو الأمير ووزرائه ، وليس للأمة في أمرها لا باليمين ولا بالشمال . وان لهذه الحكومة الشخصية محركاً أو مشرفاً هو سلطة الاحتلال الانكليزي التي تتغير أسماء أسبابه وتتبعها في التغير آثاره الفعلية تبعاً للمناسبات والفرص التي ينتهزها الساسة الانكليز ليجعلوها سبباً لاحتلالهم بلادنا . فقد كان ذلك السبب

---

(١) نشر بالعدد ٣٣٠ من الجريدة في ٨ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بادىء الأمر قاصراً على تثبيت مركز الخديوية ، ثم انقلب الى المحافظة على أموال الدائنين الأوربيين، ثم صار المحافظة على قنال السويس وطريق الهند، ثم صار بالضرورة المحافظة على الشركة السودانية . ولا يبعد أن يقولوا ان سبب الاحتلال هو تفاضل الثروة بين الطبقات . وانه يدوم ما دام هذا التفاضل . وفي كل هذه الأشكال المتقدمة لا يعدم الانكليز ان يلبسوا احتلالهم غير القانوني الثوب اللامع الجميل وهو خدمة الانسانية وحب تمدينها . ومهما يكن من أمر السبب الذي ينتحله الانكليز لاحتلالهم أو لإطالة مدته فإن أثرها الفعلي في حكومة مصر والاستئثار بها أصبح أمراً لا شبهة فيه .

لم يتغير شكل الحكومة بوجود هذا الاحتلال المتمدن بل هو كما كان حكومة مستبدة كانت مقاليدها بيد الأمير ووزرائه، فصارت في يد المعتمد البريطاني ومستشاريه، يحكم في الأمة تبعاً لمقتضيات السياسة البريطانية .

ما دامت حكومة البلد شخصية فان سمو الأمير والوزراء والمعتمد البريطاني والمستشارين هم مسؤولون أمام الرعية أو بعبارة أخرى هم مسؤولون عن تصرفهم أمام الأمة كل منهم بمقدار ما له من السلطة الفعلية في الأحكام أو التأثير الذاتي في النفوس والأخلاق. وعلى هذا جرت جرائدنا في مطالبة اللورد كرومر بكل شيء وتوجيه اللوم إليه على كل خطل يحصل في العمل. ولقد كادوا يخرجون بمطالبتهم إياه عن الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية. إلاّ إنهم لم يخرجوا قيد شبر عن التعبير بالواقع . لأنه كان قد أسند الى ذاته كل سلطة فجرّ بذلك على نفسه كل مسؤولية .

ليس لأحد أن يقول ان الملوك والأمراء هم فوق المسؤولية ، لأن الذي يريد أن يكون منهم فوق المسؤولية يجب أن يعطي قومه الدستور، ويكف هو عن العمل بالذات، والدستور كفيل ببيان مسؤولية كل عامل فيه .

على هذه القاعدة نقول قولنا السالف إذا اختلفت السلطتان الشرعية والفعلية كانت كلتاهما مسؤولة عن عملها الخاص أمام الأمة . وإن اتفقتا كانتا مسؤولتين معاً أمام الأمة . ووجب على الأمة في هذه الحالة الاخيرة أن تفهم ان حكومتنا الوطنية راضية عن تصرف الحكومة الأجنبية المحتلة تمام الرضى . ولقد ظهر هذا الرضى برفض الحكومة الوطنية طلبات الجمعية العمومية رفضاً خالياً عن كل عبارة من عبارات المجاملة للأمة .

نعم ان حالتنا السياسية لم تكن في يوم من الأيام أدق موقفاً ، وأكثر غموضاً ، منها في هذه الأيام الأخيرة فانها كاسية بلباس كثيف لا يحكي شيئاً من حقيقتها ، ولكنه مع ذلك

لامع تتلألأ الوعود الجميلة في حواشيه لتخطف الأبصار عن أن ترى ما تحت تلك الوعود مما سيكشفه الزمان يوماً فيوماً من التغرير بهذه الأمة الأسيفة قليلة الأنصار والتي يجب عليها تلقاء ذلك أن تستبين مقدار مسؤولية هذه الحكومة المختلطة وأغراضها التي تبرز من خلال أعمالها اليومية .

ها نحن أمام أعمال السير غورست الذي اجتمعت الوعود الجميلة حول مقدمه الى مصر واستبشر المصريون خيراً به . ماذا جرى على يده من الاصلاح وقد مضى العام عليه بين ظهرانينا .

أول عمل له أنه دخل بنفسه لا بواسطة النظار الوطنيين إلى ميدان الأعمال المصرية فعين المستر هل ناظراً لمدرسة الحقوق وهذا التعيين معروف مشهور . ثم رأى الحكومة خاسرة أموالاً طائلة بفضل تصرف الماليين الانكليز فأنقص من الميزانية ما أنقص ليسد بعض ذلك العجز . ولم نسمع أنه قد جرى تحقيق على انفاق الاحتياطي ولا على الخسارة التي جرت اليها المضاربات[1] . ثم جمع العمال الانكليز وألقى في آذانهم ما لا نعلم بالضبط ولكن يقال أنه أوصاهم بنا خيراً ! . ثم اشتدت الأزمة وهي الآن تنخر عظام الثروة المصرية وتأكل الرطب واليابس وهو لم يسمح بمساعدة السوق بدعوى أن الفلاح لم يمسه منها سوء . وقد ظهر فساد تلك الدعوى وان أصحاب الجلاليب الزرق على رأيهم قد باتوا بفضلها في أشد ما يكون من العوز . ثم تواترت الاشاعات في أوربا مكبرة عن فقد الثقة بالسوق المصرية فلم يكتب السير غورست سطراً ولم يقل كلمة ليعيد بها الثقة الى مجراها . ولا شك أنه في تقريره السنوي سيمتن علينا كسلفه بما أفاض على مصر من الذهب النضار . ثم ماذا ؟

ثم جاء هذا التصريح الجديد من وزير الحربية الانكليزية في البرلمان بمناسبة تخفيض الحامية الانكليزية في مصر إذ قال :

« انه يراعى في قوة الحامية البريطانية في مصر رغائب وزارة الخارجية وهي تعترض على كل تخفيض وانه قد لاحظ في تعيين قوة هذه الحامية اعتبارات تتعلق بامكان وقوع فتنة بسبب اختلاف العناصر والأديان . وانه مهما تحسنت علاقتنا مع فرنسا وألمانيا وسائر الدول فلا يفيد ذلك التحسين شيئاً في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تنشأ لأسباب جنسية أو دينية في القطر المصري » . قال « ويجب أن لا يبرح ذلك من ذهن كل من يطلب تخفيض الحامية » .

فلم يكتب السير غورست شيئاً وحقه أن لا يكتب لأن معلومات وزير الحربية إنما هي مستمدة منه . ثم انتشر في مدته وعد اطلاق اليد للموظفين المصريين وغل ايدي الانكليز

(١) مضاربات مالية دخل فيها مستشار المالية الانجليزي فخسرت بها حكومتنا الملايين

بعض الشيء . وقالوا ان هذا قد تحقق في أمر بعض المديرين ، ولكنه لم يتحقق منه شيء بالنسبة للنظار . بل ان حضرات النظار قد جاء في حقهم تصريح جديد لا يمكن أن يتفق مع هذه الوعود . ذلك أنه إذا اختلف الناظر والمستشار يرفع الأمر الى المعتمد البريطاني الذي يرفع الخلاف لنظارة الخارجية الانكليزية . ربما كان بعض ذلك هو الواقع قبل الآن . ولكن التصريح به في مجلس النواب الانكليزي ورضانا به يجرّد سموّ الخديو عن أخص حقوقه ، ثم هو ينافي الأوامر العالية التي عين بها المستشارون لأنه قد جاء في أوامر تعيينهم أنهم لا عمل لهم الاّ أن يستشاروا وليس لهم مباشرة عمل من الأعمال التنفيذية . ثم هو أيضاً يوثق روابط هي أشبه الأشياء بروابط تبعية حكومتنا للحكومة الانكليزية من كل وجه . ثم ماذا ؟

ثم انه لم يكن أكرم نظراً الى الجامعة من سلفه بل شاع عنه أنه يتداخل في أمر الخمسة آلاف الجنيه التي وعد بها سموّ الأمير للجامعة وذلك يعد مداخلة في ادارة الأوقاف . والذي يؤكد هذه الاشاعة انها لم تكذب الى الآن ولم يعطَ المبلغ للجامعة بعد .

***

ثم انه في مدته وضع هذا المشروع الجديد مشروع توسيع اختصاص مجالس المديريات وقد بحث فيه الحكومة وأثبتت . ونقضت من نصوصه وأبرمت . وأخرجت النسخة الأخيرة التي توشك أن تكون النهائية وبعثت بها الى مجلس الشورى بصورة غير رسمية . والله يشهد انه لا يجوز لحكومة تحترم نفسها وتحترم أمتها أن تجود بعد طول الوعود بمثل ذلك المشروع التافه الذي لا يستحق المناقشة فيه ، لأن أول ما يشف عنه هذا المشروع هو أن الحكومة لا تريد أن تقر الأمة على سلطة لها ، ولا على نظام لتعليم أهلي إلاّ تعاليم الكتاتيب !

تلك هي أعمال السير إلدن غورست وتباشير الوعود بالتدرج الى الاستقلال في مدته !

ولكننا تلقاء ذلك نجد أن جنابه لا يكاد يغيب يوماً عن سراي عابدين . بل صارت مقابلاته عادية يومية حتى ان بعض الصحف بدأت تهمل خبرها كأنه اتخذ عابدين محلاًّ يؤدي فيه أعماله اليومية . ومعنى ذلك هو أن الحكومة المصرية تدار الآن باشتراك صاحب السلطة الشرعية، ومعتمد السلطة الفعلية، حتى لقد أصبح من الصعب جداً التوفيق بين ما يأتيه الانكليز مما لا ينطبق على مصلحة مصر ، ولا على مصلحة العرش الخديوي ، وبين اتفاق معتمدهم مع صاحب السلطة الشرعية التي هي أول مجني عليها في تلك التصريحات . نعم ان مثل هذا الاتفاق لا يضر بالأمة في مثل تلك الظروف التي هي فيها ان شفّ عن خير لها ، ولكنه لم يظهر من ورائه الا ما ذكرنا . قد كانت الوزارة في العهد الأول كواسطة بين السلطتين .

أما الآن وقد تتفاوض السلطتان مباشرة وتبرمان بالضرورة كل أمر يحصل الاتفاق عليه فماذا بقي للوزراء بعد ذلك ؟ وهل فكروا في طريقة تخلصهم من هذا الموقف المضطرب الذي تأبى عليهم هممهم العالية أن يلبثوا فيه ويسكنوا اليه ؟

بعد هذا لا يشك أحد في أن حالتنا السياسية قد زادت ابهاماً يستحق البيان من كل الوجوه ، وإننا إذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ فإنه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسة التي تقدمها الوعد وظهرت تباشير العمل على نقيضه بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع في نظام شر مما نحن فيه، وان كنت للآن لا أفهم كثيراً حالة أسوأ من حالتنا الحاضرة

نسرد ذلك ليعلم القارىء ان المداخلة البريطانية في أمر الحكومة فوق ما تجيزه القوانين المصرية، كانت في العهد السالف ظاهرة مشهورة ينتقد عليها . ولكن هذه المداخلة الآن قد أصبحت سرية محضة لا نعلم عنها شيئاً إلاّ هذا الصدى الذي يجيء لنا في الجرائد الانكليزية حكايةً عن البرلمان الانكليزي .

كنا نعلم ان لورد كرومر كان يدخل في أصغر الأشياء حتى تعيين بعض مأموري المراكز. فهل يدخل السير إلدن غورست في الكبائر دون الصغائر، أم هو قد اقتسم السلطة المصرية بينه وبين السير ادوارد جراي ، فاختصّ هذا الاخير بنظر الخلاف بين الناظر والمستشار، واختصّ المعتمد بما دون ذلك من السلطة . ذلك ما نعلمه بالضبط ، مع ان كل أمة مهما كانت حكومتها استبدادية لها الحق في أن تعلم من هو الذي يدير دفة الأحكام فيها، وعلى من توجه مسؤولية هذه الأحكام ؟

— ٢ —

يتساءل الناس بينهم ماذا عساه يكون قد حمل المستر « كتل » على أن يوجه في البرلمان الانكليزي الى وزير الخارجية ذلك السؤال الخطر الذي هو :

« هل يحق للخديوي أن يمنح دستوراً أو مجلساً نيابيًّا تشريعيًّا في مصر » [1]

هل كان يظن ذلك النائب المحترم الى هذا اليوم ان جواب السير ادوارد جراي سيكون غير ما كان . هل كان يظن ان وزير الخارجية الذي قال بالامس بأن المصريين غير أهل الآن لحكم أنفسهم بأنفسهم وان الحكومة الانكليزية ستشرع لهم نظاماً بيروقراطيًّا مبنيًّا على التسامح قد تبدّل نظره في الأمة المصرية أو تغيرت وجهته السياسية وصار ينتظر منه أن يقول إنا نكتفي من السلطة في مصر بالمحافظة على مصالحنا وإنا نترك خديو مصر وأمته يمنحها الدستور إن أراد ؟ .

كلاّ لم تتغير السياسة الانكليزية ولم يتبدّل فينا رأي السير ادوارد جراي ، بل ربما زاد اصراراً على سياسته بعد قراءة كتاب اللورد كرومر . وعلى ذلك ما الذي ينتظره النائب السائل في الحصول على مثل ذلك الجواب من الحكومة البريطانية .

يفكر العقلاء فيما اذا كان المستر « كتل » هو من أعضاء اللجنة البرلمانية المصرية وان أسئلته كأسئلة روبرتسون بينها وبين حزب الاصلاح المصري نسب ، هذا مالا نميل الى تصديقه لأننا نعتقد أن المصري أيًّا كان من حزب الاصلاح أو حزب غير الاصلاح لا يرضى لنفسه أن يزجر طائر نحس لقومه مثل هذا البارح الذي زجره لنا البرلمان .

فان هذا الجواب « انه في الأحوال الحاضرة يلزم ألاّ تتخذ تدابير مثل هذه إلاّ بمشاورة الحكومة الانكليزية » . على كونه غير جديد في بابه إلاّ انه خلو من مراعاة ما يلزم في حق السلطة الشرعية لمصر من المجاملة . خلو من المحافظة على الشعور الوطني المصري من أن يجرح كل يوم بالقول من الانكليز الذين يجرحونه كل يوم بالعمل .

أم يكون المستر « كتل » مال عن جاذبيته المعروفة لمصر ووضع هذا السؤال ليصرف المصريين به عن مطالبة أميرهم بالدستور إلى مطالبة الانكليز جرياً على مبدأ تنازع السلطة

(١) نشر بالعدد ٣٣١ من الجريدة في ٩ من شهر ابريل ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال » .

بين عابدين وقصر الدبارة ؟ هذا ممكن أيضاً . وربما كان المقصود به تعطيل الحركة الفكرية في مصر وتدويخها وجعلها تقنط من أن يكون لعملها نتيجة مرضية . إن كان المراد كذلك فقد وهم النائب فيما حسب فان الحركة الوطنيــة الرشيدة التي بنت أساسهـا على الاتحاد والائتلاف والعمل بالاشتراك والمطالبة بالحقوق على الطرائق السلمية المشروعة تزيد كل يوم متانة في ذاتها وتمكناً في نفوس القائمين بها . وان الانكليز إذا عاندوها لا يجنون من وراء العناد إلاّ عناداً مثله . على أننا لسنا نسيء الظن بذلك النائب الذي ربما قصد مصلحتنا فخانه حسابه . ولـكننا نشرح هذه المقاصد أمام أعين الأمة لأن هذه التصريحات هي طرف من أطراف آثار حالتنا السياسية المبهمة .

كنا نظن قبل الآن أن إشاعة التعصب الديني وإيهام أوربا أن في مصر خطراً يجب الاستعداد له كانت من بنات أفكار اللورد كرومر يستعين بها في الدفاع عن نفسه وتبرير أعماله أمام أعدائه وأعضاء البرلمان الانكيزي . ولـكن يظهر أن هذه مودة انكليزية يلبسها الانكليزي كما يلبس رداءه الواسع وحذائيه الثقيلتين . وان تهمة التعصب يظهر انها قاعدة سياسية يعتنقها الانكليز ليعملوا بهـا في مصر فانها عندهم تساوي قاعدة الباب المفتوح في التجارة أو قاعدة الفرار من النظريات إلى العمليات في العلوم .

وهذا الفهم أيضاً ضروري لبيان الحال الحاضرة لأنه يغير من وجه ثقة الأمة المصرية بالساسة الانكليز الذين أصبح ظلمهم لنا غير قاصر على شخص معين منهم بل إنه قاعدة متبعة في العمل نافذة دائماً مهما تغيرت أشخاص منفذيها .

كنا نفهم أن نصيب الوزارة هو حق شخصي من حقوق أمير البلاد لم تقيده الفرمانات بقيد مطلقاً . ولـكنـه حدث في سنـة ١٨٩٢ حين تنصيب وزارة فخري باشا أن تداخل اللورد كرومر باسم حكومتـه وارتبط سمـو الأمير بأن يكون تنصيب الوزارة بأمره بعد استشارة حكومة بريطانيا . وهذا كل ما يعلم عن القيود العملية التي ليس لها من الحق ولا من القانون ظل ترتـكن عليـه ولـكنها أثر من آثار جبروت القوي . ثم نفهم أيضاً أن المستشار انما كان رأيه مع الناظر كرأي الأمة مع الحـكومة . فاذا هو الآن قرين له بالفعل والتصريح وأن محكمتهما هي «الفورين أوفس»[1] لاعابدين . فهل تنازلت السلطة الشرعية في يوم لا نعرفه عن هذا الحق الخاص الذي هو تابع لحقها في تعيين الناظر والمستشار . فاذا كان الخلاف بينهما يعد مسألة أجنبية يفصل فيها في لوندره فما الذي يفصل فيه إذن في عابدين ؟

(١) وزارة الخارجية البريطانية

ولماذا لا يكون الفصل في الخلاف المفروض بمعرفة السلطة الشرعية التي عينت الناظر والمستشار والتي لها حق فصلهما ويكون ذلك هو القاعدة القانونية ؟

ذلك هو طرف من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها عند الحكم على طبيعة حالنا السياسية وكونها تتصل عن قرب بمعنى الدستور أو انها بعيدة عنه كل البعد عريقة في حال الحكومة الشخصية .

ان المقياس الذي يقاس به درجة تمدن الحكومات وقربها من الحرية أو من الظلم هو نظاماتها . وان نظاماتنا كلها جليلها ودقيقها ليست إلاّ نظاماً بيروقراطيّاً مبنيّاً على الاستئثار بالسلطة من قبل الحاكم . وكلها على ما فيها من مسحة القانون تشف دائماً عن ارادة الحاكم وأن ارادته فوق الأمة وفوق القانون وان الأمثلة على ان روح الاستبداد تدب في جميع نظاماتنا النيابية والقضائية والادارية مستفيضة يخطئها العد .

اقرأ نصوص القانون النظامي تجد ان الشارع قد أظهر فيها رغبته الشديدة في أن لا يجعل لهذه الهيئات النيابية وجوداً حقيقيّاً ، بل هو جعلها هيا كل مجردة عن مادة الحياة وأظهر بالنصوص مقدار عدم احترامه لارادة الأمة كما ظهر خوفه منها وعدم ثقته بها بارزين في كل سطر من سطور القانون . فكأن القانون بذلك قانون حظر عما يتوهم انه مباح لا قانون تشريع وانشاء حقوق للأمة على الحكومة كما يفهم من معنى القوانين النظاميـة . ولقد أكبرت الحكومة هذا القانون علينا فاختزلته إذ خنقت إحدى هيئاته وهي في المهد وأعني بها مجلس شورى الحكومة . ثم هي الآن تنحي على الباب الثاني من ذلك القانون وهو المختص بمجالس المديريات فقد عمدت الى الغائه في تشريعها الجديد حتى تفصل مجالس المديريات عن القانون النظامي وتجعلها أشبه بمجالس البلديات وغيرها . وعلى هذه السنة يمكننا القول بأن القانون النظامي على نقصه الفاضح وعدم صلاحيته آخذ في الاضمحلال شيئاً فشيئاً بفكرة ان فيه ظلاً لسلطة الأمة .

دع القانون النظامي ونصوصه وأرقب عن كثب طريقة العمل به تجد ان أعضاء مجالس المديريات، بل أعضاء مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية أنفسهم يحتاجون دائماً الى رضى الحكومة عنهم حتى ينالوا حظوظهم هم أيضاً من الرتب والنياشين التي تفرّقها الحكومة كل عام بسخاء يقلل من أهميتها في نظر العقلاء ويكون عوناً على فساد الأخلاق عند الجهلاء ، تجد ان هؤلاء الأعضاء أو النواب المحترمين يطلب لهم رئيسهم الرتب حسبما يرى كأنهم موظفون لديه، وله عليهم حق المكافأة وحق الحرمان على انه هو معين من قبل الحكومة وهم منتخبون من قبل الأمة . فيكتب الرئيس في كشفه من شاء ثم يعرض ذلك الكشف على جهة

الحكومة فتمحو وتثبت فيه ما تشاء . فالذي لا ترضى عنه الحكومة أو لا يرضى عنه رجال المعية يحرم من الرتبة . وكفى بهذا المثل دليلاً على عدم وجود أية ضمانة من أي نوع لهؤلاء النواب . ومن هذا يبين لكل ذي عينين ان روح القانون النظامي ترمي الى الاستبداد . وان تنفيذ القانون النظامي محشو بالاستبداد أيضاً .

خذ قوانين القضاء تجد ان القانون كان حسناً معقولاً كافلاً للقضاة ما ينبغي لهم من الضمانات حافظاً استقلالهم هم ووكلاء النيابة عن السلطات الادارية ولكنه بالزمان لم يسلم من جنايات الحكومة الشخصية بفضل تصرف ساداتنا الانكليز .

كان كل قاض في المحاكم لا ينقل ولا يعزل . فخنق هذا الامتياز قبل أن ينفذ في المحاكم الابتدائية وصار القاضي في يد نظارة الحقانية — تلك السلطة الادارية — تنقله كما ينقل الجندي من معسكر الى معسكر من غير أن تلاحظ في أوامرها موافقاته المعاشية وارادته الذاتية، وكأن القاضي عندها خادم أو مستخدم ليس له أمامها الا الطاعة ما دام في خدمتها، كما كان يشتري أحد الناس في الأسواق الرومية عبداً يعلم أولاده الفلسفة

لم يبقَ عندنا من له من القضاة ضمانة في الاستقلال إلاّ قضاة الاستئناف وانهم هم أيضاً لم يسلموا من استبداد الحكومة الشخصية التي تُبَطِّنُ بيد نظارة الحقانية . وأن أمر مستشارينا المحترمين في مسئلة محاكم الجنايات وفي غيرها مشهور معروف . على ذلك يمكن القول من غير تحكم بأن قانون القضاة كان كقوانين الممالك الحرة المستقلة فأصبح ينسخ شيئاً فشيئاً ويبعد به مع الزمان عن الحرية إلى ضدها .

خذ من القوانين الادارية مثلاً قانون العمد والمشايخ الذين كانوا بالانتخاب ولا سبيل للحكومة عليهم الا العزل . أصبحوا يعينون من قبل الحكومة ويعاقبون على التقصير بالحبس والغرامة .

وعلى هذا أيضاً تكون الحكومة الشخصية يزيد ظهورها في القوانين ويكبر أثرها ونفوذها في كل فروع الحكومة وتتقدم شيئاً فشيئاً .

وهنا يمكن الجواب على مسألة المسائل التي هي : هل نحن نتقدم في طريق الاستقلال الى الأمام أم نحن نقطع فيه خطوات واسعة الى الوراء ؟

أظن أن الجواب أصبح سهلاً مفهوماً فما دامت الحكومة التي هي إحدى آلات الاستقلال الكبرى تنفر من الحرية الى الاستبداد وتبعد عن تقاليد الدستور إلى تقاليد الحكومة الشخصية فاننا نبعد كل يوم عن الاستقلال بدل أن نقرب منه .

— ٣ —

« إنّا نعلمّ لنخرّج موظفين للحكومة »[1] هكذا قال أحد نظار مدارسنا الثانوية الانكليز الى مكاتب الدالي نيوز — أصاب الرجل كبد الحقيقة . ولقد قلنا نحن ذلك قبل الآن مراراً ولكن الحكومة ما كان يظهر عليها انها تقرنا على هذا القول بدليل امتنان لورد كرومر علينا في تقاريره السالفة بأنه رقى مستوى التعليم . ومن المستحيل أن يكون التعليم راقياً إذا كان كل همه هو اعداد آلات تنفذ أوامر الرؤساء في الحكومة . ولكن الله قيض للحق رجلاً ذا ذمة ومروءة ، يقوله ناصعاً أجرد غير مزوّق ولا مستور ، فأماط اللثام عن حقيقة نحن نعلمها حق العلم ولكن الحكومة لم تكن لتسلم بها إلى الان . هذا دليل جديد يجب أن تقتنع الحكومة بأنها لم تكن في يوم من الأيام السالفة عوناً لنا على الاستقلال ولا شارعة فيه . وكنا دائماً نمني أنفسنا بالمستقبل الذي كان يجب عليه أن يحقق وعود الانكليز المتكررة لنا بأنهم يسعون بنا تدريجاً الى الحكم الذاتي . وأن يقرّب من التحقيق تصريحات سمو الخديو بأنه يجب أن يمنحنا الدستور ، ولكن هذا المستقبل الذي كنا ننتظره قد أخذ يقذف الينا كل يوم بالتصريح تلو التصريح بأن الحكومة ليست مستعدة للابتداء في انالتنا الحكومة النيابية . ومن الغريب أن تلك التصريحات على تباين مصادرها سواء كانت منسوبة لسمو أميرنا كحديث المستر ديسي ، أو مقولة بلسان لورد كرومر في تقريره الأخير ، أو صادرة من السير ادوارد جراي المتكلم بلسان الحكومة الانكليزية في مواطن شتى لمناسبة جدية أو لغير مناسبة ، كلها قد جاءت بنتيجة مخالفة للمقصود منها كل المخالفة . فإنها إنما قصد بها تقوية مركز حكومتنا الشخصية في نفس الأمة وصرف الأمة عن المطالبة بحقها الطبيعي المهضوم . ولكنها لم يكن من نتائجها إلا أن زادت في مركز حكومتنا الاستبدادية ضعفاً ، وجعلت مهمتها في حكم البلاد أشد صعوبة ، وزادت الأمة ثباتاً على فكرة المطالبة بحقوقها ، وقوّت في نفوس الأهالي قاعدة القول بسلطة الأمة . فبئست الفكرة المرضعة ، ونعمت النتيجة الفاطمة . وهكذا كلما زادت الحكومة استئثاراً

(١) نشر بالعدد ٣٣٢ من الجريدة في ١١ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بالسلطة دون الأمة زادت الأمة تشبثاً بحقها ، وثباتاً على الطلب به . وانا لننصح للحكومة في هذا المقام أن تتدبر في ميولها التي تظهرها نحو المبالغة في الاستئثار بالسلطة لأن كل خطوة تخطوها نحو المبالغة في الاستبداد ، يقابلها دائماً خطوات تخطوها الأمة نحو الحرية . وحسبها دليلاً على ذلك هذا المثل الذي نرويه لها وهي أعلم الناس بحقيقته .

سلطة الحكومة في بلدنا مع أنها سلطة شخصية كانت تشخص قانوناً بمجلس النظار الذي هو مؤلف من النظار والمستشار المالي تحت رئاسة الجناب العالي . وأما في العمل فانها تزيد على ذلك سلطة الاحتلال . فلما ان جاء السير إلدن غورست الى مصر سمعنا أنه طلب من سمو الأمير أن لا يكون بينه وبين سموه واسطة (يعني من النظار ولا من غيرهم) وأن دفة الأحكام تدار باتفاقهما . وما كنا نعلم لهذا الالتماس سنداً رسمياً حتى أكده العمل بما ذكرنا من زيادة تردد السير غورست على عابدين فتكون الحكومة القانونية المكتوبة في قانوننا النظامي قد عدل عنها الى حكومة تنحصر فعلاً في شخص الجناب العالي والسير إلدن غورست — من ذلك اليوم يوم مقدم السير إلدن غورست وتعويله — كما يقولون — على أن يختزل من الحكومة عدداً من أعضائها . ونحن نرى الأمة تزيد تشبثاً بالمطالبة بالدستور ، وتطلبه على طرق مختلفة بالجرائد والعرائض والألسن والقلوب — أليس هذا المثل كافياً لإقناع الحكومة بأن تعويلها على المبالغة في الحكومة الشخصية لا ينفعها، بل يضرها، وأي شيء أكبر عليها من اظهار الأمة كل يوم عدم رضاها عن شكل الحكومة الحاضرة ، واظهارها الرغبة في استبدال هذا الشكل الحاضر بالشكل المعقول المفهوم الذي هو الدستور .

ولا شك في أن الأعضاء المختزلين هم حضرات النظار الكرام . فهل فكروا في طريقة تخرجهم من هذه الورطة كما نصحنا لهم بذلك من قبل . وإذا كانوا يتسامحون في تهجم الادارة الانكليزية على حق الأمة فهل يقبلون التهجم على حقهم الشخصي هم أيضاً . كل هذا ان لم نكن نخطىء في تفسير عبارة السير إلدن غورست المنسوبة له وتطبيقها على أعماله اليومية . وإنا نرجو الله أن نكون مخطئين في هذا الفهم .

قلنا إن الحكومة الحالية لا تريد أن تكون لأمتها أداة لكسب الدستور، وإنها تقرب في أعمالها اليومية دائماً الى الاستبداد ، فهل هي جنت من وراء ذلك صحة وسلامة وقوة ونجاحاً ، أم هي كما ندعي قد ضعفت أمام ذاتها وأمام الأمة .

ان أنصار الحكومة الشخصية لا يجدون لهم شيئاً معقولاً يدافعون به عنها ويكسبونها به المشروعية إلا أمراً واحداً هو أن الحكومة الشخصية قوية لا يعتورها ضعف ولا

يتطرّق إليها الوهن . فإذا فقدت الحكومة الشخصية هذه الصفة الخاصة وهي صفة القوة فماذا يكون حالها ؟ هل يقال أنها نجحت أم فشلت ؟

هذه حكومتنا وأمثلة ضعفها أصبح يضرب بها المثل سواء كان ذلك في الأمن العام أو التعليم العام أو في المالية أو في محبة الشعب لها أو في اخلاص أعضائها الموظفين لذاتها .

انها تعترف كل يوم باختلال الأمن العام حتى لقد فكرت في العام الفائت أن تحيي عهد قومسيونات الأشقياء أو تجود علينا بالنفي الاداري وان استعمال الطرق غير العادية في أزمنة السلم لا يعتبر إلاّ فشلاً لحكومة في القرن العشرين . والظاهر أن سوء السمعة هو الذي جعلها تعدل عن هذه المشروعات الضارة وتسمع فيها نداء الأمة وتطيرها من نظامات التأخر بعد مسحة النظامات المتمدنة . وليس لحكومتنا مندوحة من الاعتراف معنا بأنها ضعيفة في هذا النوع ولو لا حب الأمة للسكينة والنظام لما كان الأمن العام على ما هو عليه اليوم .

إن الحكومة والناس أجمعين يعترفون معنا بأنها لم تكن لتنجح في أمر التعليم العام . فإنها إذا كانت تريد بالتعليم ما تريد الأمم المتمدنة من رفع مستوى العقول المصرية والأخلاق الى كمالها الممكن بالتعليم والتربية فانها لم تفعل ذلك — وان كان غرضها من التعليم كما نعلم وكما صرّح بعد ذلك الأستاذ الانكليزي . فتكون لم توفق أيضاً الى طريقتها لأنها لم تعرف أن تخرّج الى الآن الموظفين الكافين للقيام بالوظائف الحكومية بالكفاءة المطلوبة كاعترافها ، وهي الى الآن لم يمكنها أن تكسب محبة موظفيها واخلاصهم الكامل لها . واذا أردت أن تعرف ذلك فاجلس نصف ساعة مع جماعة من الموظفين في أية ادارة مصرية أو في القضاء نفسه . إنك لتجدهم يتذمرون من معاملة الحكومة إياهم . فهي من هذه الوجهة قد فشلت أيضاً في نظامها .

خذ الحالة المالية وقارن بين الاحتياطي مدة وجود المراقبة من صندوق الدين وبينه الآن ، وقارن أيضاً بين ما عملته حكومة أمريكا التي تسير على مبدأ الحرية الشخصية وعدم اعتبار الحكومة إلاّ وكيلاً للأمة وبين ما عملته الحكومة المصرية التي يوصف كونها حكومة شخصية تسير على مبدأ الراعي والرعية أو على سنن الوالد والولد . وانظر كيف عمل الوكيل لموكله من مساعدة السوق المالية حتى قطع شأفة الأزمة . وانظر ما عمله الوالد الرحيم الذي هو حكومتنا كيف إنها ضنت على السوق بما لا يضرها وينفعنا تجد بعد كل هذه المقابلات ان الحكومة كانت ضعيفة أيضاً في المسألة المالية ولم تظهر فيها قوة الحكومة الشخصية .

على هذه الاعتبارات التي يجب بيانها للأمة لتكون على حقيقة من حالها نقول ان الحكومة عندنا ليست لمصلحة الشعب كما قرره علماء السياسة لأنها لا تسير به الى الدستور . كما إنها

ليست لمصلحة الحكام كما يفهم من الحكومات الاستبدادية لأنها لم تكسب أخص صفات الحكومة الشخصية وهي صفة القوة والمهابة .

لا تصلح الحكومة الشخصية إلاّ في الشعوب الجاهلة المنحطة العوائم التي خلع قلوبها رهبوت القوة وتسممت أخلاقها بمبادىء الضلال التي ينشرها بين الناس كتّاب السلطة الاستبدادية . فاذا تقدم الشعب في المدنية أحسّ بثقل الحكومة الشخصية وأخذ يتبرّم بها ويظهر قلة ثقته بمقاصدها حتى ينال الدستور .

ان قوة الحكومة الشخصية مستمدة من رغبة المنافقين في بقائها المنتفعين باستبدادها ومن غفلة شعور الأمة . فإذا انتبهت الأمة الى المطالبة بحقها المهضوم وقلّ فيها أثر المروّجين للاستبداد ضعفت سلطة الحكومة ومهابتها . وتلك هي الحال في مصر من تنبه الشعور القومي بالتدريج وضعف الحكومة بالتدريج أيضاً .

للحكومة الاستبدادية دلالات حسية تدل على قوتها ونجاحها وأول هذه الدلالات اكبار الشعب لها واحترامه لكل ما يتعلق بها من الأشياء . فلا يذكر فيها اسم الحاكم الأكبر إلاّ مقترناً بطائفة من ألفاظ التبجيل والعبودية وجمل النسب الكاذبة كابن السماء (وما هو إلاّ ابن الأرض) ونحو ذلك من الصفات التي يعتبرها الأفراد رقىً يتقون بها غضب الملك .

ترى الجندي في الحكومة الاستبدادية يتبختر في الطرقات ويرى كل الأفراد دونه مهما علت أقدارهم المعنوية ما داموا لا يلبسون الكسوة العسكرية . والناس لا يجرأون على الاقتراب منه الاّ للاحتماء في دائرة نفوذه العظيم ويصدقونه في ادعائه الكاذب ويرون في شخصه مظهر السلطة الاستبدادية التي يتقونها بما في استطاعتهم .

وترى كل موظف كبير من موظفي الحكومة له عبّاد يستجدونه الخير ويستدفعون به السوء ويعيشون في حمايته راضين بالذلة والصغار . فمنهم من يقبل طرف ردائه ، ومنهم من يقبل رجله ، وأكثرهم ثمناً هو الذي يقبل منه يداً ما حرّكت عصاً ولا هزّت قناً في سبيل الحق ، ولا سخت كرماً ، ولكنها تشارك غيرها في هدم صرح الحرية الطبيعية ، واعلاء بناء الاستبداد ، وأنها مع ذلك مخضبة بدماء العواطف التي قتلتها في نفوس القوم البرءاء الصاغرين .

تلك هي الأدلة المحسوسة على قوة الحكومة الاستبدادية ومكانتها من البقاء زمناً طويلاً .

ولكننا نرى الأمة المصرية قد تحللت بحمد الله من كثير من هذه القيود الاستعبادية فاختفت من جوها هذه الدلائل دلائل الرضى بالذل والهوان . وأخذت لا تفهم سلطاناً إلاّ سلطان القانون . بل هي انبرت لتسمع العالم صوت احتجاجها على الحكومة الشخصية وتقرع عليها في كل فرصة ومناسبة . ترى فينا الجندي قد نزل كثيراً عن الغطرسة . والموظف قد

شعر بأنه خادم لا حاكم . والوزير وكيل للامة لا شريك لله في المعبودية . وهذا كله يبشر بالرجاء في النزوع إلى الدستور . ومتى تمّ توجه الأمة لذلك المطلب الرفيع حصلت عليه حتماً أرادت الحكومة أو لم ترد .

ذلك بأن الحكومة ليست هي التي تختار لنفسها الشكل الذي يكبر في بطنها . كلاّ . فان حكومة كل أمة ليست إلاّ عرضاً من أعراض الأمة . فلا وجود للحكومة الاستبدادية إلاّ إذا كانت أخلاق الأمة تروّج الاستبداد . فاذا نفضت الأمة عن نفسها طبائع الاستبداد وتلبست بأخلاق الحرية وخلال العزة والمروءة ، تبدّل ذلك العرض الاستبدادي أو الحكومة الشخصية بالحكومة الحرة التي توافق مزاج الأمة وهي حكومة الدستور .

على هذا نقول بحق إنه إذا أعوزتنا معونة الحكومة في الحصول على الدستور فلا يكون ذلك داعياً لنا الى القنوط من الحصول على مطلبنا العالي . لأن ظهور الأخلاق الحرة في الشعب ظهوراً كاملاً قد يكفي ذلك وحده في نيل الدستور من غير حاجة الى أن نقف بأبواب الحكومة نستجديها الرضى عن مطالبنا ، بل لا ننفك نطلب الاشتراك معها في أمورنا العمومية ونقوّي فكرة الاتحاد على القول بسلطة الأمة ولا شك في أن بقاء الباطل انما هو في غفلة الحق عنه .

غير أني مع ذلك لا أزال أرى المجهودات التي تصرف في السياسة لخدمة الأمة قليلة بالنسبة لما يلزم . على أن من الواجب على كل فرد من الأفراد أن يفهم أن عليه بجانب واجباته الخاصة واجباً عامًّا هو أن يضرب بسهم في الاشتغال بتدبير الأمة . ولا يسعنا بهذه المناسبة إلاّ أن نسائل حضرات المحامين الذين يربو عددهم في مصر على الأربعمئة وهم منصرفون بالمرة عن الاشتغال بالسياسة إلاّ ما يكون من بعضهم من مطالعة الجرائد تفكهة وقت الفضاء، كأنهم ظنوا أن مصر قد استقلت، وأن بها من الأقلام والألسن ما يقوّم المعوجّ من أعمال الحكومة وأخلاق الأمة ، فلم يكن المقام يتسع لهم أن يعملوا شيئاً لبلادهم .
فنقول لهم ان الأمر لا يزال كما يعلمون . حكومة شخصية تحتاج في ترقية أشغالها إلى أقلام لا عداد لها . وأمة لا تزال في دور الانتقال تحتاج في تثبيتها على طريق الخير إلى ألسن الخطباء والواعظين ، وان المحامين في كل أمة من الأمم هم قادة الرأي العام ، ومصابيح الحرية وهداة الشعب . فما بال محامينا لا يصرفون من أوقاتهم وقواهم شيئاً قليلاً ينفع الأمة ولا يضرهم فتيلاً بأن يلقوا بنظرهم إلى أحزابنا السياسية التي قد عرف برنامج كل منها فيدخل كل منهم في ما يراه الأصلح من تلك الأحزاب ليشتغل فيه ، فيقوم بالواجب عليه لأمته ولكي لا يكون حظ مصر من أبنائها أزمان الحرية حظها منهم أزمان الاستبداد .

— ٤ —

لبعض الهنود تمثال يعمله بيده فاذا هبَّ من نومه في الصباح لا ينطلق لعمله الاَّ إذا قدَّم لذلك الاله الذي صنعه بيده آيات الحمد والشكر . وهذه هي صلاة الصبح عندهم .

أظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام لهذا القصص . ولـكننا اذا رجعنا إلى أنفسنا وجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالاً مضحكة تكاد تكون في أصلها كعمل ذلك الهندي وإن كانت صورتها أقل جفاء .

الحـكومة وكيلة عنا ، نحن نصبناها للقيام بأعمالنا ، نحن الذين نرزقها بأموالنا ، وندفع عنها بأولادنا . ولكننا مع ذلك نقف من أفرادها موقفاً يقرب من موقف الهندي أمام تمثاله . وان اكبارنا للأفراد العالين منها كالنظار ومن دونهم يتطرَّق دائماً لإكبار أدنى المستخدمين حتى عسكري النقطة ، فانه في نقطته لابساً كسوته الرسمية تراه محفوفاً دائماً برجاء من حواليه رجاء يكون في مواطن كثيرة بالغاً حد العبادة ، لأن العابد لا يعمل لمعبوده الاَّ خشوعاً ورجاء . فهل يمكن بعد هذا أن تضحك من الذي يقدّس ما صنعت يداه ؟

إن هذا الاحساس الذي يدفعنا الى المبالغة في تمييز أفراد الحـكومة في الإجلال على أفراد الأمة ، هو الذي يبعدنا دائماً عن نيل الاستقلال ، بل هو الطابع الذي يختم به في عنق الفرد المحكوم بالحـكومة الشخصية علامة على أنه لا يزال يحس بعبادة البسالة ، عبادة القوة التي هي قوام الحـكومة الشخصية .

يمكننا أن نقول إن هذا الاحساس قد تقلص ظله ، ووجدت في مصر أمثلة تدل على أن الأمة تتخلص منه ، ولـكنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن طلاَّب الرتب والنياشين من وجهائنا ، وطلاَّب الارتزاق في خدمة الحـكومة من شباننا ، والمغالين في طمع الارتقاء من موظفينا — لا يزالون يقفون من رجال الحـكومة ذلك الموقف المضحك المعيب ، موقف الهندي من صنمه . على أن هذا لا يمنع من أن لدينا رجالاً في الأمة لا يفرقون بين زيد وهو حاكم ، وزيد وهو محكوم ، ويأخذون من الحـكومة حقهم ، ويعطونها حقها ، ويعتقدون

(١) نشر بالعدد ٤٥٤ من الجريدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « روضوا أنفسكم على الاستقلال »

أن الحكومة في مجموعها وأفرادها ليست الا وكيلاً نصبته الأمة، وتعزله الأمة ، لأن الأمة هي الكل في الكل ، ومقامها فوق كل مقام .

ولكن هل يليق بذلك البعض من أعياننا وموظفينا — ونحن على باب الدستور أن يكون هو الحجة الحية علينا للذين يرموننا كل يوم بضعة الأخلاق، وعبادة السلطة ، والغفلة عن فهم معنى الحكومة النيابية ؟

والموظفون في كل بلد مظهر الطبقة الراقية في العقل والعلم، فاذا كان الموظف المصري يتوكل في مستقبله على مجرد الخضوع للرئيس ، ويعتمد في تنفيذ عمله على اذلال أفراد الأمة الذين تسوقهم الصدفة اليه في مكتبه . إذا كان هذا الموظف يلذ له أن يكون عابداً لمن فوقه معبوداً لأرباب الأعمال عنده ، فلا شك في أن وجوده عار على مصر والمصريين ، بل على الانسانية بأسرها . إذا كان بقاء ذلك الموظف في الخدمة سيكون حجة على قومه بالضعة والمهانة، فأحر به أن يرى سف التراب أكرم له من ذلك البقاء الدنس المضر .

الأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون، هم رؤساء العائلات ، والأمة لا تتكون من الأفراد بل تتكون من العائلات، فإذا كان أحدهم يرى أن الرتبة لا تأتيه إلا من عبادة غير الله والخضوع لغير القانون، فان رتبته إنما تكون مميزة له عن أشراف الناس لا عن سوقتهم . بل تكون شارة له إنه يدوس بقدميه شرف أمته وشرف الانسانية . ومثل ذلك العين حقه ان يتوارى من المصريين الذين يعوق بعمله سيرهم الى التقدم ، ويعين خصوم الأمة عليها . وما هذا على نفس الحر بقليل .

نسوق هذا القول لا لمثل جديد وقع بين ظهرانينا — لا قدر الله — ولكن لبيان إنه يجب علينا أن نروض أنفسنا من اليوم على الأخلاق الدستورية فإنها هي الجائية لنا لا محالة بالدستور في وقت قريب .

سياسة الوفاق

— ١ —

نظلم الانكليز إذا نحن لم نعترف بالتحسين المادي والاداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال[1] . ونظلم أنفسنا جداً إذا نحن اعترفنا بأن الانكليز من سنة ١٨٨٧ قد عملوا في البلاد عملاً يدل على أن لهذا الاحتلال آخراً ينتهي إليه . أو ان للوعود التي وعدوها يوم دخولهم مصر وتكررت بعد ذلك في مواطن شتى محلاً من التصديق في نفس المصري الذي يحب الحق كما يحب بلاده .

تلك هي الحقيقة الناصعة التي أصبح الناس في مصر على اختلاف طبقاتهم يشعرون بها شعوراً قد يؤذي الانكليز ولكن مصدره مع الأسف هو من أيديهم التي تبطش بالتعليم العام قاعدة التمدن والارتقاء . ومن مخالفة أعمالهم في الادارة المصرية لتصريحاتهم في المناقشات البرلمانية وخطب رجالهم في المواطن السياسية .

كلما جرحت الانكليز هذه الحقيقة الحرة حنقوا علينا، وأنحوا علينا بصفات السوء ، يرموننا مرة بالانحطاط في العقل عن مراتب الانسان، ومرة بالتعصب الديني، وثالثة بنكران الجميل . ولكننا مع ذلك يكفينا منهم أنهم يعترفون أننا في كل مدة الاحتلال لم نتقدّم خطوة جدّية في طريق الدستور ، وأنهم على مدنيتهم المصفاة لم يغيروا شكل الحكومة الاستبدادية إلى خديوية مقيدة تعطي للرأي شبهاً من حكومات القرن العشرين . بل لا تزال اوتوقراطية مطلقة، الأمير فيها مطلق فيما له من السلطة ، والمعتمد البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقاً فيما سلطتهم عليه القوة من الادارات المصرية . والأمة أمام هاتين السلطتين المطلقتين سلطة الخديوية الشرعية ، وسلطة الاحتلال الفعلية ، تجري بها الأقدار يوماً إلى اليأس ويوماً إلى الرجاء .

إن الأمة أمام الجهل التام بمقاصد الانكليز بها لا تستطيع أن تجعل قاعدة معاملتهم

---

(١) نشرت في العدد ٤٠١ من الجريدة في ٢ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « الغرض من سياسة الوفاق »

الصراحة التامة . بل جرَّب الانكليز أنها في قلق مستمر ليس سببه (كما قال اللورد ملنر وكرَّره اللورد كرومر في مواطن شتى) تعصباً ولا نشوزاً عن المدنية الغربية وعدم استعداد لها . بل سببه ان الانكليز لم تكن أعمالهم من شأنها أن تقنع الأمة بأن غرضهم من الاحتلال ترقيتها ، بل على نقيض ذلك . فإن غطرستهم وعسفهم في الادارة ووقوفهم بالتعليم عند حد معين ، كل ذلك ينم عن مقصد آخر غير المقصد الذي يصرحون به الذي هو تنظيم البلاد وتقوية حكومتها على النمط الحديث، أي جعلها حكومة دستورية ليأمنوا على مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق ، وليوطدوا فيها دعائم تجارتهم التي تزيد يوماً فيوماً . ذلك المقصد الذي تنم عليه أعمال الانكليز هو امتلاك مصر ، وجعلها مستعمرة انكليزية .

لئن قلق المصريون من ادارة بلادهم بيد الانكليز فلقد قلقوا قبل ذلك من اداراتها بيد الأتراك . وما كانت جاذبيتهم نحو الأتراك في حادثة العقبة بأكثر وضوحاً من جاذبيتهم نحو الفرنسويين في حادثة فشودة . فمن الجهل بالفكر العام المصري أن يقال بأن ميلهم إلى الترك سببه التعصب الديني . كما أن من الظلم البين نسبة المصريين إلى الانحطاط في العقل عن مراتب العقول البشرية . ولكنا نظن — وهو أقرب إلى الصواب — أن لساسة الانكليز مصلحة في كتمان الحق الذي يعلمونه والجهر بنقيضه .

وأن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه، ولكنهم مع ذلك لايستطيعون الرضى عن حالتهم السياسية الحاضرة إلاّ إذا أخذ سموّه في أسباب اشراك الأمة وإياه في الحكم على صورة تجعل مجموع الأمة حاكماً ومحكوماً لا سيداً وعبداً . ولقد كان عدد قليل من المصريين يظنون أن الاحتلال بعد أن فرغ من تأييد العرش الخديوي بقي عندنا لمحاربة الاستبداد الذي كان ينسب للعائلة المالكة وحكومتها . ولكن التجارب قد أبانت لنا أن الانكليز ما حاربوا الأمير إلاّ ليأخذا منه الأمة، ويضيعوا سلطانه عليها ، ويمحوا من نفسها التعلق به ليستأثروا بالأمر دون غيرهم . فكانت الأمة في نظرهم كمية لا تعقل مصيرها دائماً لا لنفسها بل لمن غلب . على هذه الفكرة بنيت جميع المشاكل التي قامت بين سموّ أفندينا عباس باشا الثاني وبين الادارة الانكليزية في سني ١٨٩٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ وانتهت بتغلب السلطة الفعلية التي بقيت كذلك متغلبة متداخلة في عظائم الامور ودقائقها الى العام الأسبق إذ رأت انكلترا أنها فشلت في فكرة كسب الأمة ، وان ادارتها لمصر محوطة بالقلاقل والانتقادات من كل جانب بسبب سياسة الخلاف بين معتمدها وبين سموّ الأمير، فعمدت إلى تغيير وجه السياسة أو شكلها لا لبها، ما أرادت تغيير الحكومة من استبدادية مطلقة إلى خديوية مقيدة . كلاّ . بل أرادت إبقاء النظام الاستبدادي على ما هو عليه، وان تشرك معها سموّ الأمير في الأعمال

حتى يرضى سموّه على فكرة انه متى رضي لا يبقى في البلد من ينتقد أعمالها ، ولا من يطالب بالدستور . وهذه أكبر مسبة تستطيع الادارة الانكليزية أن ترمي بها الأمة المصرية التي ظنتها لا تقدّر إلاّ الحكم الشخصي ولا تفهم من الحكومة إلاّ شخص الأمير ؟

لا يجهل الانكليز انه يوجد الآن في مصر من أبنائها — وعددهم لحسن الطالع كثير جدًّا — من لا تسحر قلوبهم المراكز العالية ، ولا يعرفون لسعادة بلادهم إلاّ طريقاً واحداً هو طريق الدستور، وإن هؤلاء لا يمكنهم أن يكفوا عن السعي بجميع الوسائل السلمية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة سواءٌ اتفقت السلطتان أو اختلفتا، وسواءٌ رضي سموّ أفندينا عن الاحتلال أو لم يرض عنه — ولكن الانكليز مع علمهم هذا لم يشرعوا سياسة الوفاق عبثاً. بل شرعوها لتقف الشبيبة المصرية أمام السلطتين معاً، تطالبهما بالدستور، وتنتقد منهما كل إبطاء فيه، وتنكر عليهما كل عمل لا ترى فيه مصلحة الأمة . فيتذرّع الانكليز بذلك إلى أن يدّعوا علينا دعوى جديدة هي أن الوطنيين المصريين يحملون على مليكهم كما يحملون على الانكليز، كما تتهمنا به جريدة الدايلي تلغراف التي نشرنا مقالها يوم الاثنين الفائت.

سيدّعي الانكليز علينا هذه الدعوى ليقولوا بأن الاحتلال قد رجع اليه غرضه الأولى وهو تأييد العرش الخديوي . نعم سيدّعون ذلك وما أكثر دعاويهم علينا السابقات . ولكننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين جميعاً يحبون مليكهم ويؤيدونه ولكن بصفته أميراً ميالاً للدستور كما وصف سموّه نفسه بذلك وهو أصدق واصف .

نسوق كل هذا القول تعليقاً على ما ترجف به الصحف الانكليزية ضد الحركة الوطنية وما ترحب به من سياسة الوفاق . ويجمل بنا في هذا الصدد أن نقارن بين سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج كل منهما وما يجب على الأمة تلقاء ذلك الوفاق المتوقع . وموعدنا بذلك الأعداد التالية .

— ٢ —

أساس النجاح في معاملة الرجل للرجل هي الثقة المتبادلة بين الطرفين [1] . وان هذه الثقة يستحيل وجودها بين اثنين جهل كلاهما أو أحدهما مقصد الآخر منه . وان الرابطة الوثيقة الدائمة بين شريكين هي الرابطة المؤسسة على منفعة محددة ظاهرة متبادلة لا غبن فيها على أحد الطرفين ، ولا رياء يدخلها من الفريقين .

يتألم الانكليز إذا رأوا أنفسهم كلما أطالوا المكث ازدادت كراهة الشعب المصري لهم . ويزيد ألمهم كلما قارنوا بين ثروة مصر قبل الاحتلال وثروتها بعده، وظنوا أو اقتنعوا بأنهم هم دون غيرهم أسباب تلك الثروة، تساءلوا بنوع من الحيرة « علامَ يكرهنا المصريون ونحن قد دفقنا عليهم ينابيع الثروة ، ونشرنا راية الأمن والسلام ، وكيف أن البيت المالك يكرهنا أيضاً ونحن الذين صُنّا دعائمه من العواصف التي كادت تذهب به سنة ١٨٨٢ (كما تقول به الديلي تلغراف في مقالها الأخير) . ولكن الكاتب الكبير اللورد ملنر قد أجاب في كتابه على تلك الأسئلة بمقالة بعيدة عن الحق ربما صحّ بعض ما فيها على بعض الأفاكين من الموظفين الذين يتخذون آراءهم السياسية تجارة يكسبون بها علوّ المناصب وأمثالهم مع ذلك كثيرون في جميع أمم العالم. ولكنها إذا صدقت على هؤلاء لا يمكن أن تصدق على بقية الموظفين الأشراف، ولا على عامة الشعب المصري ، حتى يصح أن تكون جواباً على سؤال الانكليز : لماذا لا يحبوننا .

قال اللورد ملنر : إن الأمة حين ترى الأمير والكبراء يعادوننا لا تجد بدّاً من اتباع هذه الفكرة التي لا تخلو من الحصافة :

« إنا إذا لم نتخذ معارضة الانكليز شعاراً لنا صرنا متهمين ما دام الانكليز في »
« بلادنا . فاذا أخلوها وقعنا تحت أشد العقاب . فاما اذا ظهرنا أضداداً لهم بقينا في الحال »
« الحاضرة مرضيًّا علينا من الحكومة الوطنية من غير أن نخسر شيئاً مهما تقلبت الظروف »
« لأنه بديهي أن الانكليز إذا بقوا في مصر لا يفكرون في الاضرار بنا . واذا خرجوا من »
« مصر تحدينا نحن تحدياً مقيداً، بأننا كنا وهم بين ظهرانينا تابعين لحزب المعارضة الوطنية »

---

(١) نشرت في العدد ٤٠٢ من الجريدة الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الوفاق»

هذا ما يقوله عنا اللورد ملنر ويقبله الانكليز بكل سرور لأنه يلائم جداً ما في نفوسهم، ويفسر لهم النظرية التي يدعون أن حلها قد أشكل ، وهي ما سبب هذا الجفاء بين المصريين والانكليز . ولكن لورد ملنر لم يغفل أمر الاعتراف بأن الانكليزي هو في ذاته وتصرفه الشخصي غير محبوب ، كما أن التخالف بين الانكليز وبين المصريين واللغة والدين مدعاة أيضاً لبعض الجفاء ، إلاّ أنه جعل نفاق المصريين هو السبب الأكبر في الظهور للانكليز بالمباغضة والمشاغبة .

ليس الأمر كما فهم اللورد ملنر، أو كما أراد أن يفهم، ولكن عمل الانكليز في مصر خصوصاً من الوجهة التعلمية، وترويج أمر الشركات الانكليزية على المصرية، والنظر الى كل ما يسمى مصرياً بعين التوجس . كل ذلك جعل المصريين يعتقدون بحق أن الاحتلال غير موقت، كما وعد به الانكليز، فخافوا من نتائج تدبيرهم، وانعدمت ثقة المصريين بهم فلم ينجحوا في معاملتهم، وانبهمت على المصريين طبيعة الرابطة التي تربط مصر بانكلترا هل هي رابطة بين طامع ومطموع فيه ، أو بين مالك ومملوك ، أم هي رابطة بين منتفعين من سليقة واحدة . يستفيد الانكليز من هذه الرابطة رواج تجارتهم في مصر، ومحافظتهم على ترعة السويس التي هي مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق . وان ذلك لايكون الاّ إذا ساعد الانكليز في اصلاح الحكومة المصرية حتى تصير قوية جداً تضمن لها هذه المصالح . وتستفيد الأمة المصرية من ذلك نعمة الدستور (لأنه لا حكومة قوية الاّ بالدستور)، وتستفيد أيضاً صداقة انكلترا التي لا يستهان بها، فتصبح خديوية مقيدة، الحكم فيها للأمة، والملك للأمير التابع لسيادة الباب العالي .

وقف المصريون وقفة الحائر في تحديد طبيعة تلك الرابطة وقد رأوا أن أعمال الانكليز تفيد أنها رابطة من النوع الأول وأن وعود الانكليز ليست إلاّ لكسب الوقت وانتهاز الفرص والظروف المناسبة للبقاء في مصر الى الأبد — وأما وعود الانكليز وتصريحاتهم فانها تفيد صراحةً أن الرابطة بين مصر وبين انكلترا هي من النوع الثاني .

أمام هذا الشك الذي سببه الخلف بين القول والعمل ، خاف هذا الشعب الضعيف على استقلاله من تلك القوة العاقلة القاهرة ، وظهرت علامات هذا الخوف على وجه الموظف في وظيفته ، والأمير في سرايه ، والزارع في حقله ، والعامل في مصنعه . فرأى الانكليز من ذلك الشعور ما جعلهم يجنحون إلى أن يأخذوا المصريين على اختلافهم باسترضاء أميرهم ، المصريون لا يكرهون الانكليز كراهةً تفوق كراهة الفرنسوي والطلياني وغيره للمعارضة الانكليزية مما لا يؤثر في العلاقات السياسية تأثيراً كبيراً ، ولكنهم يكرهون من الانكليز

أطماعهم التي تتجاوز الحدود المرسومة في تصريحاتهم التي دخلوا مصر بها، والتي زادوا عليها في كل فرصة تمكنهم من ذلك .

دخل الانكليز على وفاق بينهم وبين المرحوم الخديو السابق، فألغوا الجيش المصري، ثم استبدلوه بجيش ضباطه من الانكليز ، ثم محوا العلوم الحربية الواسعة في مدرسة الحربية ، فبدلاً من أن يرقوها حتى تخرّج ضباطاً كما تخرّج مدارس انكلترا وفرنسا ، قصروها على تخريج ضباط بدرجة هم أنفسهم يريدونها ، درجة تجعل الضابط المصري مرءوساً دائماً ، ثم أخذوا يخرجون من الجيش العامل كل ضابط مصري عظيم، ويستعيضونه بغيره من ضباط الانكليز. فهل هذا التصرف من جعل الجيش المصري جيشاً غير مصري أمرٌ تقتضيه المحافظة على قنال السويس ؟ أم يستلزمه ترويج التجارة الانكليزية في مصر ؟ أم يدعو اليه تشييد حكومة مصرية قوية تحفظ مصر من أن يدخلها جيش أجنبي فاتح إذا أخلاها الانكليز ؟ . كلاّ . لا هذا ولا ذاك . ولكن هذا التصرّف في الجيش قد دلّ المصريين على أن الغرض إضعافهم لا تقويتهم، وتلك كانت احدى نتائج الوفاق والتسليم للانكليز بعمل ما يريدون .

في ذلك العهد أيضاً دخل الانكليز في الري فقاموا بتنفيذ الأعمال الكبيرة التي كان فقر الخزينة المصرية يحول دون تنفيذها، ولهم أعمال كذلك ابتدعوها ، فكم أخطأوا وكم أصابوا . وكانت النتيجة سمداً على مصر ونازليها، وأرباب القراطيس المالية ، وكسبت مصر ثقة عظيمة أصبحت في يد الانكليز المحتلين تخويفة للمصريين ولأرباب الديون الأجانب على السواء ، إن شاءوا تركوا هذه الثقة ينميها الزمان واليسار ، وإن شاءوا سمموها بأخبار السوء عن التعصب الديني والقلق المصري والحركة الوطنية ، فتصير هذه الثقة المالية العظيمة حرباً على مصر، بعد ان كانت هي عنوان السلام.

بالذي نغتذي نموت ونحيي أقتل الداء للنفوس الدواء

ولكن عملهم فيما يتعلق بالري مهما كان ما صرف عليه من الأموال المصرية الطائلة ، فإنه يدخل في اختصاص الانكليز أن يأتوا به لتقوية الأمة المصرية والحكومة إلاّ ما يتعلق بإحتكار الوظائف العالية في نظارة الأشغال .

جاء الانكليز مصر فوجدوا فيها جيشاً ثائراً ، ومجلس نواب ضعيفاً ، فألغوا الجيش الثائر ، ثم استعاضوه بغيره ، وألغوا كذلك مجلس النواب، وكان حقهم أن يبقوه فلم يفعلوا بل ولم يستعيضوه بغيره . نقول على وجه التسامح انهم ألفوا مجلس الشورى ضئيلاً ليكبر بالزمان ، فمضى كل عهد سياسة الوفاق ولم يفكر الانكليز في تعديل مادة واحدة من مواده حتى يسيروا به إلى الأمام . وذلك يدل على انهم يكرهون لمصر أن تتدرّج في الحكم

الدستوري . فهل هذا يتفق مع تقوية الحكومة المصرية المحافظة على ترعة السويس !

اذا كان الانكليز لا يعملون وقتئذٍ للانسانية ، ولكنهم يعملون لتقوية الحكومة بأي شكل ، فكان من مقتضى ذلك انهم حين أضعفوا حكومة الدستور كان يجب عليهم أن يقووا حكومة الاستبداد ، أي الحكومة الخديوية الأهلية ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل أضعفوها هي أيضاً . ومن أقرب الشواهد على ذلك ان ناظر الحقانية وقتئذٍ وهو سعادة فخري باشا رفع تقريراً إلى مجلس النظار باستغناء النظارة عن المستشار القضائي المستر سكوت . وكان الخديو السابق في سياحته بالوجه القبلي فانعقد مجلس النظار تحت رياسة دولتلو رياض باشا ، وقرّر عدم استمرار المستر سكوت مستشاراً في الحقانية ، وأرسل بذلك للخديو الذي أرسل لمجلس النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح . فلم يكن إلاّ قليل حتى عاد الخديو وأكرهه اللورد كرومر على الغاء ذلك القرار فكان . ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب النظار المصريين، وزيادة الاستسلام من جانب الخديوي، ووقعت الحكومة كلها في يد المعتمد البريطاني يفعل بها ما يشاء . فهل يكون تصرف الانكليز مثل هذا التصرف معناه تأييد سلطة الخديو التي جاء الاحتلال لتأييدها، أم يؤخذ منه أن الانكليز لما عملوا على تقويض أركان الحكومة الدستورية الضعيفة، قد قووا الحكومة الاستبدادية، ليحصلوا على قوة الحكومة بأي شكل؟ أم يكون الغرض من هذا التصرف هو إضعاف السلطة الأهلية مطلقاً سواء في ذلك سلطة الأمة وسلطة الحكومة الأهلية . ولا شك في أن ذلك يخرج بالمرة عن حدود التصريحات البريطانية . وغير ذلك من الأمثلة التي جرت أثناء سياسة الوفاق كثير مستفيض يعلمه القراء.

كان يجري كل هذا التصرف الذي من شأنه إعدام كل سلطة أهلية من الأمة ومن الحكومة معاً . والسياسة العالية تجري في مجراها على هذا النحو أيضاً . وأكبر الأمثلة على ذلك التخلي عن السودان وتركه، وكان ما كان من معارضة الرجل الكبير شريف باشا الذي هو أحق وزراء مصر على الاطلاق بالتمجيد . ولكنه لما لم ينجح استقال ، وجاءت وزارة نوبار فأخلت السودان . ثم فتح على أنه شركة بين مصر وانكلترا كما يعرف القراء .

بعد أن جرّدت الأمة من سلطتها ، والحكومة الاهلية من مهابتها ، آمن المصريون بأن الانكليز طامعون لا مصلحون ، وأخذ كل موظف يحتمي برئيس انكليزي . وأخذ العمد والأعيان يستعينون في قضاء أعمالهم غير المتناهية بالتقرب من الانكليز تقرّباً وقتياً دعا اليه حب قضاء المصلحة الشخصية من القادر القاهر ، ولكن هذا التقرب من طبيعته أن يزول بانقضاء تلك المصلحة .ثم يتجدد كلما خلقت مصلحة جديدة . فنتج عن سياسة الوفاق هذه فتور عام في فكرة الاستقلال، وتراخ في مفاصل الوطنية المصرية ، وانصرفت النفوس

طبعاً عن التعلق بالأمير الذي كان ينسب كل تصرف سيء للانكليز الى رضاه عنه واقراره عليه . وكان اللورد كرومر والجرائد الانكليزية لا تدع فرصة تمر الا انتهزتها للثناء على الخديو واطرائه بأبلغ كثيراً من الاطراء الذي قالته الدايلي تلغراف عن سمو أفندينا عباس الثاني لمناسبة زيارته للوندره . تلك المقالة التي تدعونا الى البحث في هذه الشؤون بحثاً جديداً .

بقيت سياسة الوفاق في مصر وزادت وضوحاً من يوم فشل معاهدة سنة ١٨٨٧ على تحديد شروط الجلاء . بقيت سياسة الوفاق للانكليز فيها الغنم ، وعلى مصر الغرم ، للانكليز فيها السؤدد والمنفعة ، وللمصريين فيها المذلة والخسارة . وانتهى عهدها الأول بوفاة المغفور له الخديو السابق ، وابتدأ عهد سياسة الخلاف من يوم تولية خديوينا العباس على أريكة مصر . ثم تجددت سياسة الوفاق ثانية في عهده عند تنصيب وزارة نوبار باشا سنة ١٨٩٤ ولكن هذا الوفاق الأخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقي المبني على الثقة والمنفعة المتبادلة إلا شبهاً من الطلاء الظاهري لأنه كان مسبباً على الرضوخ إلى القوة . وإن وفاقاً كهذا لا يكون عمره طويلاً . فإن سياسة الوفاق الظاهري لم تلبث إلا الى حد ان توترت العلاقات بين سمو الأمير واللورد كرومر ، فانكشفت عن جفاء مستحكم الحلقات في السنين الأخيرة . ثم تجددت سياسة الوفاق ثالثة هذا العام الفائت من يوم مبارحة لورد كرومر مصر ، وتعيين السير ألدن غورست مكانه وهي لا تزال الى الآن تحكم عراها بزيارة الجناب العالي للوندره زيارة ان لم تكن رسمية فإنها شبه رسمية . وكان من نتائج هذه السياسة ان مداخلة المعتمد البريطاني في الأعمال المصرية لم تقل عن ذي قبل ، بل ربما زادت وتطرقت الى بعض المصالح الأهلية الصرفة . والذي زاد على الأمة منها ان منع الحجر على عابدين في التصرف زاد بحقوقها الشخصية المقدسة . وربما تسترد بذلك حقها الطبيعي في العمل بحرية في الحكومة ورجالها ، أو بعبارة أخرى ان تمكنها السلطة الفعلية من مشاركتها في أعمال الادارة العالية . وينبني على ذلك بالضرورة أن عمر الوزارة الحالية لا يكون أطول من عمر عطلة هذا العام . ثم تنصب وزارة أخرى باتفاق الطرفين على ما تقتضيه سياسة الوفاق .

— ٣ —

نشأ سمو الخديو عباس باشا الثاني[1] قوي الارادة مقداماً لا يحتمل أن يرى غيره يتصرف في حقه فعند ما وُلي الخديوية المصرية أظهر أمارات القوة الشخصية والشجاعة الأدبية والعزة اللائقة بالملوك، فأنكر على الانكليز تصرفهم في حقوقه واستئثارهم بالأمر دونه، وعزّ عليه أن يصدر كل شيء باسمه على غير ما يختار. فنفر من معاملتهم اياه معاملة المغفور له والده. وعارض في كثير من المسائل بشدة، فتنبه لذلك الشعور الوطني وقال الناس ان هذا الأمير سيعيد لنفسه مجد أبيه الأكبر محمد علي باشا. وأقيمت المظاهرات الأمية إحداها تلو الأخرى. وقد رأى أن وزارة مصطفى فهمي باشا هي من أكبر وزارات الوفاق أو الاستسلام فأسقطها ونصب وزارة فخري باشا. ولكن انكلترا أرغت لهذا التصرف وأزبدت، وعارضت في تنصيب الوزارة الجديدة، وأكرهت عابدين على اسقاطها في اليوم التالي لتنصيبها. ولكن ذلك لم يفل من عزم الأمير المطالب بحقه، فسار في سياسة الخلاف كلما انتهز الفرصة حتى عاب على الجيش بعض النظام فغضبت الحكومة الانكليزية وطلبت الترضية فوقف سموه موقف المتمسك بحقه من ابداء رأيه في جيشه ولكن الوزارة المصرية قد اضطرت يومئذ إلى اجابة مطالب انكلترا فكانت النتيجة أن تشكر سموه للجيش ترضية وبعد ذلك جاءت سياسة شبه الوفاق من سنة ١٨٩٤ فأكثر الانكليز عدد مستشاريهم وموظفيهم في النظارات. وأخذت عابدين وقصر الدبارة كلاهما تحمي من يلجأ اليها من الموظفين من الجهة الأخرى، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التي ترتبت على رضى الخديو السابق بالغاء قرار مجلس النظار القاضي بالاستغناء عن المستر سكوت. ثم أعقب ذلك امضاء اتفاقية السودان التي جعلته شركة بين الحكومة المصرية وبين الحكومة الانكليزية. ولكن المصريين أمام تلك الحوادث قد فطنوا إلى انه يستحيل عليهم مع هذه الحكومة الشخصية على كل حال من الوفاق والخلاف أن يتقدموا في سبيل المدنية خطوة إلى الأمام الا بمشاركة الأمة للحكومة في الأعمال العامة، فأخذ كتابنا وكبراؤنا يشعرون بضرورة طلب الدستور من طريق التدريج لخنق الانكليز — على حبهم للحرية — من هذه

(١) نشر بالعدد ٤٠٣ من الجريدة في ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الخلاف »

المطالب ولم يقتصروا على مناوأتهم للامير الذي لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سبباً في تنقيص سلطته الشخصية ، بل نالوا من الامة أيضاً بالتشهير . فلما أن جاءت حادثة العقبة ظن الانكليز خطأ أو أرادوا أن يظنوا أن المصريين يتبرمون بهم ، وأرادوا أن يعطوهم درساً أليماً بأحكام حادثة دنشواي، ظناً منهم ان تلك السياسة سياسة القسر تصرف المصريين عن آمالهم في الدستور ، وتقطع ألسنة الخاطبين ، وتقصف أقلام الكاتبين لترشيح الأمة للدستور ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قدروا . فان هذه الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعاً بأن حياتها موقوفة على نيل الدستور بحسب ما يسمح به مركزها السياسي ، فزادوا طلباً له وتشبثاً به . فقلل الانكليز من حدتهم وألانوا من جانبهم وجنحوا الى استرضاء سمو الأمير بسياسة وفاق جديدة ما أشبهها بسياسة الوفاق الاولى .

في أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ، أو بين سمو الأمير وبين اللورد كرومر واختلافهما على أيهما يكون له الأثر الفعلي على تلك الكمية العاطلة التي هي الأمة المصرية ، قامت الأمة بين السلطتين تثبت أيضاً شخصيتها غير المعترف بها من الفريقين وتلعب في سياسة البلاد دورها حتى لا تكون متاعاً لكل متغلب ، ملازمة في ذلك طريق الحكمة والسلام ، قاصرة جميع وسائلها السياسية على القول بسلطة الأمة واقناع السلطتين بأن ترد كلتاهما اليها حقوقها الطبيعية تدريجاً ، وشخصت في هذا المعنى بجماعة من كبرائها ونوابها للسعي بها في هذا الطريق السلمي الشريف . نظر الانكليز الى هذا المذهب بادىء الأمر نظر غير المرتاب ، ظناً منهم أن أولي المصالح الجدية في البلد الذين لا غنى لمصالحهم عن الاتفاق مع أولي الأمر لا يستطيعون أن يقفوا من السلطة الفعلية موقف المطالب العزيز . من أجل ذلك لم يشاؤوا أن يظهروا بادىء الأمر أية معارضة لانشاء الجريدة ولا لتأليف حزب الأمة — ولكي يصادروه هو ومن يقول قوله من المصريين من السعي الى الدستور ، صاروا الى سياسة الوفاق ، على فكرة أنه متى رضيت السلطة الشرعية ببقاء الحال على ما هي عليه اقتنعت الأمة من الغنيمة بالإياب ، وكفت عن إثبات شخصيتها السياسية العاملة وخضعت للحكومة الشخصية إلى ما يشاء الاحتلال أن يبقى في مصر .

ولكننا نكرر ما كررناه في الصيف الماضي من أنه إذا اتفقت السلطتان خسنا فعلتا إذا نتج عن اتفاقهما اشتراك ، وإذا اختلفت السلطتان لخلافهما لا يمكن أن يقف في سبيل نيل الأمة حقوقها الطبيعية ، لأن سياسة الوفاق والخلاف إما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الشرعية الخاصة بصفتها حكومة شخصية أهلية ، وإما أن يلحظ فيها مصلحة السلطة الفعلية بصفتها غاصبة ، أو مصلحة مقيمة موقتاً حتى ينتهي اصلاحها . وإما أن يلحظ فيها مصلحة الأمة من

حيث هي أمة يجب أن يكون إليها مرجع الأمور وأن مقامها فوق كل مقام .

فأما عن الغرض الأول فقد بان للقراء أن الانكليز قد جرّدوا الحكومة الأهلية وجميع الموظفين الوطنيين عن السلطة أزمان سياسة الاتفاق، وأكرهوا الخديو السابق على إلغاء قرار مجلس نظاره . وإنهم قد أفلحوا في تجريد الحكومة الأهلية والموظفين الوطنيين عن السلطة أيضاً أزمان سياسة الخلاف، وجعلوا سمو الأمير يسترضي جيشه كما ذكرنا . فيكون ليس هو الوفاق أو الخلاف الذي يحدد مقدار سلطة الادارة الانكليزية في مصر بالنسبة للسلطة الشرعية إلا أن يكون للوفاق الجديد شروط لا نعرفها تفرق بينه وبين الوفاق القديم .

وأما عن مصلحة الانكليز فإن مصلحتهم المصرّح بها يكفي في تحقيقها وجود عساكر في مصر والنصح إلى الحكومة المصرية بأن تخطو الى الدستور يوماً فيوماً وتركها وشأنها تدير أعمالها بنفسها حتى يأتي اليوم الذي يقتنعون فيه بأن احتلالهم لمصر أصبح غير ضروري للمحافظة على ترعة السويس والتجارة الانكليزية ولا بأس من مراقبتهم على المالية المصرية حتى يأمن الاوربيون كما يقولون على أموالهم في مصر . وعلى هذا يكون الأولى بهم هي سياسة الوفاق مع سمو الأمير والأمة معاً، لا أن يريدوا التفريق بين الأمة وبين أميرها بمثل سعاية الدايلي تلغراف التي اتهمت الحركة الوطنية المصرية بأنها حركة حملة على سمو الأمير والتي قالت في موطن آخر :

« فإن لسمو الخديو مركزاً خاصاً بالنسبة إلى السلطة الانكليزية وهو أمير عظيم »
« بحقه الخصوصي الذي تؤيده السلطة الانكليزية بجميع قوتها ، ولكنه تحت سيادة »
« سلطان تركيا بمجرد القول فقط . وعباس الثاني لا يجهل ما تجر اليه الحركة الوطنية في »
« مصر، فمن الجهة الواحدة يحاول المحرّضون الأفاقون ظلم الأمة . ومن الجهة الأخرى »
« يحاولون إصدار الأوامر الى صاحب السرير »

تريد بذلك أن تفرّق بين الأمير وبين أمته كما تريد أن تلمح الى أن استقلال مصر الاداري هو حق خصوصي أو مزية خصوصية لمحمد علي باشا وذريته، لا أنه حق للمصريين الذين نالوه بدمائهم وأموالهم في الحرب المصرية التركية التي أعقبتها معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ والفرمان الشاهاني سنة ١٨٤١ كما قرره أشهر علماء القانون الدولي على أن سمو أفندينا أمير عظيم بقومه وأمته التي تؤيد عرشه وتحب شخصه الكريم ، ولم يحاول واحد منها أيّاً كان أن يتطاول على مركزه العالي فيصدر الأمر الى صاحب السرير .

وأما عن مصلحة الأمة فنقول بأن الوفاق والسلام هو أقصى ما تتمناه الأمم الرشيدة ، وان الأمة المصرية قد اشتهرت من أزمان طويلة بحب السلام وأخلاق الوداعة فهي بطبيعتها

تميل الى كل من يدعو الى الوفاق . غير انها جرّبت من سياسة الوفاق أنها مبنية على فكرة تخدير الشعور الوطني والتغلغل في جميع المصالح المصرية والقضاء على شخصية الأمة المصرية وايقافها في المدنية عند حد معه لا تستطيع أن تتطلع الى الحرية والاستقلال فهي من هذه الوجهة إذا لم تكره الوفاق في ذاته فانها تكره نتائجه ذلك إذا لم يكن الوفاق الجديد من طبيعة غير طبيعة الوفاق القديم . وذلك ما لا نظنه لأن أعمال الحكومة في العام المنصرم ، عام الوفاق لم نشعر إلاّ باستمرارها على الخطة التي كان يسير عليها المحتلون في زمن سياسة الخلاف .

في الحكومات الاستبدادية كلما زادت الحكومة قوة زادت الأمة ضعفاً . فاذا صحّ ما يفترضونه من المفاوضات السياسية بين سموّ الجناب العالي وناظر الخارجية الانكليزية بحضور ناظر الخارجية المصرية . فان ظروف الأحوال ترجع لدينا أن يكون الغرض من تلك المفاوضات تقوية الحكومة المصرية ، بأن تطلق يد الحكومة الاهلية في التصرف مع يد الادارة الانكليزية . وإذا تحقق ذلك صرنا من السياسة المصرية الى منقلب لا تحمد عقباه لأن الحكومة برمتها قد وصلت في أزمان الخلاف الى ضعف سببته عوامل التناظر والتخاصم بين السلطتين . ونتج عن ذلك تقوية الشعب . فإذا جاء الوفاق واتحدت السلطتان مع بقاء شكل الحكومة استبداديًا كما هو فإني أخشى أن تسترد الحكومة سطوتها ، وتنزل الأمة عن الدرجة من القوة التي رفعها اليها ضعف الحكومة . ان الذي يلجئنا الى فرض هذه الفروض هو ما صرّحت به الدايلي تلغراف من أن مصلحة سموّ الأمير مرتبطة بمصلحة الاحتلال وكأنها تريد بذلك أن تقول يجب أن تكون السلطتان الشرعية والفعلية في مصر متفقتين على الأمة . فاذا كان الاتفاق المفروض هو على ما تنبأت به الدايلي تلغراف فذلك اتفاق لا يمكننا أن نرحب به ونحييه بالقلوب .

— ٤ —

مطالبنا من المدنية متنوّعة منها اجتماعية ومنها اقتصادية يتعلق تحقيقها جميعاً بأعمالنا . ولكن منها سياسية بحتة علينا تحقيق أسبابها وعلى أوربا والمستقبل تحقيق النتيجة[1] .

ولكن حكومتنا بشكلها الاستبدادي قد تقف كثيراً في سبيل المجهودات التي نصرفها لاسترداد التضامن القومي الكامل واسترجاع صفات الاستقلال التي كان ينازعنا إياه ذلك الاستبداد الطويل . فان بقاء الحكومة الاستبدادية لا حقّ للأمة أمامها إلاّ الطاعة من شأنه ان يقر طبائع الاستبداد على ما كانت عليه إذا لم يكن ينميها . أضف الى ذلك ما ظهرت به الحكومة في مواطن كثيرة من الميل الى عدم حماية الصناعة الوطنية بحجة الحرص على ايراد الجمارك . وابطال زراعة الدخان مع إباحة التدخين بحجة الحرص على ايراد الجمارك . وترويج الالتزامات الاجنبية دون الوطنية كما كان ذلك في مشروع سكك حديد المتوفية وفي غيره من الشركات الأهلية التي كانت تتقبض الحكومة لها وان لم تناوئها فلم تساعدها . ان أعمالاً كهذه تقوم بها الحكومة من شأنها أن تقتل في الأفراد والجمعيات عزائم الابتكار والابداع في الأعمال مع ملاحظة أن حرية الأفراد وأعمالهم الابداعية كانت هي القوام الأول لكل تقدم اجتماعي . لم تبرهن حكومتنا الاستبدادية الى الآن على أنها تريد مساعدتنا على رقينا الاجتماعي والاقتصادي، ولا انها تخلي تماماً بيننا وبين الوسائل المؤدية الى ذلك الرقي .

لذلك يجب علينا أن نفهم ان الذي ينقصنا أولاً وبالذات هو تغيير نظام الحكومة الاستبدادي الصرف الى نظام دستوري أو قريب من الدستور حسبما يسمح به مركز مصر السياسي من سيادة الباب العالي عليها والامتيازات الأجنبية . فكل سياسة من الوفاق أو الخلاف لا تؤدي بنا الى هذه النتيجة لا يمكن أن تقابل من الأمة إلاّ بعدم الرضى عنها .

لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية لأن استقلالها ثابت معترف به مؤيد بالمعاهدات الدولية والفرمانات التي صدرت بناءً عليها . ولكن الذي نطالب به هو استرداد حقوق الأمة الطبيعية، أو بعبارة أخرى استقلال الأمة المصرية بأن تكون لها في بلاد مصر كل السلطة التشريعية تدريجاً . أما الاحتلال الانكليزي فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة

(١) نشر بالعدد ٤٠٤ من الجريدة في ٦ من شهر يوليو ١٩٠٨ تحت عنوان « نتائج ما بين السياستين »

وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك فإن صدق وعده في تقوية مصر حفظاً لحقوق الانكليز وتركه مصر بعدئذٍ لأهلها فذلك ما يجب على انكلترا اتيانه وإلاَّ فإن اتفاق السلطة الشرعية معه أو اختلافها وإياه لا يمكن أن يغير من صبغته شيئاً ، ولا أن ينقله من كونه احتلالاً فعليًّا إلى أن يكون احتلالاً بالقانون .

ذلك على ما ترى هو الذي يجب أن يكون نظر الأمة العام لهذا الوفاق الجديد أما فيما يتعلق بالنتائج الصغرى المترتبة عليه فإن الحكم عليها يكون صحيحاً من الآن ، بل هي جزئيات يجب الانتظار في الحكم عليها حتى تقع مشخصة للعيان ولكل حادثة حكم .

ها نحن أولاء قد جرَّبنا سياسة الوفاق فاذا هي تهدم بناء السلطة الأهلية وتودي بالشعور الوطني . وقد جرَّبنا سياسة الخلاف فوجدناها وإن نبهت الأمة للمطالبة بحقوقها إلاَّ أن لها مع ذلك عيباً خطراً يلازمها دائماً وهو عيب التطرف من جانب الجمهور ، والعناد والقسوة من جانب الاحتلال القوي عناداً لا تحتمل هذه البلاد نتائجه في هذه الحال الراهنة . وانه يوجد حد وسط ما بين السياستين لم يجرب الى الآن .

من الطبيعي ان الأمة لا تعتبر الوفاق محمود العاقبة إلاَّ إذا بان بالفعل غرض الانكليز من احتلال مصر . وهذا الغرض لا يبين إلاَّ بجعلنا نقتنع بأن الانكليز يعملون لتحقيق مبدإ سلطة الأمة ، فيتحتم علينا أن لا نرحب بسياسة الوفاق المطلق فلا نجعله مبدأً لأعمالنا كما يجب علينا أن لا نجعل سياسة الخلاف قاعدة لأعمالنا أيضاً ، بل تكون قاعدتنا في السياسة أن نوافق على كل عمل تؤدي نتائجه إلى التقريب من الدستور ونرحب به ونمجده سواء كان ذلك العمل ناتجاً عن سياسة الوفاق أو عن سياسة الخلاف . وان نحارب كل مشروع أو عمل أو فكرة تبعدنا عن طريق الدستور سواء كان ظرفه سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف لأن الحوادث قد علمتنا أن نعتبر كل تقلب يتقلبه الانكليز في سياستهم لعبة سياسية ما داموا إلى الآن بإبعادنا عن الدستور لم يبرهنوا على حسن مقاصدهم بمصر

— ٥ —

عزّ على أنصار السلطتين أننا نجهر بأن أعمال كلتيهما في زمن سياسة الخلاف وأعمالها معاً في زمن سياسة الوفاق كأنها لا يبين عليها الاعتداد بمطالب الأمة من الرقي والسعي لتحقيق أمانيها من الحكم الدستوري . بل ظهر لنا بالأمثلة الحسية أن كل وعد بالدستور كسب للوقت، وصرف للرأي العام عن جده في الطلب وفل لحدّته من انتقاد هذه الحكومة الشخصية التي يشهد الله أنه لا حقّ لها من البقاء في هذا العصر .

يقول أنصار السلطة الشرعية الشخصية أنه لا بد لنا من مندوبين في مجلس المبعوثان للدفاع عن الحقوق المصرية فيه . يقولون ذلك وهم يعلمون استحالة مطلبهم استحالة قانونية وعملية ليصرفوا الرأي العام عن استقبال سمو أميرنا المحبوب بطلب الدستور ، ولكن هذه الفكرة فكرة تنازل الأمة المصرية عن سيادتها الداخلية للدولة العلية لن تمنع المصريين الصادقين الذين كرهوا الاستبداد من طلب الدستور والتقدم في طلبه كل يوم خطوة الى الامام .

ويقول أنصار السلطة الفعلية أنه يجب على المصريين أن يغتبطوا بالحالة التي هم فيها في ظل الاحتلال الانكليزي، وان يستسلموا له وهو بعد ذلك متى وجدهم منصرفين عن المطالبة بحقوقهم راضين من الشرف الوطني بالطعام واللباس ، فانه يعطيهم الدستور ويعطيهم ما فوق الدستور . بذلك أيضاً قال أحد كبار الانكليز وقد حادثه باشا مصري في أمر الوفد الذي ذهب للوندره هذا العام . قال ذلك الكبير ان الانكليز يعطون المصريين كل شيء إذا سكنت هذه الحركة الوطنية . كلام لا يدهشنا أمره ، لأننا قد اعتدنا سماعه من الانكليز أصحاب الحل والعقد في مصر . سمعناه وسمعنا أكثر منه في أول يوم وطئت عساكرهم بلادنا . سمعناه في كل فرصة قبل الاتفاق الانكليزي الفرنساوي لسنة ١٩٠٤ . ومن ذلك اليوم صرنا لا نسمعه الا في الأحاديث الودادية غير الرسمية . ولكنا بعد التقرير الأخير للورد كرومر وبعد تصريحاته في خطبته في الاوبرة ، وبعد تقرير السير إلدن غورست . وبعد ما نشرته الجرائد بمناسبة زيارة الجناب العالي للوندرة وزيارته السير إلدن غورست وبعد ما صرّح به هذا الأخير في الشتاء الماضي، وما نسب اليه التصريح به هذا الصيف بعد

(١) نشر بالعدد ٤٥٧ من الجريدة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « أنصار السلطتين »

ذلك كله لم يبقَ في آذاننا مدخل لتلك الوعود، ولا في قلوبنا موضع لوعيها . بل أصبحت الأمة بفضل ما رأته من الخلف اليومي بين القول والعمل، وبركة ما تشف عنه سياسة الوفاق تعتقد اعتقاداً جازماً أن الدستور لا يعطى بل هو يؤخذ، وان هذه الحركة الوطنية المرتبة السلمية هي الكفيل للأمة بنيل هذا الدستور .

على أننا تلقاء ما يقوله أنصار السلطتين يجب علينا أن نصرّح بأن الأمة المصرية كما قالت مجلة المجلات الانكليزية — هي متجانسة الأفراد متضامنة العناصر أكثر من الأمة العثمانية. وانه إذا صحّ أن الدستور خطر في الأمم الشرقية كما يحب اللورد كرومر أن يكون، فان تجربة الحكومة النيابية في مصر لا يمكن أن تكون خطراً فيها كما يكون خطره في الأمم غير متجانسة العناصر .

بقي جماعة القائلين بأن الحركة الوطنية في مصر هي حركة كلامية تنحصر في الكتابة والخطابة دون العمل . وهؤلاء على قلة عددهم وصغر تأثيرهم في الرأي العام المصري يظهر لنا أنهم لا يعرفون ماذا يريدون ؟

ألا ان الحالة المصرية حالة استثنائية صرفة، فالعمل لتغييرها يجب أن يكون استثنائيًّا غير تابع لنظام الأعمال التي قامت بها الأمم الأخرى للتخلص من الحكومة الشخصية الى الحكومة النيابية .

إن السلطتين في بلدنا لم تنكرا إحداها ولا كلتاهما علينا حقنا من حكم أنفسنا بأنفسنا . وان السلطة الانكليزية تتعرض كل حين لمناقشتنا بالحجة في استعدادنا للحكم الذاتي . فالمقام هو مقام حجة وإقناع . على ذلك يكون الواجب علينا أن نقنع الانكليز — وان كان اقتناعهم عسراً بالأمثلة اليومية — بأن الحكومة الشخصية قد فشلت كل الفشل وان مصر مستعدة للحكم الذاتي . ولو ان أعضاء تركيا الفتاة أبيحت لهم المناقشة مع حكومتهم لما التجأوا إلى العمل خفية، بل كان حزبهم يعمل كما نعمل نحن تحت ضوء الشمس . فالواجب علينا عدا الواجبات الاجتماعية من تقويم الأفكار ونشر العلم أن نجعل الرأي العام عندنا مستمرًّا على كراهة الحكم الشخصي ، عاملاً على تغييره ، وان نقنع السلطتين بالأمثلة العملية السلمية أنه يجب على الحكومة أن تحترم الرأي العام .

على أنصار الأمة أن ينتهوا دائماً إلى ما يرمي اليه أنصار السلطتين وأن يوحدوا كلمتهم ويحوّلوا جميع قواهم إلى نيل الدستور ، لا لأن الدستور هو سعادة الأمة فقط ، ولكنه الطريق الوحيد للتمدن المنشود .

— ٦ —

في الخريف الماضي[1] رجع السير ألدن غورست من مصيفه فاستقبلته الجرائد تسرد عليه آمال الأمة المصرية من الانتقال بشكل الحكومة من حالها الحاضرة الى حال تناسب أطماع الأمة في الترقي السياسي وتضمن لها مصالحها وتزيل الجفاء بينها وبين حكومتها. طلبت منه الجرائد أن يسعى في ذلك النظام المنشود بإرشاده ونصائحه — كما يقال — أو بأوامره ونواهيه كما هو الواقع. وما كانت الجرائد في ذلك إلاّ معبرة عن شعور الأمة وارادة الرأي العام.

مرّ العام الفائت فلم نظفر من السياسة الجديدة سياسة الوفاق إلاّ بقانون الأزهر الذي كان تحضيره وتنفيذه مظهراً من مظاهر إخضاع العلماء لقانون لم يؤخذ فيه رأي الأغلبية ولم تتحرّ فيه ارادتهم ولم يلتفت في أمره إلى معارضة بعضهم. فما كان لأحد أن يظن بحق أن هذا الاصلاح الجديد (عينة) لترقي الحكومة الشخصية في معاملة الأمة وطليعة للسير الدستوري الذي كان يرجى في تغير السياسة من الخلاف الى الوفاق.

أما تصرف السلطة التنفيذية في الحوادث فإنه لم يأخذ شكلاً جديداً أيضاً إلاّ في مسألة واحدة هي تحقق المشروع الذي كان منويًّا زمن سياسة الخلاف وهو تخفيف المراقبة بعض الشيء على المديرين. وفي غير ذلك سارت الادارة المصرية على النمط الذي لا يأتلف إلاّ مع شكل حكومة اتوقراطية تماماً. فإن تصرف الحكومة في مسائل الانتخابات وفتح باب الرتب والنياشين الذي كان مقفلاً تقريباً جعل كثيراً من العقلاء ينظرون الى سياسة الوفاق بإشفاق من مضارها على الادارة وعلى الأخلاق.

ذلك ما كان في العام الفائت الذي يعتبر باكورة لهذه السياسة الجديدة وها نحن أولاء نستقبل العام الثاني لهذه السياسة باستقبال معتمد بريطانيا، فهل للامة أن تربط بها رجاء

[1] نشر بالعدد ٤٩١ من الجريدة في ١٥ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان «العام الثاني لسياسة الوفاق»

في تحسين الحال، أم هل يجب علينا أن نقيس المستقبل على ماضي تلك السياسة وحاضرها ، ونتوقع أنها تتدرّج هي أيضاً في مبادئها، وتاتي بآمال الامة من وراء ظهرها ، وتحصر دائرة أعمالها بين السلطتين، ويكون مرماها في العمل هو رضى كلتا السلطتين عن الأخرى ؟

ذلك ما لا نستطيع الجزم به ولكنا نبين لجناب المعتمد البريطاني أن السياسة التي ظهرت بوادرها في العام الماضي والتي كانت تدور على محور ارضاء السلطة الشرعية من غير التفات إلى ارادة الامة، لا تتفق مطلقاً مع دعوى الاحتلال أن يؤهل الأمة للحكم الذاتي . وسياسة كهذه ليس من حقها أن يرضى عنها الرأي العام الذي يجب الاعتداد برضاه . فان أمة لها دون غيرها الحق الطبيعي في حكم نفسها لا يحل في شرعة التمدين أن تتخذ كمية طاطلة لا يحترم لها قول ولا يجاب لها طلب .

— ٧ —

كنّا نفهم من تقرير السير إلدن غورست الذي ظهر في العام الماضي أن النظام النيابي لمصر موقوف على قوة الرأي العام فيها وعلى جده في المطالبة بذلك النظام ، فقد قال بأنه يوجد طبقة من المصريين لا تميل للتوسع في الحكم الذاتي .

قلنا وقتئذٍ أن هذه النظرية صحيحة لا شبهة عليها إذا كان يوجد في مصر حقيقة طبقة من الطبقات تأبى أن تكون الأمة شريكة للحكومة في ادارة شؤونها ، فان أمة في الظروف الاستثنائية التي فيها مصر اليوم يستحيل عليها أن تتخذ وسيلة آكد نتيجة من التسلح بقوة الرأي العام . وانه لا يوجد ملك مستبد ولا حكومة أوطوقراطية مهما كانت قوتها لا تحني رأسها أمام الرأي العام للأمة .

لم يصرّح السير إلدن غورست في حديثه الجديد الذي هو من الأحاديث الرسمية المهمة التي تصلح لأن تعتبر قاعدة لسياسة الانكليز في مصر ، بل للخطة التي ينتظر من بريطانيا اتباعها في الأزمة العثمانية الحاضرة . لم يصرح فيه تصريحاً بأن الرأي العام المصري غير مجمع على طلب الدستور ولكننا مع ذلك نفهم من خلال الحديث ومن اعتباره المطالبة بالدستور « صيحة » أن السير إلدن غورست لا يزال يدين بفكرة قديمة صرحت بها جريدة التيمس من قبل ، وغادرنا اللورد كرومر وهو يردّدها ، فكرة تشوّه وجه وطنيتنا وتلقي العقبات في سبيل مطالبنا . وهي فكرة أن المصريين الذين يطالبون للأمة بحقوقها لا يعملون ما يعملون بإقتناع ، بل هم مدفوعون الى هذه « الصيحة » بدافع آخر غير دافع الوطنية ، ولمصلحة خاصة لغيرهم قد تتفق مع مصلحة الوطن وقد تختلف عنها . وكان تعبير التيمس عن أعضاء جمعيتنا العمومية المحترمين انهم سيقوا لطلباتهم كالخراف من غير أن يعلموا إلى أي طريق هم مسوقون .

تلك الفكرة المحزنة أو التهمة الشنعاء ، قد كان يجد اللورد كرومر لنفسه شبهة في الاعتذار عنها أزمان سياسة الخلاف وتوتر العلاقات بين عابدين وقصر الدبارة . فماذا يكون عذر السير الدن غورست في هذا الزمن زمن الوفاق الذي يعلم هو حق العلم أن قصر الدبارة

---

(١) نشر بالعدد ٥٠٠ من الجريدة في ٢٩ من اكتوبر ١٩٠٨ بعنوان « حديث السير ألدن غورست »

وعابدين أصبحتا تنطقان بلسان واحد . فما تصريح شوقي بك يخالف تصريح جنابه بكثير ولا بقليل . في هذا الزمن أصبح من الخطأ الفاحش أو من تعمد الخطأ أن يلوح على قول السير إلدن غورست أن طلاب الدستور في مصر هم حتى الآن مدفوعون إلى طلبه من ارادة فوق ارادتهم، أو لمصلحة أخرى غير مصلحة الفلاح المصري، أو أولي الجلابيب الزرقاء على رأي لورد كرومر . ولقد عرف السير إلدن غورست أن في مصر رجالاً يعرفون كيف يخدمون وطنهم حبًّا في خدمة الوطن لذاتها، وانهم يقفون وقفة الشجاع أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية على السواء يطالبون كلتيهما بأن تنزل عما في يدها من حقوق الأمة تلك الحقوق الطبيعية المقدسة التي لا يذهب بها التقادم ولا التسويف في ردها لمالكها الطبيعي . اللهمَّ إلاّ أن يكون بين مجرى الأحوال في مصر وبين جناب المعتمد البريطاني وسطاء يقلبون له الحقائق وذلك ما نستبعده على رجل خبر الأحوال المصرية قبل الآن وعرف لغة البلاد .

لا أكذب الله أنه لا يزال منا بعض من كبار الموظفين ومن الأعيان — وعددهم مع السرور قليل جدًّا — تخلع قلوبهم الأحاديث الرسمية، وتخطف أبصارهم فتسحرهم أمام السلطة حتى لا يرون الاّ بعينها، ولا يسمعون الاّ باذنها، أولئك هم لا يزال ايمانهم بقوة الرأي العام مدخولاً فيه . أولئك تأخذهم فكرة الاستهزاء بنظرية الرأي العام وبأن السلطة المطلقة غاصبة دائماً وغير مستحقة للبقاء مهما كانت عادلة في أحكامها . وإنا لننصح لهؤلاء على قلة ايمانهم بقوة الرأي العام أن لا يدخل الى قلوبهم استهزاء جناب المعتمد البريطاني بالحركة الدستورية، كما تدخل الآي المنزّلة الى قلب الخلي من الشكوك . وان لا يعتبروا حديث شوقي وحديث السير إلدن غورست على أهميتهما السياسية الاّ طريقة من الطرق التي يراد بها صرف كبراء الأمة المصرية المقربين من السلطتين عن الاشتغال بسياسة بلادهم . فان الأمة مهما كان وصف الانكليز لها مستعدة لقبول التربية السياسية التي تنحصر في النداء بسلطة الأمة، وأخذ الاجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك في افئدة الناشئة ، حتى تكمل قوة الرأي العام ويكون من نتائج هذا الكمال الحصول على الدستور حتماً على الشكل المناسب لحالة الأمة من التمدن .

— ٨ —

كم لسياسة الوفاق علينا من نعمة نذكرها كلما فكرنا في مآل هذه الأمة وما يضمر لها الاستقبال من السعادة أو الشقاء[1].

كانت الخطة السياسية التي تستخدمها الحكومة في حكم هذه الأمة سياسة إبهام ومواربة كاسية أثواباً من حسن النية، وخدمة الانسانية، وضرورة الاتفاق على المصالح المتبادلة بين مصر وانكلترا. آخذة مظاهر كاذبة من الرقي الى الحرية والاستقلال بمساعدة حكومة أهلية مطلقة تمام الاطلاق تحب الاستقلال شهراً وتكرهه دهراً.

وكنا في هذا الموقف المظلم المرتبك يمن علينا الانكليز في وجه حكومتنا الأهلية التي لم يتغير نظامها بأنهم قد خلصونا من ظلم السخرة والعونة والكرباج والإفلاس. ولو شاءوا لقالوا إنهم أوجدوا مصر من العدم، يقولون ذلك كل يوم في وجه حكومتنا فكان قولهم يؤلمنا لأنفسنا ويؤلمنا لحكومتنا التي كانت تقبل كل هذه التهم وتلك المنن هادئة ساكنة.

* * *

كنّا في هذا الموقف المظلم نغتفر لحكومتنا الأهلية كل ما كانت تتهم به بعامل الجاذبية لها، والرجاء فيها إنها متى استرجعت من سلطانها، وأنفذت من كلمتها، كان أول عمل لها هو الدستور تفتح به قلب الأمة لها، وتغسل به ما عساه يكون علق في النفوس من التهم التي أتهمها بها الأجنبي.

وكنّا مع هذا الاعتبار نثق بخطابات الانكليز ووعودهم، كما نثق بآمالنا في فرنسا وعلاقتنا بتركيا. نثق بذلك كله كما يثق الغر بالناصح العدل. فكنا من مجموع هذه الاعتبارات

---

(١) نشر بالعدد ٦٠٤ من الجريدة في ٧ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان « ذكرى السياسة ».

من سياستنا في إشكال لا نهتدي معه إلى أي الطرائق أنجح في الوصول إلى سعادتنا المنشودة ؟ .

غير أن الزمن الذي هو الكفيل الوحيد بكشف الستار عن الأطماع السياسية قد أنزلنا من سماء تلك الآمال المشوهة على بلاط الحقيقة . نحسها بالعين وباليد . فلم يبق من وعود الانكليز ولا من غيرة الفرنسويين ، ولا من اهتمام العثمانيين ، ولا من عزيمة الحكومة الأهلية إلاّ درس واحد يعلمنا أن كل رجاء في غير الرقي الذاتي للأمة أمل باطل وأحلام نائم .

ذهب اتفاق سنة ١٩٠٤ بالبقية الباقية من الأمل الكاذب في فرنسا ، وذهب هذا الوفاق وما تقدمه واقترن به وتأخر عنه من تصرفات الانكليز في البلد بالثقة بوعودهم . وذهب سكون العثمانيين من سنة ١٨٨٧ وتصريحاتهم الأخيرة بالثقة بآمالنا باهتمامهم في مصر ، وذهبت مظاهر سياسة الخلاف بقدرة الحكومة الاهلية على المخاطرة لرقينا . وذهبت مظاهر سياسة الوفاق برغبتها الأكيدة في إنالتنا الدستور أو استعدادها للجد في اجابة هذا الطلب ، ذهب ذلك كله فلم يبقَ إلاّ القوة الذاتية للأمة تبعثها الى الأخذ بجميع أسباب الرقي العلمية والاجتماعية والسياسية . وليست هذه القوة قليلة إذا صرفت بجد ونشاط في الاعتماد على النفس ، وتحضير الأفكار للدستور ، ثم أخذه بعد ذلك لأنها لا تكون محترمة المصالح إلاّ إذا كانت قوية ولا تكون قوية إلاّ بالدستور .

بعد هذه العبارات المنقولة على الدروس العملية التي يقدمها التاريخ لمشاعرنا تحت ضوء الشمس لا نزال نرى بعضنا يتلكأ في فكرته السياسية تلكؤاً ناشئاً عن طراوة في العزيمة ومبالغة في الاتكال ، وسلامة في الصدر قد لا تفسر إلاّ بالبله أو بالغفلة .

هؤلاء قد يتخذون المقدمة نتيجة ، والنتيجة مقدمة ، فيقولون ان صوالح الأوربيين في مصر يجعل إلتهامها مستحيلاً أو عسراً على كل طامع ، وأن الأمة متى حسنت أخلاقها ، ونمت ثروتها ، وضبطت طرائق التربية فيها وانتشر لواء العدل عليها قويت واستقلت عن كل ما سواها . ولا يدري هؤلاء أن الأخلاق لا تحسن مع الحكومة الاستبدادية التي كانت سبباً لفسادها . وان الثروة لا تنمو مع الحكومة المطلقة التي كانت سبباً لنقصها . وان الأمة لا تقوى إلاّ

إذا أحست بسلطتها . وذلك لا يكون إلا بأن نسعى من الآن في استقلالها الداخلي الأممي، أي كسب سلطتها أمام حكومتها . وتلك هي الخطوة الأولى للاستقلال فانظر كيف يقلب هؤلاء النتيجة إلى مقدمة والمقدمة إلى نتيجة . وما أبعد فكراً مثل هـذا الفكر غير المرتب أن يؤدي الى نتيجة عملية مضبوطة .

ومنهم من يأخذهم الميل الى العادة القديمة أو الهروب من التكاليف والعمل . فيقولون إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وما دامت الأمة على هذا التقاطع بين أفرادها فلا يمكن أن تنجح . يقولون ذلك ويظنون أنهم قالوا كل شيء . وأنهم برأوا ضمائرهم من الواجب الأول عليهم في تغيير أنفسهم . ينتظر كل واحـد منهم أن يكون هو آخر من يغير نفسه، لا أول من يغير ما بنفسه، حتى يغير الله ما بالأمة . ومثل هذا الفكر النائم يستحيل عليه أن ينتج نتيجة عملية حقيقة بالاحترام .

ومنهم من يطلب الدستور ويرجوه لأمته وهو مع ذلك يسمع من قلبـه منادياً يناديه بأنه لا حياة له إلاّ بالتقرب من السلطة والتزلف اليها، ليعتز بسلطانها على من يساويه، ويفتخر برضاها على من يحادثه . ينفضح هذا النداء الخفي فيظهر على أعماله التي لا يفسر عمل منها إلاّ بالتفاني في خدمة السلطة، ان رجلاً حاله كذلك ظاهره الدستور وباطنه الاستبداد . في لسانه القوة وفي قلبه الضعف . في كلامه المساواة الديموقراطية وفي عقله هوس التفاضل بين الطبقات ليس مفضل جدي . مثل هـذا الفكر أيضاً يستحيل أن ينتج إلاّ نتيجة سيئة على الأخلاق والمبادىء ، بل على الأمة وتمشيها نحو الدستور .

* * *

ومن هؤلاء من قلّ فهمه للاشياء . ولكنه مع ذلك فيلسوف بالطبـع — كما يرى على الأقل — فيقول لك تلك كلها نظريات في نظريات ، وما النظريات بمخلصة الأمم مما هي فيه من الشرور الذاتية، ولا الأطماع الأجنبية، فأعدّوا لهم من قوة و . . . الى آخر هذه الفلسفة السوداء . مهلاً أيها الحكيم: إني أشك كثيراً في أنك تأتي أبسط الاعمال من غير أن يتقدم عملك القصد أو النية ، وانه يوجد في نفسك جزء معنوي يتقدم كل عمل حسي من أعمالك.

فهل تسمح للامة أيضاً وهي كأن حي مثلك أن تفتكر هي أيضاً قبل أن تعمل، وما فكر الأمة في مصلحتها إلاَّ نظرية ، فكيف تهرب من النظريات . والله شهيد ان القائلين بهذا المذهب ـ يريدوننا قبل أن نخطو خطوة الى الدستور ـ على أن نكون في أعمالنا كالانكليز الذين مضى على كسبهم للدستور سبعة قرون ، على ان الانكليز أنفسهم لاحياة لهم إلاَّ بالنظريات، فالنظرية هي القلب ، والعمل هو اليد ، ووالله ما تحرَّكت يد في جسم مات قلبه .

* * *

ألا ان طريق الحق واضح ، وسياسة مصر قد كشف الزمان عنها كثيراً من أستار الإبهام التي كانت تغشيها ، فما على الناس إلاَّ أن يضعوا لتقدمهم قاعدة ان الحرية الشخصية محترمة ، وان كل سلطة هي للأمة ، وان تقديس السلطات ايقاع للأمة في أخزى مراتب الاستبداد ، وان أول الاعمال أعمال القلوب، فاذا تمكنت من القلوب نظرية الدستور فما هي إلاَّ فترة حتى تكسبه الأمة .

تطاحن المبادئ

— ١ —

لا يظن القارىء أنا نشق عليه بأن ندخل به في وصف مركز الحكومة المصرية في نظر القانون الدولي [١] ، ولا في اقامة الدليل على أنها مستقلة استقلالاً نوعيًّا ، كما يقول بعض ساسة الانكليز ، أو انها تابعة تبعية كاملة لحكومة جلالة السلطان كما يقول بعض علماء الحقوق من الفرنساويين . بل نريد من هذا المقال أن نصف حال الحكومة وحال الأمة من الوجهة السياسية ، حتى إذا وضح مركز كليهما بالنسبة للأخرى سهل تحديد حقوقهما وواجباتهما كلتيهما نحو الأخرى . كان لمصر حكومة يعرف الناس جميعاً انها كانت مستأثرة بالسلطة دون الأمة . وما كان لهذه قِبَل تلك إلاّ الطاعة العمياء . ولم يكن مجلس النواب المصري في عهد المغفور له الخديو الأسبق [٢] ليغير من حالة استئثار الأمير بالسلطة ، ولا من حالة الأمة من الاستكانة والضعف ، بل كان أعضاؤه كأنهم موظفون في الحكومة . وكلنا يعلم سبب إنشاء المجلس المذكور وسبب إلغائه — جاء بعد ذلك دخول أوربا في شئون المالية المصرية وشمل نفوذ التأثير في أمور أخرى أيضاً — وبقيت الأمة المصرية بعيدة عن أن يكون لها رأي حقيقي في إدارة البلاد أو شيء من الحياة السياسية إلى عهد المغفور له الخديو السابق [٣] فظهر الحزب الوطني بايعاز في بادىء الأمر . ثم غلا في مقاصده وطاش سهمه عن القصد ، حتى ان أحد زعمائه قال للمرحوم سلطان باشا يوم الدار [٤] « إن الحزب الحر في إنكلترا عاضد لنا » فأجابه الباشا : « إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للانكليز » فقال زعيم آخر : « لا ناقة لي فيها ولا جمل » فأجابه المرحوم أحمد عبد الغفار بك : « إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجمال » . ولا يزال بين ظهرانينا من شهدوا ذلك في بيت سلطان باشا يوم دخله الثائرون [٥] ، وهم يروونه الى الآن . وبالجملة فلم يقوَ مجلس النواب وقتئذٍ على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو ، بل وافقهم منهم كثيرون ، رغبةً في منافع ،

(١) نشر بالعدد ١٣ من الجريدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « حالتنا السياسية »
(٢) المغفور له اسماعيل باشا (٣) توفيق باشا (٤) يوم الدار (٥) دخول الثوار بيت سلطان باشا

أو رهبة مما يجره الخلاف . وما ثار الثائرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء ، وكان ما كان من الاحتلال الانكليزي الذي هو باق الى الآن . من ذلك الحين وجد في البلد سلطتان : إحداهما السلطة الشرعية القديمة ، والأخرى السلطة الفعلية الجديدة اتفقنا بادىء الأمر، ثم اختلفنا اختلافاً ظهرت آثاره، ثمّ زالت أو خفيت . ولا تزال تخفى وتظهر بمناسبات الحوادث ، ذلك قول الحق الصراح عن حكاية الواقع وهو أن الأمة المصرية كانت ولا تزال بين هاتين السلطتين لاحول لها ولا قوة، تدفع بها الحوادث مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال، فهي ضائعة بين السلطتين . ولم تنل بفضل إحداهما نظاماً سياسيًّا حقيقيًّا يجعل لها حياة أمّيّة مستقلة عن تأثير السلطة . كانت مصر ولا تزال مستقلة استقلالاً إداريًّا ، أعني أن أمراءها لهم الاستقلال الاداري في داخل البلاد عن سلطة الباب العالي . ولكن هذا الاستقلال خاص بأشخاص الامراء . فاذا كان للأمة معهم من الحق ؟ لا شيء ! بل رغبة الأمير هي الكل في الكل . وُجِدت السلطة الفعلية للاصلاح ولتهيء الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها ، وما عملت من هذا التهيّيء شيئاً ولا وجد للأمة معها نظام يدل على حياة سياسية أو مُهيّىء لتلك الحياة السياسية — فإن قلت ألا ترى مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — قلنا : ما أشبه هذه المجالس بمجلس النواب في عهد الخديو الأسبق [1] لولا الحرية الشخصية للفرد — فان هذه المجالس مضى على وجودها نحو ربع قرن ولم تعمل عملاً ما للبلاد، ولا رأينا أيّة نتيجة من وجودها تدلنا على أن الحكومة تعتبر للأمة معها شركة في العمل أو حياة سياسية . على أن الذي نأمله أنه كما اهتمت الحكومة بالمالية ، والحرية الشخصية ، تهتمّ أيضاً بالحياة السياسية ، حتى يتحقق بذلك عزم تأهيل الأمة لحكم نفسها بنفسها . هذه المجالس الحاضرة كانت من يوم أن وجدت ولا تزال عديمة الفائدة من كل ناحية ، فلا الحكومة فكرت في توسيع اختصاصها بالتدريج ولا ملت تلك المجالس من البقاء غير المفيد ، حتى أن أعضاء مجالس المديريات لم ينفذوا كل ما أعطي لهم من الاختصاص بنص القانون، بل قصر اجتماعهم على نظر أعداد المكعبات اللازمة لتطهير الترع والموافقة عليها . وكذلك الموافقة على إنشاء سكة زراعية ، إلاّ ما سمعناه مرة عن مجلس المديرية في المنوفية ، فانه قرر قراراً من نوع الضرائب ولم ينفذ ذلك القرار — وأما مجلس الشورى [2] فإنه كان أحياناً يعرض على الحكومة طلبات واقتراحات وقد

(١) المغفور له اسماعيل باشا (٢) مجلس الشورى والجمعية العمومية مجلسان من اختراعات الانجليز كان لهما نوع من حرية الانتخاب ، وجزء من أعضائهما معين في الجمعية العمومية ورأيهما استشاري صرف . وفيهما شبه بمجلس النواب ومجلس الشيوخ الآن .

تعب من العمل فأعرض عن كل شيء . فلا تقل لي شيئاً عن هذه المجالس فإني أكرر لك بأنها ليست أشد تأثيراً من مجلس النواب في عهد اسماعيل باشا . عرفنا مبلغ حقوق الأمة لا بالنظر إلى الطبيعة ولا بالنظر إلى القانون ولكن تلك حقوقها الظاهرة أنها لم يكن لها في الماضي وليس لها في الحال ، شركة حقيقية مع الحكومة . على أن لكل أمة حقاً طبيعياً في أن تشترك حكومتها في إدارة أعمالها إلاّ أن يكون شكل الحكومة استبدادياً صرفاً — وهذا النوع من الحكومات تأتي به القوة وتذهب به القوة . وعندنا أن كل حق بني على القوة ، لا يسمى حقاً مطلقاً . إذ القوة تنافي الحق ، بل تناقضه وتهدمه ، فلا يصح أن يكون الهادم للشيء موجداً له — وعلى ذلك فإنا نعني بالحكومة ، الحكومة التي تتبرأ من هذا الشكل وتميل بقولها وفعلها إلى أن تكون مقيدة بالدستور ، وأن لم تكنها بالفعل . حقوق الأمة السياسية هي اشتراكها مع الحكومة في العمل العام . وهذا الاشتراك في مثل أمتنا وحكومتنا ، يكفي لتحققه أن يحصل منه شيء تدريجي ، بمعنى أن يكون لمجالس المديريات حكم مع المدير في مديريته في مسائل معينة ، لا مجرد رأي عديم القيمة . وأن تكون مدة انعقادها تسع أن يتداول الأعضاء فيما بينهم في كل أمر فيه بارقة مصلحة عامة — وأن يجعل لمجلس شورى القوانين اختصاص بأن يكون رأيه قطعياً في كثير من المسائل . ولا بأس من أن يكون رأيه في بعض الأمور على سبيل الاستشارة ، بشرط أن الحكومة كلما رفضت طلباً من طلباته تبيّن له الأسباب وتسمح له بالمناقشة فيها . فإن لم تقنع بمناقشته فلها الأمر النهائي بعد ذلك — كذلك الأمر في الجمعية العمومية . بهذا يتحقق معنى المشاركة ما دامت الحكومة عازمة أن تؤهل الأمة لتحكم نفسها بنفسها — لأن التأهيل للحكم لا يمكن إلاّ إذا أخذ بأسبابه ، وأسباب التأهيل هي جزء منه — فأما كون الحكومة تظن أنها تترك الأمة هكذا بعيدة عن كل سلطة وتظن أنها يأتي عليها يوم تكون فيه كفؤاً تاماً لأن تحكم نفسها بنفسها ، من غير عسف ولا تخبط ، فهذا مستحيل الوقوع ، بل متى تأنس الحكومة من الأمة هذه الكفاءة إلاّ بالعمل ؟ ومتى يرى كبراء الأمة أن لهم مكانة في نظر الحكومة فيخلصوا لها ويحبوها ، إلاّ إذا أرتهم بوارق الآمال في أنها كما سمت للخير المالي والحرية الشخصية تسعى أيضاً إلى الخير السياسي . الأمة المصرية أمة تحب السلام والعدالة القانون

كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية [1] . فنظن أنه قد حان الوقت لأن تسمح لها السلطتان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكيلا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها، ولتقوم بواجبات الأمم من السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية . فإن القيام بهذا يتوقف غالباً على اعتبار الأمة في نظر نفسها ، وليزول الجفاء بينها وبين الحكومة ، وتتعاونا حقيقةً على القيام بالمصلحة العامة .

(١) المقصود بالسلطة الشرعية سلطة الخديوية ، والسلطة الفعلية هي سلطة الاحتلال الانجليزي ممثلة في عميدها ، وكان في ذلك الوقت الحاكم بأمره في البلاد . وأول عمداء انجلترا بمصر لورد كرومر . وكان مستبداً ضيق الصدر بالاصلاح غير محيط بتاريخ الامم العربية فسقط في أخطاء قلبت آية الاستعمار عاملا على تنبيه شعور الامة . وكتابه عن مصر مثل حي على جهله الفاضح بحقيقة مصر والمصريين . وظل عميداً قرابة خمس وعشرين سنة أنزل في خلالها بمصر من الفوادح السياسية ما حفزها الى التطلع الى الاستقلال التام . وعندي أن أعظم ما وقع فيه من الاخطاء سعيه الى جعل الجنسية المصرية جنسية دولية . ولو انه أحاط ببعض الشيء بتاريخ هذا الشعب القديم لعلم في أول ما يعلم أن هذا أعظم جرح أصاب العزة القومية . وترى ذلك مشاراً اليه مرات في صفحات هذا الكتاب . انظر خاصة بحث المؤلف في الرد على لورد كرومر في محاولته تشكيل مجلس تشريع دولي يشرع لمصر ، فان ذلك ما كان غير تمهيد أريد به جعل الجنسية المصرية دولية . على أننا اذا نظرنا الى هذا الماضي القريب وحالنا الآن لبان لنا جلياً أن حركة الوطنية المصرية انتصرت انتصاراً فذاً على جميع قوى التأخر التي أحاطت بها قرناً بأكمله من الزمان .

— ٢ —

قلنا إن الأمة المصرية يجب أن تتخذ لها مركزاً ثابتاً وسطاً بين السلطتين [١]، وأن لا يدني بها حب العبودية أو يرمي حب المنفعة إلى أن تنسى شخصيتها وتلقي بنفسها طائعة غير مكرهة تحت أقدام أحد الطرفين [٢]، مع المحافظة دائماً على احترام السلطة والقانون. هذا قول حق. ولكن هل يرضاه سادتنا مرشدو الأمة الذين نجد صحفهم محشوة بكلمات الاخلاص والوطنية، والوطنية الحقة والاستقلال، والحزب الوطني الحر والجلاء، ومجلس نواب فرنسا حقبة ... ومجلس نواب الانكليز حقبة أخرى [٣]؟. لا أتعرض لسبب وجود كل صحيفة من هذه الصحف التي نعنيها والتي منها من يروّج مصالح الاحتلال، ومنها من ينفذ الارادات المستترة للمعية السنية — ولكنا نذكر للقارىء طرفاً من آثارها في الأمة وفي الحكومة ونزن لها طرفاً من منافعها الصغيرة عما يقابله من مضارها الكبيرة، حتى ينتبه الذين لا يزالون على غير بيّنة من الأمر.

وقفت الأمة فترة من الزمان موقف الحائر الدهش عطشى لمعرفة الصالح لها إن دوّختها الأيام وعاسرتها الليالي، ترسف دائماً في أغلال الجور، فظهر لها المرشدون ليرووا غلتها بفيضان أفكارهم، ويشفوا علتها بحكمتهم، فتوجهت إليهم بكليتها توجّه البريء السليم النية، واعتمدت عليهم في تقدّمها اعتماد الأعمى على عكازه، فما راعَوا فيها ذمة، ولا أخلصوا لها نصحاً — يقبل أحدهم عليها فيفت في عضدها، بأن يزين لها القعود عن أن تطالب بحقوقها. فتارةً يجرح شعورها غير هيّاب برميها جميعاً أحياناً بعدم الكفاءة، والأخرى بالانحطاط في الأخلاق، يزين لها ما يقع من غلطات الاحتلال، ويكسو بحكمته الزلل بكساءٍ من السّداد —

---

(١) نشر في العدد ١٤ من الجريدة المؤرخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « الحق الصراح »

(٢) المقصود بالطرفين هنا طرف السلطة الشرعية (الخديو) وطرف السلطة الفعلية (الاحتلال)

(٣) هنا اشارة الى خصومة السياسيين وكان في مصر ثلاثة أحزاب: حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية يمثله الشيخ علي يوسف وجريدته المؤيد وهو حزب السراي: والحزب الوطني وكان يلجأ الى فرنسا يستعديها على انجلترا مستغلا خلافهما على تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في الشرق، مع القول بالتمسك بعلاقتنا بالاتراك. وحزب الامة القائل بالاستقلال التام عن الجميع وخطته التدرج والتعاون لا المظاهرة واتخذ الانجليز من بعض ضعاف الوطنية والمسترزقين بطانة يناوئون بها هذه الاحزاب.

كل ذلك ليرضى عنه عميد الاحتلال ، ويجعل له علينا سلطاناً مبيناً . ثم جاء بعد الآخرين يزفون لنا البشرى بتحديد موعد الجلاء اعتماداً على جناب المسيو دولنكيل[1] الذي جاءنا جيئة مباركة ، أقام فيها مدة قصيرة أصاب فيها ما أصاب من حفاوة واجلال ، ونعم وفادة ووداع على صفاء الى الملتقى . . . فما لقينا بعد وما لقينا منه إلاّ كلمة مجاملة رداً للزيارة وما الذي يدريكم ان المستر روبرتسون[2] يكون أشبه النواب بالمسيو دولنكل ؟ . أخذ هؤلاء المرشدون يختلفون مع الأول في المقدّمات ويتحدون معه في النتيجة ، يختلفون معه في أنه يدعو الى الاحتلال، وهم يدعون الى الرجوع الى ما قبل الاحتلال والنتيجة واحدة : هي انصراف الأمة بالطريقتين عن التفكير في تكوين ذاتها ، يختلفون في تقدير الأشخاص من كبار الموظفين . فمن اتصل منهم بعابدين كان عدواً لأول المرشدين ، عدواً للعقل والحكمة والحرية محبّاً للعبودية . ومن اتصل بقصر الدبارة[3] كان عند الآخرين مارقاً من الوطنية ، خائناً لبلاده — فهل يقول لنا الأول ما ذنب قضاة الاستئناف أن يرموا بعدم الاخلاق إلاّ ما اقتضاه من القول ترشيح المستر بوند[4] رئيساً للمحكمة ؟ . وهل يقول لنا الآخرون ما ذنب فقيد الحكمة والبلاد المرحوم الشيخ محمد عبده إذ يطعن عليه في اخلاصه ووطنيته إلاّ حبه منفعة الأمة وتحريه طرق الاصلاح وإتيانها من أبوابها، واعتقاده أن خدمة البلاد شيء والعبودية للمالك أمرٌ آخر . وأن الوطنية تقضي بحب الأمة وتكوين زعماء لها ينقبون عن مواطن المصلحة فيطرقونها — بل ما ذنب سعادة سعد باشا زغلول إلاّ مشروع مدرسة القضاء الشرعي[5] وماكان فيه المشروع من الترديد بين الإمضاء والإقصاء . . . حتى نزعوا عنه رداء الوطنية الذي يلبسونه لمن يحبون ، وينزعونه عمن يكرهون[6] . كل ذلك لارضاء المقامات التي يتصلون بها . ومع ذلك الاختلاف في المقدمات نرى المرشدين المتعادين قد اتفقوا في النتيجة . وماهيه ؟ . هي أنهم بما غمزوا وما لمزوا وما حطّوا به من كرامة، أفلحوا أو كادوا يجرّدون الأمة من زعماء تركن إليهم . . . اختلفوا في الجملة على الحكومة

---

(١) سياسي فرنسي زار مصر فاحتفى به الحزب الوطني تنفيذاً لسياسة استعداء فرنسا على انجلترا ، وكان لمناورات فرنسا في مصر وغيرها أثر في اتفاق عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ استقلت فيه فرنسا بشئون المغرب واستقلت فيه انجلترا بشئون مصر .

(٢) عضو مجلس العموم البريطاني ومن الاحرار ظن فيه خير لمصر ، فخاب الظن (٣) مقر العميد البريطاني وهو مقر السفارة الانجليزية الآن .

(٤) قاض انجليزي رشح رئيساً لمحكمة الاستئناف الاهلية وكان لترشيحه ضجة سياسية عظيمة شغلت صحفنا السياسية في ذلك الوقت زمناً ما .

(٥) مدرسة أسست لتخريج القضاة الشرعيين والموظفين القضائيين في المحاكم الشرعية والمحامين الذين يمثلون أمامها ، وقد ألغيت الآن ، وكان مقرها مكان كلية اللغة العربية التابعة الازهر الشريف .

(٦) ما أشبه الليلة بالبارحة

أي على الوزراء . فالفريق الأول يجعل الحبة من حسنات الحكومة قبة . ويقلب سيئاتها حسنات . والفريق الثاني يجتهد في الحط من مقامها والتشهير بها في غير موضع التشهير . واتفقوا جميعاً في النتيجة وهي تصغير مركز الحكومة في أعين الناس ، حتى لقد كاد طرفا الحكومة والأمة يعمل كل منهما على شاكلته . وكادت تقل ثقة الأمة بحكومتها ، بل كاد وزراؤنا يسأمون خدمتها الحقيقية . ولا أدري إن كانوا سئموها بالفعل ؟ إلا إن تظهر الأمة معاونتها لهم واعتدادها بهم فيأتون بالمقابل وهو الإخلاص في خدمتها . اختلفوا في تقدير أشخاص الأمة أيضاً . فالذين لا يزورون قصر الدبارة من أولي المقامات في الأمة ، لا نصيب لهم بالضرورة من اطراء الفريق الأول . والذين يزورونه يعتبرون في نظر المرشدين الآخرين أنهم باعوا وطنهم وتسللوا من قوميتهم ورُمُوا بأقبح ما يرمى به الرجل الرقيع . وليس يدري أحد لهذا معنىً أيضاً ، لأن حضرات المرشدين يطلبون على صفحات جرائدهم من جناب اللورد كرومر أن يهبهم مجلساً نيابيًّا ، يشكون إليه تأثر الامة من الحكم والتنفيذ في حادثة دنشواي[1] . . .

يطلبون اليه . . . ويطلبون اليه . . . أليس هذا اعترافاً منهم بالواقع من سلطته الفعلية في مصر

---

(١) كان فريق من الامة يرمي كل من اتصل بالانجليز بالمروق من الوطنية ثم يلجأ اليهم في طلب الدستور ويحتجون لديهم على القسوة التي ظهر بها الانجليز في حادثة دنشواي . وحادثة دنشواي من الحوادث التي زعزعت مركز لورد كرومر في مصر ، بل انها أحرجته حتى ذهب ما كان يدعيه من العطف على ذوي الجلابيب الزرق هباء وطاحت به هذه الحادثة أباديد . وملخص الحادث أن كتيبة من الجيش البريطاني كانت في مظاهرة حربية أراد بها كرومر أن يظهر للمصريين قوة انجلترا الحربية فأخذت تخترق الدلتا . وخرج من معسكرها بجوار طنطا سبعة ضباط ليصطادوا الحمام الداجن حتى اذا كانوا في قرية دنشواي عارضهم الاهالي مدافعين عن مالهم لان الحمام مملوك لهم وليس برياً ولا صيداً مباحاً ، فأطلق أحد الضباط طلقاً أردى امرأة وجرح آخرين فتألب عليهم الفلاحون فخافوا وهربوا فوجد أحدهم ميتاً على أربعة أميال من القرية . وبلغ حنق كرومر مبلغه فأراد أن يقتل جملة من أهل القرية بالرصاص من غير محاكمة ، ولكن لم تواته الظروف على ارتكاب هذا الجرم ، فتكونت محكمة مخصوصة حاكمت المتهمين من أهل القرية محاكمة صورية فأصدرت حكمها باعدام أربعة وعلى أربعة بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة بخمس عشرة سنة وعلى ستة بسبع سنوات وعلى ثلاثة بسنة وخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة وأخلي سبيل واحد وثلاثين . وقد وقع التنفيذ في جرن القرية نفسها وعلى مرأى من أهل المحكوم عليهم ، فكان هذا التنكيل في الواقع تنكيلا لا بالمصريين ولكن بالسياسة الانجليزية في مصر . لان هذه الحادثة كانت نقطة تحول ظاهر في الوطنية المصرية .

رحم الله شهداء دنشواي . انظر مذكرات بلنت ص ١٥٢ — ١٥٣ جزء ثان — حوادث سنة ١٩٠٦ .

أو ليس صاحب السلطة يؤمّه كل أصحاب الحاجات الخاصة والعامة ؟ وما الذي يدريهم ان من يزور قصر الدبارة يطلب ما يطلبون أو مثل ما يطلبون ؟ قالوا بل الطلب حلال بالكتابة حرام بالمشافهة ، حلال لنا حرام على غيرنا ... الوزراء يذهبون إلى هناك ، فهم غير صالحين، الأعيان يذهبون إلى هناك فهم غير وطنيين ... ولم يبق من الوطنيين إلاّ من لا يخرجون من بيوتهم أو من يتصدّرون للارشاد ، نظن أن هذا القدر لا يكفي الوطن من بنيه إذا حكم على الجميع بمعاداته دون النزر اليسير . أما والله إني لأترك هذه القضية لفطنة المرشدين . يقضون فيها بالعدل وأنعم بالقضاة العادلين ... اختلفوا في طرق هذا التقدير واتفقوا في النتيجة ، وهي تجريد الأمة من كبرائها وذوي عائلاتها . على أنهم أعلم منا بما يقول كبراء علماء الاجتماع ، ان الأمة إنما تتكوّن من العائلات وليس للفرد في تكوينها الاجتماعي نصيب . اختلف طرفا المرشدين في وجهة رميهم بعضهم بعضاً . فالفريق الأول يرمي الثاني بعدم الحكمة وسوء القصد . والفريق الثاني يرمي الأول بالدخلاء أو بعدم الوطنية ولكنهم مع ذلك اتفقوا في النتيجة . وهي : أنهم حطوا من كرامة رجال الصحافة الذين نفسهم أنهم يتخالفون في المبادىء أو في وجهة الحكومة أو في طريق الارشاد ، وربما احتاج الأمر الى التعريض البعيد دون صريح اللفظ من الانتقاص . وكان من هذه النتيجة التأثير في أخلاق الناس . وخلطهم بين حرية القول وبين الشتم بما يشكو منه الآن أغلب عقلاء الأمة . اتصل كل فريق بسلطة ، فزيّنّ لها ما زين من المذهب ، معرضاً عن كل ما يراد من جهتها [1] من غير السداد . فماذا قال الفريق الأول يوم أقيل فضيلة الأستاذ الشيخ حسونة النواوي من منصبه . وما الذي صنعه ذلك الشيخ الجليل أكثر من قول ما يعتقده الحق حتى أقيل . وما الذي قاله الفريق الثاني حين أقيل من منصبه سعادة حسن باشا عاصم ، وكلنا يحس بلزوم الحرص عليه في مثل منصبه . وما الذي كان جناه أكثر من أنه رأى الحق ظاهراً فدافع عنه ؟ على من تلقى تبعة تهمتنا بغير حق بالتعصب الديني الذي لا نزال نتبرأ منها إلى الآن ؟ بل على من تلقى تبعة التأثير في حادثة العقبة [2] من غير

(١) أي من جهة السلطة (٢) حادثة العقبة أو حادثة طابه . أراد سلطان تركيا أن يمد فرعاً في سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة . وكان للورد كرومر جاسوس يرود أنحاء سينا تحت حمايته يدعى «براملي» Bramley ، التقى بكتيبة تركية بجوار طابة فوقع بينه وبينها نزاع قلبه كرومر الى نزاع سياسي على ملكية سينا وأيده سير ادورد جراي وزير الخارجية وأرسل بلاغاً نهائياً لتركيا . غير ان العالم الاسلامي كان في هياج لمركز الخلافة في هذا النزاع السياسي . ووقعت هذه الحادثة في سنة ١٩٠٦ وانتهت بضم سينا الى مصر انظر مذكرات بلنت جزء ٢ وبخاصة مذكرته لجراي ص ٤٥٧ — ٤٦٠ في ٩ من مايو سنة ١٩٠٧ .

موجب وهي التي جرت ما جرّت خلفها ؟ لا أنكر على تلك الصحف فضلها علينا في ترقية لغتنا . فانها كانت أكبر مساعد على ذلك . لا أنكر عليها خدمتها لنشر الحرية الشخصية بين الناس . ولكننا لا نظن أن أحداً يعترف لها بخدمة الأفكار إلاّ خدمة معكوسة كما ذكرنا. أقرب شاهد على ذلك ما نحن فيه الآن من الشغب والتحمس الذي لا نتيجة ولا أصل له . ألا يكون سببه أن بين سمو الجناب العالي وبين جناب اللورد كرومر خلافاً جديداً شخصيًّا أو غير شخصي[1] ؟ إن صحّ ذلك فما للكتّاب وخدمة الرؤساء ؟ بل ما حاجة اللورد مع قوته ومنعة دولته بخدمة كاتب خلق قلمه ليعلّم الناس حقوقهم ويصرفهم عن غير المفيد إلى المفيد ، لا لينتصر لذي الرياسة والقوة ؟ بل ما حاجة الجناب العالي أيد الله ملكه ، وهو صاحب السلطة الشرعية ، الوارث لعرش الخديوية المصرية ، بقلم الكاتب ؟ أناشدكم الله ما حاجة كاتب القرن العشرين في أن يكون لقلمه سيد لا يخط إلاّ ما يرضيه ، وهو يسوّد الطروس منادياً بالحرية الشخصية ، مدلّلاً على وجوب استعمال الحرية العقلية والشجاعة الأدبية ؟ — الأمة المفصومة العرى أحوج أيها الكتّاب إلى أقلامكم من خدمة السلطات. فما عزّ كاتب اتكل على غير الله . ولا أثمرت نصيحة أريد بها الظهور الشخصي أو خدمة غير الحق . فلكل عمل من نية عامله نصيب . وإنما الأعمال بالنيات، ولكل امرىء ما نوى.

---

(١) كانت السياسة بين كرومر وسمو الخديو المرحوم عباس الثاني سياسة خلاف الى أن غادر كرومر مصر وجاء بعده سير إلدن غورست فحلت سياسة الوفاق بينهما محل سياسة الخلاف ، ولكن على حساب الامة.

— ٣ —

بدأت جريدة « البروجريه » هذه الايام تحمل على الكلية وكبار القائمين بها وتمثل هذا العمل كأنه عمل ثوروي. وقد كتب الفاضل قاسم بك أمين جواباً للبروجريه قال فيه: «لم أجد انتقاداً غير عادل أتى على غير انتظار كانتقادكم ، وأود أن أعرف كيف يحدث عملٌ مثل عمل الجامعة هياجاً في البلاد . وما الذي جعلكم تفكرون أن الكلية لها صبغة مصرية محضة فقد جاء في بروجرامها الذي نشرته الجرائد الأوربية كالجرائد العربية ، أن الكلية ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تميز بين الأجناس والديانات وهي علمية محضة وليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية .

وأعضاء لجنة الكلية والذين اكتتبوا هم من جميع الجنسيات والديانات ، وأن كل رجل حسن النية والقصد ليبتهج بما يراه من الاتحاد الذي ظهر لأول مرة في القطر المصري بين جميع سكانه . فما الذي يلزم لنا من الأدلة أكثر من ذلك على حسن القصد ، وهل من الضرورة أن يلصق التعصب وتحيق السخرية بعمل لمجرد كونه قائماً بيد المسلمين . وإني لا أطلب أن تصدّقوا ذلك كله بناء على كلامي ، ولكن أجروا تحقيقاً كما كان يجب قبل انتقادنا . وحينئذٍ يتبين لكم انه عمل يستحق الانعطاف . واني أعتقد أن الناقل اليك قد خدعك وآمل أن تفعل شيئاً يعوّض علينا ما يخسره عملنا بمقالتك ، وذلك بأن تحض قراءك على الاقبال عليها » . هذا ما قاله قاسم بك فما كان جواب البروجريه إلاّ شتماً وتنديداً بالعمل وحملاً عليه

وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب ، فانه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة يرتاب بها بنوع من الريب .

ولكن جواب البروجريه يشير من طرف خفي الى سر هذه الحملة ، فنحن نذكر هنا ملخصه ونبرّىء بالبرهان حضرة قاسم بك . فان كان ظننا بإدراك سر الحملة قد أصاب فجوابنا رد كل ظن سيء يحوم حول الكلية ، وإن لم يصب ظننا وكان هنالك أسرار ، فإنما جوابنا أن نقول ما للسياسة والعلم ؟

---

(١) نشر في العدد ١٥ من الجريدة في ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « ما للسياسة والعلم »

ان البروجريه بعد ما ذكر في جوابه أن قاسم بك أمين ممن يحبون الخير لوطنهم قال : ولكن أمثال هؤلاء قد تحملهم شدة الوثوق بالأماني أن يطيروا على أجنحة الوهم ويكونوا على مقربة من المجانين (!!! إنه لأدب بليغ) وإن أسلم المجانين عاقبة يكونون خطراً على الناس عند ما تديرهم بعض الأيدي !

إن البروجريه تشير بهذا الكلام الى أن قاسم بك (ذلك الطائر على أجنحة الوهم في نظرها) هو في حد ذاته سليم العاقبة ، ولكن تحركه في مشروع الجامعة بعض الأيدي فيخشى أن يكون خطره على الناس عظيماً (!) ما هي تلك الأيدي التي توهمتها البروجريه وتشير إليها ؟ قد يحار الانسان في معرفة هذا الضمير المستتر ، ولكن من مراجعة ما يلتصق بتاريخ المشروع يتضح المقصود . وكذلك يظهر خطأ البروجريه فنحن ننقل خلاصة تظهر هذا المقصود مع خلاصة تظهر الخطأ فيه .

نقول أولاً لما كان مصطفى باشا كامل في أوربا في الصيف الماضي نقل هافاس انه أرسل الى صديقه محمد بك فريد كتاباً يوصيه فيه بإنشاء الكلية ، بحيث يكون مسروراً عند ما يجيء فيضع فيها الحجر الأول . وصادف عقب ذلك أن مصطفى بك كامل الغمراوي أذاع في الجرائد دعوة للاكتتاب لأجل هذا المشروع والاجتماع من أجله ، فلعلّ البروجريه يظن ان هذه الهمة الجديدة هي أثر دعوة صاحب جريدة اللواء ولعله يظن أن هذا المشروع من جملة المظاهرات الوطنية التي يقصد بها الافاظة ، ولعلّ هذه الظنون هي التي حملته أن يحمل على قاسم بك أمين وهو من نخبة رجال الحكمة والفضل ، وأبعد الناس عن المظاهرات ، ولا يشتغل الاّ بالجد، مع أن دخول سعد باشا زغلول وقاسم بك في المشروع يظهر لنا أنه كان لابعاده عن السياسة بالمرة . وهذه هي الحكمة في أنهم ذكروا بُعد الكلية عن السياسة في المنشور الأول ، فلم يقبلوا فيه أحداً من أشخاص السياسة . غير أن الظاهر من الحكومة انها لم تقتنع ببعد المشروع عن السياسة فلذا لم تشجع عليه كما ينبغي ، بل قال كثير من رجالها انه لم يحن وقته . وسعد باشا زغلول خاف من عدم تشجيع الحكومة أن يفهم انها تثبط . فقال ان الحكومة لا تتعرض للمشروع . والبروجريه بما انها تريد أن تحسن عمل الحكومة كيف كان ، ألبست قاسم بك لباساً جديداً فصلته له على ما قام في مخيلة الكاتب من الصبغة التي لا حقيقة لها في العمل ، بزعم انها صبغة لا ترضى عنها الحكومة . وهذا يؤيد ما ذكرنا في « الجريدة » من « أن الارشاد مضرّ إذا شابه التحيز » .

ونقول ثانياً إن الكلية هي أمنية البلاد على الاطلاق والمقصود منها ارتقاء عقول الأمة . وإذا ارتقت العقول يرجى منها السلام أكثر مما يخشى منها الخصام ، كما تظن

البروجريه . ولما كانت أمنية البلاد على الاطلاق ، كانت الجرائد كلها على الاطلاق داعية إليها فالمؤيد والمقطم والاهرام كتبت كثيراً في الدعوة إليها ، كما كان قد كتب اللواء قبل ذلك بعهد بعيد . غير أننا نرجو الآن من اللواء كما رجاه المؤيد أن يترك مشروع الكلية في مؤتمر التربية ، لأن التعرض إليها في هذا المشروع الثاني مع الظروف التي هي فيها ، واغضاء الحكومة عين المساعدة عنها ، قد يوسع المجال لخيلات غير العالمين بالحقائق .

وغير الجرائد دعا اليها العقلاء أيضاً . وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أكبر دعاتها كما هو معلوم لكل أحد . ولولا أن المنية عجلت بمفاجأة القطر به لكانت الكلية الآن مشيدة بهمته .

وأما ما قالته البروجريه من أن الكلية غير لازمة للبلاد لوجود مدرسة الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة وهي فروع من الكلية ، وأنه لم يبقَ إلاّ الفلسفة ، وان البلاد لا حاجة لها بالفلسفة لضررها بالدين ، فذلك كلام لم نكن ننتظر أن نسمع مثله من جريدة أوربية ولسنا بعارفين سره . أما الفلسفة فانها بحد ذاتها لا تضر ديناً ما ، وانما تضر الديانات الفلسفة الناقصة وهذا الضرر موجود الآن ، لوجود الفلسفة الناقصة . فنحن نرجو من الكلية أن تضيء لنا بنور فلسفة حكيمة ننتفع بها في ديننا ودنيانا ، خلافاً لما تشاءم به لنا البروجريه . وبعد فان كنا أصبنا بالظن وكانت نية البروجريه سليمة ، ففيما قدمنا كفاية ، وإلاّ فاننا نقول الآن « ما للسياسة والعلم » ؟ .

— ٤ —

أيحكم أحدكم باستمرار الشركة بين شريكين استحكم بينهما سوء الظن ، أم يقول بأن عدم الثقة المتبادل صائر لا محالة إلى ما لا تحمد عقباه ؟[1] وما الأمة وحكومتها مهما كان شكلها إلاّ شريكان أساس عملهما الثقة المتبادلة وموضوعه المال والطاعة للقانون من جانب الأمة وحسن إدارة الأعمال من جانب الحكومة ، وثمرته سعادة الأمة . نَشْعُر كما يشعر الناس أجمعون بأن الجفاء والتحرز اللذين كانا دائمي الوجود بين الأمة المصرية وبين الحكومات التي وليت أمرها تباعاً في القرنين الماضيين ، كانا قد تقلص ظلهما أو كاد في ربع القرن الماضي بسبب اقتراب الطرفين وتفاهمهما بفضل بعض الوزراء السابقين الذين كان يكثر تردد رجال الأمة عليهم فيفاوضونهم في كثير من المصالح العامة . بل كان هؤلاء إذا أحسّوا بأن الحكومة تشرع أمراً غير نافع خافوا عليها من الزلل فسارعوا إلى عابدين أو الى سراي رئيس الحكومة يتظلمون أو يكاشفون بما بدا لهم من الملاحظات ، وكان يتقبل منهم سمو الأمير أو وزراؤه بقبول حسن ما شاءوا أن يقولوه لمصلحة البلاد .

أمّا الآن فإن الوزراء قد احتجبوا عن النـاس وانصرف هؤلاء عن الاهتمام بالشئون العمومية . اكتفى الوزراء بقسطهم من النفوذ القليل . ورضوا بمـا ترميهم به الصحف من عدم الاشتغال بشيء في نظاراتهم ، ويظهر أنهم تركوا كل مسؤولية على المستشارين .

من الصعب جدّاً على المستشارين مهما طالت اقامتهم في مصر ، ومهما عرفوا لغة البـلاد وعاداتها وأخلاقها ، أن يحلوا محل الوزراء المصريين بأن يكونوا صلة حقيقـة بين الجناب العالي وعميد الاحتلال وبين الأمة . فإن الوزراء المصريين بما يكون لهم في الأمة من المعاملة والنسب والمصاهرة ومعرفة الناس في أدوار حيـاتهم الأولى ، أسهل على رجال الأمة مزاراً وأقرب اليهم مخالطة ، وأبعد عن تهيب الناس مقابلتهم ليكاشفوهم بأفكارهم من المستشارين

[1] نشر بالعدد ١٩ من الجريدة المؤرخ في ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « ما ذا يجب »

الانكليز. تحجب الوزراء مهما كان سببه فإنه على كل حال قد حلّ عرى تلك الوصلة بين الحاكم والمحكوم وأفضى الى الجفاء. أخذت الحكومة تعمل في ادارتها على ما ترى من غير أن تجعل للناس شيئاً معها في الأمر، ولو على طريق الاستشارة إلاّ في النزر اليسير وما يوجب القانون أخذ رأي مجلس الشورى فيه استيفاءً لشكل النظام. جهلت الأمة بفقدان الصلة المذكورة أسباب تصرفات الحكومة. ولا شك في أن هذا النوع من الجهل يولد عادة شيئاً من سوء الظن. وليس رجال الأمة بريئين بالمرّة من تبعة هذه النتيجة لأنهم لم يهموا بعرض أفكارهم في كل مشروع للحكومة على من يقوم به من رجالها حبًّا في العمل بالاشتراك واظهاراً لاهتمامهم بشؤون الأمة، ومعاونة الحكومة على الخير. وذلك من التقصير بموضع لا يخفى على أحد.

فلو ان سادتنا الوزراء يرفعون عنهم بعض الشيء من تلك الحجب وينزلون قليلاً من عرش الوزارة الى مستوى الأمة يستبضعون منها حاجاتها من الاصلاح، ويبلغونها أسرار تصرفاتهم العالية في أمورها بما لا تعلم له نحواً، ولو ان السلطتين، السلطة الشرعية وسلطة الارشاد اتفقتا على أن يكون الوزير هو المسئول قانوناً وفعلاً. وأن يكون المستشار هو المستشار.

ولو أن الأمة فطنت الى أن الحكومة ليست أمة مستقلة عنها بمعزل، بل هي حكومتها الواجب عليها أن تقوم على منافعها. وأن من شأن الحكومة في الأمم غير الراقية أن تكون بمثابة الوصي. وكلما ارتقت الأمة استحالت الوصاية شيئاً فشيئاً حتى تصبح وكالة صرفة. وان هذا التحول لا يكون إلاّ بأن تضيف الأمة الى تقدمها المالي والعلمي تقدماً سياسيًّا أصله حب الوقوف على ماجريات العمل في الحكومة حتى تشارك فيه.

لو كان كل ذلك لما وجد سوء الظن سبيلاً الى التفريق بين الأمة وبين الحكومة، ولقام كلاهما بالواجب عليه.

— ٥ —

يعلمنا التاريخ أن الأمة المصرية في أزمان بعيدة ما حكمت إلاّ بالقوة القاهرة . ولم يكن للحكم العامي في أمرها نصيب . نريد بالحكم العامي الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلاً عند بعض الأمم المعاصرة لها كحكومات اليونان قبيل الميلاد . كانت قاعدة حكومة مصر هي الاستبداد من تلك الأعصر الخالية الى الآن . فكان مايشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظاً فيه مصلحة الحاكم بالذات ، وقد يكون منطبقاً على مصلحة الأمة بالعرض ، أو من غير قصد ـ كانت الحكومة دائماً أجنبية تخالف الأمة في الجنس أو في الدين واللغة والعادات والأخلاق ، أو فيها جميعاً ـ كانت الأمة بذلك في غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها اخلاصاً حقيقيّاً ، كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الاخلاص . غير أن الناس كانوا مضطرين لمصانعة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلعنه ، يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم عاصية كارهة ، يتحرّون إرضاءه بالالفاظ ويمتدحونه في وجهه فاذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا لو شالت نعامته وتقلص سلطانه . بقيت هذه الاحساسات في الأمة أزماناً طوالاً متوارثة من الآباء إلى الأبناء ، فأفسدت كثيراً من الأنفس وأضاعت الحرية العقلية ، والشجاعة الادبية التي هي طبيعة في النفوس ، وولدت تلك الاسباب جميعاً سوء الظن بين الحاكم والمحكوم — تلك هي الطبائع التي يغرسها الاستبداد في النفوس . فيحتاج في اقتلاعها منها الى أمد طويل في الحرية بجميع معانيها ، وأخذ بالتربية الصحيحة ونظر في البراهين التي يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على اثبات حسن قصدها ، وانها تخالف الحكومات السابقة في مقاصدها من المشروعات .

فلا يعجب أحد أن يرى العائلة المصرية رجالاً ونساءً تبكي إذا أصاب الاقتراع أحد أبنائها للخدمة العسكرية . وليس مصدر ذلك الجبن ، ولكنها عادة أصلها عدم ثقة الأمة بالحكومة ، واعتقادها أن التجنيد هو في مصلحة الحاكم دون المحكومين ، ولو كان لهم قوة

(١) نشر بالعدد ٢٢ من الجريدة في ٢ من شهر ابريل ١٩٠٧ بعنوان « الجفاء بين الامة والحكومة : اسبابه ونتائجه »

على الحكومة يعنون بها بنيهم لفعلوا — ولئن سألت أحدهم لماذا يبكي على ابنه الجند لعبر لك عن شعور مبهم لا يعرف مصدره : هو فيقول : إنها لوعة الفراق وآلام البعد المنتظر هي التي تذري عبراتي — كل ذلك نتيجة من نتائج الجفاء المؤدي الى سوء الظن .

لا يعجب أحدكم أن يرى أكثر الناس في القرى يجتهدون في أن يحولوا بين متهم في جريمة وبين اثبات التهمة عليه . وليس كل السبب لهذا القيام ما تمليه العصبية القريبة أو تفضيل الظلم على إقامة العدل ، بل هو اعتبار أن الحكومة وأعوانها لا يسعون لمصلحة الأمة فيقف الناس خفية في طريق أحكامها ، ولو تبين لهم أن ما فيه العدل . وتلك أيضاً نتيجة من نتائج الجفاء — ترى الناس يسهل عليهم جداً أن يُدلوا بأموالهم الى الحكام رشوة أو عطية ولو كان الحاكم مشهوراً بالعفة . وما سبب هذا : الكرم في غير موضع ، ولا الحمية . ولكن في نفوسهم اعتقاداً أصيلاً أن الحاكم لا ينتصر للحق الا إذا أفاد مقابلاً . فليس ما يسمع الناس من حوادث الرشوة آتٍ كله من عدم استقامة الحكام ، بل يشاركهم فيه إحساس الفلاحين بأن غالبهم لا يصدّقون أن الحاكم يقوم بالعدل لمصلحة المحكومين من غير أن يكون له هو أيضاً نصيب من الكسب . تلك نتيجة أيضاً من نتائج الجفاء . ترى الناس يستاؤون من أن تشرع الحكومة بعض المشروعات النافعة التي يمكن أن تؤول عن سوء الظن بضرر خفي محتمل . ويرجحون الضرر المحتمل البعيد التحقق أو المستحيل على النفع الظاهر القريب . فكنت ترى كثيراً من الناس يستقبل مشروع بناء الخزان كما كان يستقبل الاعرابي البشرى بالأنثى ، كاسف البال ، يتوقع من وراء هذا نتائج غير محتملة الوقوع . وليس كل السبب في ذلك القلة في الفهم أو الخطأ في التقدير ، وإنما أكبر السبب هو أثر في النفس من آثار سوء الظن . حسبنا ما ذكرنا من الأسباب العتيقة ، أسباب الجفاء بين الأمة وبين الحكومة ونتائج هذه الأسباب التي لا يزال بعضها بين ظهرانينا الى اليوم .

كان من الواجب علينا من يوم أن وجد للأمة حرية نوعية وارادة جزئية قبيل الاحتلال الانكليزي ، أن نعمل عمل المجد الدائب لازالة أسباب الجفاء ومحو نتائجه وآثارها التي فعلت بأخلاق الناس ما لا ينكره أحد . ولكن جاءت الثورة العسكرية في غير وقتها وتبعتها على أصحابها . ثم جاء الاحتلال فغير مجرد حصوله آمال الناس في التقدم ، وحوّل بارقة الفكرة التي كانت نشأت لحب الاستقلال الى اعتقاد عام في الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة ، هي أشبه بالحكومات الغريبة القديمة ، لا تعمل الا لامتهان الرعية واستعبادها .

استفادت البلاد على يد الاحتلال بمعونة الحكومة الشرعية شيئاً كثيراً من الاصلاحات

المالية ومن الحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد والعدل — ولكن ذلك لم يمح كثيراً من سوء الظن. وتبعة ذلك على الحكومة وعلى الأمة ومرشديها. فان الحكومة تختلف كثيراً على نفسها وذلك مما يجعل الأمة في ريب من مقاصدها في مشروعاتها. ويظهر انها ظنت أن تكثير عدد الموظفين من الانكليز، سواء كانوا مفتشين أو غيرهم، قد يزيل هذا الجفاء ذا الأسباب العريقة في القدم بمجرد إقامة العدل أو شيء من المجاملة المتكافئة في المعاملة — ولكن ذلك أنتج استقامة في الموظفين الوطنيين، إلاّ انه جعلها استقامة انفعالية أو بعبارة أخرى استقامة مقيدة بالمراقبة الضيقة الدائرة المستحكمة الحلقات التي هي أولى بأن تفسد على الموظف حريته واستقلاله العقلي، من أن تكسبه إياها. فجعل الناس يظنون أن انكلترا تريد أن تبتلع مصر لا أن ترقيها وتقوي مدنيتها لتكسب محبتها ولتكون هي أولى جميع الدول بالامتياز في بلادها، كما يقول ساستها، وكما كان يؤخذ من قول السير درومند وولف في مشروع المعاهدة سنة ١٨٨٧. حسنت حال أعمال الري والمالية فقالوا: إن ذلك لارضاء أصحاب القراطيس المالية في أوربا. حسن حال العدل فقالوا إن العدل أساس الملك وبغيره لا يستتب امر السلطان.

وما كان ذلك من شأنه أن يهيج الانكليز ويجعلهم يظنون أننا ننكر الجميل. لأن هذا الجفاء القديم لا يزول بالأعمال التي يمكن تأويلها كما ذكرنا ولو عن طريق بعيد لغير مصلحة الأمة لذاتها — وان بيد الانكليز إزالة هذا الجفاء بمعونة الجناب العالي والأمة. أما علاجه فهو اقناع الأمة بالحسّ بإصلاح حالتها التعليمية والسياسية بنفس الهمة التي أصلحت بها الأحوال المالية. أمر التربية واجب على الامة تقوم به من جانبها هي ومرشدوها كاصلاح العائلة المصرية. ولكن صلاح الحالة السياسية والادارية يتعلق بالسلطتين معاً — وذلك بأن يكون للوزراء نفوذ وصلة بالأمة وان يتدرّج ذلك من النظار الى الموظفين في الأقاليم، وان تكون المراقبة قاصرة على معناها. وان تسمح السلطتان باشتراك الأمة في عمل الحكومة بالتدريج حتى تصل الى المرتبة التي تقصد الحكومة الانكليزية منحها إياها. وبذلك يحصل التعارف الكامل بين الأمة وبين حكومتها. ولا تعود احداها تجهل مقاصد الأخرى. فان من جهل شيئاً عاداه.

— ٦ —

يقول ابن البلاد كلمة تخالف هوى بعض أصحاب الجرائد فيُرمَى بما اعتادوا أن يرموا به مخالفيهم[1]. ويقول الأجنبي الكلمة نفسها بالتمام في وقت يناسب هواهم فيعدها كلمة « ذهبية » وينسى أنها كانت بالأمس « نحاسية » أو أقل . فما السرّ في هذا ؟

كنا قلنا ما معناه : إن الأماني في المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالاً ، وإنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية، وأن التماس مداخلتها لا يفيد ، وأن الهياج يضر ، وأنه لا شيء أنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة بالمجموع . وكل هذا ثابت في كتاباتنا المتعدّدة والمتنوّعة . فقام بعضهم يتخرّصون في شأننا ويرموننا ويظنون أن هذا يحزننا . كلاّ وإنما يحزننا أمران : الاول ـ أن يضيع الرأي العام في ضوضاء هذه الأهواء : والثاني ـ أن تكون المناقشة فوضى الى درجة أن أحدهم يذم منك الشيء ويمدحه من غيرك . إن الشواهد لهذا كثيرة . وآخر شاهد منها مقالة مسيو « فلورنس » وزير خارجية فرنسا سابقاً فانه جاء فيها نصائح للمصريين هي عين ما كنا نقول . فلقّبت هذه « ذهبية » . ويعلم القارئون ما كانت أعطيت كلماتنا قبل من الألقاب .

يقول صاحب هذه المقالة : « ان الواجب على الشعوب كلها أن تضم أصواتها إلى أصوات المصريين في النداء بتحرير وادي النيل والسعي جميعاً الى هذا الغرض الشريف » .

ونحن لم نقل هذا القول لأننا نعرف تلك الشعوب التي أوجب عليها الكاتب ما أوجب، ونعرف كما يقول هو في المقالة نفسها انه « لا توجد الآن دولة من الدول مطلقاً تريد أخذ هذا العمل على نفسها أو تقدر عليه » . ويقول الكاتب « لكن لا يسعنا كتمان ما في تحقيق هذه الأماني من الصعوبات ، فإن من الحمق والجنون اعتبار المسئلة بسيطة يمكن تحقيقها حالا كما انه من العبث التغرير بالمصريين بمثل هذه الأماني الباطلة » . فإلى من يوجه هذا الكلام

(١) نشر بالعدد ٢٣ من الجريدة في ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « الفرق بيننا وبين الغريب »

يا ترى ؟ . إن هذا الكلام لو صدر منا ونحن أبناء البلاد لرمانا اخواننا (في الطين والدين) وقالوا انهم يريدون إخماد شعلة الوطنية وتنويمها ولقالوا اننا انما نقصد فلاناً وفلاناً : فياللعجب ! وألف مرة يا للعجب ! ان الذين يظن أن يوجه اليهم هذا الكلام (لو قلناه نحن) هم الذين نشروه وأطروه . فما الفرق بيننا وبين الغريب ؟ .

* * *

يقول الكاتب « المصريون يعتمدون على أنفسهم » وقد غلط بهذا التعبير . ولعله قصد أن يقول فلا ينبغي للمصريين أن يعتمدوا على أحد إلاّ على أنفسهم . نقول غلط لأننا لما قلنا يجب أن نعتمد على أنفسنا قامت القيامة وقالوا إننا لا نريد لهؤلاء النفر من قومنا أن يستغيثوا « بروبرتسون » فقلنا لهم افعلوا ما بدا لكم ، واستغيثوا ما شئتم ، ولكننا لسنا معكم من المستغيثين .

يبحث هذا الكاتب في الوسائط التي يجب على الأمة اتباعها لتحرير نفسها . فذكر أولاً الاستنجاد بالدول فقال انها واسطة يرتاب في نجاحها . وقد غلط بالتعبير إذ قال « يرتاب » والصواب أن يقال « يقطع بعدم نجاحها ، إلاّ أن تكون الجزء الأخير من العلة المركبة » ، وهذا يؤخذ من كلامه نفسه لأنه قال : « فأنت ان حاولت الاستنجاد بدولة وأنجدتك ، فما يكون شأنك إلاّ الخلاص من سيد ، والوقوع في ربقة سيد آخر . وليس هذا مما يستحق التعب والجهاد » .

وذكر ثانياً الثورة وهو لا يصوّب الرأي فيها يقول : « لأن الثورة ان خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلاّ زيادة القهر والاستعباد وإبعاد الأمل في الوصول الى الغرض ، وإن نجحت فماذا يكون حظ الناس بعدها وهي تقطر دماً والأهواء والشهوات جميعاً هائجة ثائرة يكون حظهم الفوضى ، والفوضى تؤدي الى السقوط التام . ثم ذكر ثالثاً واسطة أخرى فقال : « بقيت واسطة واحدة وهي أبطأ في الوصول الى الغرض ولكن آكد نجاحاً وهذه الواسطة هي تكوين رأي عام وطني وتغذيته غذاء مستديماً حتى يقدر أن يؤثر في إخراج العنصر الأجنبي شيئاً فشيئاً من وظائف العمل والحكم واحلال العنصر الوطني محله» . ونحن نرى هذا الرأي ونذهب هذا المذهب ، ولكن هل الطريقة في تكوين الرأي العام أن يقوم

واحد أو اثنان برأي، حتى إذا قام مئات من الأمة برأي يخالفه بعض المخالفة، عدّوا مارقين من الوطنية . أفهكذا يتكوّن الرأي العام ؟

أهذه كل البلاغة ؟ وهل هذه كل الحجج ؟

يقول مسيو « فلورنس » ان المسألة المهمة في الموضوع هي انشاء روح وطنية لا روح عناد ولا اضطراب، بل روح تحترم أولياء الأمر إذا لم يتجاوزوا حدود وظائفهم ، انه لقولٌ نفيس « ذهبي ». ولكن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن في مستهل جريدتنا فكيف قوبل ؟ إننا نحن قلنا « إن أسهل سُبُل الاقناع وآكدها في الوصول الى الغرض هو سبيل المحاسنة التي لا تجر الى ترك حق أو تزيين باطل » فما كان من بعض الجرائد « الوطنيـة » إلاّ اعدام هذا القيد (التي لا تجر الى ترك حق أو تزيين باطل) وتسمية المحاسنة التي تكلمنا عنها محاسنة مطلقة . وبنت على ذلك سؤالاً طويلاً لا يرد في مثله جواب ، ولم يكن من لزوم لاعادة هذا الماضي ، لولا ما أحزننا من هذه الفوضى في المناقشات والدعاوي ، وما آلمنا من نفوذ الأجنبي في كل شيء حتى في رأي بسيط يبديه ، وحتى صاروا يذمون الكلام ان صدر من ابن البلاد ويمدحونه نفسه ان صدر من الأجنبي . فهل بلغ الفرق بيننا وبينهم الى هذا الحد ، وهل نُثبِتُ هذه الفروق يوماً وننفيها يوماً ؟ فإلى متى هذه الحال ؟ وماذا عسى أن تكون نتيجة هذه المقدمات ؟ ان الاستقلال الفكري هو من جملة أمانينا ، فكم يألم أحدنا إذا لم يجد للاستقلال الفكري أثراً حين يرى قادة الأفكار منا يستحسنون ويستهجنون أقوالاً واحدة بعينها بالنظر لقائليهـا ، لا بالنظر اليها نفسها . فبالله كيف نرقى إذا كان استقلالنا الفكري هذه درجته أمام العيان . ألا فليتق اخواننا الحساب ، فانه خير لهم ولهذا الوطن العزيز . نحن لا ندّعي علماً كعلم « فلورنس » ولا مقاماً في الوجود كمقامه ، ولكن يحزننا أن يتجسم الفرق بيننا وبينه الى درجة نحار معها في تأويل ذم قولنا ومدح قوله وهما سواء . ويحزننا أن لا نرى للاستقلال الفكري أثراً في عالمنا ، على حين أن أمامنا مطالب عالية .

ان الاستقلال الفكري فوق كل شيء ، فيؤسفنا أن نراه مقضيّـاً عليه الى هذا الحد . وعسى أن نراه يوماً ماحيّـاً يتجلى فتشرف به الأشياء كما هي ، ولا ينظر للغريب بعين ولابن البلاد بعين غيرها .

— ٧ —

ان الجريدة لم تنشأ لأن تحابي السلطة الشرعية أو الفعلية[1] ولا لأن تعادي واحدة منهما ولا لأن تنتصر لاحداهما على الأخرى. بل أنشئت لأمر أرفع من ذلك وأسمى. أنشئت لتنصر الحق الذي خذله كثير من الكتّاب خدمة لأغراضهم الذاتية، ولتبين للناس الحقيقة التي يجتهد أغلبهم في سترها عن الأمة طمعاً في نعمة تتدلى اليهم، أو تهيباً من قوة يتوهمونها أو جرياً على عادة رسخت فيهم. ولكي توضح أن هنالك مصلحة يجب أن تضحي في سبيلها كل المصالح، ومقاماً يلزم أن يكون أرفع المقامات وأقدسها. وهما مصلحة الأمة ومقامها. وان فيها قوماً يألمون لكل تصرف يضر بهذه المصلحة أو يحط من ذلك المقام. ويعملون على منعه والانتقام له مهما كان مصدره بكل الوسائل الشريفة التي أباحها القانون. ومؤسسو الجريدة يعلمون قبل انشائها أن هذا العمل من أصعب الأمور وأدقها وأشدها خطراً عليهم ولكنهم وطنوا أنفسهم على ملاقاة هذا الخطر من غير مبالاة. لأنه لا يمكن أن تخدم البلاد خدمة حقيقية إلاّ إذا لم يبال أهل الرأي فيها بالصعوبات التي تصادفهم في سبيل الجهر بالحق وإعلاء كلمته.

ولقد يجد الظالمون أنفسهم في هذه الخطة ما يروّج بضاعتهم. ولكن الجريدة لا تحفل بسعيهم، ولا تعوّل في أداء مأموريتها على التلميح، بل على التصريح، لأنها تعد التورية في مقام البيان مواربة لا تليق بشأن الأحرار. ولا يصح الاعتماد عليها في كشف الحقيقة وتنوير الافهام.

وبعد هذا يقول المؤيد بأن بعض الشركاء شافهه بعدم الرضى عن خطة الجريدة. فما كان أغناه عن هذا السعي العقيم النتيجة، الذي لا يضر الجريدة في شيء. ولو ان المؤيد وقف عند هذا الحد من التذرع للايقاع بالجريدة لما سمع منا قولاً ولكنه سامحه الله يدعي أنا أشرنا بقولنا « الارادات المستترة » الى أن الجمعية العمومية كانت في قراراتها متأثرة بسلطة سمو الأمير — على انا قلنا في كل موطن من مواطن ذكر الجمعية العمومية وفي التعليق على أقوال

---

(١) نشر بالعدد ٢٥ من الجريدة في ٦ من شهر ابريل ١٩٠٧ تحت عنوان « عود على بدء: مذهبنا ومذهبهم »

بعض الجرائد قولاً صريحاً بأنا نعرف شخصياً أن رجال الجمعية العمومية الذين نعرفهم لم يكونوا متأثرين بأي سلطة مطلقاً .

نقول للمؤيد إن لكل مصري حق الرأي على ما يصدر من رجال المعية السنية من الأعمال فيقوم يهدّد ويوعد، ويقول ان هؤلاء الموظفين لا ارادة لهم وإنما يعملون كل شيء بإرادة سمو الأمير . يريد بذلك أن يستدرجنا الى أن يثبت علينا ما يظنه تهمة وهي القول بالرأي في عمل الأمير — له ما طلب — كأنا به يقول ان الملوك والأمراء معصومون وأن تابعيهم من البطانة متى حلت فيهم هذه الإرادات أصبحوا كذلك ، فلا يحل لأحد أن يتكلم عن الأمراء إلاّ بالإطراء والثناء —

مذهب جديد في الاسلام ! يظن به المؤيد أنه يرضي سمو الأمير ، ولو أغضب ذلك العقل والدين والطبائع والناس أجمعين .

رويدك فإنه لا يستطيع أحد أن يحط بكرامة المعية بحق أو باطل بمقدار ما فعل المؤيد من اضافة التقديس والعصمة لها ، وجعل رجالها مجردين عن الارادة كما لا يستطيع أحد أن يشوّهم وجه خدمة الانسانية بستر ما يجب في حق الأمراء من حب الحق والعدل والانصاف من أنفسهم بمثل ما يقول المؤيد .

هل يليق بورثة ابن عباس وأبي حنيفة الذي جلس ليتولى القضاء فأبى ، أن يأبوا على أنفسهم وعلى الناس الاجتهاد بالرأي في عمل الأمير وبطانته رغبة أو رهبة ؟ أم يليق بورثة روسو في الإرشاد الى الحرية والاستقلال أن يحدّوا من استقلال الأفراد في الرأي بالتهديد والوعيد، وان يستبيحوا الغرض الذاتي في خدمة الأمة ، وأن يتصدّر أحدهم للاستجواب عن المسؤول عن التحرير وغير المسؤول كأنه أقام في خياله محكمة الآراء ليصدر الأحكام على من يخالفه في الرأي — لاشك بعد ذلك في أن من يقول هذا القول يستهين بأفكار الأمة بأسرها، ويظن أنها من السذاجة بموضع يسمح له بأن يقول ما شاء من الإيهام .

على أن الأمة المصرية يجب أن تكون أرشد من ذلك بكثير . ويظهر أن هذا الاسبوع هو أسبوع جبروت الجرائد فما أشبه التيمس في وعيدها بالمؤيد في تهديده . جرحت التيمس المصريين في شخص أميرهم فما أبعد هذا عن غرض الانكليز في كسب صداقة المصريين . ودافع المؤيد عن سمو الأمير بما يقتضي انه لا يميل الى أن تكون أعمال بطانته موضع انتقاد بإخلاص . وما أبعد هذا عن ميل سمو الأمير وتصريحاته.

إن أميراً شريفاً مسلماً كأميرنا حفظه الله يدين بكثير من عرشه الى الاسلام وخلافة المسلمين لجدير بأن يقول كما قال عمر : « من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه » ويغتبط بأن

يبيح لكل مصري القول بالحق ورفع النصيحة بالاخلاص .

إن أميراً عالياً كأميرنا تربى تربية عالية عصرية سداها الحكمة ، ولحمتها الحرية ، يكره الاستبداد وطبائعه ويحب مشاركة أمته اياه في العمل كما صرّح الملأ ، ويقبل تحت رعايته الجامعة المصرية التي تخرّج الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، لجديرٌ بأن لا يقبل أن تكون أفراد حاشيته مسلوبي الارادة كما وصفهم المؤيد .

فمتى بطل مبدأ المؤيد من هذا التقديس القديم ، نقدم للقارىء المبدأ القويم وهو الذي نعتقده ونقول به . ان الأمير صاحب السلطة الشرعية مصدر القوانين يجب على كل فرد ومجموع أن يحترمه احتراماً تامّاً ويطيع قوانينه سرّاً وعلانية ، كما يجب أن يذيع الكتّاب عنه أعماله المبنية على الحق والعدل ليأمن الناس في حكمه وتزداد طاعتهم للقوانين وثقتهم بمصدرها . وأن يرفع اليه كل منهم النصيحة ومواطن ألم الناس (ان كان) نصيحة لا يخالطها رغب في تقريب ، ولا رهب في اقصاء . بذلك يؤسس الحكم على الحرية ، وتنفذ قوانينه بالرغبة دون الرهبة . وفي ذلك سعادة الحكام والمحكومين .

ومن الناس رجال قلدوا بعض الكتّاب فأصبحوا يقولون ان الحق لا يصح أن يقال منا على أنفسنا . ويظنون أن هذا ضربٌ من ضروب السياسة . كما أنهم يظنون أنه يجب على كل فرد منا أن يكون سياسيًّا يستر عيب نفسه وذويه وأمته والادارات الوطنية ويكشف الستر عن عيوب الغير وإدارات المملكة للانكليز — ولا يعلمون ان الحق المتعلق بالمبادىء والأعمال العامة يجب أن يقال دائماً ، سيما اذا كان وجهه غير خافٍ على المطلعين كما لا يعلمون أن السياسة ليست من أخلاق الأمم ، وأنها مع ذلك لا تخالف قول الحق في شيء . ان اتباع ما يذهبون اليه هو الذي يفضي بالأخلاق الصحيحة الى البوار . وان في العمل به تحقيقاً للتهمة الموجهة علينا كل يوم من الانكليز والأجانب ورمينا بعدم الكفاءة .

فالواجب علينا عمله تلقاء هذه الآراء أن نصرّح بالنقد تصريحاً ، سواء في ذلك أعمال المحتلين أو أعمالنا . فانه آن للعقول أن تفك من قيود الوهم فقد أضناها القيد ، وان تعرض ما عندها على سوق الأفكار ، حتى يبين الصالح من الفاسد . فإن بقاء الباطل في غفلة الحق عنه .

— ٨ —

عقدت الجمعية العمومية[١] جلستها أمس الساعة الثالثة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وبحضور أصحاب السعادة والعزة الآتية أسماؤهم :

علي شعراوي باشا . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم مراد باشا . طلبة سعودي باشا . مقار عبد الشهيد باشا . ابراهيم بك الهلباوي . السيد بك أبو علي . السيد علي بك الرفاعي . السيد بك خشبة . أحمد لطفي السيد . أحمد بك الهلالي . أحمد بك فتحي . أحمد بك محمود . الخواجه اندراوس بشاره . محمد بك الباسل . حسين بك عابدين . حسن بك جمجوم . حفني بك الطرزي . حسن بك عبد الرازق . قطب بك قرشي . عبد العزيز بك فهمي . سلطان بك محمود بهنسي . صالح أفندي زكي . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الستار افندي الباسل . صادق بك أباظه . محمد بك محفوظ . محمد بك محمود خليل . محمود بك أبو النصر . محمود بك عبد الغفار . محمد بك عثمان أباظه . يوسف بك جعفر . محمد بك متولي . ابراهيم بك رمزي . سليمان بك احمد أباظه . محمد بك الشريف . حسن بك الطوبي .

واعتذر عن الحضور بعض الأعضاء وأناب بعض الأعضاء غيرهم عنهم في الاجتماع وقام مدير الجريدة وألقى على الحاضرين هذه الخطبة الآتية :

يا سعادة الرئيس ويا حضرات الأعضاء

اسمحوا لي أن أشكر لكم تفضلكم بالحضور الى غرض عام ليس لأحد منكم فيه منفعة ذاتية مباشرة، بل المنفعة عائدة منه مباشرة على مجموع الأمة المصرية، وان كان لمجموعكم هذا ولكل فرد من أفراده أن يغتبط بالنتائج العظيمة التي أدتها جمعيتنا ، وتؤديها لأمتنا ، التي تنتظر منكم — يا أكبر أبنائها — أن تحققوا لها مطالبها من السعادة القومية .

ثم اسمحوا لي بعد ذلك أن أقول كلمتين إحداهما عن حالتنا السياسية والاجتماعية ، والثانية عن حالة شركتنا وحزبنا .

---

(١) نشر بالعدد ٢٦٧ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٨ بعنوان : « الجمعية العمومية لشركة (الجريدة) المصرية »

حالتنا السياسية والاجتماعية

ليس من السهل — أيها السادة — أن يفرق المرء في مثل الظروف التي نحن فيها بين حالتنا الاجتماعية، وحالتنا السياسية في موقف كهذا فانهما وكلتاهما في طور التكون مختلطتان تمام الاختلاط ولا يمكن رسم الطريق لكلتيهما منفردة عن الأخرى الا في وقت طويل لا يسعه المقام الآن، وبجهد شديد لحضرتكم أن تقبلوني منه .

فالواقع ان النظام الاجتماعي لأمة يقتضي توفر الأمور الآتية :

١ — كون الفرد جزءاً من الأمة والشعور بذلك .

٢ — وجود التضامن بين الفرد وبين الأمة والشعور بهذا التضامن .

٣ — التوفيق بين مصلحة الفرد وبين مصلحة الأمة والشعور بهذا التوفيق .

تلك هي العناصر الأولى للمنسوج الاجتماعي في كل أمة متماسكة الأجزاء متحدة المقاصد قادرة على بلوغ كمالها الوجودي الممكن في طريق المدنية .

ولما كان الشعور بالتضامن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الأمة قد نبتا في مصر ولكنهما لا يزالان في طور التكون وجب أن يعتبرها المشتغلون بالسياسة في مصر غرضين مهمين ويعملوا لنمائهما وتعهدهما دائماً لأنهما يدور عليهما نجاح كل عمل من الأعمال السياسية . وهذا معنى قولي أن الحالة الاجتماعية والسياسية لا تزالان مختلطتين أشد الاختلاط .

* * *

كانت حالتنا السياسية قبل العام الماضي بعيدة عن أن تكون فيها حركة حقيقية تؤذن بالتقدم الى الأمام فان الأمة لم يكن بيدها من سياستها شيء بل كان ينظر عقلاؤها لماجريات الأحوال السياسية تمر بهم نظر المتفرج الذي لا يعنيه محاولة تغيير الأحوال الضارة بأمته . ويكتفي دائماً بأن يرجو المستقبل في أن يزيل هذا الخمول والجمود عن الأمة حتى تشتغل بسياستها وتدبير نفسها ، نعم كان يوجد أفراد قلائل جداً يشتغلون بالسياسة من الصحافيين وغيرهم وقد أفادوا كثيراً في تنبيه الشعور الأمي وأخص منهم بالذكر سعادة زميلي مصطفى كامل باشا — شفاه الله — فان كتاباته الحماسية قد أفادت كثيراً في تنبيه هذا الشعور . ولكن أين عمل الأفراد مما تستدعي سياسة الأمة من القوى الكبيرة التي لا يتحقق وجودها الا بأن تحل الجمعيات السياسية محل الأفراد — ولا شك في ذلك — أيها السادة —

فان كل عمل سياسي لا يأخذ نماؤه ولا يبلغ كماله الممكن الا في يد الجماعات التي هي الأحزاب السياسية . كما أن الأعمال التجارية والمالية والصناعية لم تأخذ نماءها وانتشارها التي هي عليه اليوم الا في يد الجماعات التي هي الشركات المالية والتجارية الخ .

خلقت الحاجة في مصر فكرة ايجاد الجمعيات السياسية أو شركات الجرائد السياسية او الأحزاب السياسية أو ما شئتم من الأسماء فان مؤداها جميعاً واحد . فقال بهذه الفكرة المرحوم سلطان باشا وأستاذنا الامام المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهما . وبقيت الفكرة تتنقل في الرؤوس حتى نضجت على أيديكم في العام الأسبق ودعا لها جماعة منكم فلبيتم الدعوة تلبية الكرام وعهدتم وقتئذ بوضع قانون الشركة شركة « الجريدة » المصرية لبعض الفضلاء من علماء القانون وأخص منهم بالذكر سعادة فتحي باشا وسعادة عفيفي باشا وحضرات عبد العزيز بك فهمي ومحمود بك أبي النصر ومحمد بك محمود خليل فسنوا القانون ووقعتم عليه في جلسة ٢٣ يوليه سنة ١٩٠٦ . ونظراً الى أن هذا العمل هو أول عمل سياسي قام به كبراء المصريين رأى بعض حضراتكم أن يطلعوا رجال الحكومة الخديوية وقنصل الدولة المحتلة على جلية الأمر حتى لا يعتور عملهم الظنون والريب . فاتخذ هذا العمل المملوء بالروية والاحتياط بوقاً ينفخ فيه خصومنا السياسيون كلما بدت لهم فرصة الايقاع بالجريدة وكلما تنبه في نفوسهم مبدأ تنازع البقاء . ولكن صدوركم أرحب من أن تضيق بتهمة لا أصل لها ونفوسكم أقوى من أن تنصرف عن خدمة بلادكم بسبب قول الله يعلم أنه من الباطل في قرار مكين .

* * *

شجّع عملكم هذا فريقاً من الناس على تأليف شركة الايتاندار، والاجبسيان استيندارد، كما شجّع جماعة آخرين لا يزال أمرهم لم يخرج الى الفعل على تأليف شركة لجريدة أخرى وإنا نرجو لكلتا الشركتين السياسيتين النجاح والفلاح .

ثم كان من تدرّج شركتكم في مراقي التقدم أن أعلنت بلسان فقيدنا المرحوم حسن عبد الرازق باشا تسمية جمعيتنا السياسية « بحزب الأمة » ونشر برنامجه ففرحت به الأمة ودخل فيه الأعيان والكبراء أفواجاً حتى بلغ عدد أعضائه الى الآن حوالي ٧٥٠ عضواً

فكنتم بذلك خير قدوة أيضاً . فقد قام بعدكم الحزب الوطني ينشر برنامجه ويدعو الناس إلى الانضمام اليه فدخله أناس كثيرون .

ثم قام بعد ذلك المؤيد الذي لم يكن حديث العهد بالسياسة وألّف حزباً سمي « حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية » ودخل فيه بعض الناس أيضاً .

وبذلك سرت في مصر روح الأحزاب السياسية وقامت الجمعيات مقام الأفراد في المطالبة للأمة بحقوقها . ونرجو أن لاتقصر الأحزاب همها على المطالبة، بل تسعى في إنماء فكرة التضامن بين أفراد الأمة وترقية حالها الاجتماعية وتقوية مبدأ اعتمادها على نفسها في كل أمر من الأمور . على هذا يسرني أن أقول لكم أن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الاحزاب بالسرور. وأن تعتمد عليها في كل الشؤون . وان الذين يقولون ان تعدّد الأحزاب مضرّ أو غير نافع لا يزالون يجهلون إلى الآن طريق ترقي الأمم . بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل . وهي أن الفرد أقل أثراً في عمله من الجماعة . وإني أشعر انكم جميعاً مغتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها في العمل وان أردتم أن تزدادوا سروراً بها فاذكروا أنكم أنتم البادئون فيها المشجعون على ايجادها ولكم عليها فضل التقدم.

* * *

أيها السادة :

ترون من ذلك أن حالتنا السياسية والاجتماعية أو بعبارة أخرى حالة الأمة المصرية من الاشتغال بتدبير نفسها سياسيًّا واجتماعيًّا قد انتقلت من حال السكون الذي قد جعل بعض المفكرين يقنطون من تقدمنا الى حال الحركة بفضل هذه الأحزاب التي تألفت فأصبح باب العمل في السياسة مفتوحاً لكل من يرغب فيه ولا عذر لليائسين وأصبح الفلاح مرجوّاً متى صحت عزائم العاملين وتوجهت الأحزاب بمجموعها للدعوة الى تفهيم الأمة بأركان حياتها الاجتماعية وبث التعاليم السياسية الابتدائية التي تجمعها هذه القاعدة البسيطة التي هي « ان السلطة للأمة » وما يتفرّع عنها من وجوب إقناعها بالحاجة الى مشاركة الحكومة في الأعمال العامة ؟ الخ الخ .

وإني أعتقد أيها السادة انه لا يمضي عقد من السنين على شغل الأحزاب بهذه السياسة المعقولة المعتدلة المناسبة لحال الأمة المصرية إلاّ ويتغير فيها مجرى الأحوال وتصبح الأمة في ظل سموّ أميرها محترمة الرأي لدى الحكومة ، نافذة القول ، وهذا هو أس السعادة القومية من الوجهة السياسية .

شركة الجريدة وحزب الامة

اسمحوا لي أيها السادة أن أوقفكم بكلمة على ماجريات الحال فيما يتعلق بنا نحن أعضاء شركة الجريدة وأعضاء حزب الأمة وماهية هذه الحركة الجديدة ضدها

ليس في البلد من لايعلم بأن بعض اخواننا أعضاء شركة الجريدة قد انشقوا عليها بمؤثرات حديثة بعضها ظاهر وبعضها خفي ولكنها كلها ترمي في ظاهرها الى غرض واحد وهو تصفية شركة الجريدة وانحلالها ولا شك في أن ذلك يؤثر أفضل تأثير على حزب الأمة وأعماله .

وان الأعضاء الذين صرحوا برغبتهم في الخروج من الشركة تدور شكواهم على نقطتين : إحداهما : أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها وبذلك صارت الجريدة في طريق غير المرسوم لهـا بمقتضى قانونها . الثاني : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة .

أما استقلال مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة فهو الواقع واني لا أتأخر عن الاعتراف به لأن قانون الشركة أو العقد الذي أمضيناه جميعاً حصر السلطة في مجلس الادارة وان العقد الذي قبل به مدير الجريدة وظيفته يعطيه الحرية الكاملة فيما يكتب إلا أن يحتج عليه مجلس الادارة وهنالك يرفع الخلاف للجمعية العمومية .

وها هي محاضر مجلس الادارة بين أيديكم هل تجدون فيهـا أثراً لاحتجاج من هـذا النوع . ويسوءني أن أخبركم بأن أغلب اخواننا الذين صرّحوا بالخروج هم من مجلس الادارة فهل حضروا مرة فيه واعترضوا على خطة الجريدة ؟ كل ذلك لم يكن . وبهذه المناسبة قد قال الناس إذا كان مؤسسو الجريدة عاجزين عن تقويم عوجهم فانهم عن تقويم الأمة أعجز . فانظروا كيف رمونا بالضعف مع أن قانوننا يكفل لكل شريك لديه شكوى من الجريدة أن يجمع مجلس الادارة ويبثه شكواه . ولم يحصل من ذلك شيء . فالظاهر أن هذا لايصلح سبباً لخروج الشركاء ، بل هناك سبب آخر غير ما يقال .

أفلح خصوم الجريدة في أن يفهموا بعض الشركاء أن الجريدة تعادي السلطة ولكنهم لم يأتوا على هذا القول بدليل . وقد دافعت الجريدة عن نفسها في هذه النقطة ولم تجد حتى من خصومها من يدفع قولها بالدليل .

أما الأمر الثاني : وهو الحالة المالية فهاهو الحساب الختامي للسنة الماضية وميزانية السنة الحالية وجملة رأس المال وحساب الايرادات بين أيديكم تجدون منه أنه لم يصرف من رأس

المال في سبيل المصاريف العمومية الا نيف وسبعة آلاف جنيه ، ورأس المال نحو العشرين الف جنيه، والمقدّر لايرادات العام المقبل فوق خمسة آلاف جنيه، فيكون الاحتياطي الذي لن يدخل ميزانية المصروفات هو كل إيراد السنة المقبلة ، فكيف يقال بعد نظر هذه الأرقام بأن حال الشركة المالية سيئة .

كل ذلك يظهر لكم بالأرقام أنه لا بأس على شركة الجريدة بالمرّة ، ولكن أتعرفون فيماذا نحارب ؟

إنا لا نحارب في أشخاصنا فيكون الأمر هيناً ، ولا في أموالنا فيكون الأمر أهون ، ولكن خصومنا يحاربوننا في أعز شيء لدينا جميعاً وهو شرف الأمة .

انهم يريدون أن يثبتوا — إذا انتصروا في حربهم وأفلحوا في تفريقنا — أن أعيان الامة لا يثبتون على مبدأ وأنهم أقل كفاءة من أن يقوموا بعمل سياسي ، وان ارادتهم أضعف من أن تحتمل مقاومة لمبادئهم . أفليس ذلك ماسًّا عن قرب بشرف الأمة ؟

دونكم ما قال سعادة رئيس حزب الاصلاح في المأدبة التي أقامها حزبه للضيف الأجنبي النائب الانكليزي :

«ولذلك شرعت الحكومة في وضع مشروع لذلك وبلغنا انها قد أنجزت المشروع وهي الآن تأخذ فيه آراء المديرين تنفيذاً لاقتراح اللورد كرومر .

« وليس هذا بغريب على هيئة وزارة مضى عليها نحو ثلاث عشرة سنة وهي تأتمر بأوامر اللورد وتنصاع لاشارته . ولكن الغريب أن نفراً من أعيان البلاد قد نشطوا للاعمال السياسية في أخريات الأيام قد خُدعوا ، أو كما يقول العامة سرقتهم سكين اللورد ، فهم لا يزالون مسروقين بها .

«هؤلاء ولو أنهم يحاولون أن ينفضوا أيديهم من سياسة اللورد قولاً ، هم يتبعون سياسته فعلاً .

«هؤلاء الذين أظهروا شجاعة لم يعتادوها في السياسة من قبل بإصدار جريدة يقولون أنها تعبر عن آرائهم ، قد جروا في تيار الحكومة ووضعوا مشروعاً كذلك خاصًّا بتوسيع اختصاص مجالس المديريات وهم لم يضعوه إلاّ بعد أن قرأوا اقتراح اللورد كرومر ، وبعد أن علموا بمشروع الحكومة ، فكأنهم يقولون مثلها تبعاً لقول اللورد كرومر انه لم يحن الوقت لأن يوسع اختصاص مجلس الشورى والجمعية العمومية »

تعلمون من ذلك مقدار ما يسره لكم المؤيد من اعلان التهكم والسخرية بأعيان أمته . وليس هذا بغريب ، بل الغريب أن بعض الأعيان ينشقون عن اخوانهم بغير سبب مقبول ليعينوه على أن يقول فيهم أكثر من هذا القول .

غير أني لست في مقام الرد عليه ولا مقابلة سخريته منها بمثلها ، فان لذلك وقتاً آخر يصفى فيه الحساب . ولكن إذا أردتم أن أقول لكم كلمة من الظروف التي قضت على حزب الأمة أن يعجل بتقديم مشروع مجالس المديريات دون غيره من مشاريع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الأخرى فلكم ذلك . فأباحوا له الكلمة فيه فقال :

تعلمون أن حزب الأمة انتخب في جلسته المنعقدة يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٧ (قبل تأليف حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية) لجنة للنظر في مشروع تعديل القانون النظامي وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة والعمل لذلك بكل الوسائل المشروعة ونظراً الى أن اللجنة علمت بأن الحكومة كادت تفرغ من وضع مشروع لتعديل القانون فيما يتعلق بمجالس المديريات وأن الفرصة مناسبة للدخول معها في مناقشة من هذا النوع يرجى من ورائها اقناع الحكومة ببعض ما تطلبه الأمة من هذا النوع ان لم يكن به كله . وضعت اللجنة المشروع ووضعت مذكرة بأسباب التعديل وقدمها كل من أصحاب السعادة رئيسنا محمود سليمان باشا وعلي شعراوي باشا وابراهيم سعيد باشا وابراهيم مراد باشا ومحمود بك عبد الغفار . قدموها باسم حزب الأمة إلى صاحب العطوفة رئيس مجلس النظار فوعدهم خيراً . وانهم ليدأبون في السعي لدى الحكومة لاعطاء مجالس المديريات ما يمكن من السلطة . ومن أين يعلم انا لا نشتغل بمشروع توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى ؟

لم ننشر هذا الأمر ولم نشأ أن ننادي به كغيرنا ممن لا يزالون ينادون بما سيفعلونه لأنه لا مصلحة لنا في أن ننشر عن أنفسنا ولا أن نعلن عن حزبنا بل مصلحتنا تنحصر في أن ننال حق الأمة بالفعل لا بالقول والوعود .

***

ليس من الصعب — أيها السادة — أن يوضع أي مشروع ويقدم للحكومة، بل الصعب هو انتهاز الفرصة المناسبة وتحين الوقت اللازم والدخول الى النجاح من بابه ومحاولة اقناع الحكومة بالرضى عن الطلب وتنفيذه — فأمرنا كله قاصر على الاقناع ولا اكراه فيه . وإلاّ فإن مجلس النظار تحت رئاسة سمو الجناب العالي قد رفض طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي فماذا يعمل حزب الاصلاح تلقاء هذا الرفض الصريح .

أظن أن الطريقة التي اتبعتها لجنة حزب الأمة هي طريقة رشيدة مفيدة ، وأكرر لكم أيضاً بأنا لا نتجر فيا نعمل لأمتنا وليست الطنطنة والشنشنة التي يستعملها غيرنا مناسبة لمركز احترامنا من الأمة ، ولا هي ضرورية لنا كما هي ضرورية لغيرنا ، لأنا إذ عملنا خيراً لأمتنا فانما نعمل لنفسنا . وكلٌ منا إذا أراد قضاء غرض خصوصي له ليس من مصلحته أن يشهره على الناس خصوصاً قبل الحصول عليه . بل قد يكون إعلان المشروع والتفاخر به موجباً لعدم قبوله في بعض الأحيان — وليس المراد هو الطلب ، فكم طلبنا وطلب غيرنا ؟ ولكن المطلوب هو الحصول على الحقوق .

فانظروا كيف اتخذ حرصنا على مصلحة الأمة الآن مطعناً من المطاعن التي توجه لنا . ربنا إنك أعلم بما يسرّون وما يعلنون .

* * *

نرجع الآن الى ما كنا فيه :

إن التهمة التي تتهم الجريدة بها غير صحيحة ، وان الشركة مالها موفور ، وها أنتم أولاء أصحاب الجريدة فان كان في قانونها نقص فكمّلوه أو عدّلوه . وإن كان لمدير الجريدة هوًى خاص أو به خروج عن القانون أو كان هو المراد شخصاً من كل هذه الحركة فلنستبدله بغيره وانه في غاية الاستعداد الآن لأن يستبدل بغيره من غير قيد ولا شرط . كل ذلك بشرط أن لا نفشل في عملنا العام ، فان ذلك كما ذكرت لكم ماس عن قرب بشرف الأمة الذي يجب أن نفتديه بكل مرتخصٍ وغالٍ . واني شديد الرجاء في أن هذه الفتنة القائمة ستنقضي وانه سينكشف للناس جميعاً أن الجريدة لم ترد بشيء مما تكتب أن تمس شيئاً يتعلق بالسلطة الشرعية عن قرب أو عن بعد ، ولكنها تريد تعويد الأمة على فهم الأشياء بحقيقتها ، وأنه لا تنافي مطلقاً بين طلب الحق والاخلاص ، وانه لن يمضي قليل من الوقت حتى يكف الذين يسعون بها لدى الأمة ولدى السلطة عن سعيهم متى عرفوا أن ذلك لا يجديهم نفعاً . وان السلطة الشرعية ترى الجريدة كغيرها من جرائد رعاياها متناهية في الاخلاص لها ، عاملة على المطالبة بحقوق الأمة . فان الحق لا بدّ أن يظهر ولو أبطأ ظهوره . وان الله مع المخلصين . اه

وبعد أن فرغ الخطيب من خطبته وافقت عليها الجمعية ونظرت في أعمالها واقترع على اسقاط ستة أعضاء من مجلس الادارة وانتخاب غيرهم حسب القانون فكانت نتيجة الانتخاب هي أن الذين نالوا الأغلبية هم حضرات أصحاب السعادة والعزة ابراهيم باشا سعيد ، وعمر بك

سلطان، وابرهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، والسيد علي بك الرفاعي، وعلوي بك الجزار . وانتخب حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق المحامي في مجلس الادارة .

وكان مؤدى قرارات الجمعية ما يأتي :

انتداب لجنة للمداولة مع حضرات الشركاء الذين صرّحوا بالخروج من الشركة في أسباب ذلك .

ان الجريدة لم تتعدّ قانونها فان التهمة التي اتهمت بها غير صحيحة .

ان التصديق على الحساب الختامي لسنة ١٩٠٧ وعلى ميزانية سنة ١٩٠٨ .

وقد تناقش حضرة حسن بك جمجوم فيما كان يأخذه على الجريدة ، ولما أقنعه اخوانه سحب خطابه الذي صرّح فيه بالخروج . فنشكره على الرجوع الى الحق لأن ذلك من أكبر الفضائل .

وانفضت الجمعية على ما يرام من الوفاق .

المجالس النيابية

— ١ —

ليس من العبث أن نبدي طرفاً من ملاحظاتنا على هذا المشروع مشروع المجلس التشريعي [1] فان واضعه جناب اللورد كرومر قد دعا أهل مصر من الوطنيين ونزلاءها الأجانب الى الخوض فيه . ولا بدع أن يخوض المصري فيه مقدراً نتائجه من جهة كونه يفيد مصر في تقدمها الاجتماعي والسياسي أو هو كما يقول بعضهم مملوء بمقاصد سياسية مخيفة .

لا خلاف في أن الامتيازات الأوربية التي كسبها الغربيون في الممالك اللانصرانية كممالك تركيا وفارس والصين واليابان الخ الخ كان سببها اختلاف قوانين الشرق عن قوانين الأوربيين . فأيما أمة سنت لنفسها قوانين تشابه القوانين الأوربية أو اعتنق أهلها مذاهب التمدن الحديث أصبحت الامتيازات الأجنبية لا محل لها فيها . ومصداق ذلك أن اليابان في سنة ١٨٩٤ قد اتفقت مع الدول الأوربية على أن تلغى الامتيازات في بلادها ابتداء من سنة ١٨٩٩ وقد كان ذلك .

أما الامتيازات في الدولة العلية فلم تكن علتها مجرد مخالفة القوانين بل انه يؤخذ من روح أقوالهم أن الامتيازات تدوم فيها ما دام الدين الاسلامي . فقد همت الدولة العلية في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨١ أن تلغي بعض المزايا التي كسبها القناصل بالعادات دون نصوص المعاهدات فأجابتها الدول على ذلك بالرفض اعتماداً على أن الباب العالي ليس له بمحض ارادته ان يبطل تلك العادات القديمة . ويكاد الأوربيون يكونون مجمعين على ما قيل : « ان تركيا لا يمكنها أن تقدم برهاناً على انها تعامل المسيحيين بالعدل فلا يصح أن يترك المسيحيون لتصرف الباشاوات والمحاكم الاسلامية لأن ذلك يقضي على النزالة الأوربية في بلاد الشرق » .

وأقرب شاهد على أن أوربا تقول بوجوب وجود الامتيازات ما دام الاسلام إن تلك الامتيازات قد ألغيت من الولايات العثمانية التي استقلت بمقتضى معاهدة برلين وهي رومانيا

---

(١) نشر بالعدد ٥٥ من الجريدة في ١٤ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مجالس التشريع الدولي »

والصرب . كذلك كان الأمر في البلغار على أنها لا تزال تابعة لتركيا تبعية اسمية كما أُلغيت الامتيازات بالضرورة من البوسنة والهرسك اللتين لا تزالان تحت السيادة الاسمية للباب العالي وان كانتا في الواقع ملحقتين بالنمسا بالفعل الحاقاً كاملاً إذ أن النمسا تجند أهل هاتين الولايتين في الجيش النمساوي . وكما أُلغيت من قبرص ما دامت ادارتها انكليزية . على ان علة بقاء الامتيازات في بقية ولايات الدولة العلية لا يمكن أن تبقى الى الأبد لأن السياسة أوجدتها فالسياسة تعدمها متى تغيرت وجهتها .

وعلى كل حال فان الامتيازات الأجنبية هي في أصل وضعها مزايا أعطيت للأوربيين لتيسر لهم الاقامة في الشرق في تلك القرون الماضية اقامة طيبة كأنهم في بلادهم .

ومن هذه الحوادث التي ألمعنا اليها يعلم القارىء أن قوانين الامتيازات هي قوانين ضرورة تزول متى زالت الضرورة . بهذه المثابة رأى الخديو الأسبق انه يصعب انتظار الوقت الذي تثق فيه أوربا بالقوانين المصرية والمحاكم الأهلية فأراد أن يخفف الاضرار التي تنجم عن المحاكم القنصلية فسعى بواسطة وزيره نوبار باشا في انشاء نظام قضائي موقت يقلل شيئاً من أضرار هذه الامتيازات الموقتة أيضاً ، وهذا النظام القضائي هو المحاكم المختلطة التي يؤخذ من روح تشريعها ومن مدد اشتغالها انها موقتة كالنظام الذي خلفت معظمه وان كان لا يغيب عن الذهن أيضاً ان ذلك التوقيت كان من أسبابه أن أوربا كان عندها بعض الشك في حسن سير تلك المحاكم على محور النظام والعدل فاذا لم تقم تلك المحاكم بالمطلوب منها عادت حال الامتيازات الى ما كانت عليه قبلها .

كان ينتظر المصريون أن يرقوا بالعلوم والآداب ويظهروا لأوربا بالمظهر الذي يقنعها بأنه لا خوف على مصالح رعاياها من أن تشرع لهم الأمة المصرية كما تشرع لهم رومانيا ولا من أن يتقاضوا أمام المحاكم المصرية كما يتقاضون أمام محاكم الصرب . وكانوا يظنون بحق أن رقيهم السريع وحسن علاقتهم الحالية مع الأوربيين الذين يقطنون مصر ستسهل في المستقبل على الحكومة المصرية أن تنجح لدى الدول في الغاء الامتيازات الأجنبية . ولا بد أن تكون فكرة نوبار باشا في انشاء المحاكم المختلطة هي التي ذكرناها بدليل كون المحاكم المذكورة موقتة وبدليل ما ذكرنا عن اليابان .

قلنا ان الامتيازات الأجنبية تضر بما للسلطة المحلية من الحقوق ولكنها تشريع ضرورة لا يماثل التشريع المحلي لأن الأول يبيد عند انقطاع الحاجة اليه أو زوال العلة التي أوجدته . ولكن التشريع المحلي يشرع ليدوم الى الأبد وان جرت عليه التغييرات التي تقضي بها ظروف الأحوال . لذلك لا نرى من الصواب ما حاوله جناب اللورد كرومر من

إقناع المصريين والاوربيين بانشاء مجلس تشريع دولي يجدد الحقوق الاستثنائية بحقوق عامة أصلية لايكون من السهل على حكومة مصر اقناع أوربا بالتنازل عنها مهما ترقى المصريون .

نعم انه لا يمكن أحداً أن ينكر ان هذا النظام الحالي فيه من الصعوبات التي تحمل على النظر فيه بالعناية والتفكير لأن الحكومة لا تستطيع كل يوم أن تقنع الدول بلزوم ضرب ضرائب على دخل الأوربيين القاطنين في المدن مثلاً فهي أمام هذه الصعوبة تستسهل أن تنفق كثيراً مما تجبيه من ضرائب الأطيان وغيرها على تصليح الشوارع واقامة المنتزهات والأبنية الفخمة التي ربما ينفرد الأوربيون بالتمتع بها دون المصريين . وفي ذلك من الظلم في توزيع الضرائب ما لا يخفى . وأضف الى ذلك أن كثيراً من صغار الأوربيين يعتدون على الوطنيين ويقال بعد ذلك انه سيق المعتدي الى القنصلاتو التابع هو له ولا يعلم الناس على أي قانون يعاقب ولا كيف ينفذ عليه الحكم . وفي ذلك ضرر بين لا يخفى .

ولكن مع ذلك يجب البحث فيما إذا كانت الصعوبات أو الاضرار الناتجة عن هذا النظام الحالي الذي هو بطبيعته غير مستحق البقاء كما قدمنا هي اكثر من الضرر الذي يحيق بالمصريين إذا صح انشاء مجلس التشريع الدولي المذكور .

ان المجلس المذكور سيكون مجلساً أجنبيًّا عن المصريين من جميع وجوهه ومع ذلك تكون القوانين التي يسنها نافذة على المصريين تقوم بتنفيذها محاكم أجنبية أيضاً وينفذ أحكام هذه المحاكم بوليس أجنبي أيضاً . كل ذلك من طبيعته أن يرفع بالحس مركز ضيوفنا الذين هم عندنا على الرحب والسعة على مركزنا في بلادنا . وحسبك هذا جرحاً للشعور الوطني سيما إذا لوحظ أن مجلس شورى القوانين يبقى على حاله من الحرمان من كل سلطة تشريعية ويكون التشريع للوطنيين إما خاصًّا بسلطة الحكومة من غير قيد وإما خاصًّا بسلطة ذلك المجلس الأجنبي . ولا نستطيع أن ننكر أننا متأخرون عن أوربا ولكننا لا نستطيع أيضاً كما لا يستطيع منصف أن يقول بأن جماعة الأوربيين الذين غادروا بلادهم طلباً للتوسع في التجارة كرعايا بعض الأمم وطلباً للرزق من حيث هو كرعايا البعض الآخر والذين سيشكل المجلس منهم يعتبرون أفضل بكثير من كبراء المصريين المنتخبين حتى يمكن للمنصف أن يسمح بأن هؤلاء التجار يكون لهم حق التشريع لنا في حين أنه ليس لنا حق التشريع لأنفسنا . ومن ذا الذي سيدافع عن مصالحنا في ذلك المجلس — لا شك في أن مثل هذا المجلس يخالف في ذاته القاعدة العامة للمجالس النيابية في التشريع كما يخالف بوضعه مصلحة المصريين وربما خالف مصلحة الأوربيين النازلين في مصر أيضاً كما يقول كثير من عقلائهم .

قد زيد على هذه الفكرة أن المجلس متى شب وترعرع وتقدم المصريون إذا قدر لهم

التمام انقلب الى برلمان مختلط يكون من شأنه بالضرورة أن يثبت بالحس اثباتاً جديداً أن الأوربي في مصر هو أهلها الحقيقي وأن المصري فيها فضلة لاقيمة له على طريق الاستعمار الأميركاني القديم ولا ندري هل يكون الأمر وقتئذ في هذا البلد — بلد العجائب — أن يسوّى بين المصري والأوربي في الحقوق أو تنقلب الامتيازات من كونها امتيازات للاوربيين الى أن تكون امتيازات المصريين البيض على المصريين السمر ؟ تلك هي نتيجة لازمة لهذا المجلس التشريعي الذي يجعل الاجانب بالزمان تتأصل في نفوسهم عادة التقنين والحكم على المصريين كما تتأصل في نفوس هؤلاء عادة الرضا بهذه القوانين المقول بأنها محلية ولا يسنها الا الأجانب .

كل ذلك كان يتسنى بحق للمصلح اذا كان يسير في اصلاحه على قاعدة « نكلزة الأمة أو غربتها أي جعلها انكليزية أو غربية » ولكن هذه الأمة المصرية أكثر عدداً وأشرف تاريخاً وماضياً من أن تفنى وتتنازل عن مشخصاتها . أما إذا كان المصلح يريد أن يبقي مصر حافظة لأميتها وجنسيتها ولغتها ومشخصاتها ويصلحها على ذلك بالطرق المعروفة للاصلاح كالتربية والتعليم والتمرين على حكم نفسها بنفسها كما وعد ويعد بذلك ساسة انكليز فيكون مشروع المجلس الدولي ليس من طرق الاصلاح السياسي بل هو من طرق التأخير السياسي وان أفاد المالية المصرية شيئاً لا يذكر في جانب أضراره . لأن العمدة في الاصلاح السياسي على السكان دون المسكان إذ ما فائدة المصري من أنه يوجد في بلده مجلس تشريع ذو رأي نهائي قطعي في القوانين التي تنفذ في بلده ولا يكون له فيه صوت يسمع عن قرب أو عن بعد؟

الفصل في مسألة المجلس الدولي يتعلق بانكلترا والمصريين من طرف وبالدول التي لها امتيازات ورعايا في مصر من طرف آخر . ولكن يرى النزلاء في مصر بل أعاظمهم أن هذا المجلس ليس لمصلحتهم بدليل ما كتبوا عنه في بعض الجرائد وما قدّموه من المذكرات لجناب اللورد كرومر . وهذا يفيد تفضيلهم الحال الحاضرة على نظام من هذا القبيل .

ويرى المصريون جميعاً أن يفسحوا الى الأجانب في مصر على الرحب والسعة دفعوا ضرائب أو لم يدفعوا كل ذلك أهون من هذا المجلس المحفوف بالمخاطر على حال مصر السياسية. ولا شك في أن السير غورست سيحل ملاحظات المصريين وملاحظات الأوربيين محل القبول في هذا المشروع الخطر النتائج على مصر اجتماعيًّا وسياسيًّا لأنه هو المسؤول عن اصلاحها من الوجهين المذكورين .

— ٢ —

كل حزب سياسي إنما يتكوّن من مجموع أفراد يعرف بعضهم بعضاً في حال التكوين على الأقل ثم يتبادلون أفكارهم ويتفاوضون فيها ثم يكون من ذلك الاتفاق على مبدأ معين ترسم غايته والوسائل الواجب استخدامها لبلوغ تلك الغاية أي الاتفاق على اللائحة التي يسير عليها عمل ذلك الحزب[١]. وليس في مصر على ما نعلم شيء من هذا القبيل فلم يكن من جماعة أنهم افتكروا في شأن ترقي بلادهم وتفاوضوا في الوسائل الممكنة التي تؤدي الى هذا الرقي ووضعوا لها لائحة معروفة. نعم انه يوجد في مصر طبقة مستنيرة من بين الموظفين في الحكومة والمشتغلين بالأشغال الحرة والأعيان يشعرون بحاجة البلاد الى رأي عام يتكوّن من الأفكار الصحيحة. وهؤلاء يزيد عددهم يوماً فيوماً ومعظم ما يريدون أن تكون للأمة حياة حقيقية مستقلة ذات وجود ذاتي لا أن تكون كما هي الآن تتراوح بين أن تفنى شخصيتها في عبادة السلطتين عند اتفاقهما وبين أن تتفرّق شيعاً عند اختلافهما. وأن هذا الشعور قد يكون عامًّا في أفراد هذه الطبقة الراقية وان لم تكن هذّبته مفاوضة ولا لمت شعثه رابطة مما تربط رجال الحزب الواحد في الأمم المتمدنة — هؤلاء هم الذين يصح أن يكون لهم من خدمة بلادهم النصيب الأوفر لأنهم يمتازون كثيراً عن غيرهم بأن الموظفين منهم يغلب أن يكون جل ما يقصدون من الوظائف أن يخدموا بلادهم وأمتهم لا إن حاجة الارتزاق هي التي تحملهم على البقاء في تلك الوظائف ومن كان منهم في شغل من الأشغال الحرة يلحظ دائماً في القيام بواجبه العملي مصلحة الأمة فيما يقول وفيما يفعل.

يرون أن التحلل من ربقة الوهم والمجاهرة بالرأي هو أول ما يجب عليهم نحو بلادهم. ويرون النفاق ومحاباة السلطات أكبر عار وأفعل عامل في التأخر الظاهر الأثر بيننا. ولذلك قلّ أن يكون أحدهم محبوباً عند السلطة أو مقرّباً منها.

يشارك هذه الفئة في الرأي عدد غير قليل من كبراء البلاد ويدينون برأيهم ألا وهو السعي بالمسالمة والاعتدال في نيل الأمة حياة سياسية بالتدريج الممكن. ولما كان الاعتدال

(١) نشر بالعدد ٥٨ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « المجالس النيابية : مطالب الأمة من مساعدة السير غورست »

في الطلب قلّ أن ينبذه عاقل مجرب كان لاغرابة في أن نسمي مطالب الطائفة المعتدلة هي مطالب الأمة التي تطلبها من السلطة وتلتمس في تحقيقها مساعدة جناب السير الدن غورست عميد الاحتلال . خصوصاً متى كانت هذه الطلبات ليست من الأماني المجردة التي يعز تحقيقها

قلنا أن طلباتنا هذه من الطلبات المتواضعة المعقولة المشروعة لأنها ليست شيئاً آخر إلاّ الأعتراف للأمة بالوجود الذاتي . ولا نظن أحداً يعد مبالغاً في الطلب إذا كان كل ما يطلب هو الاعتراف بوجود خاص له .

ان الأمة من حيث هي أمة لا يمكن الاعتراف لها بوجود ذاتي أو حياة حقيقة إلاّ إذا كان لها من ادارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها في الرقي الاجتماعي . تلك الادارة التي مظهرها في الوجود الأمي تنحصر في تخويلها شيئاً من السلطة التشريعية وتمكين أبنائها من وظائف الحكومة . وهذا كل ما تطلبه الأمة وتراها مغبونة إذا لم تجب اليه .

وإنّا في هذا المقام نفصل هذه الطلبات تفصيلاً بياناً لفكرة الجمعية العمومية في طلبها المعجل من توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة . واجابةً على ما طلبه جناب اللورد كرومر في تقريره من أنه يراد معرفة ما يطلبه المصريون من حيث المجلس النيابي وقاعدته ليرى جناب المعتمد الجديد أن طلباتنا من التقدم السياسي لم تكن مبنية على الطفرة بل سالكة الطريق الطبيعي لها .

السلطة التشريعية

لسنا نقول مع القائلين بطلب غير الممكن لنعطى الذي يمكن . كما إنّا لا نوافق الذين يقولون ان المصريين لم يبلغوا من الرقي الأدبي شيئاً يؤهلهم الى درجة من درجات التقدم السياسي فان هؤلاء وهؤلاء لنا ظالمون .

يطلب الفريق الأول الاستقلال العاجل وما أعددنا له من عدة كاملة تحمي بقاءه ، وهم يعترفون بعدم الاستعداد الكامل لذلك الاستقلال العاجل فكأنهم من حيث لا يشعرون يعترفون بوجوب التدرج في الحالة السياسية لتكون هي والرقي الاجتماعي سائرين في مستوى واحد . وينكر الفريق الثاني استعدادنا بالمرة لهذا الرقي السياسي في حين انه يعترف لنا بالترقي الأدبي فهو من حيث لا يشعر يكاد يقول بأنا واقفون عند حد لن نتخطاه بعد أن منّ علينا بتخطيه . وهب أننا على رأي هذا الفريق . فانا لم ندّع أنا نريد التقنين لغيرنا بل نريد أن تقتصر سلطتنا التشريعية على القوانين التي تختص بنا مباشرةً ولا يضار بها أحد غيرنا سواء كان من النزلاء الاوربيين أو من المحتلين . ولا تصل هذه القوانين الى مسّ

مصالحهم بأية صورة من الصور كما سنبينه . ولقد يعجبنا في الرد على منكري تقدمنا تذرعاً لحرماننا من السلطة التشريعية بالمرة ما قاله « تين » في سنة ١٨٥٣ « ان كان في فرنسا سبعة ملايين من الخيل فان لهذه الخيل الحق في التصرف فيما تملك . ومثل هذه الأمة مهما كان مقدار الانحطاط منها » نروي ذلك مقيداً بقوله « ان خير نظام للحكومة هو النظام الذي يناسب درجة الأمة من التمدين »

وضع اللورد دوفرين قواعد القانون النظامي في مصر على الصورة التي هو عليها الآن لا ليبقى كذلك بل لتعدل نصوصه تبعاً للترقي الأدبي في مصر. ولكن هذا القانون قد مر به كل ذلك الزمان وهو على حاله ، وليته بقي على حاله بل اختزل منه إحدى هيئاته الاربع . (مجلس شورى الحكومة) على أن البلاد خطت في سلم الترقي الأدبي خطوات قد اعترفنا بها لجناب اللورد كرومر كما انه هو أيضاً قد صرح بها في خطبته الأخيرة بما لا يجعل للشك محلاً في أن الوقت قد حان لترقية شأن هذا القانون وتقريبه من القوانين النظامية في البلاد المتمدنة وجعله في مستوى واحد مع مقدار الرقي العصري لأهل مصر بل نقول أن هذه أنسب الفرص لرفع هذا القانون الى أفق المطلب الشريف الذي تمني المصريين به انكلترا وهو حكم أنفسهم بأنفسهم .

تلك هي القاعدة التي تدور عليها طلبات المصريين المعجلة . وانا نرى أن تعديل هذا القانون ينحصر في ثلاثة أمور . الأول ـ تعديل طريقة الانتخاب . والثاني ـ تجديد مجلس شورى الحكومة . والثالث ـ توسيع اختصاص المجالس الحاضرة .

(١) تعديل طريقة الانتخاب

طريقة الانتخاب عندنا في مصر يمكن اعتبارها طريقة وسطاً بين طريقة الديمقراطية وطريقة الأرسطوقراطية وهي على رأينا خير الطرق وأكثرها ضمانة لمصلحة الأمة وأقربها الى التطبيق العملي . ألا وهي إباحة الانتخاب من غير قيد جدي لجميع المنتخبين (بالكسر) وحصر المنتخبين (بالفتح) في طبقة ليست ضيقة جداً كما في الأرسطوقراطية ولا واسعة جداً كما في الديموقراطية إذ لا يشترط عندنا في المنتخب (بالفتح) إلاّ معرفة القراءة والكتابة وان يكون من المموّلين الذين يدفعون ضريبة قدرها خمسون جنيهاً مصريّاً في السنة ان كان منتخباً لمجلس المديرية أو لمجلس شورى القوانين وعشرون جنيهاً في السنة ان كان منتخباً للجمعية العمومية — ولا شك في أن الحكومة كانت تلاحظ وقت سن هذا القانون بأن الذين يدفعون هذه الضرائب هم طبقة خاصة محصورة العدد بدليل ان القانون

يعبر عنهم بالأعيان . وعلى ذلك يجب القول بأن الحكومة كانت تؤسس هـذا القانون على قواعد أرسطوقراطية صرفة أي انها بالغت في مقدار النصاب الذي اشترطته لا نتخاب أعضاء الهيئات النيابية — أما الآن وقد تقدمت الحالة الاقتصـادية للاهالي فإن الطبقة التي فيهـا حصر الانتخاب قد زاد عددها عن المدلول العرفي لكلمة « أعيان » لأن الطبقة الوسطى أصبح أغلبها يدفع للحكومة سنويـًا مثل هذه المبالغ ومن هذا يرى القارىء أن فـكرة حصر الانتخاب في الأعيان أو طريقة الأرسطوقراطية التي لاحظها واضع القانون قد سقطت وصارت الطريقـة الآن وسطاً بين الديمقراطيـة القليلة اشتراط النصاب أو العديمته . وبين الأرسطوقراطية التي تشترط المبالغة في النصاب اللازم للانتخاب .

وللناس في هـذا النصاب الانتخابي آراء متباينة فنهم من يريد الغاءه بالمرة ومنهم من يريد ابقاءه وزيادته الى ضعفين أو أكثر من ذلك . كل حسبما يظنه صالحاً . فأما رأينا فهو بقاء النصاب الانتخابي على ما هو عليه الآن . ولا يعفى منه إلاّ العلماء المشتغلون بالمهن الحرة كالمحاماة وصناعة الطب والهندسة إذا كوّنوا لهم طوائف مرتبة وقبلت الحـكومة أن تنتخب كل طائفة من ينوب عنها في مجلس شورى القوانين .

* * *

من علماء القانون هنا من يرون انه يجب حصر المنتخبين (بالـكسر) أيضاً في طبقـة من النـاس يكونون من صغار الملاك لا يدفعون من الأموال إلاّ شيئاً يسيراً — وهذا المذهب رغماً عن كونه قد يطابق روح التشريع المصري من بعض الوجوه كما قد يأتي بالفوائد التي تنجم عن معرفة المنتخبين (بالكسر) أشخاص المنتخبين (بالفتح) ومناقشتهم إياهم في آرائهم وبذلك يتحقق معنى النيابة — غير أن هذه الفوائد المنتظرة من تطبيق هذا المذهب هي في بلدنا نظرية صرفة فالعمـل به لا يؤدي الى نتيجة فعليَّـة مهمة بل ينقص من معنى النيابة عن الأمة إذ يحرم طوائف العمال والفقراء الذين هم أكثر الأمة عدداً من حقهم الطبيعي من الانتخاب على غير جدوى . وخلاصة القول ان أولى طريقة بالاتباع فيما يتعلق بعمومية الانتخاب هي الطريقة الحالية مع أنها لا تخلو من بعض الأضرار العملية .

أظهر العمل عيوباً في طريقة انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين . منها ان انتخاب عضو المجلس المذكور قاصر على رغبة زملائه في مجلس المديرية الذين لا يزيد عددهم في أكبر المديريات على ثمانية . ولا شك في أن عدداً قليلاً كهذا يمكن كسب آرائه من غير عناء خصوصاً إذا آنس الأعضاء المذكورون من المدير أنه يرغب في انتخاب واحد معين بالذات .

ولسنا نستطيع أن ننكر أن المدير تأثيراً في نفوس أعضاء مجلس المديرية القابلي العدد الذين هم في علاقة دائمة معه في لجان المديرية بل يكاد يكون ترددهم عليه يومياً بسبب أشغالهم الكثيرة لديه . فاذا أراد المدير محاباة أحدهم حاباه الباقون وأعطوه أصواتهم حياءً أو خوفاً أو مجاملة مع انه قد يكون في الواقع أقلهم استحقاقاً — على أن ما أثبتته النظريات السياسية أن دائرة المنتخبين كلما كانت ضيقة كان الخطأ فيها أعظم كما ذكر مونتسكيو — ومن أهون الأشياء أن يجعل انتخاب عضو مجلس شورى القوانين بمعرفة المندوبين كما ينتخب أعضاء مجلس المديرية لأن كثرة عدد المندوبين المنتخبين (بالكسر) مانعة من امكان كسب آرائهم بسهولة . كما انها مانعة أيضاً من سهولة مداخلة الحاكم الاداري . فمن الحسن أن تعدّل هذه الطريقة الحالية ويستعاض عنها بالطريقة التي ذكرناها وهي طريقة أن الانتخاب يكون كانتخاب أعضاء الجمعية العمومية .

***

ومن اللازم أيضاً أن يضاف الى هذه الطريقة الحالية طريقة الانتخاب من العلماء الذين يشتغلون بالاشغال الحرة كالمحاماة والاطباء والمهندسين كما ذكرنا . لأن اهتمام أمثال هؤلاء بالانتخاب يعود على البلاد بفوائد جليلة — منها — أن سعي هذه الطوائف في ايجاد جسم مرتب كامل لطوائفهم من شأنه أن يقوّي مادة المنسوج الاجتماعي للأمة ويظهر آثار فعلية لروح التضامن فيها — ومنها أن النظر يمنع من جواز حرمان علماء البلد وشبيبتهما الصالحة من المشاركة في أعمالها العامة . واعتبارهم كمية عاطلة ليس لهم من الرأي شيء بعلة أنهم يدخلون مع بقية الناس تحت نصوص القانون العام للانتخاب — ومنها — أن وجود أمثال المنتخبين (بالفتح) من هؤلاء في مجلس الشورى يرقي فيه مستوى المناقشات ويوقف أعضاءه من الأعيان على ما يجهلونه أحياناً من المسائل الفنية الصرفة خصوصاً متى لوحظ في ذلك أن آمال الأمة معقودة بتوسيع اختصاص هذا المجلس كما سنبينه في محله غداً .

— ٣ —

٢ — مجلس شورى الحكومة

طريقة التقنين في مصر الآن غير موحدة ولا مطابقة لقواعد التشريع[١] . فان كل نظارة أو ادارة تضع القوانين التي ترى لزوم وضعها أي يضعه لها بعض موظفيها من غير أن يكون من أهل العلم بالقانون ثم يعرض بعد ذلك على اللجنة التشريعية ويمر منها سريعاً ويصبح قانوناً.

ففي كل حين قانون جديد يقصد منه استتباب الأمن العام ولا يأتي بالمقصود منه فيعدل عنه الى غيره . كما تجد بين تطبيق القوانين الخاصة والقوانين العامة مشكلات عملية تشف عن عدم العناية بالتوفيق بين النصوص القديمة والنصوص الجديدة عند سنها . كذلك ترى قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات قد خرجت عن أصولها الأولى فلوحظ فيها السرعة في الفصل في القضايا أكثر مما لوحظ فيها احاطة المتهم بكل ضروب الحرية اللازمة له للدفاع عن نفسه خصوصاً قبيل انشاء المحاكم الجنائية الجديدة . فمن يقرأ القوانين المدنية ويقرأ القوانين الجنائية المصرية يشعر بمقدار الفرق بين روحي التشريعين حتى يكاد يظن انهما ليسا من عمل شارع واحد في بلد واحد .

فان لم يكن ذلك كافياً في التمثيل فانا نذكر أمثلة عملية تدل على التضاد بين قوانيننا بحكم التباين بين جهات الحكومة التي وضعتها .

لدينا قانون القرعة يعاقب كل من سهل لغيره الفرار من الخدمة بعقاب جنحة ولو كان ذلك التسهيل بكتابة غير الحقيقة في ورقة رسمية على أن القانون العام يعتبر تغيير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد سيء جناية لا جنحة . فأي القوانين أولى بالتطبيق ؟ لاشك انه متى تعارض النصان كان ترجيح أحدهما على الآخر موكولاً لنظر القضاة . فمنهم من يحكم بأن العمل يعد جنحة ولا يكون مقصراً ، ومنهم من يحكم بأن العمل يعد جناية ولا يكون مسرفاً . وسوء النتيجة واقع على المتهم . وفي ذلك من ضعف التشريع ما لا يخفى

خذ مثلاً آخر من التناقض البين بين لائحة العمد والمشايخ وبين قانون العقوبات تجد أن هذا الأخير يقضي بأن أقل مدة الحبس عن الغرامات هي ثلاثة أيام . وقانون العمد لا

(١) نشر بالعدد ٥٩ من الجريدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان : « مطالب الامة من مساعدة السير غورست : مجلس شورى الحكومة »

يبيح للعمدة أن يحكم بالحبس إلا يوماً واحداً وبالغرامة إلا بخمسة عشر قرشاً فإذا حكم العمدة بالغرامة ولم يدفع المحكوم عليه وجب أن ينفذ الحكم بالحبس . فيحبس المحكوم عليه عن ١٥ قرشاً مدة ثلاثة أيام . فتكون النتيجة ان العمدة يحبس ثلاثة أيام وليس له أن يحبس بنص القانون إلا يوماً واحداً . وسوء النتيجة واقع على المحكوم عليه المعدم الذي ليس لديه خمسة عشر قرشاً . وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى .

خذ لائحة المحاكم الشرعية الجديدة التي صدرت حديثاً تجد خلط السلطات ظاهراً فيها بأجلى مظهر . تجد فيها أن بيع العقار تنفيذاً للحكم يحصل على يد المأمورين الاداريين ويتوقف نفوذه على تصديق ناظر الداخلية . ولكن القانون العام يقضي بأن بيع العقار أي تجريد المحكوم عليه من ملكيته المحترمة يجب أن يكون بحكم القاضي . وعلى هذا يترتب أن الدين الذي تحكم به المحاكم الأهلية يكون تنفيذه بنزع ملكية العقار على طريقة أكثر ضمانة من تنفيذ الدين المحكوم به من المحاكم الشرعية . وان رجال الادارة في هذه الخصوصية يصبحون قضاة . وفي هذا من خلط السلطات ما لا يخفى . كما أن هذه المخالفة في طريقة التنفيذ تقضي بأن حفظ المدين مرتبط بالدائن . فاذا أراد الدائن أن ينزع ملكه بسهولة رفع عليه الدعوى أمام المحاكم الشرعية . وان حاباه وأشفق عليه رفع دعواه أمام المحاكم الأهلية وفي ذلك من العيب التشريعي والضرر بالناس ما لا يخفى — وليس يوجد مانع كان يمنع الشارع من أن ينص بأن كل حكم من هذا النوع عليه صيغة التنفيذ من المحكمة الشرعية ينفذ بنزع الملكية بالطرق القانونية او على الأقل أن بيع العقار يكون أمام قاضي البيوع في المحكمة الأهلية .

وبالجملة فإنا لا نريد الاستطراد لذكر هذه المشكلات القانونية والعملية الحاصلة كل يوم بين القوانين المختلفة للحكومة ، إذ قلما يوضع قانون يمكن تنفيذه من غير تفسير بقانون جديد يصدر عقبه أو بمنشورات تحل فيها النظارات صاحبة الشأن العقدة التي عقدتها بعدم مراعاة جميع نصوص القوانين وقت ان كانت تضع قانونها .

وان هناك أمراً آخر أدق وأعلى مما ذكرنا وهو أن القوانين بناء يشاد ليبقى على مر الزمان يجب أن تختلط مقاصدها ونصوصها بأخلاق الناس وعاداتهم فتتوحد فيهم جهات النظر الى الاشياء . وتكثر فيهم المشابهات وتقل الفروق وبالجملة فإن لبقاء القوانين مدداً طويلة في الأمة أثراً حسناً جداً في تقوية منسوجها الاجتماعي . والحال غير ذلك في مصر إذ كل نظارة تتضرر من شيء من نصوص القانون تعمل على هدمه ولا تجد في سبيل ذلك من العناء إلا أن تكلف أحد رجالها بوضع قانون جديد يهدم القانون القديم .

ولقد يحضرنا ما سمعناه من ثقة حكاية عن المسيو « دوبلوف » الذي كان سكرتيراً

السير سكوت لما كلف بتعديل قانون تحقيق الجنايات ذلك التعديل المهم الذي جرى في سنة ١٨٩٥ وحوّل سلطة قاضي التحقيق الى النيابة العمومية فأدخل التعديل المراد على القانون المذكور في ليلة واحدة وقدمه للمستشار وبعد ذلك لم يلبث إلاّ قليلاً حتى صدر عليه الأمر العالي فاندهش ذلك السكرتير البلجيقي وقال لصاحبي: « ما أسهل هدم القوانين في بلدكم . فاني ما كنت أظن أن قانوناً يضعه شخصي الضعيف في ٢٤ ساعة يصدر عليه الأمر العالي بنصه وفصه بهذه السرعة من غير مراجعة حقيقية جدية . »

لا شك في أن نظارة الحقانية تقاسمنا هذا الشعور ، وهو وجوب العناية بوضع القوانين لأنها قد أحست بهذا النقص في تشريع البلاد فأخذت تستشير في مشروعات قوانينها قضاة الاستئناف . ونعم ما فعلت . كما كان ذلك حين أرادت أن تعدل نصًّا من نصوص قانون العقوبات لتجعل الاعدام عقاباً للضارب ضرباً أفضى الى الموت . ويظهر أن العلة القريبة لادخال هذا التعديل هو تعدد الجرائم التي من هذا القبيل أخذاً بفكرة أن صرامة العقاب خصوصاً الاعدام داعية الى تقليل الجرائم — وربما أثبت العلم والعمل غير ذلك لأن أسباب الجرائم كثيرة من أهمها النظامات الادارية ونظامات التحقيق ولا تكون صرامة العقوبة أو خفتها إلاّ سبباً ثانويًّا . وليس هنا محل البحث التفصيلي في هذا النوع من النظر . ولكن كل ما نقصد منه التمثيل على الضرر الذي يتوقع من تعدد جهات وضع القوانين في البلد الواحد .

على أن وضع القوانين هو من أعقد المسائل وأشدها استدعاءً لمعلومات قانونية واجتماعية وفلسفية واسعة وتجربة طويلة وخبرة بأحوال الأهالي كما قدمنا . على ذلك نقول ان اللورد دوفرين لم يشر بتشكيل مجلس شورى الحكومة عبثاً ، ولكن ليجعل في البلاد جهة مختصة بوضع جميع القوانين العامة والخاصة بعد عناية وطول تدقيق في التوفيق بين النصوص المطلوب وضعها وبين النصوص القديمة وبعد تطبيق القوانين المراد سنها على حالة البلاد وأخلاق أهلها تفادياً من الأغلاط التي يأتيها الموظفون الأوربيون في النظارات الذين لا يعلمون من أخلاق البلاد وأحوالها شيئاً ولكنهم مع ذلك يضعون لها جميع القوانين .

لذلك نرى أن الحكومة تكون أحسنت كل الاحسان اذا شرعت في اعادة تأليف مجلس شورى الحكومة باختصاصاته الموجودة في القانون النظامي . ومن الحسن أن يكون بين أعضائه بعض قضاة الاستئناف لما لهم من الدراية علماً وعملاً وبعض مديري الأقاليم الحاليين على المعاش لأن طول اقامة هؤلاء مع الأهلين واختلاطهم بهم يجعل لديهم من الدراية بأخلاقهم ما يمكن المجلس من الوقوف عليها لملاحظتها في التقنين .

— ٤ —

٣ — توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة

ذكرنا أول أمس ضرورة توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة وأبنّا [1] بالتفصيل الكافي أن اختصاص المجالس الحالية لم يصبح متناسباً مع حالة الأمة من الرقي وأثبتنا بالدليل أن القانون النظامي الحالي أضيق من أن يسع إرضاء الشعور الوطني المصري.

كل هذا بعد أن أبنّا في مقالاتنا السالفات أن الحكومة الانكليزية أو الأمة الانكليزية لن تكسب صداقة المصريين ولن تأمن تبرُّمهم بوجودها إلاّ إذا أثبتت لهم بالعمل أنها تعمل لترقيهم وتأهيلهم لحكم نفسهم بنفسهم. كما أنه ليس من الطبيعي في شيء أن تخلص الأمة لأميرها مهما كان محبوباً إلاّ إذا سعى سعياً جديًّا لأن يبرهن على حسن ميله لها بمساعدته إياها على نيل وجودها الذاتي أو بعبارة أصرح تخويلها حق التشريع لنفسها.

لا يصح أن يفهم من قولنا هذا أنا نشعر بوجود قلق مستمر في حركة الأفكار في الأمة. الواقع أنه كما يفهم من تقرير اللورد كرومر أن الحوادث هي التى أظهرت ذلك القلق الذي أخذ أسماء مختلفة بحسب الظروف، فكان اسمه في العام الماضي تعصباً دينيًّا، وكان اسمه قبل ذلك وبعده انكاراً للجميل. ومهما يكن من صحة انطباق هذه الأسماء عليه أو عدم انطباقها فإنّا ما أردنا بهذه المقدمة الصغيرة إلاّ أن نظهر جليًّا هذه الفكرة الآتية وهي:

« إن إعطاء الأمة سلطة في التقنين الأهلي والادارة المصرية البحتة أصبح ضروريًّا تدعو اليه مصلحة انكلترا من كسب صداقة المصريين ويدعو اليه رقي المصريين الأدبي وشعورهم بالحاجة إلى هذه السلطة. وتدعو اليه أيضاً مصلحة سمو الخديوي من اقتناع الأمة بأنه يساعدها بالفعل على نموها السياسي — فهو أي اعطاء السلطة التشريعية بالقيود التي ذكرناها ونذكرها أصبح من كل وجهة ضروريًّا لكل طرف من الأطراف الثلاثة: الخديوية المصرية، والاحتلال الانكليزي، والأمة المصرية.

قلنا ونقول ان هذه الطلبات ليس مبالغاً فيها حتى تخشى منها السلطتان أو احداها أو

(١) نشر في العدد ٦٠ من الجريدة المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مطالب الامة من مساعدة السير غورست: توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة »

أن يخشى أمرها أحد من الزلاء الأوربيين أو أولي المنافع المالية في مصر — فلو خوّلنا ما نطلب لبقيت بعد ذلك الادارة الانكليزية هي الادارة الانكليزية بكل معانيها والامتيازات الأجنبية هي الامتيازات الأجنبية بكل مزاياها . وسكون الأمة ولينها هو المعروف عنها . ولا يتغير وجه الحالة في مصر الاّ بأن رأي الأمة يكون معمولاً به في بعض القوانين التي تطبق عليها دون سواها .

على ذلك يكون المؤمل من الجناب العالي ومن جناب معتمد الدولة البريطانية في مصر أن يمنحا الأمة ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية لتحقيق تلك المصلحة الثلاثية التي ذكرناها .

لا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ومنها حق وضع القوانين من بادىء رأينا وهو ما يسمونه بالفرنسية (الاينيسياتيف) . فان ذلك الجزء من السلطة التشريعية قد لا يراد منحنا إياه وقد لا يكون ضرورياً لنا الآن — فكل ما تطلبه الأمة من هذه السلطة هو أن يكون رأي نوابها معمولاً به فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بها التي تعرضها الحكومة عليهم وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين على نحو القواعد الآتية .

(١) مجالس المديريات

كانت الفكرة في تأليف مجلس المديرية أن يقوم لمديريته بطرق الاصلاح التي تمكنه منها اختصاصاته كإنشاء الطرق العمومية في المديرية والعناية بحالة الري فيها بتقرير ما يلزم تطهيره من الترع وما لا يلزم وأن يكون عوناً للمدير أو حاكماً مع المدير يهتم بجميع الشئون الأخرى الخاصة بأهل المديرية كالتعليم العام ونحوه وأن يكون واسطة خير بين أمة المديرية وبين الحكومة في أنه يبدي أمانيها ورغباتها في الاصلاح ويعرضها على الحكومة .

بقي هذا المجلس من ذلك الزمان إلى هذا الآن لا ينعقد إلاّ مرة واحدة في السنة ولا يكون ذلك إلاّ بأمر عال ، بل ان من يراجع نصوص اختصاصه وكيفية اجتماعه وانفضاضه ، يحكم أنه كان لا يوجد بين الحكومة وبين الأمة ثقة متبادلة أو بالحري ان الحكومة ما كان لها ثقة في الأمة — ولم تحصل البلاد على نتيجة عملية مطلقاً من هذه المجالس ، بل يقصر أمر كل مجلس على أن مفتش الري يذكر المكعبات اللازم رفعها من الترع فيصادق عليها وينفض الى الملتقى أي الى العام المقبل . وما قراراته إلاّ حوليات كلها أرقام لا تختلف إلاّ في الكميات . ولئن أرضى الأمة هذا النوع من العمل ، بل هذا النوع من التقنين الذي يظل ربع قرن

لا يأتي بفائدة أصلاً . فان الادارة الانكليزية لا يرضيها أن يكون ذلك التشريع المضحك النتائج هو كل ما تعطيه لأمة من الحقوق . وهي تلك الحكومة العاقلة العاملة على تأهيل الأمة للمداخلة في شئونها ثم حكم نفسها بنفسها . بل هل يرضي سمو الأمير أن تكون مجالس المديريات ليست إلاّ انعقاداً يتبعه انفضاض ؟ بل هل يرضي الأمة أن يكون كل ما لها من الحق أن يجتمع نوابها يقري بعضهم بعضاً السلام ثم ينصرفون ؟ . كلاّ . لأن هذا الاختصاص لا يرضي أحداً وعدمه خيرٌ من بقائه إلاّ أن تريد حكومة الجناب العالي بمساعدة السير غورست إن تحوّل نظرها إلى هذا الاختصاص العديم الفائدة فتوسعه أي تستبدله باختصاص جدي يعلّم أولئك الأعيان كيف يخدمون بلادهم لأن الوظيفة توجد العضو وتنميه الى كماله الممكن . وتعطيل الوظيفة مميت مبيد .

فأما القواعد التي على نحوها تطلب الأمة تعديل نصوص القانون النظامي الخاصة بتلك المجالس فهي على ما نرى أربع : عدد الأعضاء . ونصاب الانتخاب . ومدة الانتخاب وطبيعة الاختصاصات .

(١) عدد الاعضاء — بديهي أن كثرة أعضاء المجلس الواحد مظنة لكثرة أخيارهم الذين يحبون العمل ولا يتخذون الشؤون العامة هزؤاً أو يقصرون فكرتهم فيها على المنافع الخصوصية التي ينالونها من نفوذ مراكزهم . ولهذا يرى الناس بالبداهة أن رأي ثلاثة خير من رأي واحد وهكذا على نسبة الكثرة يكون الاعتداد بالرأي متى تساوت الاعضاء أو تقاربت في الصفات — ومن جهة أخرى يمكننا أن نقول بحق أن المنتخب (بالكسر) إذا عرض عليه كثيرون لينتخبهم انصرفت عنه حيرة الاختيار ووجد متسعاً في عدد المنتخبين (بالفتح) فينتخب زيداً لعلمه، وعمراً لكرم خلقه ، وخالداً لوطنيته ، فان الناس متفاوتون في الصفات والمزايا يكمل بعضهم بعضاً فيتكوّن في مجموعهم جسم عالم عاقل فاضل الخ الصفات التي قد يستحيل اجتماعها في فرد واحد . فكثرة عدد المنتخبين تحمل غالباً معنى حقيقيّاً جامعاً لرغائب المنتخبين — ومن جهة ثالثة نقول انه متى وسع اختصاص مجلس المديرية لزم أن يستغنى عن لجنة تأديب العمد والمشايخ واللجنة الادارية التي تحكم في مخالفات قوانين الري ان لم تحل أعمالها على المحاكم العادية . وبقية اللجان الأخرى التي تدعو اليها ضرورات الأعمال في المديرية . يستغنى عن هذه اللجان بأعضاء مجلس المديرية الذين يمكن أن تتألف منهم تلك اللجان زيادة على اللجان التي يرى المجلس تأليفها من أعضائه للبحث في المشروعات التي تكون من اختصاصه .

على هذا يمكن القول بأن يتألف كل مجلس من اثني عشر عضواً منتخبين في أصغر

المديريات أي ان يكون على كل مركز من المراكز أربعة أعضاء . وبهـذه المناسبة لا نرى مانعاً من أن يكون انتخاب هؤلاء الأعضـاء مركزيـاً أي ان مندوبي كل مركز ينتخبون عنهم أربعة أعضـاء لمجلس المديرية . وعلى كل حال لا يصح المبالغة في تكثير العدد الى حد يجعل المجلس صعب النظام أو يدعو بالأعضـاء الى تواكل بعضهم على بعض . بل يراعى الحد الوسط .

(٢) نصاب الانتخاب

ان صح أن مبلغ الضريبـة الذي هو خمسون جنيهاً يعتبر لمجلس شورى القوانين نصاباً وسطاً بين النصـاب الأرسطوقراطي والنصاب الديموقراطي فإن من الحسن أن لا يشترط المنتخب (بالفتح) في مجلس المديرية مثل هذا النصاب بل يقرب أمره الى الديموقراطية حتى يوجد التعادل في النظام فلا يحرم الذين تقل ثروتهم عن هذا الحد من أن ينتخبوا في هـذه المجالس. وأضف الى ذلك أنه متى كثر عددهم الى الحد الذي وصفناه قد يتعسر وجود المنتخبين (بالفتح) الذين يرضاهم الناس ويكون متوفراً فيهم هذا الشرط من الثروة فربما يحمل ذلك المنتخبين (بالكسر) عن أن ينتخبوا من لا يريدون لعلة أنه لا يوجد غيره ممن توفر لهم ذلك النصاب الانتخابي ولهذه الملاحظات يحسن أن يكون النصاب عشرين جنيهاً من الضريبة كالنصاب المشترط الآن للجمعية العمومية .

(٣) مدة الانتخاب

إذا كانت مدة العضوية في مجلس المديرية أو ما يشابهه قليـلة كان ذلك صارفاً لرغبات المرشحين للانتخاب عن كثرة الاهتمام به الاهتمام اللازم وكان من اضرار قلة المدة أن العضو المنتخب يقضي أغلب مدته في التدريب على أعمـال المجلس فمتى صار عارفاً بهـا لا يبتدىء يشتغل شغلاً مفيداً حتى يباغته الانتخاب الجديد فلا يتمكن الأعضاء من أن يروا شيئاً من نتائج أعمالهم . فلا يحصل لهم ذلك الاغتباط الذي تولده رؤية نتائج الأعمال والذي هو أكبر مكافأة طبيعية ينتظرها العامل من عمله .

فاذا كانت مدة العضوية كثيرة جداً كان من أضرار ذلك أن تفتر عزائم الأعضاء ويملون أعمالهم غالباً ويكثر حسادهم وخصومهم من زملائهم الذين فشلوا في الانتخاب . ومن أضراره أيضاً أن فيه مخالفة لروح النيـابة والانتخاب واستمرار الضرر الذي يسببه خطأ الناس في انتخاب من ليس كفؤاً للعضوية أو من ليس مستقيم السير في الأعمال العامة — وان بعض

نصراء هذا المذهب قد يرون أنه ليس من المصلحة كثرة تعريض الأمة للحركات الانتخابية حيناً بعد حين . ولكننا إذا وافقناهم على أنه يجب تجنب حدوث الحركات الانتخابيـة في أوقات متقاربة في الأمم الراقية لما في ذلك من العطلة والقلاقل التي تحدث بمناسبة الانتخاب فانا نرى من المفيد للامم التي في حال التكوّن أن تتيقظ فيهـا من حين الى آخر أعصـاب الاهتمام بالشؤون العامة . خصوصاً في أمة كالأمة المصرية ينقصها مثل هذه الحركات التي من شأنها أن تزيد منسوجها الاجتماعي متانةً وأعصابها الوطنية تنبهاً .

وعلى كل حال نخير الأمرين أن لا تكون المدة مبالغاً في طولها ولا في قصرها، بل تكون وسطاً بين الطرفين ونقدر لهذا الوسط أن يكون أربع سنين أو نحو ذلك .

(٤) اختصاصات مجلس المديرية

يمكن حصر هذه الاختصاصات المطلوب منحها لمجلس المديرية في ثلاثة أنواع :

النوع الأول — ما يتعلق بتقرير رسوم غير اعتيادية لتصرف في منافع عمومية كما أشارت اليه المادة الثانية من القانون النظامي التي نصت بأن قرارات المجلس من هذا النوع لا تنفذ إلاّ بعد تصديق الحكومة عليها — لم يستعمل مجلس من مجالس المديريات هـذا الحق على ما نعلم إلاّ مجلس مديرية المنوفية الذي قرر رسماً لانفاقه على التعليم العام ولم تصدق عليـه الحكومة .

ورأينا أن يوسع اختصاص مجلس المديرية في هذا النوع بأن تكون قراراته فيه نافذة إذا لم تتجاوز الرسوم التي يقررها مبلغاً معيناً يمكن تقدير قيمته الى ٥٠٠ جنيه في السنة . فإن تجاوزت هذا المبلغ الى ضعفه مثلاً ولم ترفض الحكومة التصديق عليه في مدة شهر كان حكمه حكم الأول فإن زاد على ذلك لا ينفذ إلاّ بتصديق الحكومة . ولا بأس من جعل قيمة الضريبة التي يكون حكمه نهائيـاً فيها متناسبة مع عدد السكان أو عدد الأفدنة الموجودة في دائرة مديريته . وللمجالس المديرية في البلاد الأخرى حق الاستدانة . ولكننا لا يمكننا أن نقول إذا كان تخويل مجلس المديرية في بلدنا هذا الحق نافعاً أو غير نافع .

النوع الثاني — يتعلق بالمباني والأملاك المخصصة للمنفعة العمومية في دائرة اختصاصه وكذلك تقرير طرق الملاحة والأسواق والموالد الخ . وضروب هذه الاختصاصات ليس من تخويله النظر فيها على هذه الصورة العقيمة الموجودة الآن فائدة مطلقاً، فإذا نيط به الاشراف

على الكتاتيب والمدارس الحرة والمستشفيات العمومية . والكتبخانات وأبنية المنافع العمومية الأخرى . والاشراف على المجالس البلدية الداخلة في اختصاصه كل ذلك بصورة تجعل لهذا الاشراف تأثيراً حقيقيًّا لمجلس المديرية في سير تلك المصالح كان ذلك أولى .

النوع الثالث – وهو ما يتعلق بالأمن العام كترتيب جهات البوليس ونقطه من غير أن يتعرض المجلس لسلطة البوليس ولا لعلاقته بالداخلية وبالنيابة العمومية بل يكون له رأي معمول به مع المدير فيما يتعلق بترتيب نقط البوليس في الجهات — كما يكون مختصًّا بالمسائل المتعلقة بالخفر وأجرة الخفر وتخصيصها على البلاد وتعيين مقدار الخفرة اللازم لكل بلد إلى غير ذلك من التفصيلات التي لا محل للدخول فيها .

كل ذلك زيادة على اختصاصه بتنصيب العمد والمشايخ وتأديبهم واصدار أحكام مخالفات الري الخ ...

* * *

وبالجملة يجب أن تكون سلطة المدير في الزمن السابق هي سلطة مجلس المديرية فيما لايقيده في القانون بأوضاع مخصوصة — ولا شك في أن هذه الاختصاصات من شأنها أن تجعل مجلس المديرية ينعقد من غير أمر عال بل يكون انعقاده دوريًّا كالمجالس الأخرى حسبما تقتضيه أعماله .

* * *

ونختم هذا القول بأنا لا ننكر أنه سيقع بعض الشطط والخطأ في أعمال مجالس المديريات التي لم يدرّب أعضاؤها على الحكم بهذه الطريقة الا أن ذلك الدور من الخبط هو دور طبي لازم للانتقال من حالة الى حالة أرقى منها . وهذا الضرر البسيط يحتمل في جانب المنفعة المنتظرة . فلو انتظرت الحكومة بالأمة مهما انتظرت من الزمان لما كان هذا الانتظار مانع من التخبط الذي يحصل من الانتقال كما قدمنا — نعم ان للانتقال السريع نتائج لا تحمد مغبتها ولكننا قد أثبتنا اثباتاً كافياً بأن هذا الانتقال الذي نطلبه لا يمكن أن يسمى بحال من الأحوال انتقالاً سريعاً ، بل هو الانتقال التدريجي المحمود النتائج دائماً .

— ٥ —

ب — مجلس شورى القوانين

ذكرنا في المقالات السابقة حاجة البلاد من اصلاح القانون النظامي وان أهم ما نعني بالاصلاح دائماً من هذه الوجهة هو توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين[1] الذي هو المظهر الوحيد المستمر للشعب أمام الحكومة بل هو الامة بأفكارها وآرائها . فكل تقدم للامة في الحياة السياسية معناه تقدم مجلس شورى القوانين في أن تحترم الحكومة آراءه وتعمل بها

قلنا أمس وقبله أن ما نطلبه من السلطة التشريعية لايضار به أحد لان القانون الذي تطلب الامة أن يكون رأي مجلس الشورى فيه قطعياً هو كل قانون يقصر انطباقه على الاهالي الذين أنابوا هؤلاء الاعضاء عنهم ولا يتعدى الى غيرهم .

ولكن البحث في جعل رأي هذا المجلس نهائياً قد يستدعي البحث في فكرة تتقدمه عامة بل ترد على خاطر كل من يقول بإعطاء الامة شيئاً من السلطة التشريعية ، وهل يرضى سمو الامير بذلك أو لا يرضى ؟

ان حكومة مصر حكومة استبدادية الى الآن والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فيها هما حق لسمو الخديو ، وأن ما يوجد في البلد الآن من شبه الدستور أو رائحة الدستور إنما هو محض هبة قابلة قانوناً للرجوع فيها . نعني بذلك القانون النظامي الذي هو خيال الدستور ومعنى أنه يجوز قانوناً العدول عنه انه لم يقيد السلطة التشريعية التي يملكها سمو الخديو إلا تقييداً واهياً إذ ليس فيه ما يدل على أن الخديو الذي وضعه قد تنازل عن جزء من سلطته التشريعية لانه حفظ الحق لحكومته في إصدار كل قانون ويدخل في هذا ضمناً القانون الذي يلغي القانون النظامي . نعم أن سمو الخديو وحكومته أعدل من ذلك إلا أن هذا لا يمنع من أنه يلزم لتوسيع اختصاص مجلس الشورى ضمانة البقاء قانوناً .نقول قانوناً لان الدستور قلما يبنى حفظه وبقاؤه إلا على القوة — ولكن ضمانة البقاء قانوناً لازمة دائماً لمثل هذا القانون

(١) نشر بالعدد ٦١ من الجريدة في ٢١ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مطالب الامة من مساعدة السير غورست : توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة : مجلس شورى القوانين

وأمامنا مثل أحدث عهداً بل لا يزال أمره في أذهان الناس الى الآن ومشروعه عند الحكومة لم يتم بعد وهو تعديل المادة (٢٦) من القانون النظامي ، وهي الخاصة بمواعيد انعقاد مجلس شورى القوانين . وقد أفاضت جرائدنا اليومية القول في هذا المبحث في حينه وكان الرأي الراجح أن للحكومة حق تعديل المادة وغيرها من القانون . ومن ثمّ يود الناس أن لو كان للقانون النظامي ضمانة قانونية في البقاء . فاذا كان العقلاء يطلبون ذلك ويحرصون على بقاء هذا القانون في حين أنه لا يعطي الأمة حقّاً ذا نتيجة عملية مفيدة فما عساهم يطلبون من الضمانات لبقاء ذلك القانون إذا خوّلنا حق الرأي القطعي في سن القوانين ؟ أظن أن ضمانة البقاء له تكون ألزم وأولى بالطلب .

وفي الواقع فان القانون الدستوري الذي يمكن الملك كل يوم أن يهدمه بطريقة قانونية لا يعد إلاّ عارية . ومتى كان الدستور عارية فأولى به أن لا يكون . فالذي تريده الأمة الآن هو أن تعطى جزءًا من السلطة التشريعية أي أن سمو الخديو يتنازل لها عن ذلك الجزء . ولا طريق لذلك الا أن ينص في التعديل المطلوب على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون النظامي الاّ بمعرفة مجلس الشورى، أو مجلس الشورى والجمعية العمومية إن كان لبقائها محل بعد ذلك وبهذا تكون للأمة ضمانة بقاء الدستور النصفي أو جزء الدستور الذي هو القانون النظامي

من الناس من سيقول ان السلطة التشريعية لا تقبل التجزئة اقتداءً ببعض الكتّاب السالفين . ولكننا نقول بأن هذه القاعدة هي قاعدة مغالطة يتحدّى بها كتّاب الحرية الأقدمون ليجعلوا الأمة لا ترضى بالتنازل عن شيء من سلطاتها الى الملوك المستبدين . ولا نرى في طبيعة السلطة التشريعية ما يمنع من تجزئتها لأن السلطة التشريعية هي ملكية التشريع ولكل ملكية موضوع تضاف اليه فموضوعها هو القوانين المختلفة الأنواع التي تصدر عنها — ومتى أمكن تقسيم القوانين التي هي موضوع السلطة التشريعية الى أنواع أمكن قسمتها فتكون القسمة واردة على الموضوع الذي هو قابل للقسمة بطبيعته . كأن يقال أن أنواع القوانين التي تسن للحرية وقوانين أو عقود المعاهدات الدولية وقوانين المالية تبقى السلطة التشريعية فيها لصاحب السلطة الشرعية وهو الملك أو الأمير . وأما قوانين الحقانية والري والضرائب مثلاً فتعطى للأمة كما يمكن أن يقال بأن وضع كل قانون أو ابتكاره (انيسياتيف) تبقى لصاحب السلطة التشريعية وعلى هذا يسقط المعنى العملي لقولهم ان هذه السلطة لا تقبل التجزئة .

وهناك فكرة أخرى لا بدّ من ايرادها لهذه المناسبة وهي : على أي نحو تريد الأمة أن يكون لها هذا الجزء من السلطة التشريعية ؟ هل يراد بذلك أن يكون للمصريين مجلس

كمجلس العموم الانكليزي ؟ وهل يكون للمصريين حق التشريع لكل من يسكن مصر أو للمصريين خاصة ؟ تلك هي الأسئلة التي وضعها جناب اللورد كرومر في تقريره — وهذا قد يحدو بنا الى أن نجعل القارئ يلم بطرف بسيط من الدستور الانكليزي . ولا يؤاخذنا أن نشق عليه بالدخول به في شيء من النظريات العلمية أو التاريخية التي ليست في العادة خفيفة على آذان كثير من الناس إلاّ أنه ما دامت الأمة تطلب جزءاً من السلطة التشريعية وما دام أن الانكليز يريدون معرفة قاعدة هذا الطلب فنرجو القارئ أن يصبر بعض الشيء لهذه الملاحظة التاريخية البسيطة للدستور الانكليزي ليبين الفرق بين قاعدة مطلبنا وبين قاعدة ذلك الدستور .

في القرن الثالث عشر في سنة ١٢١٥ أتى يوحنا ملك الانكليز أعمالاً من العسف فتألب عليه البارونات واجتمعوا في والنجفورد وتحللوا من عهدهم للملك فاضطرّ الى استرضائهم وأمضى لهم دستوراً يسمى «الشرط الكبير» وهذا الدستور يشمل استرداد الحرية الشخصية ووضع قواعد لاتهام الأهالي ومحاكمتهم والغاء المعونة المطلقة وتقييدها برأي مجلس شورى الدولة . ولضمانة بقاء هذه النظامات قد نصّ فيه على انعقاد المجلس المذكور والشروط اللازمة لصحة مداولاته ، وتأليف لجنة مستديمة من خمسة وعشرين بارونا لها الحق الخالص في انتخاب بدل من ينقص من أعضائها . وكان اختصاصها الاشراف على ادارة المملكة الانكليزية — وهذا أساس الدستور الانكليزي وضع والأمة الانكليزية في حال التكوّن أو في مهد الطفولية . وإن شئت قل في وسط الالتزامات والعيشة البربرية .

بقي هذا الدستور الى القرن السابع عشر أي الى سنة ١٦٨٨ اذ اتهم الملك جاك الثاني باعادة البابوية الى انكلترا فكرهه الانكليز وثاروا ثورتهم وانتهى الأمر بأنهم انتخبوا غليوم وزوجته ماري أخت البرنس دي جال وقلدوها الملك الانكليزي بشرط أن يقبلا ما في الصحيفة . وما كانت الصحيفة الا دستوراً جديداً يشمل تقرير حقوق الملك وكلها تقييد لحقوقه فانهم منعوه حق ايقاف القوانين ، والاعفاء من التقييد وترتيب محاكم استثنائية ، وتقييد حقوق الأهالي في الشكوى أو تقييد حرية الكلام في البرلمان ، وحق ضرب الضرائب ، وحق ابقاء جيش مستديم الا بقران البرلمان — وكانت الضمانة القانونية لتلك الحقوق التي اكتسبت هي وجوب انعقاد البرلمان غالب الأحيان .

فلما كان سنة ١٧٠١ من مدة حكم الملك غليوم الثالث قلت ثقة البرلمان به وانتهى ذلك بوضع دستور جديد جرى العمل به من حكم الملك جورج أول عائلة برنشويك هنوفر : يجب على من يقبل الملك أن يصدق عليه وفيه ان الملك يجب أن يكون من أبناء الكنيسة

الانكليزية وبعض زيادات أخرى تتعلق بالوزارة الانكليزية التي أصبحت من نحو ذلك العهد لا سند لها الا الأغلبية في البرلمان .

تلك هي الأصول الثلاثة المكتوبة للدستور الانكليزي الذي قد أرسخه في نفوس الانكليز شدة اخلاصهم وحبهم للحرية حتى تهذب بالعمل وأصبح أحسن نظام ملكي فهل نحن نطلب توسيع اختصاص هيئاتنا النيابية على هذا النحو كما سأل عنه اللورد كرومر على طريق التعريض بأنا نطلب ما لا يمكن . كلا . انما نطلب الجزء الذي تمس حاجتنا اليه من السلطة التشريعية أي أن يكون رأي مجلس الشورى قطعياً في القوانين التي تطبق على المصريين دون سواهم على قاعدة ان الحكومة هي التي تسن القانون وتعرضه على المجلس ولا يبتكر المجلس شيئاً الا على سبيل ابداء الرغبة كما هو الآن .

لا شك في أن البحث في نظام المجلس المذكور من الوجهة العملية يقتضي البحث في طريقة الانتخاب وقد ذكرنا رأينا فيها في مقال أول أمس . ولم نذكر شيئاً عن حقوق السيدات المصريات في الانتخاب لأنا وإن كنا لا نعرف بوجود نص شرعي في نصوص الشريعة الاسلامية يحرمهن هذا الحق كما حرمه اخواتهن الغربيات بنصوص القوانين إلا أن السيدات المصريات لا يظهر أنهن يردن الاعتراف لأنفسهن بهذا الحق المدني لأنهن لم يظهرن الى الآن رغبتهن في أن يتحللن من ربقة الاستعباد العملي الى الحرية المخولة لهن شرعاً بنصوص الشريعة الاسلامية ولم يبرهن إلى الآن على حبهن للاستقلال الذاتي في القول والعمل فلنتركهن وشأنهن الآن ونتبع القول في أن طريقة الانتخاب التي ذكرناها ضرورية الاتباع هي أو نحوها حينما يراد توسيع نطاق مجلس شورى القوانين .

فأما عدد أعضاء المجلس المذكور فيجب أن يكون على الأقل ضعف العدد الموجود وذلك بأن تؤخذ أصغر المديريات وهي القليوبية وحدة . فمتى انتخب منها عضوان للمجلس لزم أن ينتخب من الغربية ستة أعضاء وهكذا على هذه النسبة أي أن يكون كل عضو من المجلس عن مائتي ألف من السكان ويزاد على عدد هؤلاء الأعضاء عدد الأعضاء الذين ينتخبون عن المحامين والأطباء والمهندسين المشتغلين بالاشغال الحرة متى كونت كل طائفة لها جسماً معروفاً معترفاً به .

ومن الحسن جداً أن يبطل تعيين الاعضاء الدائمين بمعرفة الحكومة ويستعاض عنهم بأن ينص في القانون أن كل ناظر من النظار أو وكيل نظارة اعتزل الخدمة أصبح بنص القانون عضواً في مجلس شورى القوانين. ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة .

فأما جلسات المجلس فيجب دائماً أن تكون علنية لما في ذلك من ترقية المناقشات والمداولات واستمرار اهتمام الأعضاء بدرس المشروعات درساً جدياً وبذلك يعرف الجمهور

العضو الذي أصاب في انتخابه والعضو الذي أخطأ في انتخابه كما أن فيه إيقاف الامة على ماجريات الحال في مجلسها ولا ينكر أحد مقدار النتائج الحسنة التي تعود من تلك العلنية .

أما اختصاصه فيجب أن يرجع بها الى نوعين اثنين أحدهما أن يكون رأيه قطعيًّا في قوانين المحاكم الاهلية وقوانين الري ولوائح الأمن العام وقوانين الضرائب واللوائح الوقتية كقوانين الدودة والطاعون البقري ..الخ.. والثاني أن يكون رأيه إستشاريًّا فيما عدا ذلك من القوانين . فاذا لم تقبل الحكومة مشورته يجب عليها أن تذكر له الاسباب وتبيح له المناقشة فيها مرة واحدة في زمن معين فان لم تقنع الحكومة بمناقشة المجلس تمضي القانون على الوجه الذي تراه .

من العقلاء من يرى أن المجلس يجب أن يكون له رأي نهائي قطعي في الميزانية خصوصاً الجزء المتعلق منها بالادارات الأهلية ولا يرى بأساً على الحكومة من تخويل المجلس هذا الحق . ومنهم من يرى أن الحكومة لا يرضيها هذا التدخل عن قرب في ميزانيتها الآن — وانا مع عدم انكارنا للرأي الأول بل مع موافقتنا عليه واعتباره حقا شرعيًّا للأمة نرى ان اجابتنا اليه أقل أهمية بكثير من اجابتنا الى الطلب الأول وهو أن يكون رأي المجلس نهائيًّا في القوانين التي تطبق علينا نصوصها .

تلك هي مطالبنا والقواعد التي أسست عليها لا يرى القارىء فيها شيئاً من الغموض والالتباس التشريعي وانا لم ننح بها النحو الذي سلكه الانكليز أنفسهم في كسب مطالبهم لا من حيث القاعدة وتجريد صاحب السلطة عن كل سلطة وأمر حيث الطرق التي استعملت لنيل تلك المطالب . فمتى كان سمو الخديو راضياً بالتنازل للأمة عن جزء من سلطته الشرعية كما صرح بذلك للملأ فما علينا إلا أن نطلب من سموه تحقيق التنازل وان نطلب من جناب معتمد الدولة البريطانية أن ينصح بذلك ويرضاه .

وعلى ذلك فإنا ننصح للأمة أن تدأب بطريق السلم لتحقيق شخصيتها ولا تتحقق هذه الشخصية إلاّ بأن يكون لها من السلطة التشريعية شيء كما نرفع النصيحة لسمو الأمير بأن من مصلحة الخديوية المصرية أن يكون محكوموها أحراراً لا عبيداً وأن تكون الامة التي يحكمها لها ذاتية شخصية منفصلة عن الحكومة . وبذلك يكسب حب الأحرار العقلاء وتأييدهم كما نقدم النصيحة لجناب عميد الاحتلال بأن كسب قلوب المصريين وصداقتهم للانكليز موقوف على أن يكون لهم من السلطة التشريعية شيء يدل على الاعتراف بوجودهم وتقدمهم السياسي . ومتى تحقق ما نطلبه من اجابة هذه الطلبات المتواضعة المعقولة انصرف القلق المصري الذي وصفناه ولا يبقى إلاّ نتائج الاعتراف بالجميل وهي المصافاة والصداقة .

— ٦ —

أحق المسائل الحاضرة بهذا الاسم هي مسألة توسيع اختصاص مجالس المديريات[1] وترى أنديتنا السياسية التي تشتغل بإنماء سلطة الأمة وطلب الدستور تعتبر أن توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعاً جوهريّاً يندرج في مطالبهم بالجملة . وهم بذلك يرون أن وضع هذا المشروع هو تحقيق لبعض آمالهم في الدستور . وترى الذين يشتغلون بالتعليم العام ويجعلونه ركناً من أركان السعادة يقدرون أن وضع هذا المشروع الذي تعطى فيه المجالس حق ادارة التعليم الأهلي بأنواعه الأوّلي والابتدائي والثانوي هو ظفر للأمة وتقدّم نحو الاستقلال . وان الذين يشتغلون بمسائلنا الاجتماعية من حيث ارتباطها بالسياسة يعلقون على تحقيق هذا المشروع أهمية عظيمة الأثر في أخلاق الأمة . لأن اعطاء السلطة لهذه المجالس يجعل مندوبي الأمة فيها يحسّون بمقدار المسؤولية عليهم كما يشعرون برفعة في نفوسهم وخروج عن الإحساس القديم احساس الاتكال على الحكومة في كل شيء .

وانه ليندر أن توجد مسألة من المسائل يمكن أن تكون موضوع اتفاق جميع الناس على منفعتها مثل هذه المسألة الكبرى التي في تحقيقها ارضاء لجميع طبقات الأمة من غير فرق .

لذلك لا نجد في مصر من لا ينتظر تحقيق هذا المشروع بفارغ الصبر الى الحكومة فإنها أظهرت في هذا المشروع أناة لم نعتدها منها في أي مشروع كان ولا مشروع الخزان الذي يكلف تخزينها نفقات قد تكون خطرة عليها . ولكن استئناف المفاوضة مع لجنة شورى القوانين كان من شأنه أن يبشرنا بأن الحكومة تنوي أن تجعل حدّاً لهذا الابطاء من جهة ويفيد من جهة أخرى أنها تتذرّع باستئناف المفاوضة لارضاء الرأي العام شأن كل حكومة رشيدة معتدلة .

غير أنا نسمع من طريق آخر أن الحكومة تحمل اللجنة على موافقتها على هذا المشروع

---

(١) نشر بالعدد ٣٧١ من الجريدة في ٢٨ من شهر مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

خلياً من التوسيع الجوهري المطلوب . ويقول بعض رجالها أن مثل هذا المشروع ليس كغيره من المشروعات الأخرى التي يجوز للحكومة أن تمضيها رغم معارضة مجلس الشورى . فإن لم تتفق معه اضطرت الى ابعاد المشروع بالمرة وابقاء الحال على ما كانت عليه قبل الآن . ولقد يؤكد هذا القول ما يراه القارىء بمحليات الجريدة من مقابلة أعضاء اللجنة لجناب السير الدن غورست . وليتنا ندري هل تشتغل الحكومة في هذا المشروع لمصلحتها هي أم لمصلحة الأمة ؟

انا نفهم بسهولة أن الحكومة تنتفع من هذا المشروع نفعاً غير مباشر ولكن المصلحة المباشرة ، المصلحة العظمى في وضعه هي للأمة . فاذا يكون وجه تعسر الحكومة في اجابة رغبة الرأي العام،مع أن هذا المشروع لا يفقدها شيئاً من قوتها ولا يمس سلطتها الاستبدادية ولا يغير شيئاً من مجرى اختصاصاتها بصفتها حكومة لأن وجهته العظمى هي توسيع نطاق التعليم الأهلي الى درجة تكفل تعليم الأمة ؟

للحكومة كلمة ناعمة الملمس مقبولة الطعم نوعاً خصوصاً في الأزمنة القديمة، كلمة تستخدمها جواباً على كل طلب من طلبات الأمة فتعقل بها الألسن المطلقة . وكانت تجني دائماً من ورائها رضى بعض طبقات الأمة وهي الطبقة التي يسمونها الطبقة الراقية أو أصحاب المصالح . كلمة طالما جاءت في تقارير اللورد كرومر ورددها المستشارون وبعض كبار الموظفين الوطنيين الذين يعتقدون أن قواعد الحكمة تهبط عليهم من أفواه المستشارين، تلك الكلمة هي : أن جري الحكومة وراء ارادة الرأي العام في مصر مجلبة للفشل ومدعاة للفوضى والافلاس !

وكأني بهم يقولونها أيضاً فيما يتعلق بطلب الأمة توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعاً جوهريّاً . ويدّعون وهم خمسة ستة في مصر وفي انكلترا أنهم يعلمون مصلحة الأمة أكثر مما تعلمها هي .

على أننا إذا فرضنا أن توسيع الاختصاص لا يوافق فلسفة الحكومة وعلمها بطرائق الحكم الموصل الى النظام والرخاء ، فإنا نلفت نظرها العالي إلى أن القوانين لا تبنى على آراء أقلية مهما كان علمها . وان كانت تريد أن تسير في التقنين لنا على قواعد العلم بالعدل والمنفعة فنلفت نظرها الى قول سبنسر في هذا المعنى :

«كل منا يعرف جيداً ما يلزمه . وكل منا هو وحده الذي يعلم حق العلم وجوه منفعته» .

فليس للحكومة أن تدّعي انها تعرف منفعتنا أكثر منا خصوصاً متى لوحظ انه ليس للمنفعة حدود مرسومة تلمس باليد ولكنها كما يتصور فيها صاحبها أنها منفعة لكل مجموع من المجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية رأي في التقنين يظنه هو الصواب . وكل رأي من تلك الآراء له حقه من الوجود . ولكن الرأي الذي يؤخذ به في التقنين هو ذلك الرأي الذي يشتمل على تلك الآراء ويوفق بينها وهو الرأي العام .

فمهما كان علم حكومتنا بمصلحتنا ومهما اعتقدت بأن توسيع نطاق التعليم الأهلي يضرنا ويجر علينا الفوضى والافلاس . مهما كان ذلك كله فلا مندوحة لها من الاعتراف لنا بأننا نعرف مصالحنا على قدر تصورنا أكثر منها . وان هذا المشروع هو لمصلحتنا لا لمصلحتها وانه يجب عليها في التقنين أن لا تستبد برأيها دون الرأي العام مهما كان مبلغ رأيها من الصحة ومبلغ رأينا العام من الفساد . قال أحد الكتاب :

«من الخطر أن تسن القوانين على غير ما يقتضيه العقل . ولكن من الجناية أن تسن»
« قوانين على غير ما يريده الرأي العام ، ذلك لأن الأولى تضر بسعادة الأفراد وتقدمهم . »
« ولكن الثانية تنكر الحرية وتخنقها بل تذهب بفكرتها التي هي الأصل الأول لكل »
« رقي وسعادة » .

على أنه يستحيل أن يتطرّق الفساد الى رأي الامة إذا كان مؤداه أنها تطلب أن تعطى الحرية في تعليم نفسها . ولا يكون ذلك كما قلنا مراراً إلاّ بإعطاء مجالس المديريات حق انفاق الضرائب الاضافية على التعليم الأهلي بأنواعه الثلاثة : الأولي ، والابتدائي ، والثانوي .

فأولى بحكومتنا الرشيدة أن تحسن الظن بالأمة وان تضع المشروع النهائي شاملاً لما طلبته منها لجنة الشورى قبل أن تقدمه الى المجلس . وإلاّ فماذا يكون جواب الادارة الانكليزية في مصر أمام الرأي العام الأوربي إذا اتهمت بأنها تمنع الأمة من تعليم نفسها على مصاريفها ؟؟ .

— ٧ —

يعلم الجمهور أن مطالب لجنة الشورى في توسيع اختصاص مجالس المديريات[1] لا تتعدى أمرين رئيسيين . أولهما : أن تكون قرارات المجلس فيما يتعلق بضرب الضريبة الاضافية قطعية أو موقوفة على تصديق الجمعية العمومية . والثاني: أن يكون له ادارة التعليم الأهلي الأوّلي، والابتدائي، والثانوي ينفق عليه من تلك الضرائب الاضافية.

أجمع الرأي العام على أن تقدم مصر متوقف على انتشار التعليم ولا يكون ذلك إلاّ بأن يكون التعليم أهليًّا تديره مجالس المديريات وتنفق عليه من مال الأمة ولكن الحكومة تتذرع بكل الحجج لعدم إجابة هذا الطلب بجميع أجزائه، بل تقول لا بأس من أن ينفق من الضريبة الاضافية على التعليم الأوّلي أي تعليم الكتاتيب لأنه هو الضروري للأمة . وأما التعليم الابتدائي والثانوي فانهما إن لم يكونا من الزخرف فليس أحدهما ولا كلاهما من حق الفقراء . وعلى ذلك ترى أن يكون لمجلس المديريات حق ادارة التعليم الأهلي الابتدائي والثانوي بشرط أن لا يصرف عليهما شيء من الضريبة الاضافية .

وتقول اللجنة ان التعليم الاولي يجب أن يكون مجانيًّا لجميع الناس . وأما التعليم الابتدائي والثانوي فلا بأس أن تكون القاعدة فيه انه مأجور والمجانية الاستثناء ولكن هذا لا يمنع من أن يعطى مجلس المديرية حق صرف جزء معين من الضريبة الاضافية كالثلث أو الربع على هذا التعليم لتنشيطه ونشره .

تلك هي القضية التي قامت بين الحكومة وبين لجنة الشورى على ما علمنا نرفعها الى الرأي العام بجملتها من غير أن نتعرض الى فروعها .

أمة تطلب من حكومتها نظامًا يكفل لها أن تتعلم على مصاريفها فتأبى عليها الحكومة ذلك فلا هي تقوم بالتعليم حق القيام ولا هي تسهل السبل للأمة لتعمل لنفسها ما لا تريد

(١) نشر بالعدد ٣٧٢ من الجريدة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

الحكومة أن تمهله لها . فهل نحن في هذا أيضاً ظالمون متطرفون أو في طلباتنا متواضعون معتدلون .

* * *

يخيل للقارىء بعد هذا أن الحكومة تريد أن تحتكر التعليم لنفسها كأنه ادارة البوليس أو ادارة الدعوى العمومية أو تصريف الماء وقسمته بين المنتفعين أو إقامة العدل بين المتقاضين أو عقد معاهدات تجارية أو تعبئة الجيوش للقيام بأعمال حربية .

لا شيء من هذا كله وإني لأخشى أن تتهم الحكومة — إذا وقفت وقفتها الحاضرة أمام رغبة الأمة من التعليم — بأنها لا تريد بالأمة خيراً لا سمح الله .

وإلاّ فهل قامت الحكومة بواجباتها بصفتها حكومة في كل فروعها حتى تريد أن يكون تعليم الأمة بيدها وعلى قدر ما تريد. ولقد جربناها في ذلك في عهد محمد علي باشا الى اليوم فلم تأت مجهوداتها التي تدّعيها بالرّقي المطلوب .

هل قامت الحكومة بالأمن العام حق القيام حتى ندرت الوقائع الجنائية أو قلت عمّا كانت عليه .

هل أفرغت الجهد في انتقاء الموظفين الأكفاء الذين يقومون للأمة بالخدمة الصحيحة .

هل رقت الجيش حتى رضي الضابط المصري عن بخته واقتنعت هي بأن جيش الاحتلال حينما يغادر مصر سيترك جيشاً مصريّاً صرفاً منظماً على القواعد الحديثة .

هل نجحت في ترتيب القضاء على نمط يكفل حرية الدفاع واستقلال القاضي مهما كانت درجته ؟

ألم يبق في البلد من يشكو من مصلحة الري ؟

إذا كانت الحكومة لا تزال تعترف بأن مصالحها الحكومية البحتة لم تصل الى التقدم المطلوب . أليس الأولى بها أن تترك الأمة تساعدها في التعليم العام على نفقاتها الخاصّة من غير أن تكلفها شيئاً غير المراقبة العامة اذ أرادت على أنها لا يسعها إلاّ أن تعترف بأن وظائفها تستغرق غالباً من تعلمهم ولا يبقى منهم للأمة أحد ينشر حوله الافكار الصحيحة والآراء العلمية ويكون في مركز من عمد الرأي العام .

لا يبعد أن تقول الحكومة ان من أخص واجباتها حماية الفقراء من تصرف الأغنياء وأنها تخشى أن الأغنياء الذين هم أعضاء المجالس يثقلون كاهل الفقراء بالضرائب للتعليم الابتدائي والثانوي اللذين لا يستفيد الفقير منهما شيئاً كثيراً .

* * *

نقول ان هذا اعتراض وجيه ولكنه يسقط أمام ما تقول اللجنة من أن القاعدة في التعليم الابتدائي والثانوي هي غير المجانية ، فالغني لا يستفيد من ذلك غير النتيجة العامة نتيجة انتشار التعليم التي هو والفقير فيها سواء .

فأما توقف الحكومة عن موافقة الرأي العام على إعطاء مجالس المديرية حق تقرير الضريبة الاضافية بصفة قطعيّة أو جعلها قراره في ذلك خاضعاً لتصديق الجمعية العموميّة فذلك ما لا نعرف له سبباً جديًّا . وربما قالت الحكومة أنها تخشى سوء تصرف تلك المجالس بهذا الحق وتخشى أيضاً أن تكون الأغلبية في الجمعية العمومية في جانب الرأي المضاد لرأي الحكومة رأي الرشاد والحكمة! وقد سبق بنا أن أبنا في العدد الماضي نظرية الرأي العام وما يجب له من الاحترام في تقنين القوانين مهما بلغ أمره من الخطأ .

على هذا نشكر لجنة شورى القوانين على تشددها في الطلب ونطلب اليها أن تستمر على ذلك والرأي العام كله يعضده فإنه خيرٌ لنا أن لا توسع الاختصاصات بالمرة من أن توسع توسيعاً قسريًّا لا يأتي بالمصلحة المقصودة من التوسيع ويكون حسب الحكومة وقتئذٍ من تلك النتيجة السوأى أنها أخلفت وعدها التي وعدت به في مجلس النظار ووعد به السير إلدن غورست وساسة الانكليز .

ولكن رجاءنا في كرامة حكومتنا ووفائها بالوعود أنها ستجعل ارادة الأمة منها محل الاعتبار ، ولا تحيل القانون على مجلس الشورى إلاّ تامًّا وافياً بالغرضين اللذين وقع عليهما الخلاف .

— ٨ —

لا بأس أن نبدي ونعيد في مسألة مجالس المديريات[1] التي قد أخذ مشروعها لدى الحكومة ولدى الأمة الأهمية اللائقة بمشروع سيكون من ورائه نقل الأمة من الظلمات إلى النور، من الاستبداد الى الحرية، من السكون الى الحركة والعمل لسعادة مصر.

علمنا اليوم أن نظارة الداخلية كانت تشتغل أمس بوضع أول مسودة لآخر تعديل في المشروع لعرضه على مجلس النظار فشورى القوانين، ونرجو أن تكون الداخلية قد لاحظت في هذا المشروع الملاحظات الرشيدة التي لاحظتها لجنة شورى القوانين. ولقد حادثنا في هذا المشروع بعض كبار الموظفين من رجال الحكومة فنهم من هو متفق معنا في أن طلب لجنة الشورى حق وعدل من حيث جعل الجمعية العمومية هي صاحبة التصديق على قرارات مجالس المديريات فيما يتعلق بضرب الضرائب الاضافية. ومن حيث أن مجلس المديرية يكون بيده ادارة التعليم الأهلي: الأولي، والابتدائي، والثانوي، وأن ينفق عليها جميعاً من الضريبة الاضافية باعتبار أن الأول مجاني وأن الآخرين تكون القاعدة فيهما غير المجانية ولكن يصرف عليهما من الضريبة الاضافية شيء معين يكفل بقاءها.

ولكن من موظفينا من لا يزال يرى الأمة بالعين التي كان يراها بها من عشرين عاماً فلا يلبث أمام توسيع الاختصاصات أن يبتسم طوراً ويتردد في القول تارةً، ثم لا يكون منه بعد هذه الحركات، حركات من يتوجس الفشل إلا أن يقول كل ذلك حسن اذا كانت مجالسنا من الكفاءة بحيث تدير التعليم الأهلي حقيقة ولا يكون أعضاؤها آلة في يد المدير يسيرها الى حيث يشاء.

هذه الطائفة من موظفينا المتعلمين الذين يحبون بلادهم ويتقدون عليها غيرة وبهم تتعلق آمال كبار إلا أنهم مع الأسف قد تربوا على عدم التسامح وتغذوا بلبان الاحتقار لكل شخص لم يتعلم علمهم فلا يرون تحت عمامة الشيخ الجليل من مشايخ الأمة الا مجموع أغراض صغيرة ترمي بأسرها الى المنفعة الشخصية ولا يظنون أن أولئك العمد والمشايخ يأتون بمصلحة عامة الا مسوقين لها بشيء كثير من حب الظهور والمباراة وقليل من الاخلاص وحب المصلحة العامة.

---

(١) نشر بالعدد ٣٧٣ من الجريدة المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

لا يبعد على مثل هؤلاء اذا جلس مع أصحاب الحل والعقد من الانكليز ودار بينهم الحديث على توسيع الاختصاص أن يقولوا برزانة الحكيم واسلوب الرجل الصريح أنهم يخشون على الأمة في طور تكونها من رد الفعل اذا هي ملكت أمر التعليم الأهلي مضافاً اليه اختصاصات أخرى في نظامات الأمن العام ونحوه .

لا أنكر على هؤلاء حريتهم في القول ولا حسن اخلاصهم لوطنهم ولكني أنكر عليهم شديد الانكار انهم يعرفون أمتهم وأنهم يعلمون كيف يكون الرقي التدريجي الامم . وهم بصراحتهم المحبوبة لدينا ولديهم وبتبصرهم الذي يدعونه نراهم كأنهم يعادون التقدم الذي هم أنفسهم يتبعونه ، ويجعلون الانكليز الذين لا يعرفون من حالنا إلاّ طرفاً واحداً يزيدون اعتقاداً بأن الأمة لم تستعد بعد للاشتغال بشؤونها . ولو جادلتهم في ذلك لأتوا اليك بمثل واقعة بين عمدة ومأمور أو بين أحد الأعيان والمدير أو قصوا عليك فكرة أحد الكبراء في تعليم البنات . أمثال أفرادية يأخذ منها حضرته أو سعادته ذلك الرأي الأسود ويتمذهب منه بمذهب التشاؤم بالمستقبل .

ألا فلينظر هؤلاء لنظام التعليم في الجمعية الخيرية وجمعية التوفيق وجمعية المساعي المشكورة وجمعية العروة الوثقى وجمعية الأعمال المبرورة وليحكم بعد ذلك اذا كان لمجالس المديريات من الكفاءة ما يجعلها تدير حركة التعليم الأهلي على ما تقتضيه مصلحة البلاد .

نقول لهؤلاء السليمي الصدور الذين يضعون أصابعهم في أعينهم غراماً بالصراحة التي لا سند لها من العلم التام بأحوال أمتهم ولا مصدر لها من المعرفة بطرائق الرقي الاجتماعي . نقول لهم ان الادلة الحسية قد قامت — لمن يكلف نفسه بحثها — على أن الأمة الآن خير كفء لتعليم نفسها متى سهلت لها الحكومة سبيل ذلك . فان كانت الأمة غير كفء لذلك على تقديركم وان مجالس المديريات ستتخبط في القيام بواجب التعليم فان كل مبتدىء يتخبط حتماً في العمل الذي يبتدىء به ويرتكب غلطات تكون نتيجتها تعليمه طرق النجاح وتمرينه على وضع كل شيء في محله . وانكم اذا انتظرتم بالأمة عشرات من السنين لا تزيد كفاءتها في أعينكم شيئاً ما دامت بعيدة عن الأعمال التي تظهر الكفاءة لمن لا يقنعه الاّ الحس .

وانه ليجمل بهؤلاء الذين يعتد بآرائهم أن يكفوا أمتهم شر حريتهم في القول حتى يكونوا عوناً لها لا عوناً عليها وحتى لا يذهب ما لهم من فضيلة الاخلاص والحرية أسوأ مذهب تظهر فيه هاتان الفضيلتان .

ومن رجال الحكومة من يريد أن يكون فكره في هذا المشروع منتجاً متفقاً مع نظام

الحكومة الحالي . فيقول اذا أعطي مجلس المديرية حق ادارة التعليم الابتدائي والثانوي والانفاق عليهما من الضريبة التي يقررها المجلس بصفة نهائية فيكون معنى ذلك ايجاد برلمان صغير في كل مديرية وانشاء نظارات المعارف العمومية بعدد الأقاليم المصرية في حين أن مجلس شورى القوانين لا يملك مع الحكومة رأياً نافذاً ولا قراراً قطعياً . وهذا ينافي النظام الذي يجب أن يكون هو قوام كل حكومة من الحكومات .

كلام سائغ ظاهره ولكن باطنه خطأ فاحش تسرب الى فكر هؤلاء من يأسهم من حكومة دستورية واعتبارهم هذه الحكومة الحالية الاستبدادية مستحقة للبقاء ، لا يريد الرأي العام من المشروع ان يكون مجلس المديرية أعظم أثراً وأوسع اختصاصاً من مجلس الشورى ، كما لا يرمي المشروع الى تنقيص سلطة نظارة المعارف صاحبة المراقبة العامة ومرجع تحضير قوانين التعليم ومحل الاختصاص بتشجيع تعليم العلوم المختلفة في المدارس الأميرية والحرة على السواء . ألا ترى أن أهم اختصاص نظارة المعارف الانكليزية هو مراقبة التعليم وتقوية الفروع العلمية المعنية بتوزيع الجوائز عليها على الطريقة التي تسير فيها معارفنا فيما يتعلق باعانات الكتاتيب .

على أن الأمة قد ملت الحكومة الشخصية الاستبدادية ومالت إلى الدستور أي الى شكل حكومة خديوية مقيدة . وقد أقرها الجناب العالي على ذلك عام أول وأقرتها الأدارة الانكليزية بوعودها في التدرج بها من هذه الحال السيئة الى حال الدستور التي كلها سعد ورخاء وإن التدرج يقتضي البدء بمخالفة التنسيق المصلحي الذي يعشقه هذا الفريق من الموظفين كما يعشق الفريق الآخر الصراحة من غير روية . فإعطاء مجلس المديرية حقوقاً ليس لمجلس الشورى نظرها انما هو ابتداء لتغيير صورة الحكم يستتبع حتماً توسيع إختصاص مجلس الشورى ... الخ الخ . وعلى ذلك لا يعد هذا المشروع في ذاته معيباً بل هو أول تغيير مقيد لهذه الحال .

***

وانا على الرغم من كل الصعوبات التي خلقها الوهم في سبيل هذا المشروع لا نزال نرجو أن تنظر الحكومة له بعين جدية وأن تعتبره الترضية الوحيدة التي ترضي بها الرأي العام من يوم الثورة العسكرية الى اليوم .

— ٩ —

الحكومة الاستبدادية الصريحة العداء للدستور[1] تستمد قوتها دائماً من ضعف الرأي العام ومن نتائج مجهوداتها الذاتية التي تستعملها كل يوم لخنق حرية الأفراد و إبعادهم عن العلم بما لهم من الحقوق السياسية . وهي بذلك لا تتفق مع الرأي العام إلاّ في أمة لا يعرف الفرد فيها لوجوده معنى ولا لحياته قيمة إلاّ بالاضافة الى شخص الحاكم المستبد .

الحكومة من هذا النوع تكون منتجة موفقة بين عملها وقولها ، صريحة في خطتها ، قوية في إرادتها .

أما مثل حكومتنا التي تنادي كل يوم بأنها تميل الى الدستور وتتبرأ من حب الاستبداد فانها لا يمكنها أن تكون قوية مطلقاً إلاّ إذا اتفق الرأي العام معها في كليات المسائل . فاذا انحرفت عن إرضاء الرأي العام فلا بدّ من فشلها .

لا يستطيع الناس أن يصدقوا كل قول تقوله الحكومة عن حسن نيتها كما كانوا يصدقونها بادىء الأمر إلاّ اذا اقترن ذلك القول بعمل يؤيده . وعلى هذا النحو أخذ الناس الآن يظنون الظنون بالحكومة عند ما شاع على ألسن الجرائد أن الحكومة إنما تضع مشروع مجالس المديريات لا لترقية القانون النظامي ولا لتسهيل سبل التعليم للأمة ولا لتحقيق وعودها إياهم من السير بهم الى الدستور ولكن على ما يقولون تذر الرماد في العيون . وتجعل هذا الرأي العام الذي يظن به الحمق والبله يهدأ غليانه وتخف مطالبته ويقنع من الغنيمة بالاياب .

إشاعة سيئة النتيجة ولكنها مع الأسف قريبة من الحقيقة إذا تحقق ما نسمعه كل يوم من أن الحكومة تضن على مجالس المديريات باجابة الطلبات المعقولة التي طلبها حزب الأمة وطلبتها لجنة مجلس الشورى .

غير أننا أمام هذه الاشاعة وتقدير نتائجها وتلقاء تعسر الحكومة في الأمر وظهورها مظهر الظان بأنه لا يزال يوجد بين طبقات المصريين من لا يرضى بمنح الأمة حقوقاً كثيرة أو بعبارة أخرى من لا يرضون بالتوسيع في الحكم الذاتي ، تلقاء ذلك كله يجب علينا أن

(١) نشر بالعدد ٣٧٤ من الجريدة في ١ من شهر يونيو ١٩٠٨ تحت عنوان «الرأي العام في مسألة اليوم»

نتساءل هل رضي الرأي العام من طلباته بحملة الجرائد في وقت من الأوقات ثم خلودها بعد ذلك الى السكون أو الاشتغال بأمر آخر كأنما يوجد في البلد أمر يهم المصريين بمقدار ما يهمهم مثل هذا المشروع . أو كأن طبقة الأعيان قد رضوا في أن يوصفوا بالرضى عن الحال الحاضرة وعدم التوسع في الحكم الذاتي حتى قنعوا من السعي بإبداء آرائهم مرة بلسان الجمعية العمومية ومرة أخرى حين عرضت الداخلية هذا المشروع على كثير منهم ليقول فيه رأيه .

على أن السعي لمشروع مهم مثل هذا لا يصح أن يقف عند حد إبداء الرأي مجرداً عن الحجج والأدلة أو عرض الأماني مجردة عن الالحاح في تحقيقها وتدبير جميع الوسائل السلمية التي هي مظان الوصول الى الغرض المنشود .

كل ذلك قد كان وإن غرضاً لم يتعهد بوسائل السعي إليه من غير انقطاع حقه أن لا ينجح .

* * *

ولقد سبق لنا أن أبنّا المشروع من كل وجوهه وما يعترضه من العوائق ، فاليوم نرفع لأولي الرأي في هذا البلد شكوانا من اكتفائهم بالطلب والسكوت بعد ذلك . ذلك السكوت الذي قد يفسر خطأ بأن أولي الرأي في مصر لا يعطون هذا المشروع ما يستحق من الاهتمام .

وإن تنازل الحكومة للامة عن حق من حقوق الحكم هو أصعب عليها من خلع الاضراس ، لأن آخر ما يخرج من النفوس من الرذائل إنما هي رذيلة الاستبداد فتنازل الحكومة للأمة عن حق من الحقوق في هذا المشروع الجديد لا يمكن إلا إذا اقتنعت الحكومة اقتناعاً حسيًّا بأن الرأي العام سيتبرم بها ويخليها من تعضيده الذي هو أصل مهم من أصول قوتها . ولا سبيل الى ذلك إلا بأن يظهر الناس في هذا الوقت وقت وضع المشروع بصورة نهائية أنهم يعضدون بكل ما في وسعهم طلبات لجنة شورى القوانين بزيارة رجال الحكومة وتبيين فوائد المشروع وإقناعهم بأن وضعه على ما تريد اللجنة يحقق أكبر أمنية يتمناها المصريون من حيث انتشار التعليم . بل ننصح لأولي الرأي أن يتخذوا طريق الاقناع الشريف لا الضراعة كما توهم بعض الكتّاب . وان لا يكفوا الا إذا فازوا بانجاح المشروع ، سواء علينا رضي بعض كتّابنا بهذه الطريقة أم لم يرضَ ما دام أن غير الراضين لم يوجدوا لنا طريقة لتعليم أبناء مصر غير هذه الطريقة . وعلى كل حال فانا نعتقد أنه لا بد للحكومة من ارضاء الرأي العام .

— ١٠ —

كان أمس أول يوم ظهرت فيه فكرة سلطة الأمة بمظهر نقي خالٍ عن الشكوك والريب[1] بعيد عن كل اعتبار من الاعتبارات الواطئة التي مصدرها خنوع الأمة أو نواب الأمة الى السلطة المطلقة .

ذلك بأن نوابنا المحترمين قد قرروا بإجماع الآراء في مجلس الشورى طلب المجلس النيابي الذي عليه مدار كل نجاح أخلاقي واقتصادي وسياسي .

رأى نوابنا أن لا يقيموا تحت نير الحكومة الشخصية والأمم حواليهم تفر منه بكل وسيلة والشعوب التي ليست أكثر حضارة من مصر تأنف أن تحكم بشكل من أشكال الحكومات الاستبدادية التي في بقائها الهوان،وفي تغيير شكلها الرفعة والنجاح . رأوا ذلك كله لجيراننا في الصيف الماضي فأجمعوا أمرهم على طلب المجلس النيابي المعقول الذي يوافق ما نحن فيه من الظروف السياسية . فكان عملهم هذا احتجاجاً على الحكومة التي رفضت طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي من ناحية ، ومن ناحية أخرى احتجاجاً على السلطتين معاً . لأن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية قد صرّحتا بعدم إجابة هذا الطلب .

الآن وجد في مصر رأيٌ رشيد وصوتٌ عالٍ مسموع يعبر عن شعور الأمة ولو خالف ذلك السلطة الشرعية والسلطة الفعلية جميعاً . ذلك الصوت هو صوت مجلس شورى القوانين ينادي ألا لتقل كل سلطة ما شاءت من القول ، ولتمنعنا ما شاءت من حقوقنا الطبيعية . ولكننا نحتج على هذه التصريحات،تصريحات شوقي بك،وتصريحات السير إلدن غورست بأن نطلب ما تمنعه إيانا السلطتان وهو المجلس النيابي الذي طالما طلبناه .

ان الذي يقرأ أخبار مظاهرات الشبان لطلب الدستور ويسمع مناداة الفلاحين بطلب الدستور ثم يرى بعد ذلك تقرير النواب لطلب الدستور يوشك أن يقول أن في مصر رأياً عامّاً متناولاً لجميع أجزاء الأمة، قوته يجب أن تكون فوق كل قوة وسلطته فوق كل سلطة وان لم يكن ذلك فأين هي الطبقة التي لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي كما صرّح بذلك السير إلدن غورست في تقريره الأخير . الآن رسمت خطة السياسة المصرية على أوضح ما يكون من الصور .

(١) نشر في العدد ٥٢٩ من الجريدة المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « اول ديسمبر »

علمتنا التصريحات الرسمية والتصرفات اليومية في ادارة الحكومة المصرية أن السلطة الشرعية متفقة مع السلطة الفعلية في جميع التصرفات جليلها ودقيقها حتى في التصريح بعدم أهلية الأمة للدستور أو بعدها عن الدستور . وعلمتنا الجرائد اليومية التي هي مرآة الرأي العام والمظاهرات الأمية التي حصلت في الاحتفالات . وقرار مجلس شورى القوانين أمس أن الأمة مجمعة على غير ما صرّحت به السلطتان . مجمعة على طلب الدستور . ينتج من ذلك أن الأمة صوّرت لذاتها شخصية سياسية تخالف شخصية هذه الحكومة المطلقة — ورسمت لنفسها خطة سياسية تخالف خطة هذه الحكومة المطلقة التي تتكوّن من السلطتين المتفقتين، فهل لأحد بعد اليوم أن يقول : « بأن الشعب المصري كبقية الشعوب الشرقية لا يقدر إلاّ الحكم الشخصي » ؟ أم يجب القول بأن الشعب المصري كالشعوب الشرقية المحترمة ينفر من الحكم الشخصي ولا يقدّر إلاّ الحكم النيابي الذي هو الصورة المعقولة للحكم ؟ .

الأمة في تقدمها تتبع القانون العام لتقدم الفرد — تبقى غير أهل لبلوغ رشدها كلما كانت متوكلة في تحقيق مطامعها على السلطة أو على الحاكم . من علامات رشد الأمة أن ترى بعينها لا بعين السلطة وتنطق بلسانها هي لا بلسان السلطة . تلك هي الأمارة الأولى لبلوغ الرشد وقد ظهرت هذه الأمارة من قرار الشورى أمس ذلك القرار الذي فيه مخالفة صريحة لتصريحات السلطتين .

لهذا نقول بأن أول ديسمبر كان الحد الفاصل بين فناء الأمة في شخص حكومتها وبين عصر جديد هو عصر الارتقاء السياسي الحقيقي الذي فيه تتكل الأمة على نفسها وتعمل لنفسها وتعتبر أن لها وجوداً ذاتياً مستقلاًّ تام الاستقلال .

البرلمان أو المجلس النيابي ليس هو استقلال الأمم بل هو شكل من أشكال تنظيم الاستقلال . فإذا أعوزنا البرلمان بالفعل لا ينقصنا الاستقلال الذاتي الذي عبر عنه مجلس شورانا أمس بأجلى بيان .

لا يستطيع أحد أن يمدح أعضاء الشورى على ما جاؤا به أمس من مظاهر الاستقلال وخدمة البلاد لأنهم هم نواب البلاد وهم أصحابها وهم رؤوس الرأي العام فيها فإن كانوا من الشجاعة الأدبية على ما قد رأينا فإنهم إنما يدافعون بذلك عن الشرف المصري الذي هم عنوانه وإذا وصلت على أيديهم منفعة لمصر فإنهم إنما يخدمون الأمة التي هم رؤساؤها خصوصاً إذا لوحظ أنهم لم يعملوا شيئاً إلاّ ترديد الرأي العام الذي هم وكلاؤه في المجلس . وغاية ما يقال أن عملهم هذا يدل على أن في مصر رجالاً يقفون أمام السلطتين موقف الذي لا يهاب في الحق شيئاً .

— ١١ —

تقاس حالة الأمة من القوة والضعف والشرف والانحطاط بمقياس مطالبها التي تدل على مبلغ أطماعها في حياتها الأمية[1]. فاذا كانت الأمة منحطة الأخلاق رضيت ببؤس العيش وتمرّغت في أحضان الذلة وإن كانت أشرف من ذلك قلّ اقتناعها بالعيشة المادية في ظل حكومة الفرد وطمعت في نيل الدستور.

كانت الجمعية العمومية للعام الأسبق دليلاً على أن أمتنا ملت من شكل حكومة الفرد ورغبت في نيل الدستور إذ طلبت الدستور الكامل ومن باب الاحتياط الدستور الناقص لكيلا يبن عليها سوء الظن بحكومتها وليطمئن أولو المصالح الاوربية بأن مقصد المصريين هو مجرد الخروج من حكم الفرد نوعاً لا مضارة غيرهم.

غير أن الظروف وقتئذ ظروف سياسة الخلاف قد وصمت الجمعية العمومية بوصمة من العار، غسلها عنها مجلس شورى القوانين في الشهر الفائت. ولا شك في أن الجمعية العمومية حين انعقادها يوم أول فبراير ستغسل البقية الباقية من تلك الوصمة التي هي براء منها.

***

طلبت الجمعية العمومية الدستور فأرغت السياسة الانكليزية وأزبدت وقالت التيمس وبعض الألسن الرسمية أن أعضاءها يساقون الى تلك المطالب كالخراف بيد قوية خفية هي يد السراي كيداً للانكليز وانتقاماً منهم على ما أخذوا من سلطتها. بحّ صوتنا إذ ننكر كل علاقة للسمية بأعضاء الجمعية العمومية وإذ نثبت بجميع الأدلة أن أولئك الأعضاء يقدرون مطالبهم قدرها وأنهم يصدرونها من قلوبهم وعن إرادتهم الخاصة من غير أن يكونوا فيها متأثرين بأي أثر خفي. ولم ننجح بهذا الدفاع في إقناع الصحف والسياسة الانكليزية بأننا نريد الحكم الذاتي للحكم الذاتي لا أننا سوط في يد إحدى السلطتين تضرب به الاخرى.

---

(١) نشر بالعدد ٥٧١ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان: « الجمعية العمومية »

نريد الحكم الذاتي لأننا نراه الوسيلة الوحيدة لتقدمنا في المدنية لا ليكون مجلسنا النيابي آلة تديرها أيدي الحكام المطلقين .

اتفقت السلطتان وتقطعت حبائل الكيد الموهوم وأعلنت السلطتان جميعاً أنهما لا تريدان منح الدستور، فقام رجالنا أعضاء مجلس شورى القوانين يطلبون الدستور . وقرروه فعلاً وبعثوا بقرارهم إلى الحكومة .

لم يجرأ أحد أن يتهم مجلس شورى القوانين بما اتهمت به الجمعية العمومية . لأن تلك التهمة كان لها مرشح هو الخلاف بين السلطتين . أما الآن ولا خلاف فليس ثمة من شبهة ترشح للذهن أن إحدى السلطتين تنفخ في أعضاء الشورى فينطقون ، بل العكس من ذلك أكبرت الحكومة مطلبهم وهابته وأخذت كل الاحتياطات الممكنة لمنع الأمة أن تهب لتعضيد تلك الطلبات .

* * *

أجل غسل مجلس الشورى بهذا الطلب الذي صادف محله وجاء في الفرصة المناسبة تلك الوصمة التي كانت لحقت الجمعية العمومية في العام الأسبق . وصمة التأثر بالمؤثرات الخفية . غسلها فلم يبقَ منها إلاّ أثر ضعيف جداً يجب أن يزول . وإنه لا يزول إلاّ بأمر واحد تأتيه الجمعية العمومية وقد سمعنا مع السرور أن بعض أعضائها سيقترحه يوم انعقادها :

هو أن تحتج الجمعية العمومية على رفض الحكومة لطلبها الدستور رفضاً خالياً عن المجاملة وأن تجدد طلبها الماضي بتعضيد مجلس شورى القوانين فيما طلبه سعادة محمود بك عبد الغفار تفصيلاً أو ما قرره المجلس إجمالاً .

وإنا سنتابع القول من الغد فيما يتعلق بردود الحكومة على مطالب الجمعية العمومية السابقة .

— ١٢ —

لم يبق في يد الشركات الانكليزية أعمال مهمة بعد فراغ الخزان[1] . وان سكوت الحكومة برهة من الزمان عن صرف الأموال المصرية بكرم وسخاء يعتبر انصرافاً عن أعمال الاصلاح . لذلك جدّت الحكومة في تحقيق مشروعها القديم مشروع مجاري العاصمة الذي لا بد له من نفقات طائلة تؤخذ من زيادة عوائد الأملاك في القاهرة تلك الزيادة التي تتقرر بضريبة جديدة على جميع الأملاك في المحروسة . ولا يعلم الاَّ الله وحده هل ينتفع بها سكان الحارات الظليلة الضيقة الرطبة بهذه المجاري كما ينتفع بها سكان شارع كامل وما حواليه . ومهما يكن من الضرورة الى هذه المجاري أو عدم ضرورتها فان الحكومة عزّ عليها أن لا تجيب هذا الطلب فأجابته وحده دون سائر المطالب النافعة حقيقة . وأرادت أن تجد في تنفيذه هذا العام فعقدت الجمعية العمومية بهذه الصورة من السرعة العظيمة لكي تأخذ رأيها في هذه الضريبة الاضافية حتى لا ينام المشروع بعد ذلك وتتوفر الملايين التي ستصرف في سبيله فتنفق في ترقية التعليم أو تحسين الري . لذلك طلب انعقاد الجمعية العمومية التي ستنعقد في الأسبوع القادم . بهذا يهمس الناس في الآذان والظاهر انه همسٌ جدير بالتصديق .

يتناقل الناس هذا الخبر لا باظهار البشر من تنفيذ مشروع المجاري ولكنهم على نقيض ذلك يظهرون امتعاضهم من اهتمام الحكومة بهذا المشروع وعقد الجمعية العمومية له ولا يهتمون من أمره الاَّ بأن الحكومة تريد اغداق نعمة جديدة على شركة انكليزية . والاَّ فما وجه اهتمامها باجابة طلب لم يكن ولا في الدرجة الرابعة من الأهمية بالنسبة لما طلبته الجمعية العمومية من النظامات الحيوية التي تتوقف عليها حياة البلاد وسعادتها .

طلبت الجمعية العمومية الدستور مراراً وكانت مظاهرات الأمة في هذا العام تدل كلها على أن الأمة فكرة واحدة في التشبث بالحكومة الدستورية فأعارته الحكومة آذاناً صماء

---

(١) نشر بالعدد ٥٧٢ من الجريدة في ٢٧ من شهر يناير ١٩٠٩ بعنوان « الجمعية العمومية ايضاً »

وألقت بجواب الرفض في وجه الأمة . على أن هذا النظام الدستوري لا يكلف الحكومة ملايين ولا كثيراً ولا قليلاً الا اصدار قانون .

ويسرنا أن رجال الأمة وخدامها الأمناء أعضاء الجمعية العمومية لن يقفوا عند حد طلب الدستور وتعضيد مجلس الشورى والرأي العام ، بل الذي نسمعه أنهم يعتبرون الدستور هو كل شيء . يرون الدستور كفيلاً بانشاء مجلس بلدي للعاصمة كفيلاً بتأليف نظارة للزراعة كفيلاً بتغيير السقي من الآبار الارتوازية . كفيلاً بصيانة الآداب العمومية . كفيلاً بعدم إلزام الحجاج بالسفر في بواخر شركة معينة . وباعادة محافظة دمياط . وبمنع ذبح الفصيلة البقرية . وبانجاز مشروع النظام الذي أعد للخفر . وبتسهيل اعطاء الرخص عن السواقي . وبتعديل طرق المناوبات . وبوضع قانون للآلات الرافعة ... الخ الخ . يرون أن الدستور هو الضامن لإعادة التعليم المجاني وتعليم العلوم في مدارس الحكومة باللغة العربية . وتخفيف شروط الامتحان للطلبة . واكثار عدد المدارس الابتدائية والثانوية . وانتقاء الاساتذة الأكفاء . ضامن لإلغاء مال النخيل ورفع مال الأطيان التالفة . واعادة زراعة الدخان . واعطاء زيادة المساحة للاهالي بالمارسة . واستيفاء عجز أطيان الأهالي من أطيان الميري المجاورة لها . واعطاء الأهالي أطيان الحكومة المتروكة بالأثمان المناسبة بدلاً من اعطائها للشركات . وبيع أطيان الجزائر للأهالي . واعطاء الأراضي الموجودة بالحواجز للأهالي . ومنع غش الموازين والمكاييل والمصوغات . وتخصيص قيم تركات المسلمين المتوفين عن غير وارث لتعليم أولاد الفقراء . يرون أن الدستور يكفل تشكيل محكمة استئناف أهلية بأسيوط وسن نظام للبورصة وجعل مراقبة الضبطية القضائية للمحكوم عليهم من غير بلادهم . وان الدستور فوق ذلك كله يضمن تنفيذ مجاري العاصمة المشروع الشهير الذي لم يعلم به مجلس شورى القوانين الى الآن .

ترى الجمعية العمومية أن طلب الدستور هو كل الطلبات . وان اجابة الحكومة للدستور هي اجابة لكل الطلبات . يرون ذلك — على ما سمعناه — فلا يرون وضع أي مشروع يعرض عليهم تحت البحث الا بعد اجابة طلب الدستور . ولئن صنعوا ذلك فنعم ما يصنعون .

— ١٣ —

دعت الحكومة الجمعية العمومية[1] لا ليظهر فيها الاشتراك الموعود به بين الأمة وبين الحكومة في الأعمال العامة . ولكن لتظفر منها بطلبتها المنشودة وهي التصديق على زيادة الضريبة على مساكن القاهرة لعمل مجاري المياه . وعلى ذلك لم تكن الحكومة لتريد بقاء الجمعية الا ريثما تظفر منها بذلك التصديق، ثم تتلو عليها بعد ذلك أمر الانفضاض . كأن المشاركة الموعود بها يجب أن تكون بالنسبة للأمة مشاركة سلبية ، مشاركة طاعة،ومشاركة الحكومة مشاركة ايجابية فقط أي مشاركة سلطة ، فبالسلطة من جانب الحكومة وبالطاعة من جانب الجمعيـة العمومية يتحقق اشتراك الأمـة مع الحكومـة اشتراكاً فعليًّا برأي تقريري !

* * *

تلك هي نية الحكومة وتفسرها أعمالها في الجمعية العموميـة . أما أعضاء الجمعية العمومية فانهم جاءوا من بلادهم بعد هذه الحركة الدستورية العظيمة التي زاد في طنبورها نغمة بعث الدستور العثماني، جاءوا يطلبون لأمتهم الدستور الذي بدونه لا تتم للأمة حياة، جاءوا يثبتون شخصية الأمة التي لا تريد السلطتان الاعتراف بهـا ، جاءوا يحققون أمل الأمة فيهم ويقفون للحكومة المطلقة موقف الذي لا يرضى من اشتراك الأمة مع الحكومة أن تكون الحكومة آمرة على الاطلاق ، والأمة طائعة على الاطلاق . وبقيت جماهير الناس على ذلك ينظرون ماذا سيحصل في ذلك المحل السري الذي هو قاعة الجمعيـة العموميـة ذلك المنزل الذي فيه يتصرف الوزراء والنواب في حقوق الأمة على غير مرأى منها ولا مسمع . يثبتون وينقضون ويختلفون ويتفقون وأصحاب المصالح على الأبواب لا ينظرون

(١) نشر بالعدد ٥٨٧ من الجريدة في ١٤ من فبراير ١٩٠٩ بعنوان « الامة والحكومة والجمعية العمومية »

ولا يسمعون ، وقفت الأمة على هذه الحال تنتظر لمن تكون الغلبة من طرفي المتناظرين إن كانت الغلبة للحكومة أرخى كل امرىء يديه الى جانبه وانصرف كاسف البال خجلان من انهزام نواب الأمة أمام رجال الحكومة . وإن كان الغلب لنواب الأمة هللوا وفرحوا وصفقوا لفشل الحكومة ونصرة الأمة ورجع كل منهم يحمد سراه ويغذي رجاءه ويقول : « ألا إن الحكومة غالبة على أمرها هكذا فليكن الرجال الأحرار . هكذا يشرف النواب أمتهم في ميدان البحث والجدال، الآن ثبتت شخصية الأمة وغلبتها . وليس لنا إلاّ أن نرجو بحق نيل الدستور » إن الدستور ليس هو النظام المكتوب ولكن الدستور نواب شجعان، من خطيب مصقع، ومدلل ذكي، وناهب اختصاص الحكومة نهباً للأمة .

وقف الناس كذلك ينتظرون على أي شيء تتم مناظرة الحكومة والأمة في الحقوق . وماذا يكون مظهر الحكومة ومظهر الأمة في هذا الاجتماع الذي لا تجود به الحكومة إلاّ كل عامين .

* * *

طرحت مسئلة الضريبة على الجمعية العمومية فصدقت على زيادة الضريبة كما تريد الحكومة فتكون الحكومة قد كسبت من هذه الجهة ولكن يجب علينا أن نلاحظ بأن مشروع المجاري هو من مقترحات الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين في السنين الماضية ومن يرد الغاية يرد الواسطة . ولا واسطة لتنفيذ هذا المشروع إلاّ ضرب الضريبة على هذا النحو فاذا كانت الحكومة قد كسبت من الجمعية هذا المشروع فانما كسبته لانه من آمال الأمة وأحد طلباتها فيكون الظفر فيه في الحقيقة راجعاً الى الأمة لا إلى الحكومة .

* * *

طرح الاقتراح الخاص باشتراك الامة مع الحكومة إشتراكاً فعليّاً . فقررته الجمعية في هذا الزمن زمن سياسة الوفاق الذي يستحيل معه افتراض أن الجمعية العمومية متأثرة بأية سلطة من السلطتين — أقرته الجمعية وأجابت عليه الحكومة بذلك الجواب الذي مع كونه أكثر مجاملة وألين لفظاً من جوابها عليها في العام الأسبق، إلاّ أنه يساويه في المعنى تماماً .

ولـكن الجمعية قد ظهر عليها الاستياء من هذا الجواب وهـذا أمر جديد لم يسبق له نظير في الأعوام الماضية — أبدى احمد يحي باشا الاستياء فاستحسنه إخوانه وصفقوا له فكان ذلك بمثابة قرار من الجمعية العمومية بإستيائها من جواب الحـكومة . ومهما يكن ما ثبت من هذا الأمر في محضر الجلسة فان أعضاء الجمعية قد استاءوا حقيقةً ولا يزالون مستائين لهذا الجواب الى اليوم . على هذا يمكننا أن نقول بأن الأمة كسبت في هذا الموطن كسباً أدبيًّا هو اشتهار نوابها بالجرأة على الحـكومة وعدم الخوف منها كما كان ذلك قبلاً — وهذا الإحساس وهذه الشهرة هما الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالـكامل حتماً . ولسنا نعدو عن حسن التقدير إذا قلنا أن الحـكومة قد فشلت في هذا الصدد وفي غيره مما عرض في الجمعية العمومية فجنحت للقوة وهي اقفال الجمعية العمومية قبل أن يقتنع أعضاؤها بأنهم أدوا الواجب عليهم للأمة في هذا الانعقاد .

* * *

طرحت مسألة تشكيـل اللجان لفحص المشروعات نخسرها النواب وكسبتها الحـكومة . ولـكن ذلك لم يفوّت على النواب أنهم كسبوا نظيرتهـا التي تؤدي فائدتها وهي المناقشة في الاقتراحات بالجلسة وتقريرها أو رفضها ، وكسبوا فوق ذلك من الحـكومة أنهم انتقدوا عليها إبطاءها في عقد الجمعية العمومية وإنها تعقدها كلما كان لها مصلحة في ذلك أو كلما خشيت فوات الوقت القانوني لانعقادها . وكان هـذا الانتقاد داعياً الى تقرير الجمعيـة أن يكون انعقادها سنويًّـا . ولسنا ندري كيف يمكن للحكومة أن تتخلص من تحقيق هذه الرغبة التي يبيحها القانون النظامي ولا يخالفها أي مصلحة لأحد إلاّ كراهة الحـكومة أن يجتمع نواب الأمة فيحاسبوها حساباً شديداً كما كان في هذه الجمعية العمومية .

* * *

تناقشت الحـكومة والنواب في تقدير قيم الاقتراحات فغلبها النواب في المناقشة وفشلت الحـكومة وكان الرأي النهائي أن اقتراحات الجمعية العمومية شيء والعرائض شيء آخر . والذي يقرأ محاضر جلسات الجمعية العمومية التي نشرتها الجرائد وحرية النواب في القول

ومناوأتهم في التداليل وجرأتهم على إحراج الحكومة لا يلبث أن يعترف بأن الجمعية العمومية هذا العام لم يكن لها مثيل في الأعوام الأخرى بفضل الروح الدستورية التي انتشرت في النفوس بسرعة . وذلك بفضل الحوادث وظهرت السياسة الانكليزية في مصر بمظهر جديد يشف عن التبرم بوعودها السابقة وعن الرغبة في كسب الوقت للخروج بسكون من مطالب الأمة . واعتبارها ذلك قاعدة جديدة جرت عليها في سياسة الوفاق مع السلطة الشرعية . وقد زاد الشعور بالدستور تقدماً الى غرضه حوادث الصيف الماضي في البلاد العثمانية .

الأمة والحكومة في هذا الظرف طرفان يتنازعان سلطة الحكم فضعف أحدهما قوة للآخر وفشل هذا نصرة لذاك . على هذا يمكننا أن نقول أن الجمعية العمومية كانت هذا العام مرسحاً لهذا التنازع ظهرت فيه الأمة بالقوة والحق معاً ، وظهرت فيه الحكومة بالضعف والفشل معاً . وتلك أول بوادر الدستور .



— ١ —

علينا نحن الأمة أن نتفق رأياً في أمهات المسائل فيكون حكمنا واحداً على الحوادث اليومية . وليكن ميزان الحكم بين أيدينا هو الاستقلال [1] . نظهر رضانا وارتياحنا لكل قانون أو لائحة أو عمل من الأعمال العامة إذا كان من شأنه أن يقرّبنا من غرضنا الذي نسعى إليه وهو الدستور . ونظهر غضبنا واستياءنا واحتجاجنا على كل عمل من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها علينا ، أي لا يكون من شأنه أن يقرّبنا خطوة في طريق الدستور . علينا أن لا نترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمرّ بنا مطلوّة بالرواء الحسن ودواعي الاطمئنان وفي جوهرها البعد بنا عن الدستور . بل نبحثها من جميع أطرافها بحث الذي قد علم بنتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ورأى أن عمل المحتلين في السياستين عمل استعماري قد طلي بطلاء المنفعة المصرية والتقدم العصري والتمدن الجديد الى آخر ما يقولون.

علينا أن نعتبر كل عامل في هذا البلد إنما يعمل للأمة وباسم الأمة محاسباً على عمله أمامها . وأن نعضد من العمال من كان مظهراً للشرف المصري ، رافعاً رأسه أن يطأه غيره . وأن نخذل من يخذل الشرف المصري باستهانته . ويتهاون في المصلحة العامة حبًّا لذاته أو إرضاء لغيره . فإن الدستور لا يخلق للأمة نظاماً ديموقراطيًّا من العدم . ولا يهبها قدرة على مراقبة حكومتها . ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها ، وأخذها بزمام مصالحها . الدستور لا يخلق في نفوس الأفراد والموظفين صفات الحرية والاستقلال ولكن الدستور يحمي كل الصفات وينميها ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً . الدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعي صرف موجود في طبائع الأمم وفي طبائع الحكومات . ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافاً صريحاً . إذا صحّ ذلك كان الدستور المكتوب هو صورة الدستور الطبيعي الذي يجري نظامه في رءوس الأمة وأعصابها وينظم علاقاتها مع الحكومة قبيل الدستور المكتوب . ذلك بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة فكما تكون الأمة تكون حكومتها .

---

(١) نشر بالعدد ٤٥١ من الجريدة في ٣٠ من شهر اغسطس سنة ١٩٠٨ بعنوان «علينا وعلى الوزارة»

علينا إذن أن نفهم بأنه إذا أعوزنا الدستور المكتوب لا يعوزنا العمل على قواعد الدستور . وإذا نقصنا أن يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم في نظاراتهم فلا نعدم أن نسألهم على صفحات جرائدنا . وكما تكون الوزارة رهينة ثقة النواب بها كذلك نسعى ان تكون الوزارة رهينة ثقة الرأي العام بها . ويكفي في ذلك أن يحترم وزراؤنا أمتهم ويطأطئون رؤوسهم أمام إرادتها . إنا إذا سرنا على هذا النحو من العمل اختصرنا الطريق الى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون .

علينا أن نقنع الحكومة الشخصية بفساد نظريتها التي تكرّرها بلسان التقارير السنوية وتعيدها كل يوم بأعمالها الاستبدادية التي تقع تحت أنظارنا صباح مساء . تكررها بأن تسقط الوزارة بمحض إرادتها كما يقولون بذلك في الخريف القادم بأن ترفض مطالب الأمة بمحض إرادتها كما كان ذلك في الماضي . تكرّرها وتعيدها علينا حتى بعد إعلان الدستور العثماني . وما نظريتها إلاّ أنها هي الحكومة اللازمة لمثل هذه الأمة . علينا أن نحارب هذه الفكرة المسمومة ونلزم الحكومة باتباع إرادة الرأي العام . وإنه لا بد لها من إرضائه متى وجدت فيه الصلابة الكافية لكسر عنادها . إن الانكليز لا يرون من مصلحتهم — مهما كانت نيتهم من البقاء في مصر — أن تكون أعمالهم مخالفة دائماً لإرادة الرأي العام وإنهم ككل حكومة متمدنة لا يجدون محيصاً من إرضاء الأمة متى جدّت في طلبها . فعلينا أن يكون الرأي العام عندنا واقفاً للحوادث بالمرصاد يصدر عليها حكمه ولا يتوانى ولا يتواكل فانه إن لم تكن إرادته تحترم بالأمس فإنها لا بد أن تحترم اليوم وغداً . وإن اعتياد الرأي العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلمية في كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد يجعله في قليل من الزمان قادراً على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجري وراءه في كل ما يريد . وإن ضعف حكومتنا الذي أصبح ظاهراً للعيان على الرغم من سياسة الوفاق سيكون فألاً حسناً على قرب انقلابها من حكومة شخصية إلى حكومة دستورية . لأن حكومة الفرد لا تحيي إلاّ بالقوة فكلما ذهبت قوتها قلّ رجاؤها في طول البقاء .

أما الوزارة المصرية فان تأليفها لم يكن الاّ لتخفيف مضار الحكم الشخصي ، لا لأن تكون طوع ارادة السلطة تسيرها كيف تشاء . ولقد أظهرت وزارة شريف باشا هذا المبدأ بالحس عند عرض مسئلة ترك السودان . فان السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال عرضت التخلي عن السودان . والسلطة الشرعية أو الخديو السابق رضي بترك السودان . وأما الوزارة المصرية وعلى رأسها ذلك الرجل الكبير الذي كان يحتقر كل شيء في سبيل منفعة الأمة فانها وقفت ذلك الموقف المشهور وأغضبت السلطتين معاً وفضّلت الاستقالة على أن تكون شريكة في مسئولية ترك السودان . وكان عملها هذا يجب أن تتوارثه الوزارة المصرية

حين لا يتفق رأي السلطتين مع مصلحة الأمة . ولو أن الوزارات المصرية مشت على هذا المبدأ تماماً لما أمكن أن تمكث هذه الوزارة الحالية بضعة عشر عاماً لم تهم يوماً بالاستقالة واكتفت بأنها معضدة من الوكالة البريطانية . وما كانت الوزارة ليكفيها أن تعضد من سمو الأمير ، ولا أن تعضد من المعتمد البريطاني حتى تعتبر بقاءها مشروعاً تماماً ، بل على الوزارة أن تجعل مقياس ضعفها وقوتها هو تعضيد الأمة اياها . لأن تأليفها لم يكن الا لتحد من نفوذ الحكومة الشخصية وتجعل هيئة الحكومة وسطاً متناسباً بين الاستبدادية الصرفة وبين الحكومة النيابية المعقولة فهي بذلك تدلى الى الأمة أكثر من اتصالها بالسلطة التي عينتها .

يقولون أن الصورة المشوهة التي ارتسمت في أذهان الانكليز من الرأي العام المصري لا ينسب تشوهها كله الى أن الحركة الوطنية كانت في زمن ما غير مرتبة أو خاضعة حركاتها الى إحدى السلطتين ، بل من أكبر أسباب تشوه صورة الرأي العام أن الوزارة كانت تنقلها كذلك للمحتلين اما باظهار الاستهانة بتلك الحركة إرضاءً لخواطر الانكليز ، واما بنسبتها الى غير الأمة لتعتذر بذلك عن عجز الوزارة كما حصل في مطالب الجمعية العمومية عام أول . فقد كنا نسمع وقتئذٍ أن الوزراء يكادون يقولون ان أعضاء الجمعية العمومية مدفوعون الى هذه المطالب بعامل آخر غير عامل الوطنية . ومهما يكن من بُعد ذلك عن الحقيقة فإنه يصادف دائماً هوىً في أفئدة المحتلين وتصديقاً من كتّابهم وجرائدهم . وذلك من أضرّ ما يكون على الحركة الوطنية والرأي العام . مع أنه يجب على الوزارة بمجموعها وبأفرادها الذين هم من خيرة بني مصر أن يعملوا لتقوية الحركة الوطنية لا لتخديرها وتبريد نارها .

نسوق هذا القول لهذه المناسبة الجديدة لمناسبة الاشاعة التي تتجسم كل يوم في الأندية العالية بل تكاد آثارها تتحقق على وجوه الذين وعدوا بالوزارة الجديدة . نسوق هذا الحديث لنبين أن هذا الحرج الذي وقعت فيه وزارتنا الطويلة المدة هو النتيجة الطبيعية لمبدأ الاستسلام والرضى بكل شيء حتى بهذه الاشاعة اشاعة سقوطها من غير سبب جديد إلا ما اقتضاه الوفاق بين عابدين وقصر الدبارة . وإننا مع احترامنا لوزرائنا غاية الاحترام لا نستطيع أن نخفي استياءنا من هذه الأشاعة التي كادت تكون رسمية وكادت تفصح على أشخاص الوزراء الجديدين . لا لأن الوزارة الحالية يجب أن تبقى الى الأبد ، ولكن لأنها بعد علمها بنية اسقاطها بقيت شاغلة لمركزها كأنها لا تعلم شيئاً .

وإذا كان من الواجب علينا أن ننصح للوزارة بالاستقالة ان كانت هذه الاشاعة صحيحة فان من الواجب علينا أن نضاعف النصيحة للوزارة الجديدة بأن تنظر من اليوم الى نتائج سياسة الاستسلام .

— ٢ —

إذا كان الدستور لا يتوقف نيله إلاّ على إحساس الأمة بالحاجة اليه فإنا الآن على قيد شبر من الدستور[1].

بالأمس كانت الأمة المصرية متهمة بالرضى عن الحالة الحاضرة . وكان الرأي العام المصري متهماً بأنه كاذب وان حركة المصريين قاصرة على بعض الأفراد . ولكن الذي كان يستطيع أن يتخذ سكون الأمة دليلاً على صحة هذه التهم لا يستطيع اليوم أن يتخذ عملها إلاّ دليلاً على عكس قضيته وبرهاناً على أن الحكومة الشخصية في مصر قد فقدت جميع أنصارها من الأمة . وأصبحت من الضعف على ما يهوى طلاب الدستور .

فرحت الأمة المصرية بالدستور العثماني وشمل الفرح أمراءها في قصورهم وعلماءها في مكتباتهم وسراتها في ضياعهم وفلاحيها في غيطانهم . فرح به الرجال والنساء والشيوخ والأطفال وما أعلم أن حركة قوبلت بالفرح الشامل بمثل ما قوبل به الدستور العثماني في البلاد المصرية . ولا يمكن لأحد مهما تحكم أن يفسر هذا الغبط إلاّ بأن الأمة المصرية مجمعة على أنها تريد لنفسها ما كسبه العثمانيون لأنفسهم . وإنها لا نصير منها للحكومة الحالية من أي طبقة من الطبقات . ألا يعتبر غبط الأمة العثمانية على الدستور احتجاجاً عامّاً من الأمة المصرية على حكومة الفرد واظهاراً للشعور الكامل بالحاجة الى الدستور ؟

أظهرت الأحزاب المصرية والجمعيات العلمية والأدبية سرورها بالرسائل البرقية تهنئة للأمة العثمانية الكبيرة . وكان من تصريحات حزب الأمة يومئذٍ في رسالته البرقية أنه يعتبر الدستور هو الدواء الوحيد لأمراض الأمم الشرقية . أليس هذا يعتبر بمثابة اظهار الألم من شكل الحكومة الحالي وتعبيراً عن الشعور الكامل بالحاجة الى الدستور ؟

سافر كثير من أعيان البلاد الى الاستانة والى سوريا يظهرون سرورهم بالدستور العثماني

(١) نشر بالعدد ٤٥٢ من الجريدة فى ٣١ من اغسطس ١٩٠٨ بعنوان « أين نحن الآن من الدستور»

وان أقل البواعث التي حملت كل امرىء منهم على السفر الى تلك الأقطار إنما هي الثقة بالحكومة الدستورية . أليس ذلك كافياً في الدلالة على الشعور الكامل بالحاجة للدستور ؟

اقرأ أخبار الجرائد في هذا الأسبوع تجدها مستفيضة بأنباء الاحتفالات التي ستقام لمناسبة عيد جلالة السلطان على خلاف العادة . تجد أن الأمر غير قاصر على الذوات الذين تتشكل منهم لجنة الاحتفال بل يتناول تجار تحت الربع أيضاً . وليس قاصراً على مصر بل يتناول الأرياف أيضاً . أليس هذا يعد احتجاجاً صريحاً على هذه الحكومة الشخصية وبرهاناً على شعور الأمة بالحاجة الى الدستور .

أوفدت كل جريدة من الجرائد الكبرى رسولاً لها من أكبر عمالها الى الاستانة وبيروت ذلك لتنقل للناس آناً فآناً أخبار الدستور ، وان الجرائد لا تفعل ذلك إلا إرضاء لقرائها المختلفين الذين هم بمجموعهم يكوّنون الرأي العام المصري . فلولا اهتمام الرأي العام المصري بأمر الدستور اهتماماً لا مثيل له لما تكلفت الجرائد أن ترسل بعثات لا مثيل لها في تاريخ الجرائد المصرية .

كل هذه الملاحظات تدل على تحقق نظريتنا التي صدّرنا بها هذا المقال . تدل على أنه إن صحّ أن الحكومة عرض من أعراض الأمة . وان الدستور يتوقف نيله دائماً على احساس الأمة بالحاجة اليه . وإذا صحّ ما أدّعيه — وهو الواقع — من أن أعمال الأمة تقدم لنا أدلة حسية على استعدادها للدستور . إذا صحّ كل ذلك وجب علينا أن نقول انا الآن من الدستور على قيد شبر أو ذراع .

دع ما يقوله لك بعض الموظفين العصبيي المزاج الذين قد شملهم الملل من مقالات الجرائد وأقوال الخطباء واعتورهم اليأس من صلاح هذه الأمة . دعهم وما يقولون من أنا نخشى على بلادنا رد الفعل . دعهم فانهم من حيث لا يشعرون يقلدون المحتلين في حجتهم اليومية علينا التي مللنا سماعها نحن أيضاً تلك الحجة المنقوضة التي هي أن الأمة ليست الآن أهلاً للدستور ولن تمنحه إلاّ بعد أن تكون له أهلاً .

دع أيضاً بعض الوجهاء سياسيي الصدفة الذين يمضون في أعمالهم أو في لهوهم طول النهار وشطراً من الليل ولا يفكرون في حالة بلادهم فاذا ضمّ أحدهم مجلس طرح فيه مستقبل مصر

والمجلس النيابي والوزارة والتعليم انبرى يقول رأياً لم يردّده على ذهنه . فاذا رأى مجالسيه يقولون بالدستور عنّ عليه أن يقرهم على ما يقولون وتأفف وتألم وتذكر حادثة من الحوادث اليومية التي جرت له أو لجيرانه بعضهم مع بعض ، أو مع أحد المأمورين في الحكومة . حادثة يأخذ منها أن المصري لا ينصر أخاه بالحق بل هو يسعى في الحط من كرامته والتهوين من أمره والايقاع به . ويستنتج من هذه الحادثة الفردية أننا غير أهل للدستور . يقول هذا القول ويسترسل في مقدماته الطويلة المملة إلى نتيجته السوأى وكلامه لم يتخط حلقومه ولم يصل الى مصدر من قلبه . وليس بينه وبين عقله أدنى نسب . بل هو يقول ويغضب ويحقد لا يعبر عن ضميره تماماً ولكن ليقال انه قال .

دع هؤلاء الذين يظنون أن ما يقولونه عن حال استعداد أمتهم هو كلام طائح رائح . ولا يظنون انهم بهذا التساهل والجري بالهذيان في مقام الجد والحرص على النكتة انما يطعنون الأمة بطعنات قاسية وأنهم عليها أشد وطأة من أعدائها .

دع هؤلاء وما يقولون وانتظر الى الأمثلة الحسية التي تخرج أمام الأعين من جوف الأمة وتدلك على أنها نتيجة صادقة لما اختمر في فؤادها من حب الحرية قد نفهم الذي يقول بطلبات متواضعة لو كانت أجيبت من السنة الماضية أي من يوم طلب الجمعية العمومية اياها لكان يجب الآن أن ينتقل منها الى الدستور التام . ولكننا لا يمكننا أن نفهم حجة الذين يقولون بأن الأمة غير أهل الآن الى الدستور . لأن كل عبد أهلٌ للعتق دائماً ، وكل أمة لها نظام اجتماعي أهلٌ دائماً للاستقلال .

— ٣ —

أمام الأمثلة الحسية التي تقدّمها الأمة المصرية كل يوم على حبها للدستور[1] وطلبها إياه واستبشارها بقرب نيله أظن أنه لم يبق للسلطتين علينا حجة في عدم أهليتنا للحكم النيابي إلا تلك الفكرة القديمة الخدّاعة التي لا نسمعها اليوم لأول مرة بل هي من أسماعنا عادية كلفظتي التصديق والنفي نعم ولا . تلك هي أقوالهم : —

إن طالبي الدستور المصري لا يمثلون الرأي العام في البلاد المصرية — أو أن الأمة لا تقدّر إلا الحكم الشخصي — أو أن طبقة أصحاب المصالح في مصر لا يريدون التوسع في الحكم الذاتي — كلمات ألفاظها مختلفة ومعناها واحد هو أن مصر غير أهل للدستور ! !

إذا كانت السلطتان ليس لديهما إلا هذه الحجة فيمكننا من الآن أن نبشر المصريين بقرب خلاصهم من حكومة الاستبداد إلى حكومة الدستور لأن هذه الحجة كانت بالأمس منقوضة بالقضايا العلمية ولكنها أصبحت اليوم منقوضة بالأمثلة الحسية أيضاً .

كان من سموّ أميرنا حفظه الله أن صرّح تصريحين أحدهما في زمن سياسة الخلاف . والثاني حين ظهور طلائع سياسة الوفاق . أولهما : أن سموه يرى الحكومة الشخصية حملاً ثقيلاً على كتفيه ويرى أن الأمة المصرية مستعدة لقبول رقيها المعنوي الذي أوله بالضرورة أن تكون دستورية . وأما الثاني : الذي نقله المستر ديسي فمعناه أن سموه يرى الوقت لم يكن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية . ولقد كذبت المعية هذا الحديث الأخير تكذيباً غير صريح إلا أن هذا التكذيب كان من شأنه أن يثبت الحديث الأول في الأذهان ويجعل المصريين جميعاً يقتنعون بأن من مقاصد أميرهم أن يوافقهم على جعل الخديوية المطلقة خديوية مقيدة بإرادة الأمة . كل ذلك كان . ولكن تصريف الأعمال الحكومية في العام المنصرم ورفض الحكومة لطلبات الجمعية العمومية مدة سياسة الوفاق وبعض الحوادث الأخرى كحادثة العلماء في عابدين . كل ذلك كان من شأنه أن يجعل المفكرين منا يرجون أن تطمئن قلوبهم للاعتقاد بأن سموّ عباس الثاني يخالف رأي الانكليز ويرى ما يراه المصريون من أنهم أهل للحكومة النيابية : أو بعبارة أصرح من ذلك أن سموّه يعطينا الدستور ذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال .

---

(١) نشر بالعدد ٤٥٣ من الجريدة في ١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الحركة الدستورية في مصر »

لا يفوت القارىء في هذا المقام أن يتذكر أنه لما اشتد طلب الأمة للدستور في أواخر الشتاء الماضي سأل بعض أحرار الانكليز — الذين انتقدوا سياسة الوفاق بالبشر — عما إذا كان سمو الخديوي يستطيع أن يعطي قومه الدستور فأجابه وزير الخارجية بأنه لا بد لذلك من رضى الحكومة الانكليزية . وكأن السائل أراد بهذا السؤال أن يكشف الغطاء عن حقيقة الحال فيما يتعلق بمنح الدستور للأمة المصرية . ولكن مهما يكن من تأثير هذا السؤال — الذي لم يكن له محل — في نفوس الوطنيين المصريين فانه يجب علينا أن نقول بصراحة أن الاحتلال الانكليزي لم يكسب علينا حقاً من الحقوق بل هو احتلال فعلي صرف ليس له صوت قانوني فيما يتعلق بالسيادة الداخلية للبلد . تلك السيادة التي هي طبعاً للأمة ولكنها الآن في يد سمو الأمير سيتنازل عنها لها قريباً أو بعيداً : على اننا نحن المصريين مقتنعون تمام الاقتناع بأن سمو أميرنا أبقاه الله بعد زيارته الاستانة وإعجابه بأعمال حزب الاتحاد والتقدم ومشاركته أصدقاءه العثمانيين ، بل الأمة العثمانية في أفراحها الدستورية سيعود الينا بالسلامة مرتاحاً تمام الارتياح لتحقيق مبادئه الحرة وتصديق رجاء المصريين فيه فيمنح أمته الدستور خصوصاً متى قابله كبارنا وصغارنا فرحين مستبشرين بمقدمه يطلبون من سموه أن يهبهم حريتهم لأنه ليس أقل كرماً من غيره من الملوك والأمراء الذين عانوا الصعاب في ابلاغ أممهم سعادتها القومية وانه بذلك جدير

إذا كانت القوة الفعلية قوة الاحتلال يجب أن تلزمنا بأن يكون لها صوت في كسبنا للدستور — خلافاً لطبيعة الاحتلال الفعلي — فإنه يجب علينا أن نبين لها أنها مخطئة في الحكم على استعدادنا كما أخطأ الساسة الانكليز جميعاً في الحكم على استعداد تركيا للحكومة النيابية .

قال المستر غلادستون : « إن دستور مدحت باشا من أوقح الخدعات التي حاول الأتراك أن يخدعوا أوربا بها »

وكان اللورد سالسبوري ينظر الى ذلك الدستور بنظر الاحتقار والاستهانة .

معنى ذلك كله أن ساسة الانكليز كانوا يرون بغطرستهم الانكليزية المشهورة أن الشرقي لا يقدر الا الحكم الشخصي ولا يفهم من معاني الحكومة الا شكل حكومة الاستبداد . وان قيام مدحت باشا وأنصاره بالحصول على الدستور لعبة سياسية وان نفيه لعبة سياسية وأن أعمال حزب تركيا الفتاة أعمال تقليدية . وآمال فتيانية كما قالت الدايلي تلغراف في الأسبوع الماضي :

« وإذا أنعمنا النظر في التقديرات السالفة التي كانوا يؤكدون تحققها رأينا أنهم

« كانوا يشيرون إلى حركة تركيا الفتاة بعبارات عرضية دون أن يحسب لها أحد حساباً »
« كبيراً . ولم يكن الكتّاب ليروا أمامهم إلاّ بعض الأفراد المنفيين في باريز وجنيف فلم »
« يعتدُّوا بهم وأنكروا مقدرتهم وكفاءتهم وسخروا من سيرهم فكانوا كلما ذكروا مدحت »
« باشا وطلبوا إعادة الدستور قيل بأنهم أفراد متفرنجون لا يمثلون الرأي العام في البلاد »
« العثمانية .... ولقد وجدنا أن رجال تركيا الفتاة لا يجاريهم في حزمهم أحد . وها نحن »
« أولاء قد عرفنا الآن بالحس والفعل أنهم كانوا يقومون بعمل خطير هائل كالذي أتاه »
« رجالنا السالفون » .

ولم يغب عن ذهن القارئ أن هـذه الجريدة الكبرى التي ننقل عنها هذه العبارات هي بعينها الديلي تلغراف التي نشرت في الشهر الماضي مقالة ضافية طير البرق نبأها إلينا ثم ترجمتها الجرائد العربية وكان من أهم مافيهم منها أن الحركة الوطنية قائمة بجماعة لا يمثلون الرأي العام، فلسنا بعدذلك نستبعد على عدالة الديلي تلغراف أن تغير حكمها على الشرقيين وأن تتبين أن الانكليزي وهو لا يعرف لغتهم ولا يخالط عقلاءهم ولا يرى منهم إلاّ أرباب الحاجات اليه وعبّاد الرتب والمظاهر — لا يستطيع أن يحكم على مقدرة المصريين وأهليتهم إلاّ حكماً ملؤه الخطأ في المقدمات والنتائج . وإن المستر غلادستون لم يكن في نظره للأمة العثمانية بأكثر بعداً عن الصواب من اللورد كرومر واللورد ملنر في حكمهما على الأمة المصرية. وما كان اللورد سالسبوري أكثر مجازفة في تقديره لحركة الدستور العثماني من السير إلدن غورست والسير إدوارد جراي في تقدير الحركة الوطنية المصرية واستحقاق مصر للدستور .

على ذلك نطمع من الجرائد الانكليزية والرأي العام الانكليزي أن تقول كما قالت مجلة المجلات الانكليزية (وهي إحدى جرائدهم المحترمة) !

« وها نحن نرى من الآن نتيجة ذلك الانقلاب في شكل تنبه الحركة الوطنية في »
« مصر تنبهاً شديداً فاذا كان السلطان قد سلم بالدستور للسلطنة العثمانية فبأي عين يصر »
« الانكليز على حرماننا من الدستور ؟ وإن مصر لأكثر تجانساً من تركيا فيكون تجربة »
« إنشاء مجلس نيابي في القاهرة أسلم عاقبة جداً من تجربة المجلس النيابي في الاستانة » .

بعد هذا لا يشك أحد في أن مركز السلطتين أمام مطالب الأمة أصبح واضحاً تمام الوضوح فان السلطة الشرعية قد وعدت وهي مطالبة بوعدها والسلطة الفعلية — مع كوننا ننكر حقها في أن تأبى علينا الدستور — فإننا ننصح لهـا بأن لا توجد في سبيله عقبات جديدة فإن الرأي العام مُصـر عليه ولا بدَّ للحكومة من ارضاء الرأي العام .

— ٤ —

مجلس النظار هو نظام الغرض منه تقييد السلطة المطلقة وتقليل أضرارها على الأمة[1] .

النظار يختارون من قبل السلطة كما ترى اليوم إلاّ أنهم مع ذلك جمع من أبناء الأمة مناصبهم غير وراثية بل تقليدية صرفة ، ومن شأنهم أن يغاروا على مصلحة الأمة كبقية أبنائها الآخرين . فوجودهم ضمانة لا يستهان بها إذا وضعوا نصب أعينهم مصالح الأمة لأنهم يعتبرون من بعض الوجوه نواباً عنها ومحاسبين على أعمالهم العمومية أمام الرأي العام .

مجلس النظار جزء من الحكومة ولكنه من الحكومة المطلقة هو الممثل لسلطة الأمة وان كان تمثيله لتلك السلطة ضعيفاً جدّاً إلاّ أن النظار إذا رشدوا استخدموا هذا المركز الوقتي للقيام للأمة بما يقوم به المجلس النيابي في كثير من الأمور . نرجع بالقارىء في هذا المعنى الى المرحوم شريف باشا الذي لا تزال مصر تألم فقده كلما ذكر ذاكر مسألة السودان : أرادت السلطة الفعلية ترك السودان . ورضيت السلطة الشرعية بترك السودان ولكن شريف لم يرضَ بترك السودان . بل رضي بترك الوزارة . رجل كل الرجل . لم يكن له نصير من السلطة الشرعية ولا من السلطة الفعلية . لم يكن له نصير من الأمة المنصرفة عن شؤونها العامة وقتئذٍ ولكنه اتخذ من قلبه قوة ، ومن اخلاصه معضداً ، ومن الحق سلاحاً ، فأخذ يناضل وحده عن مصلحة الأمة . فإن لم ينجح في نضاله فما عدم النجاح بضار له شيئاً ، بل رفع مقامه فوق المقامات . ونقش اسمه وذكراه في قلوبنا يتمثل لنا كتاباً نقرأه كلما أعوزنا الوزير المقدام ، أو كلما افتقدنا من يضحي مركزاً لا يساوي شيئاً لكسب مصلحة هي كل شيء ، هي مصلحة الأمة

قلنا قبل اليوم أن الوزارة الفهمية قد جرت على خطة مخصوصة من بضعة عشر عاماً ربما كانت لمصلحة البلد . ولكنها خطة جامدة وقفت فلم تلن أمام تغير الأحوال ، ولم تتقدم مع تقدم أطماع الأمة في طريق الاستقلال . وان جاذبيتنا للوزارة المستقيلة ليس من شأنها ان تمنعنا من القول بأن الرأي العام المصري قد ملّ منها الوقوف عند خطة ثابتة، وانتظر من الزمان وزارة أخرى لم تكن قد ارتبطت بهذه الخطة فيصعب عليها تغييرها بعد مصاحبتها زمناً ما .

كثرة انتقاد الرأي العام في هذه السنين الأخيرة على الوزراء أنهم لا يعملون شيئاً مع مستشاريهم . ولكن كيف يعملون — أيراد من أحدهم أن يصبح فيقول لمستشاره من غير سبب جديد كنت بالأمس أتركك تتصرف واليوم هذا لي وهذا لك ؟ لك أن تشير ولي أن أعمل ما اختار ؟ ألا ان مثل هذا القول من ناظر ترك مستشاره يعمل بيده عقداً من السنين لا يكون .

---

(١) نشر بالعدد ٥١٢ من الجريدة في ١٢ من شهر نوفبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسئولية الوزارة »

بل تكون الاستقالة أسهل منه كثيراً ، وما أسهل الاستقالة على رجل يقصد الخدمة الحقيقية

كنا نحب تغيير الوزارة لا تغيير أشخاص بأشخاص ولكن لتغيير سياسة بسياسة . فهل لنا أن نؤمل سياسة جديدة في هذه الوزارة الجديدة ؟ وهل لنا أن نظن صحة ما شاع في الصيف الماضي من ترتيب وزارة مسؤولة ؟ وهل للرأي العام المصري أن يغتبط بوزارة حقيقية يقدم الرجل منها استقالته بين يدي كل عمل يعمل في نظارته أو في سياسة البلد على غير ما يختار ؟

لا نجد من الاشاعات عن الوزارة الجديدة ما يشجعنا على القول بأن الوزارة الجديدة هي الوزارة المسؤولة المنتظرة ، ولا نجد من أعمال السير إلدن غورست وأقواله ما يبشر بأن الانكليز يريدون أن يعطوا الوزارة المصرية حرية العمل حقيقة . فإذا كان نظام الحكومة الاوتوقراطي هو هو والسلطة الشرعية هي هي والسر إلدن غورست ليس أدخل في باب الليبراليزم من اللورد كرومر واشخاص الوزراء الجدد يكادون يكونون هم الوزراء الاولين . فحقّ علينا أن نقول وزارة سقطت ثم أعيدت

يتساءل الناس ما فكرة هذا التغيير إذا كانت روح الخطة الأولى ستلبس جسم الوزارة الجديدة من يوم تنصيبها ؟ نقول ان الوزارة القديمة دخلت العمل في زمن سياسة الخلاف بين السلطتين . واستغرقت مدة الخلاف كل زمنها الاول تقريباً إلاّ شذوذاً من الاتفاق كانت تسببه حوادث وقتية يذهب الاتفاق بذهابها . فلما جاءت سياسة الوفاق مع مجيء السير إلدن غورست أصبح في مركز الوزارة شيءٌ من الحرج ، لا بالنسبة لجوهر الأعمال الوزارية ، ولكن بالنسبة لشكلها . ولقد نعلم أن بعض المسائل كان يتفق عليها بين عابدين وقصر الدبارة ولا تعلم الوزارة بذلك إلاّ متى أريد أن يكسب المتفق عليه الصيغة الرسمية . كان هذا التصرف وأمثاله من شأنه أن يجعل مركز الوزارة في بعض الأحيان غير ثابت . ولقد نعلم أيضاً من مصادر تكاد تكون حجة أن صاحب العطوفة مصطفى فهمي باشا همّ بالاستقالة قبل الآن فطلب اليه أن يؤجل ذلك حتى لا يفهم من استقالته تغيير في مجرى السياسة .

نضيف الى هذا الاعتبار أن صحته تستدعي العناية والراحة وأنه يرى من الواجب عليه التخلي عن الأعمال لهذا الغرض أيضاً . وان أمر استقالته كان موكولاً له في أي وقت يرى ذلك ضرورياً لصحته . كل هذه الظروف من شأنها أن تفهمنا أن تغيير الوزارة إذا كان دليلاً على تغيير خطتها فليس هذا التغيير متناولاً الخطة التي جرت عليها الوزارة القديمة ؛ بل هو قاصر على جعل الوزارة الجديدة متوافقة الشكل مع سياسة الوفاق . وأن سياسة الوفاق وسياسة الخلاف كليهما لا ترميان إلاّ لغرض واحد هو تحصين مركز انكلترا في مصر ولا تتبع إلاّ خطة واحدة للوصول الى هذا الغرض ، وهي الخطة القديمة ، غير انا مع كل ما ذكرنا لا نقطع الأمل من هذه الوزارة الجديدة ونستقبلها بالرضى ونرجو لها التوفيق .

— ٥ —

يستحيل أن توجد وزارة مسئولة مسئولية حقيقية في حكومة شخصية محتلة احتلالاً عسكريًّا واداريًّا كحكومتنا[١] . هذا إذا كنا نعني بالمسئولية حرية العمل لمصلحة البلاد حرية لا يقيدها مقيد الا الحدود المرسومة بالقوانين وإرادة الأمة .

فإذا قلنا بوزارة مصرية مسئولة كان معناه وارداً على أشخاص الوزراء لا على نظام الوزارة . وكان غرضنا من تلك الأمنية انتقاء أشخاص للوزارة يأخذون كل حقوقهم القانونية ولا يمكنون أحداً من العبث بها أيًّا كان، وزراء مستقلون استقلالاً ذاتيًّا . وهيهات أن يخلق النظام في نفس الوزير استقلالاً لم يكن له من قبل .

نظام وزارة شريف باشا لم يتغير الى الآن ، بل هو بعينه نظام الوزارة المصرية الى اليوم ولم يزد عليه إلا وجود مستشارين بجانب النظار ليس لهم في القانون أدنى حق من حقوق العمل، وحقهم فيه لا يتجاوز ما يفهم من أسمائهم فاذا كان نظام الوزارتين واحداً فكيف كان شريف باشا غير محتاج لتعضيد من قبل أية سلطة ، بل كان مستقلاً استقلالاً ذاتيًّا كأنه رئيس وزارة فرنساوية . وكان قانون الوزارة هو قانون الوزارة ، والسلطة هي السلطة ، والاحتلال هو الاحتلال ، والأمة هي الأمة، بل كانت الأمة يومئذٍ أقل منها اهتماماً بالشؤون السياسية، وأكثر بعداً مما هي اليوم عن التشبث بكسب حقوقها الطبيعية .

نحن لا نريد من الوزارة إلا أن تكون كوزارة شريف فقط ، لا أن تكون كوزارة اسكويت .

تريد الأمة من الوزارة الجديدة أن تجعل استقلالها أمام السلطة أكبر رائد لها ومصلحة الأمة أعظم أمانة في يدها ائتمنت عليها . ومثل وزرائنا الأمناء من يقدر حياة أمة بأسرها وكل اليهم التصرف في أمرها، فإما الى السعادة ، وإما الى الشقاء .

(١) نشر بالعدد ٥١٣ من الجريدة في ١٤ من شهر نوفبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « حوالي الوزارة »

هذا هو الفكر العام في البلد فيما يتعلق بمسئولية الوزارة ، لذلك شاع في المجالس أمس حوالي تعيين الوزارة الجديدة إشاعات شتى : شاع أن الوزراء سيكونون أحراراً في العمل حسب نصوص القانون ، ولا يكون المستشارون إلا مستشارين . ولا شك في أن تحقيق هذه الاشاعة لا يتعلق بشيء آخر إلا بمقدار نصيب كل وزير من الاستقلال الذاتي والكرامة الشخصية وحب القيام بالخدمة العمومية على ما يرى هو ، لا على ما يرى غيره . فان قام وزراؤنا بتحقيق هذه الاشاعة حققوا فيهم آمال أمتهم . وإنا تلقاء ذلك لا نظهر رأينا في أشخاصهم ولا في صفاتهم ولا فيما نتنبأ من انطباق سياستهم على مصلحة البلد أو عدم انطباقها . بل نترك الخوض في كل ذلك للمستقبل فانه هو الكفيل الوحيد ببيان الخفايا .

شاع أيضاً أن سعادة رئيس النظار سيحضر جلسات مجلس شورى القوانين وربما يحضر أيضاً الناظر الذي من عنده يقدم المشروع الجاري البحث فيه في المجلس .

وشاع أيضاً أن الوزارة ربما سحبت مشروع مجالس المديريات من مجلس الشورى حتى تزيد على اختصاصه زيادة تذكر .

وشاع أيضاً أن الوزارة الجديدة ستسعى في إعطاء مجلس شورى القوانين بعض الحقوق ولكن لم يشع إلى الآن أن الوزارة (ستمنحنا) مجلساً نيابياً تام السلطة . و .. و . الخ . الخ .

تلك إشاعات لا نعرف مصدرها الثابت الموثوق بها ، فان كان مصدرها رجال الوزارة فانا نرحب ببرنامجهم الإصلاحي ونقول لهم من اليوم إن هذا العمل حسن ولكنه ليس من شأنه أن يلطف حدة الأمة في طلب الاشتراك مع الحكومة اشتراكاً حقيقياً في جميع الأعمال الداخلية . ولا يعرف الذين يطالبون بهذا الحق والذين يرون في المطالبة به بعد تصريح السلطتين أكبر الأدلة على أن للامة المصرية شخصية سياسية ثابتة لا يصرف هؤلاء ولا هؤلاء عن العمل لتحقيق سلطة الأمة . بل هو يشجعهم جميعاً على أن يرجوا من وزارتنا المصرية الصرفة مساعدتهم على نيل ما يبتغون .

— ٦ —

اختلفت الآراء في هذه الوزارة الجديدة والناس لا يزالون مختلفين إلا أن هذا الخلاف أوسع من أن يرجى فيه تقريب أحد الطرفين من الآخر .

تفاءل بعض الكتاب بها وعدها فاتحة سير جديد للحكومة لمصلحة الأمة يناقض الماضي الذي لم يكن لمصلحتها ،قال إن الوزراء سيكونون عاملين في نظاراتهم بالذات فان سمو الأمير الذي اختارهم . وأن سموه قد حكم لأشخاصهم بالمقدرة ولمجموعهم بالنجاح في الخدمة وحكمه أسمى من أن يعارض بحكم واحد من خلق الله . بل يجب أن نطأطىء الرؤوس أمام فكرته . وبالجملة فان هذا الفريق يريد أن يقول إن سياسة هذا العام ليست هي سياسة عام أول، وأن هذه الوزارة الجديدة قد عكست دورة الفلك فانتظروا منها مالم تكونوا به تحلمون .

أما الفريق الآخر فقد تطير بها وعد الظروف السياسية التي تقدمتها واقترنت بها ظروفاً سيئة تجعلنا نشيع الحرية في نعشها . واتخذها دليلاً على أن الحال قد تغيرت إلى شر عديم الاسم والمثال .

وعندنا أن الفريق الأول يغلو في أن الوزارة شكلت بمحض إرادة السلطة الشرعية، وفي أنها ستكون قادرة على أن تفي للأمة بمطالبها من النجاح . ويغلو الفريق الثاني في تقدير سياسة الوفاق ويعطيها من صفات الشر أكثر مما تستحق .

إن البحث في تقدير الحكومة الجديدة أو الوزارة الجديدة هو بحث ذو طرفين . طرف عال هو شكل سياسة السلطتين ، وطرف أدنى منه وهو تصرف الوزارة في الجزئيات اليومية وحرية الوزراء في العمل في نظاراتهم .

حكومتنا حكومة أوتوقراطية مستأثرة بالسلطة دوننا، متجافية عن السكون الى مطالبنا من الرقي السياسي، معرضة عن آرائنا في حكم بلادنا، فهي بذلك مثل كل حكومة أوتوقراطية

---

(١) نشر بالعدد ٥٠٨ من الجريدة في ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «الوزارة الجديدة »

انما تلاحظ فيها مصلحة الحكام لا مصلحة المحكومين . هذه السلطة الأوتوقراطية قد زاد عليها القدر سلطة فعلية هي سلطة الاحتلال الانكليزي جاءت لمصلحة الانكليز ، لا لمصلحة المصريين، ودامت الى الآن باسم مصلحة الأجانب ، وباسم اصلاح المصريين ، ولكن الماضي يعلمنا أن الانكليز يخدمون أنفسهم في مصر، لا أنهم يخدمون مصر كما يقولون .

من شأن هاتين السلطتين أن تختلفا لأن كلتيهما تبغي أن تكون صاحبة الأمر دون الأخرى على هذه الأمة التي لا تنازعهما حقها الطبيعي ، ولا تحاسب كلتيهما على ما في يدها من مصالحها الحيوية . كان ذلك الخلاف وكان من شأنه أن يلقي عقبات لا يستهان بها في مجرى الأعمال اليومية . غير أنه لم يكن كله شراً ، بل كان فيه جهة خير أو جهة منفعة وهي قعود كلتا السلطتين للأخرى بالمرصاد فكان لنا من كل واحدة منهما على الأخرى رقيب عتيد . لم نكن سعداء بسياسة الخلاف مع هذا التوازن الذي أوجده حب كلتيهما للاستئثار بالسلطة لا للعقبات التي كان يلقيها ذلك الخلاف في سبيل تقدمنا فقط . بل لأمر أعلى من ذلك بكثير . هو أننا نحن الأمة كنّا غرضاً مغلوبين على أمرنا لا نستطيع أن نؤلف كلاً واحداً ينادي بصوت واحد ، ألا انه لا سلطة إلاّ للأمة ، وانها يجب أن تكون مرجع الأمر فيما يتعلق بشؤونها الداخلية . لأن السلطتين كانتا تقسمان الناس بما لها من الحول والطول والتشريف والتوظيف، فلا بدع ان قلنا أننا في سياسة الخلاف لم نكسب تضامناً قومياً كاملاً ، ولم نجن من ورائها إلاّ فقراً في الرجال وسعةً في المال ربما ذهبت بها أيضاً هذه الضائقة الحالية ، ذهبت سياسة الخلاف بين السلطتين الشخصيتين ، وجاءت سياسة الوفاق بين السلطتين الشخصيتين أيضاً .

صرّحت السلطتان جميعاً بأنه لا مطمع لنا في الحكم الدستوري الآن ، فقالت السلطة الشرعية إنه رهن إشارة السلطة الفعلية . وقالت هذه أن الحكم الدستوري في يدنا — ولكنا لا نعطيه — كأن هذا الحكم عطية أو مكافأة نعطاها، لا حق نتقاضاه .

فماذا يكون لب هذا الوفاق الجديد ؟ إن كان هذا الوفاق يدور على مصلحة الأمة فما مصلحتها إلاّ النهوض بها الى النجاح . ولن يكون ذلك ما دامت الحكومة لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين — أعني ما دامت الحكومة أتوقراطية ذات سلطة واحدة أو سلطتين اثنتين . فأما وقد رفضتا السلوك بنا في طريق الدستور الذي ينقي أخلاقنا من الضعف ،

ويخلص منافعنا من العبث بها ، فإنا يستحيل علينا أن نتهم لسياسة الوفاق ممنيٍّ إلا مصلحة الحكومة أو مصلحة السلطتين . شريكان في عبدٍ اختلفا أو اتفقا فليس اتفاقهما بمعتق ذلك العبد ، ولا اختلافهما بموقع له في العودة بأكثر مما يكون في زمن الوفاق .

على هذا يمكن أن نصرّح تصريحاً بأن سياسة الوفاق ليست بأقل ضرراً من سياسة الخلاف ، إن لم تكن تفوقها في الضغط على حرية الأمة ، وتشتيت كلمتها ، وإبعادها عن نيل الدستور الذي هو السعادة كل السعادة . إن من ينظر لهذا الطرف العالي من السياسة المصرية بهذا النظر الذي نقرره تهون على نفسه كل التصرفات الجزئية ، ويرى معها أنه لا شيء أحق باهتمام الأمة من أمر واحد . هو تقييد السلطتين ، هو اشتراكنا مع الحكومة اشتراكاً فعليّاً بالقانون ، هو الدستور . وزارة ذهبت ووزارة جاءت . ذلك لا يغيّر مجرى سياسة البلد ، ولا يقرّب الامة من النجاح المتوقف على الدستور قبل كل شيء . فأما كون سمو الخديو لم يلاق صعوبة ما في تأليف الوزارة الجديدة وان أمر الاختيار فيها كان لمحض إرادته ، فذلك أمر لم تبعد عنه المبالغة . لأن حكومة إنكلترا متفقة من زمان مع سمو الأمير على أن يكون انتخاب رئيس الوزارة بتصديقها . هذا مقرر لا جدال فيه . ولقد نسمع همساً أن لانكلترا أو لوزارة الخارجية الانكليزية يداً في أمر بعض الوزراء الآخرين . ولئن صحّ هذا الخبر أو لم يصح فإنه من طبيعة سياسة الوفاق العملي ، ومهما يكن من حرية السلطة الشرعية في انتخاب الوزراء فذلك ليس معناه أن الحكومة الاوتوقراطية قد تغيّر شكلها بعض الشيء ، أو قربت خطوة واحدة من الصورة المعقولة للحكومات ، وهي الحكومة النيابية . فما هو الذي يبعث في الأمة الرجاء ما دام الوزراء غير مسئولين أمامها وإنهم يعتبرون أنفسهم هم أيضاً أجنحة السلطة وسواعدها العاملين على بقاء النظام الاوتوقراطي ما أرادت السلطة بقاءه .

بقيت لي كلمة على السياسة الدنيا أو حرية الوزراء في أعمالهم .

النظام المعمول به في حكومتنا الشخصية هو أن الوزراء أحرار في عملهم ما رضيت عنهم السلطة ، ففي سياسة الخلاف كانت الوزارة المصرية معضدة مرة بالسلطة الشرعية ، ومرة بالسلطة الفعليــة . أيهما يكون لهــا الغلب على الأخرى تكون الوزارة في قبضــة يدها . كانت وزارة رياض باشــا معضدة بالسلطة الشرعية ، فلما قلت ثقتها بها استقالت ، وكانت

وزارة مصطفى فهمي بأنها معضدة بالسلطة الفعلية . فلما تغيرت سياستها وفصل الرئيس الراحة استقالت . والظاهر أن هذه الوزارة الجديدة معضدة بسياسة الوفاق ، أي بالسلطتين معاً ما دامتا متفقتين ، فإن اختلفتا فالله وحده هو الذي يعلم إلى أية الناحيتين تنحاز الوزارة

أما حرية الوزراء في أعمالهم فذلك أمرٌ شخصي صرف يتعلق بكرامة كل منهم وتقديره لمعنى المنصب الذي وضع فيه ، ونيته من قبوله . فان كان الوزير يقصد بمنصبه فائدة شخصية ، أو مجداً باطلاً ، فانه سيحصل على ما قصد ، ويستحيل عليه أن يأتي لبلده بخدمة حقيقية . وإن كان الوزير يقبل الوزارة ليحتال بهذا المنصب على نشر مبادئه وتقديم أمته بالعمل لها في الدائرة التي يعمل فيها ، ومتى رأى أن العمل مستحيل أو رأى أن مستشاره يتسلط عليه بأكثر مما هو منصوص في القانون استقال من الوزارة فذلك الوزير هو الرجل السياسي والخادم الأمين .

إن رجال هذه الوزارة الجديدة هم من خيرة رجالنا المتعلمين . وهم على ذلك من صميم الأمة ومن أحشائها . ولقد وجد لكثير منهم ظروف جرّبوا فيها فعرف عنهم الاستقلال في الرأي . لذلك لا يجازف الذي يظن بأن كل واحد منهم صحيح التقدير لمعنى منصبه . ومن صحّ تقديره لمنصبه كان حرًّا في عمله . وان حرية الوزراء في عملهم تقوي بعض الشيء قلب العنصر الوطني ، وتخلص الشرف المصري من كثير من المسبات التي تلحقه بعماننا ، ولكنها لا تؤثر مباشرة في مركز السياسة العالية الاّ بواسطة الأمة .

على هذه الاعتبارات المتقدمة اعتبارات نتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ، ونتائج حرية الوزراء أو تقييدهم بالمستشارين . على كل هذه الاعتبارات التي يجب علينا أن نبني عليها الحكم على الوزارة الجديدة . نقول أن التطير بها غلوٌ في تقدير حالتنا السياسية ، وان التفاؤل بها تفاؤلاً مطلقاً غلوٌ أيضاً في الاعتماد على وزارة في حكومة شخصية لاسند لها في تعضيد مصالح الأمة إلاّ ذمم أشخاصها وصوت الرأي العام الذي تصم حكومتنا أذنها عنه كلما نادى بالحق . وبين هذين أمرٌ وسط هو أن نتطير بسياسة الوفاق لذاتها ، لا لظرف تأليف الوزارة ، وان نقف أمام هذه الوزارة ساكتين حتى يبين عملها ، ولكننا نطلب من رجالها أن يثبتوا حريتهم في العمل كما نطلب الى الله أن يوفقهم لخير أمتهم الذي يقدرون عليه .

— ٧ —

الوزارة في الحكومة المطلقة هي تقييد من بعض الوجوه لسلطة الملك أو الأمير، هي قيد يحد من أطماعه ويخفف بعض الشيء ويلات الحكم المطلق على الرعية. هي رابطة خير تقرّب مسافة الخلف بين الحاكم والمحكومين، هي لسان الحاكم تبين للأمة مقاصده وحسن رغباته في اصلاحها. وهي من الجهة الأخرى مستودع صدى الرأي العام. فاذا كان الوزراء على حظ من الاستقلال الذاتي مقدرين مسئوليتهم قدرها كانوا دائماً أعواناً للأمة. وحماة لها من قوة الحكم المطلق، لا أعواناً للملك عليها. لأن الملك في الحكومة المطلقة هو صاحب القوة لا يحتاج في التعضيد الى الوزراء. ولكن الأمة التي لا حول لها ولا قوة في الحكومة المطلقة هي دائماً موضوع تعدي السلطة الحاكمة، محتاجة لأن يدفع عنها أبناؤها الذين تمكنهم مراكزهم — من ذلك الدفاع وهم الوزراء. يدفع الوزراء عن الأمة تلك البلايا الأخلاقية التي تجرها عليها السلطة باستعمال شهوات الناس فيما يضرهم كالتشريف بغير استحقاق والتوظيف بغير كفاءة، وكالبلايا السياسية التي يرمي الحكم المطلق بها الأمة من الدأب على امساكها في فكرة واحدة كما يمسك الوحش على الحبس في قفص واحد. تلك الفكرة هي أن الحاكم المطلق هو منصب بأمر الله تجب طاعته على الناس طاعة عمياء، وان الأمة أو الرعية ليست إلاّ قطيعاً يرعاه فهو يعلم من أين يكون صلاحه، وهو دون غيره المرجو في كشف الضرّ عنه. تلك الفكرة فكرة اتكال الأمة في ترقيها على حاكمها المطلق هي التي أودت بأخلاق الحكم في الشعوب الشرقية دهوراً طوالاً. تلك الفكرة التي يجب أن تحارب في نفوس الافراد حتى تتحلل من قيود الاستعباد وتنشط الى الحرية الفسيحة ثم تشهد بأن لا سلطة إلاّ سلطة الأمة.

الوزارة في الحكم المطلق بقاؤها موقوف على رضى السلطة عنها، ونجاحها موقوف على رضى الأمة عنها. ان وزارة فضلت البقاء في كراسيها على النجاح في أعمالها واكتفت برضى السلطة عن رضى الأمة لا تستحق اسمها. ولكن وزارة وفقت بين رضى الفريقين وعملت لمصلحة الطرفين حتى إذا رأت أن التوفيق بين رضى الامة وبين رضى السلطة أصبح مستحيلاً

---

(١) نشر بالعدد ٥٣٠ من الجريدة فى ٣ من شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « الدستور والوزارة»

عليها مالت الى أصلها ونزلت عن دست حكومتها وانضمت الى أمتها ، تلك هي الوزارة التي من شأنها أن تخفف ويلات الحكم المطلق وأن تأتي بالمنافع الممكنة من الحكومة المطلقة التي قل أن تنفع الأمة نفعاً يعتد به .

* * *

ها نحن أولاء أمام وزارة وصفناها بالوطنية والحكمة وتشععت حوالي تنصيبها أشعة آمال الأمة ورجاء الناس من الإصلاح على يدها ، ولم يختلفوا إلا في كمية الرجاء وما تقدر عليه من الأعمال وما تقدر عليه منها . ولكنهم جميعاً متفقون على كفاءة أشخاصها وحسن مقاصدهم . نحن أمام وزارة على هذا الوصف وأمام قرار من مجلس شورى القوانين يطلب الدستور الحقيقي لا الدستور اللفظي الذي عندنا الآن . فما هي صانعة وزارتنا بهذا القرار ؟

ذلك ما يتساءل الناس عنه الآن . يتساءلون بينهم عما إذا كانت الوزارة سترفض هذا الطلب كما رفضته الوزارة التي قد خلت من قبل، فتنال بذلك رضى السلطتين غير مبالية باستياء الأمة ولا عانية بقضاء حقوق الوطن على أبنائه الذين يعدون الوزراء من خيرتهم . قانعة من العمل بادارة دولاب الحكومة الذي هو يدور دائماً مهما كانت كفاءة الوزراء . أم ان الوزارة البطرسية ستنشط أمام هذا القرار وإرادة الرأي العام من عقال المجد الباطل الى أن تحقق آمال الأمة فيها فتروّض السلطتين على الانحناء أمام قوة الرأي العام، أو على الأقل تقف موقف المصالح بين الطرفين المختلفين فتجعل السلطة تنزل عن شيء مما في يدها من حقوق الأمة وتجعل الأمة تتساهل بقبول ذلك المتنازل عنه قبولاً موقتاً أو بعبارة أخرى تسعى الوزارة في تأليف مجلس النواب باختصاصات متواضعة هي أن يكون ذا رأي تقريري نافذ في المسائل المصرية البحتة، ذلك ما يرجوه الذين يعرفون أشخاص وزرائنا الكرام قبل تقلدهم هذا المنصب البرّاق الذي من شأنه أن يغير في بلادنا أفكار من يرتقي اليه إلا من عصم الله .

من المتطيرين من يكاد يقول ان هذه الوزارة وجلها من رجال القانون والجدل سيتوكؤون على بالغ حجتهم وقدرتهم الجدلية فيطرحون على بساط البحث ماذا كان من اختصاص مجلس شورى القوانين أن يطلب مثل هذا الطلب ليعتبر مقبولاً (شكلاً) حتى ينظر فيه (موضوعاً) ، أو يطرحون مسألة كفاءة الأمة للحكم الدستوري المطلوب لتنتقل المسألة من وجهها البسيط الى وجه معقد يستحيل الحكم عليه حكماً صحيحاً، بل يكون الحل موكولاً الى (تقدير) القاضي أو الى (اقتناع) ذمم الوزراء ، نجل وزراءنا عن ان يكون

مبلغهم من الوطنية تذرعهم بالأعذار اللفظية ومروقهم من مواقف الصراحة والجد الى القضايا الجدلية التي ان ساغ لها أن تطرح بين طلبة العلم وعشاق المنطق لا يسوغ لها أن تكون قواعد لسياسة الأمم ولا قرارات لمجالس الوزراء .

إذا كان نوابنا مختصين في طلب المجلس النيابي أو غير مختصين فإن ذلك لا يمنع من أنهم نواب الأمة ولسانها قد كرّروا ما قاله الرأي العام قبل ذلك . وان محكمة الرأي العام لاسلم ذوقاً من تلك المحكمة التي تقف عند القشر وتترك اللب وتجعل للشكل تأثيراً في الموضوع . على ان مجلس الشورى مختص بنص القانون .

* * *

أما مسألة استحقاق الأمة للمجلس النيابي فتلك فكرة اخترعها الانكليز في الهند من زمن بعيد، ثم نقلوها الى مصر بحكم الحرص على التقاليد السياسية في كسب الوقت وتخدير الأعصاب المنبهة . وتعليق الآمال بالوعود الطويلة التي لا يعلم إلا الله أوان تحقيقها . سرت هذه الفكرة مع الأسف في نفوس كثير من الناس عندنا حتى رضينا بأن ندخل معهم في مناقشتها ونجعل أمة تاريخية لها قوانين اجتماعية كأمتنا محلاً للبحث فيما إذا كانت هي أمة حقيقية بالمعنى الاجتماعي أم هي لفيف من الناس لا قانون لهم إلاّ الفوضى، ولا رابطة بينهم إلاّ تعدي بعضهم على بعض .

كل أمة — أو مجتمع من الناس متحدون في الجنس أو متقاربون ، متحدون في اللغة متحدون في المنافع لهم قوانين اجتماعيــة أي نظامات عائلية سماوية أو وضعية — حقيقة بالحكومة النيابية من غير بحث . لا تنفعهم إلاّ هي، وتضرهم جداً حكومة الفرد أو الحكومة المطلقة التي لا يصح أن تفلح إلاّ في جماعة لم تربطهم أربطة قومية، ولا نظامات اجتماعية . بذلك يقول « سبنسر » بذلك قال من قبله أغلب علماء الاجتماع والسياسة مما لا يدع محلاً لنا أن نأتي في القرن العشرين ونجادل في كفاءة الأمم تبعاً للأهواء السياسية .

ان وزارتنا لأرشد من أن تعرّض شرفها لذلك الخطر خطر الأعذار التي لا يقبلها العلم ولا يقبلها الرأي العام . وكأننا بها تكذب رأي المتطيرين بتنصيبها ، وتحقق ثقة الأمة بها، فتميل الى رضى الأمة كما هو الواجب عليها لها، لا ان تعدو ذاتها وتفنى في ارادة السلطتين ، فما لهذا ادّخرنا وزراءنا الأفاضل ، ولكن ليحققوا آمال الرأي العام .

— ٨ —

إذا فات الأمة أن تسائل الحكومة اي الوزارة في مجلس النواب عما بين يديها من التصرف في الشؤون العامة لا يفوتها أن تحاسبها بلسان الجرائد على ما فرطت في حق من حقوق الأمة وتاجئها بحرمتها عليها الى التقرب من الحكم الدستوري كلما بعدت في أعمالها عن سننه المعقول .

وإن وزارتنا قد سميت من قبل تنصيبها بالوزارة المسئولة ، وبقيت تمني بهـا الأمة على أنها سلم يرقى به المصري إلى حكم نفسه بنفسه . فلما أخذت مقاليد الحكم استبشر الرأي العام بها خيراً لما لأشخاصها من الجاذبية في قلوب الناس . فما من وزير منهم إلاّ له أصدقاء كثيرون بعضهم أقرانه في المدرسة ، وبعضهم زملاؤه في العمل ، والبعض الآخر يعد منهم القريب والصهر والجاور والصاحب . لأنهم كما ذكرنا من صميم الأمة ومن خيرة أبنائها .

لم يكن اعتماد الرأي العام على هذه الوزارة سبباً على أن نظام الحكومة الأوتوقراطية قد تبدّل الى غيره ، ولكن الاعتماد كل الاعتماد إنما كان على أشخاص الوزراء واستقلالهم في الرأي وشهرتهم بالعلم وتفانيهم في الوطنية التي كانت تظهر على أقوالهم وأعمالهم قبل تولي الوزارة . ولا شك في أن هذه الصفات هي ضمانات كبرى للأمة وإن ثقة الأمة بهم على هذا النحو كان من شأنها أن تسلح الوزراء ليعملوا لخيرها بنسبة ما هم عليه من العلم والاستقلال .

صار من المتعين تلقاء هذه الثقة وبعد ذلك التعضيد من جانب الأمة أن تحاسب الوزارة على أعمالها مدة الشهرين الفائتين من يوم تنصيبها .

تلك مدة قليلة لا تتمكن الوزارة فيها عادة في البلاد الأخرى من تطبيق خطتها السياسية المرسومة على الأعمال اليومية . ولكن وزارتنا بحمد الله ليس لها شغل بالسياسة الخارجية وليست كذلك مشغولة بهذا الطرف من السياسة الداخلية حتى تقضي فيه الوزارة في البلاد

(١) نشر بالعدد ٥٦٣ من الجريدة في ١٧ من شهر يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة في شهرين »

الدستورية شطراً من وقتها وتصرف فيه جزءاً من جهدها لا يستهان به . أريد بذلك الطرف سياسة الوزارة لحزبها وتقويته في المجلس وفي الرأي العام حتى تضمن البقاء وقتاً كافياً لنشر مبادئها وخدمة أمتها على مذهبها . كل هـذه المشاغل حطها عن وزارتنا نظامنا العتيق وظروف الحالة السياسية عندنا . فلم يبق لوزارتنا ماتشتغل به إلا أن يقوم كل وزير بتصريف الامور في ديوانه تصريفاً ميكانيكياً — كما يقال — حسب نصوص القوانين وقواعد العدالة . وهذا الواجب ليس صعباً على أحد بل هو في كثير من البلاد الأخرى متروك غالباً لوكيل النظارة ، أو أي مدير من مديري الأقلام، وأما من الجهة السياسية أي سياسة القطر الداخلية فليس على الوزارة المصرية إلا أن تعمل بمبدأين إثنين . أحدهما : أن تحقق المبادىء الدستورية بالوقوف بين الأمة وبين السلطتين لتحجب أغراضهما المطلقة عن الوصول إلى الأمة التي لا تزال إلى اليوم غرضاً للحكم المطلق ينال منها كثيراً مما يشاء . تغضب الوزارة للتعدي على الحرية الشخصية وتأنف من أن تكون عوناً على الافكار الدستورية تسعى في اماتتها ، وتستقيل من منصبها كلما رأت أن الحكومة العالية لا تعمل بمشورتها فيما يتعلق بالحرص على المبادىء الدستورية . أما الأمر الثاني : فهو أن تشتغل الوزارة بوضع الطرائق التي تنشر العلم في الأمة ، وتنمي الثروة فيها، وتحقق الأمن والطمأنينة لكل ساكن في البلد ، وتدفع عنها أذى الآفات المالية والمفاسد الأخلاقية والأمراض الاجتماعية .

لئن قيل أن الوزارة في الحكومة المطلقة هي عون الملك والمنفذة لارادته قلنا ولكن الوزراء هم جزء من الأمة المحكومة وبعض من أبنائها ولن يكون الابن عوناً على أبيه ، فما الوزارة بهذا النظر الا قيد من قيود الحكم الشخصي ، وأن الأمر بتشكيل وزارتنا الأولى في زمن اسماعيل يفيد صراحة أن الغرض من تشكيلها أن يحكم الأمير مع وزرائه لا مستقلاً بالحكم ولا متأثراً بالرأي اتباعاً لسنن التمدن الحديث . ونحن لم نقرر لوزارتنا واجبات لا يطاق حملها، بل هي الواجبات التي يتحدث وزراؤنا أنفسهم بها، ولم تخرج تلك الواجبات في الواقع عن العمل لتحقيق المبدأين المتقدمين .

فهل قام وزراؤنا بتحقيقهما في فترة الشهرين، أم أن أعمال الحكومة في هذه المدة دلت على نقيض ذلك ؟ نحب جداً أن لا ننشر عن الوزارة إلا ما يزيد ثقة الأمة بها لتكون عند

الحكومة العالية عظيمة الجاه محترمة الرأي نافذة الكلمة . نحب جداً أن لا نضعف ثقة الأمة بالوزراء لكيلا يتهموها هم أيضاً بنكران الجميل ، وتكون هذه التهمة محللة لهم بعض الشيء من الواجبات الملقاة في أعناقهم لخدمة الأمة . نود بكل شيء أن يكون وزراؤنا مظهراً للاستقلال في الرأي وحب الحق والعدل وشدة الاقتناع بآرائهم الى درجة أن لا ينزلوا عنها مهما كانت النتائج لأن ظهورهم بهذا المظهر هو العنوان الواضح والدليل القاطع على أن المصري متصف بصفات الحكم التي ينكرها علينا أولو المصلحة في أن نبقى بعيدين عن حكم أنفسنا بأنفسنا ، نحب ذلك كله ولكن إيقاف الأمة كل يوم على تصرف الحكومة ونتائج هذا التصرف هو من أخص واجباتنا . فاذا ذكرنا عن عمل الوزارة ضعفاً فانما نذكره لاحباً في ذكره ولكن نكتبه قياماً بالواجب وتنبيهاً على الخطأ !

نذكر للقراء تصرف الوزارة فيما يتعلق بواجبها الأول من الميل بالحكومة في العمل الى المبادىء الدستورية وما ظهر من نقيض ذلك في حادثة السيد البكري ، والتعدي على حرية الناس في الاحتفالات ، وفي الميزانية ، ولوائح التعليم ، والأمر العالي الصادر بتأليف محكمة مخصوصة في طور سينا حتى يبين للوزارة نفسها ، انها خير لها أن تبر بوعودها للأمة ، وتحقق آمالها ، فيها من أن تحافظ على بقائها في منصبها .

غضب سمو الخديو على سماحة السيد توفيق البكري في حفلة نقل الكسوة فأوجعه بالكلام الذي يحط من المقام، ويؤلم من النفس على مسمع الوزارة وبقية العلماء والذوات . وبعد انفضاض الحفلة لم يظهر من الوزارة أي تأثير بما لحق هذا السيد الكبير ذا المقام الرفيع . بل الذي نمي الينا إنها صدقت بنوع ما على ما جرى له، ولم يجد السيد نصيراً له أو نصيراً للحق والحرية الشخصية ولا لمركزه العالي بصفته ممثلاً لمعنى عظيم من معاني الحكم ورئيساً من الرؤساء الذين كان لمركزهم الحل والعقد في أكبر الأمور خطارة، لم يجد السيد له نصيراً إلا إباءه البقاء في منصب سبب له مثل تلك الاهانة فرفع استعفاءه للجناب العالي ولكنه استرده بعد أن استرضى بالضرورة. فلو أن الوزارة تقوم بواجبها الأول لسوت الأمر على طريقة أفضل من هذه الطريقة . ولم نعلم الى الآن أن أحد الوزراء اعتذر للسيد البكري بعذر ما عن سكوته على الحرية الشخصية وهو أحد حراسها .

ثم جرى بعد ذلك ما تناقلته الجرائد من إقفال القهاوي في بعض الاحتفالات ومضايقة الناس في حريتهم في غير الحدود القانونيــة فلم تعمل الوزارة شيئاً فاذا لم تكن هي المتعدية على الحرية فعلى الأقل هي المسئولة عن هذا التعدي . ولو أن الوزارة قامت بواجبها الأول لما حصل من ذلك شيء .

أصدر مجلس النظار قانوناً بتأليف محكمة مخصوصة في طور سينا من غير أن يأخذ رأي مجلس شورى القوانين . ووزراؤنا وهم علماء في القانون ويدّعون أنهم محبون للدستور لم يكن منهم إلاّ التصديق على ذلك القانون الذى لم يكن من أمره إلاّ أن قدمته نظارة الحربية للمجلس (لا لجنة تحضير القوانين) فوقعوا عليه . هذا القانون هو استثناء من القانون العام . هو تقييد نص من نصوص القانون العــام . وعندنا أنه لا يجوز إصدار قانون إلا بعد أن يمر بمجلس شورى القوانين . فما بال هذا القانون الجديد لا يوضع تحت نظر المجلس كغيره . لا عذر إلاّ أن وزارتنا هي أيضاً تستهين بالامة، وتستهين بشوراها، بل هي تستهين بالمبادىء الدستورية التي تقول بأنها تحب أن تتقرّب منها وتتمشى عليها ، وتريد أن تثبت للأمة ذلك بالعمل بأن تحضر مجلس شورى القوانين دلالةً على احترامها له ولآرائه . فلماذا هي لاتحترمه في حقوقه . ولماذا لاتحترم هذا الدستور الناقص الذي منه قوتها وعليه اتكالها في جميع أعمالها ؟

حدثني أحد العقلاء في أمر الوزارة ، فقال : كيف تظن أن وزارتنا لامبدأ لها إلاّ الإرضاء على أني قد اكتشفت لها مبدءا مستقيماً مطرداً في جميع أعمالها ؟ قلت هات لي ما استنتجت. قال إني أرى من أعمال الوزارة أنها تسير فيها على مبدأ الابهام . صحت فراسة محدّثي فان الذى يرى دخول الوزارة كل جلسة في مجلس الشورى وأوبتها منه ، ثم يرى أنها تغفل حقه وتصدر القوانين من غير أن تأخذ رأيه فيها وهي تعلم حق العلم إنها في ذلك متجاوزة حدودها يقول أن مذهب الوزارة هو حقيقة مذهب الإبهام والتعمية ، لا مذهب الصراحة المستقيم .

— ٩ —

تفضل النظار بالحضور في جلسات مجلس الشورى[1] لا ليتمكن أعضاء المجلس من سؤال كل منهم عما يقع في نظارته من الحوادث وما ينقص المجلس من العلم بتصرف الحكومة في المسائل العمومية . ولكن ليجرّوا أعضاء مجلس الشورى الى موافقة الحكومة على كل ما تنوي وما تفعل، أعني ليسحروا النواب بمراكزهم وبلاغتهم، وليقفوا على أميالهم ومناقشتهم للوصول الى نتيجة ربما كانت مفيدة للحكومة الاوتوقراطية ولكنها مضرة جدًّا بالأمة .

ننتزع هذه الفكرة من الخلف الواقع بين أقوال النظار وأعمالهم فإنهم يتركوننا نفهم أن حضورهم مجلس الشورى معناه شدة احترامهم للمجلس وآرائه ويصرّحون بذلك في مناقشاتهم مع النواب . ولكنهم في مجلس النظار يصادرون ذلك المجلس المحترم في حقوقه إذ أصدرت الوزارات قانون المحكمة المخصوصة في طورسينا من غير أن تأخذ رأيه ؟

لم يقف أمر هذه الوزارة الدستورية عند هذا الحد بل تخطته الى سواه من نظائره مما يفهمنا صراحة أن مبدأ الوزارة قتل فكرة الشورى في البلد . مبدأ تجري عليه جريًا مطردًا حتى يخيل أنه هو قاعدة أعمالها . بل يخيل للذي لا يعرف أشخاص الوزراء ولم يشرب الثقة بهم من قبل مثلنا . يخيل له أن الوزارة إنما ألفت لتخنق فكرة الدستور في مهدها وتخدّر أعصاب الرأي العام المتوترة بما لها من الصلة به والتأثير فيه .

قرّر مجلس شورى القوانين بأن لوائح التعليم هي من اللوائح التي يجب عرضها عليه وبلغ قراره للحكومة فانظر ماذا عملت الوزارة الوطنيـة المسؤولة ؟ ، عوضًا عن أنها تحترم رغبة المجلس بل تحترم رغبات الأمة في شخصه ، وبدلاً من أن تفكر بأن تربية أبناء الأمة يجب أن يؤخذ فيها رأي الأمة . بدل ذلك كله جرت على مبدئها المطرد مبدإ الابهام وصرف المجلس عن التشدد في الحق فأرسلت اليه بأنه غير محق في طلب تلك اللوائح . ولكن الحكومة تعرض

---

(١) نشر بالعدد ٦٤٥ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان «الوزارة في شهرين »

عليه اللوائح موقتاً مع حفظ الحق في أنها صاحبة السلطة المطلقة في عرضها عليه أو عدم عرضها مرة أخرى . ضحك على المجلس وعلى الأمة !! وبيان أن الوزارة تريد موقتاً أن تجاري الرأي العام حتى تسكن حركته ثم ترجع المياه الى مجاريها فلا تعرض على المجلس لوائح التعليم حتى لايكون من قرارات مجلس الشورى فيها ما يقف أمام مبدإ الانكليز من القضاء على التعليم النافع في نظارة المعارف . أعطت الوزارة هذا المسكّن الوقتي لتستفيد من نتيجته، ثم ترجع الى الخطة الأولى فتقاطع المجلس ولا تحضر جلسة من جلساته بعد !!

طلب مجلس الشورى أن يبين الاحتياطي في الميزانية وان لا يصرف منه شيء إلاّ باطلاع المجلس عليه لأن التصرف من هذا النوع هو جزء من الميزانية فقبلت الوزارة ذلك وعلها وعدت به، ولكنها قد نقضت وعدها ولم تحترم رأي مجلس الشورى، فتصرفت في أكثر من مليونين بقرار من مجلس النظار بعد تصديق مجلس الشورى على الميزانية ، وبعد اعتقاده أن الحكومة لن تفعل إلاّ ما وعدت به . وغاية ما اتخذت الحكومة من الذرائع استر هذا التصرف غير القانوني والمجحف بحقوق الأمة من الرقابة على أموالها ، إنها لم تبلغ هذا القرار مع غيره من القرارات الأخرى للجرائد — سياسة حكيمة !!

لا أحب أن أصف عمل الحكومة هذا بوصف خاص ، بل أترك للرأي العام أن يصفه هو ويقدر وزارتنا المحبوبة حق قدرها .

قرر مجلس الشورى أن ما ينفق على السودان من الخزينة المصرية يجب أن يحتسب ديناً على السودان . وتعلى فوائده عليه ، ويبين كل ذلك في الميزانية . وكل الذي نعرفه عن هذا القرار أن الوزارة لم تتبع فيه رغبات المجلس ، ولم تحتسب فوائد على المبالغ التي ترسل الى السودان .

بماذا نصف هذا العمل أيضاً ؟ ؟

طلب مجلس الشورى من الحكومة أن تشترك الأمة معها في العمل اشتراكاً فعلياً حقيقياً لا اسمياً كما هو الآن في هيئاتنا النيابية . وعضد المجلس في ذلك الطلب الرأي العام ولم يبق ولا أحد من المصريين ، أصحاب المصالح في مصر إلاّ وعضد مجلس الشورى في ذلك الطلب ، سعت الوزارة كثيراً في أن تحقق هذا الطلب عربوناً على اخلاصها السلطتين معاً ،

وبرهاناً لها على قدرتها فلم تفلح . فلما أن قرره المجلس وبعث به للوزارة ماذا صنعت ؟ ها نحن أولاء ننتظر كل يوم جواب الوزارة فإذا الوزارة لا تحير جواباً . ألأن الوزراء مقتنعون بأن الأمة المصرية الذين هم أبناؤها لا تستحق نعمة الدستور ؟ كلا ، بل لأن الوزارة في حيرة بين الأمة التي تطلب الدستور وبين السلطتين اللتين لا تريدان الدستور . إنها تكسب وقتاً — على ما نظن — وتصبر في الجواب حتى يأتي موعد انعقاد الجمعية العمومية فتدخل المسألة في أعمال العام المقبل .

يبين من هذه الحوادث العملية التي ذكرناها ونحن واثقون من صحتها والوزراء واثقون منها أيضاً لأنها رسمية تقررت بين أيديهم . يبين منها أن وزارتنا تضحي مبدأ الحرية الشخصية إرضاء للسلطة الشرعية . وتضحي المالية والتعليم إرضاء للسلطة الفعلية . وتضحي فكرة الدستور إرضاء للسلطتين معاً . فماذا تضحي الوزارة إرضاء للأمة ؟

الى هذا الحد نقف . ونترك الآن تفصيل تصرف الوزارة في أمر المديرين والموظفين وما إذا كان تصرفها في ذلك أيضاً منطبقاً على ما ترضاه ذمم الوزراء الطاهرة ، وما يقدرونه مع نفع الأمة وطريق هذا النفع . وننتظر من الوزارة أن تعتبر نفسها من الأمة كما رجت فيها الأمة . وإن ما كان من إرضاء السلطتين على حساب الأمة خطأ هي راجعة عنه في مستقبل أعمالها ، لتعيد ثقة الرأي العام بها ، وتحقق آماله فيها . وعندها الفرصة سانحة لهذه الثقة وهي العمل على إجابة طلب مجلس شورى القوانين الذي لم تجبه إلى الآن وهو منح الدستور .

فأما إن كان غرض الوزراء من ذلك الخطأ السابق المطرد هو أن يبقوا في مناصبهم لمجرد البقاء فيها واستدرار نعمة السلطتين عليهم ، فما لذلك ادخرتهم الأمة . ولكنها ادخرتهم وهم من خيرة أبنائها ليكون منهم مثل شريف باشا الذي استقال حتى لا يتخلى عن السودان . ادخرتهم الأمة ليقفوا في وجه السلطة لا ليكونوا أعواناً لها على قومهم . فإن كانوا يطلبون من مراكزهم المجد الصحيح ، فما المجد إلا أن ينصروا الحق ، ويرضوا الأمة وإنهم إن شاء الله لفاعلون .

— ١٠ —

يتناقل الناس عن بعض الوزراء أحاديث ويروون عنهم أخبار حركات وحوادث ترمي كلها الى الرغبة في التضييق على الحركة الوطنية وحصر الأفكار الدستورية في دائرة يسهل عليهم مراقبتها عن قرب.

ليس ذلك ما نعهده في رجال وزارتنا من « الامبيراليسم » المتناهي، وترك كل امرىء يكتب ويخطب حيث شاء ومتى شاء ما دام أن ما يدعو اليه من المقاصد ليس محرماً شرعاً ولا قانوناً وما دام أنه لا يخرج في أعماله عن حدود القانون العام.

حسب الوزراء اخلاصاً للسلطة انهم يتعدون رغباتها فيما ولوا عليه من الأعمال. ولم يولهم أحد مقاليد ضمائر الناس ولا أزمة ألسنتهم. ولا يمكن أن تطلب اليهم السلطة أن يديروا أدمغة الكتّاب ولا مقاصد الخطباء الى حيث تريد.

يقول المتصلون بهم أن ما يظهر على الوزراء من معاكسة الحركة الدستورية ليس ناشئاً عن وحي يصدر لهم من السلطة، ولكنهم يشفقون من جراء هذه الحركة على مصالح الوطن الذين هم خدامه الأمناء. لا نظن أمثال هذه الأعذار الا ضرباً من ضروب التعمية، فان حركة الأمة الى الدستور دليل على حياتها. وسكونها الى الحكومة الشخصية دليل على موتها وعدم احساسها بالوجود وتأثرها بالحوادث. واني أجل رؤساءنا عن أن يريدوا لامتهم التي أخرجتهم وربتهم وأهلتهم الى هذه المراكز التي هم فيها يأمرون فنطيع وينهون فنزدجر، نجل رؤساءنا عن أن يظنوا أن الحركة الدستورية إذا سير فيها بتوسع ربما أضرّت بمقدار الحرية الشخصية التي تتمتع بها الأمة الآن اعتماداً على أخبار الصيف الماضي التي كانت تأتينا بوجوب التضييق على حرية الصحافة . . . الى آخر ما يريد الاستعماريون من مظاهر استعباد الأمم.

(١) نشر بالعدد ٥٦٥ من الجريدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة أيضاً »

كلاّ انه لا خوف على الأمة من الرغبة في تحرير نفسها ، بل الأمر على النقيض من ذلك ، وكل حركة من جانب الأمة نحو استجماع كمالها الخاص سعد وسلام عليها في حريتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً كما قال بحق «ماكيافيل» :

« من البعيد أن تكون رغبة الأمة في تحرير نفسها مضرة بها في حريتها . لأن هذه »
« الرغبة إنما تتولد عن الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد . فاذا اتفق انها تضل في طريقها »
« فان الخطب العلنية تصلح خطأها في الفكرة وانه يكفي أن يقوم رجل طيب فيبين لها »
« بخطاباته أنها ضالة حتى ترجع الى الصواب » .

فليطب وزراؤنا نفساً ويطمئنوا قلباً على مصلحة أمتهم فان مصلحتها لا تزال في أيديهم وانهم أولى الناس بأن يكونوا أئمتها الى الدستور وهدايتها الى السعادة فليثبوا بها الى مصاف جيرانها الذين سعدوا بنعمة الدستور فإن أمتنا مهما كانت جاهلة — كما يقولون — تفهم ما ينفعها وما يضرها متى أرشدها الى ذلك وزراؤنا الذين هم من خيرة أبنائها والذين كانوا حائزين لثقتها فقد قال بحق سيسيرون :

« مهما كانت الأمة في أعماق الجهل فهي قابلة لفهم الحقيقة وراجعة إليها بسهولة إذا كشف لها الغطاء عن الحقيقة ، رجل أهل لثقتها » .

وإن رجال وزارتنا لديهم فرصة يحوزون بها ثقة الأمة تماماً وهي أن يجيبوا طلب الدستور الذي قدّمه لهم مجلس شورى القوانين فيصبحوا بذلك هداة الأمة وخدامها الأمناء كما كانت تعهد فيهم من قبل . فهل هم لذلك يعملون ؟

— ١١ —

الطريقة المعقولة العادية في تأليف الوزارات[1] هي أن يسمى أولاً رئيس الوزارة فيضع خطة سيره فاذا قبلت هذه الخطة أخذ في انتخاب زملائه الوزراء فيذهب إلى أحدهم يعرض عليه محفظة إحدى النظارات ويعرض عليه كذلك خطة السير فاذا قبل خطة السير سأل الرئيس عن بقية الوزراء فاذا وجدهم جميعاً من مشربه ومن أهل ثقته بحيث يمكنه أن يكون متضامناً مع كلٍّ منهم في العمل قبل الوزارة وإذا وجد في الأسماء المعروضة اسم وزير لا يظن أنه يتفق معه أو لا يظنه يدين بمبادئه اعتذر عن قبول النظارة المعروضة عليه . وقتئذ يقع الرئيس في حيرة الترجيح بين إستبقاء هذا الناظر المعتذر وقبول شروطه وبين أن يقبل عذره ليستبقي الناظر الآخر غير المقبول في نظر المعتذر . وهكذا يمر الرئيس على من ينتخبهم لتأليف الوزارة على هـذه الطريقة فتى رضي الجميع بالخطة التي رسمها الرئيس كما هي ، أو بعد تعديل اشترط الوزراء ادخاله فيها . ومتى رضي الوزراء بعضهم عن بعض — متى تمَّ ذلك تألفت الوزارة المتضامنة بمعناها السياسي والعرفي .

نعلم هذا ونعلم كيف تألفت هذه الوزارة الحالية فهل هي جرت على هـذه الطريقة في تأليفها ؟ نحن على يقين من أن تعيين النظار في مراكزهم كان محض تعيين كما يعين الموظفون المعروفة اختصاصات وظائفهم في القانون كالقضاة والمديرين وغيرهم . على أن وظائف النظار حتى في حكومتنا هي من الوجهة السياسية ليس لها قانون، بل قانون السياسة الوزارية هو ذلك البرنامج الذي أشرنا اليه . فاذا كنَّا متحققين من أن هذا البرنامج لم يوجد أي لم يضعه عطوفة الرئيس ولم يعرضه على زملائه قبل قبولهم ، ومتحققين من أن القانون يستحيل أن يحفظ الخطة السياسية للوزارة فيجعلها ضمن مواده ، اذا كنَّا متحققين من ذلك كله وجب علينا مع الأسف أن نصرّح بأن وزراءنا قبلوا مراكزهم ليشتغلوا في السياسة على غير قانون .

(١) نشر بالعدد ٥٩٩ من الجريدة في ١ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان : « وزراؤنا كيف يشتغلون »

وهل هم بعد أن جمعتهم الصدفة ، ومن غير أن يرضى بعضهم عن بعض قد اجتمعوا بالقصد ووضعوا خطة مكتوبة اتفقوا عليها ليسير كل منهم في نظارته على ما يطابق تلك الخطة العامة من جميع الوجوه حتى إذا تعذر عليه تنفيذها تخلى عن منصبه، ذلك لم يكن أيضاً . إذن على العقل أن يحكم بأن كل ناظر في نظـارته لا يلحظ في أعماله تصرّف زميله في النظارة الأخرى . وليس من الممكن أن الصـدفة التي جمعتهم يمكنها أن تسيّـر أعمال كل منهم على القواعد والمرامي التي تسير أعمال الآخر . لأن الصـدفة ليست عقداً ولا قانوناً وحسبها أنها الصدفة .

لا ننكر أن سياسـة البلد تتمشى على قاعدة مرسومة معروفة هي قاعدة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية،فكل مسئلة من المسائل يقضى فيها باتفاقهما معاً من غير مداخلة الوزارة،ولئن تداخلت فانما يكون تداخلها كما يتداخل الرجل الواسطة بين اثنين، لا أنها تمضي الأمر وتحتمل مسئوليته بالمعنى الـكامل لاحتمال المسئولية ، وإن الوزراء حين قبلوا الوزارة ملحوظ أنهم قبلوها عالمين بهذه السياسة الوفاقية راضين بأنها تكون هي خطة السير بين السلطتين ، غير أن قاعدة الوفاق هـذه أعم جدًّا من أن تعتبر خطة تفصيلية للوزارة تسير عليها في حياتها السياسية وتطبق عليها جميع الأعمال الداخلية في النظارات .

ولا ننكر أيضاً أننا في حكومة مطلقة السلطتان فيها هما عضد الوزارة، وهما اللتان اتفقتا على تنصيبها، وهما اللتان يمكنهما إظهار عدم الثقة بهـا فتستقيل . بل هما اللتان تستطيعان إسقاطها . غير أننا مع هذا يجب أن نلحظ أن في البلد رأياً عامًّـا تكفي قوته لتعضيد الوزارة في أعمالها كما تكفي لإظهار عدم ثقة الأمة بالوزارة عند اللزوم . ويجب أن نلحظ أيضاً أن وزراءنا الحال بين هم من أخلص أبناء الأمة لمصلحتها ، ويستحيل عليهم إذا — آنسوا من الأمة عدم الثقة بهم — أن يبقوا في دست الوزارة يوماً واحداً . هذا ما نظنه بشهامة كل منهم بعد الحوادث الأخيرة وما نحن في هذا الظن الحسن بغالين .

* * *

إذا كان تأليف وزارتنا قد تمّ على النمط الذي شرحناه،وكانت أخلاق وزرائنا الشخصية على النهج الذي بينـاه من اعتقادهم بأنهم يخدمون الأمة لا يخدمون السادة . وإذا كانت

ظروف الحال قد اضطرتهم مكرهين بعض الشيء إلى رفض طلب الدستور . فهل يسمحون لنا أن نسائلهم مع الاحترام كيف يشتغلون ؟

إن رفضهم للدستور مع شدة إخلاصهم للأمة لا ينفي عنهم التقصير في حقها، ولكنه يدل من جهة أخرى على أنهم يقيمون أنفسهم مقام نواب الأمة المسئولين عن الأغلاط التي تقع في التشريع ، والهفوات التي ترتكب في التنفيذ ، فهل هم لذلك يعملون ؟ .

هل هم يوالون اجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية فيدرسون المسائل التشريعية والتنفيذية جليلها ودقيقها قبل أن يجتمعوا للتصديق عليها في المجلس الرسمي ، أم هم يتناقشون فيها حين انعقاد المجلس الذي لا يلبث إلا ساعة من النهار ويصدق فيه على كثير من المشروعات التي تبعث بها إليه النظارات كل يوم . وهل كل ناظر منهم يوزع على زملائه صورة المشروع الذي ينوي تقديمه الى مجلس النظار ويناقشهم فيها منفردين ومجتمعين حتى تنضج فكرته بالبحث فيتمحص فيه وجه الحق والمنفعة، ويأتلف مع بقية النظامات الحكومية في النظارات الأخرى ؟ وهل هم يدرسون كل مشروع من المشاريع القانونية قبل إرساله الى مجلس الشورى . هل هم يعملون كل ذلك أم يكون الواقع هو ما نخشاه من أن كثيراً من قرارات مجلس النظار يمر بها عليهم في نظاراتهم فيختمها كل منهم كأنها قد سبقت فيها المناقشة وقرّ عليها بينهم الرأي السابق . أو أن كل نظارة تشرع كيف شاءت وترسل بمشروعها الى المجلس ومتى حضروا فما هي إلا كلمة أو كلمتان، ثم تكون المجاملة بين الزملاء بعضهم مع بعض، أو مجاملتهم لإرادة السلطة الشرعية، أو إجماع السلطة الفعلية تكون هذه المجاملة كافية لاقناع ضمائرهم بأن المشروع هو نص العدل ، وعنوان المنفعة ، فيصدقون عليه من غير بحث ولا تغليب ؟ .

إن وزراءنا هم أدق الناس علماً بما إذا كانوا يتعبون حقيقة ويصلون الليل بالنهار للاقتناع بوجوه المنفعة في كل مشروع أو ما إذا كانوا يتركون ذلك لإرادة السلطة أو محض الصدفة . وان الأمة تحب كثيراً — وهم أبناؤها — أن تقتنع أنهم يتعبون لمصلحتها فلا يملون ولا يجاملون .

حقيقة أن وزراء مخلصين يحملون مسئولية رفض الدستور لا يسعهم إلا أن يضعوا أنفسهم من الأمة موضع النواب الحقيقيين . فهل وزراؤنا على ذلك يعملون ؟

النظام السياسي

— ١ —

لسنا مع الذين يعلقون أهمية كبرى على تكثير عدد الموظفين المصريين وتقليل عدد الموظفين من الأجانب[١]. بل نرى أن هذا الأمر لا يأتي إلا في الدرجة الثانية من مطالب أعلى من ذلك بكثير وهو السلطة الأهلية. ونعني بها سلطة الحكومة المحلية سلطة الوزارة،

فإنه في الواقع إذا كان للوزارة سلطة حقيقية فعلية كانت الحكومة أهلية صرفة مهما كثر عدد الأجانب الموظفين فيها لأن سلطتهم تكون وقتئذ مستمدة منها ويكونون مسؤولين أمامها عما يفعلون.

غير أن من ينظر الى حركة الأعمال في الحكومة لا يلبث أن يقتنع بالحس بأن الرؤساء المصريين رغماً عما لهم بالقانون من الحقوق وما عليهم من الواجبات — ليس لهم من الأولى إلا مظهرها وليس عليهم مسؤولية عن الثانية إلا أمام من لا يعرف الواقع — وذلك الواقع ان هذه الحكومة في الحقيقة هي حكومتان! إحداها رسمية اسمية وهي الحكومة الوطنية، والأخرى وراءها مدبرة عاملة غير مسؤولة قانوناً وان كانت مسؤولة عملاً في كثير من الأحيان وهي حكومة الاحتلال. وليس يوجد لهذه الحالة الفعلية سند مكتوب تستمد منه مشروعيتها إلا ما كان في تقارير اللورد كرومر من هذا المعنى. وأظهر عبارة قالها في هذا السبيل هي أن الموظف الانكليزي في أية مصلحة من المصالح يجب أن يكون له الرأي الأعلى فيها ولو كان مرؤوساً — فأما قوانين البلاد فكل ما فيها ان الوزارة هي صاحبة الحق التنفيذي، بل التشريعي أيضاً مع الأمير، وأنها بذلك المسؤولة الوحيدة عن كل سوء في ادارة البلاد على اختلاف صورها. وان الأوامر العالية الصادرة بتعيين المستشارين لا تعطيهم حقاً من حقوق الادارة، ولا أمراً من أمور التنفيذ، بل كل حقهم هو الارشاد أو النصيحة أو الشورى. وقد ساروا على ذلك بادىء الأمر ونظن أن أغلب مذكراتهم أو أوامرهم المتعلقة

---

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الجريدة في ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الامة» من جناب السير الدن غورست — الوزارة المسؤولة —

بالمسائل المهمة لا يزال نصها الى الآن لابساً ثوب التحفظ في الألفاظ تابعاً التوفيق بين اختصاصهم القانوني وبين سلطتهم الفعليـة كما كان يصنع السير غورست إذ كان مستشاراً للداخلية فإنه كان دائماً يعبر في مذكراته بالتعبير الذي يفهم منـه صريحاً ان سلطته قاصرة على مجرد ابداء الرأي — وعلى كل حال فإن هذا النفوذ قد كبر تدريجاً حتى حجب ما عداه من النفوذ القانوني أو أباده . وتنزل هذا النوع من الاستئثار بالسلطة من الحكومة العالية الى أطرافها الدنيا في جميع الادارات الوطنية . فالمدير مفتش قد يستأثر بالسلطة الفعلية دونه وان كان تعيين المفتش هو للمراقبة لا للعمل .

كانت الوزارة المصرية من عهد تأليفها في مدة الخديو الأسبق متأثرة دائماً بميل الخديو إلاّ في أحوال استثنائية محضة كانت تتغلب على رأيه شيئاً قليـلاً حتى جاء الاحتـلال الانكليزي ، فوقعت الوزارة بين عاملين يتنازعان التسلط عليهـا . لا نقول سلطة الخديو وسلطة الأمة كما هو الحال في البلاد المتمدنة، بل سلطة الخديو وسلطة الاحتلال — لأن الأمة كانت معتبرة لدى الطرفين كمية عاطلة ، لا يفكر أحدهما في سلطتها بل هي نفسها ما كانت تفكر تماماً في أنها هي بالطبيعة صاحبة الحق الواقع عليه النزاع .

ومن البديهي أن الوزارة التي شأنها ذلك تـكون مضطرة لبقاء استقلالها أن تعتمد على إحدى السلطتين عند اختلافهما — وهذا القول ليس نظريًّـا محضاً ، بل قام عليه الدليل من العمل . فإن وزارة رياض باشا الأخيرة قلت الثقة بها من عابدين لأسباب غير معروفة تماماً ولم ترد ان يعضدها الاحتلال فاستقالت . ولو أرادت أن يعضدها لبقيت كما كان العكس في وزارة نخري باشا . ثم اشتد التنازع بين السلطتين الشرعية والفعلية فانقسم الناس شيعاً وفرقاً ومن جراء هذه الحال التي يغلب فيهـا تجاوز الحد من الفريقين اتهمت الوزارة بأن يكون عضدها الاحتلال. ولا ندري أكانت مكرهة في ذلك أم مختارة. كما لا ندري ماذا الذي يكون قد أكرهها على التسليم بحقها . وما الذي كان يمنع الأمة من تعضيد كل وزارة في الاستقلال المفيد بالسعي في ذلك لدى السلطتين ؟ إلاّ أنه مهما يكن من سبب اتـكائها على الاحتلال فإن ذلك قد أفضى بالتدريج السريع الى تلك الحال التي وصفناها في صدر هذا المقال .

ونجم عن ذلك أضرار شتى — منها — سوء ظن الأمة بمقاصد الاحتلال وكان هذا من الأسباب الـكبرى للقلق الذي أظهرته الامة بمناسبة الحوادث ونسب الى التعصب الديني تارةً واسوء الفهم في تقدير أعمال الاحتـلال تارةً أخرى — ومنها — الجفاء الحاصل بين الأمة وبين الحـكومة ومظاهر هذا الجفاء جليـّـة في كل عمل هما فيه معاً سواءٌ كان ذلك في الجمعية العمومية أو في شورى القوانين، بل في أصغر الأشياء كما يوجد في ضبط الوقائع الجنائية

من أن الناس يضللون التحقيق دائماً بفكرة أن الحكومة خصم. وكما يوجد في القرعة العسكرية الخ. ولا يشك أحد في أن هذا مفسد على الحكومة عملها، مفسد على الأمة خلقها، وفي ذلك الضرر المبين. نعم أن كل من يحب الأمة وبقاءها وتقدمها يجب لها أن تعتقد دائماً أنها شيء، وأن الحكومة شيء آخر، إلاّ أنه يجب كذلك أن تكون الاثنتان صاحبتين لاخصمين متحابتين لا متباغضتين، وان كانتا دائماً منفصلتي الشخصيتين — ومنها أن الحكام من الانكليز لا يمكنهم فهم مقاصد الناس ولا معرفة طباعهم وأخلاقهم، كما لا يمكن للعامة أن يأنسوا اليهم فلا يستطيعون بذلك أن يقوموا بما يريدون من الخدمات. ومنها أن تجريد أي رئيس من السلطة وجعل مرؤوسه مسلطاً عليه مميت لعواطف المصري مفقد لحرية العمل فيه، بل مبيد للانتفاع منه، مناقض لتأهيله للحكم.

* * *

وقبل ان نأتي الى المطلب يجب أن لا نغفل بيان فكرة أساسية للموضوع لا مندوحة عن ايرادها.

من مبادىء الاحتلال المتفق عليها عند الانكليز، والتي صرحوا ويصرحون بها كل حين أن الغرض منه تأهيل مصر لحكم نفسها بنفسها وتقوية أمتها وحكومتها حتى لا يطمع فيها طامع ليأمن الانكليز على مصالحهم فيها وطريقهم الى الهند. وهم بذلك يقولون أن الاحتلال مسؤول عن الادارة المصرية ولا تتحقق المسؤولية الاّ بالسلطة ولا تكون السلطة الاّ بالمداخلة في الأعمال المصرية — على أنه من المعلوم أيضاً أن المداخلة عن قرب على هذه الصورة التي وصفنا في الشؤون المصرية كلية وجزئية من شأنها أن تقف عقبة كؤوداً في سبيل حرية العمل التي لا يمكن بدونها تمرين المصري على الحكم وتعويده الاستقلال في الرأي وهذان هما الحجران الاساسيان للحكم الذاتي. وعلى ذلك يبين بادىء الامر أن التأهيل للحكم الذاتي والمسؤولية عن الادارة المصرية أمران لا يجتمعان ولا يمكن التوفيق بينهما.

وإنا لا نرى مطلقاً شيئاً من التناقض الحقيقي بين هذين المقصدين لأن الذي يريد بناء البيت بناءً متيناً، ويرى شيئاً من الصعوبة أو الابطاء في نقل الأحجار الكبيرة اليه لا يسوغ له في سبيل الحصول على سرعة اتمامه أن يطحن تلك الأحجار فيحيلها الى رمل يسهل نقله. لأنه بعد ذلك لا يمكنه أن يبني بناءً متيناً بتلك الأحجار المطحونة. ومثل هذا الباني مثل الاحتلال الذي يستسهل اماتة عاطفة الحكم في المصريين في سبيل اصلاح بلادهم وتأهيلهم للحكم الذاتي. لأنه متى أصلح مصر أي أصلح أرضها وحالها الاقتصادي والمالي والحربي

والتفت الى أشخاص يسلمهم المصالح لم يجدْ بعدُ أحداً الاّ غير الاكفاء المدربين الذين تجردوا بعمله عن الصلاحية للاستقلال .

نقول أنه لا تناقض بين تحقيق المقصدين متى قصر الاحتلال سلطته في الادارة المصرية على الاشراف دون العمل بالذات مباشرةً . وما لنا وعاولة التوفيق بين مقصدين قد اعتبرها اللورد كرومر متوافقين غير متناقضين ، وان العمل بهما معاً لا يكلف الاحتلال شيئاً من العناء . فانه قبل استقالته أراد أن يترك للوزراء حرية في العمل ليكونوا مسؤولين عن الادارة ، وابتدأ فعلاً بتنفيذ هذا المبدأ بأن أدخل في الوزارة رجلاً معروفاً بالقدرة على العمل وشدة المعارضة في الحق معروفاً بالحرية في ابداء الرأي معضداً من الأمة وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية.وقال في تقريره أنه جعل هذا الإختيار تجربة لإعطاء المصريين حرية العمل في ادارة بلادهم .

ولولا أن هذا التصريح وهو ترك الأدارة المصرية على مسئولية الوزارة المصرية يوافق أيضاً كل الموافقة مصلحة الاحتلال الانكليزي لما صرّح به اللورد كرومر .

على هذا لا تكون الأمة مبالغة في الطلب ولا متجاوزة حد الممكن ولا يكون طلبها يضر بالاحتلال إذا طلبت منه أن يترك للوزارة سلطتها القانونية ويجعلها هي صاحبة الحق في الأمر وعليها المسؤوليــة عن الواجب . فان لم ترض الوزارة تحمل مسؤولية الأدارة أو رأى الاحتلال فيها ضعفاً، فان بلاداً في هذا الطول والعرض وكثرة العدد لا تعدم أفراداً عدد أصابع اليد يمكنهم تحمل المسؤولية خصوصاً بعد ربع قرن من الاحتلال الانكليزي . بذلك تدفع الأضرار التي أشرنا إليها وتحقق وجوه المصلحة للطرفين، أي لطرف الاحتلال في أن يكسب صداقة المصريين ويقوم بالواجب عليــه نحو ما رسمه لنفسه من الخطة التي قدمناها ، ولطرف هذه الأمة من نيل حقها الطبيعي في أن يقوم أبناؤها بخدمتها ويؤهلون إلى حكمها حكماً دستوريًّا — ولنا أمل في السير غورست أن يحقق هذه الطريقة الجديدة المفيدة التي بدأ فيها سلفه حتى يصبح الوزير هو الوزير والمستشار هو المستشار .

ولنا في الموظفين كلمة أخرى الى غد .

— ٢ —

يختلف الناس كثيراً في تقدير الحرية التي يجب أن تكون الموظفين المصريين[1] ولكن الذين يقولون بوجوب تحديد هذه الحرية لايراعون في قولهم مصلحة الأمة، بل يحكمون هذا الحكم بناء على وقائع شخصية كانت لهم مع مهندس المركز أو الباشمهندس أو المدير . فيكتبون العرائض إلى الوكالة البريطانية أو الجهة المختصة يطلبون فيها تعيين رجل انكليزي ليقيم العدل الذي خذله الوطني على رأيهم . فاذا سألتهم أحقٌّ ما يزعمون من أن الوطني حقه أن تغلّ يده عن التصرف ، قال بعضهم تلك طريقة ملح نتقدم بها إلى الحكام الانكليز لنستحضر إصغاءهم لما نقول ونستفزّ همتهم لإمضاء ما نطلب ولم نقل إلاّ فارغاً من القول إن لم ينفع لا يضر — وذلك مظهر من طبائع الاستبداد — ولئن سألت البعض الآخر ليقولنّ — إذا خلوا إليك — إن حكامنا كثير منهم الذي يظلم أو الذي ليس كفؤاً لعمله ، فلا يقوى على مراجعة زميله الانكليزي ، أو رئيسه المخطىء خطأ مقصوداً أو غير مقصود . يقولون ذلك وهم لا يريدون أن يظهروا بهذا القول — إلاّ في عرائضهم — خشية أن يرموا بعدم الوطنية أو خشية أن يكون ما يقولونه من هذا النوع مضرّاً بسمعة المصري ولكن مصلحتهم عندهم فوق كل مصلحة — وذلك أيضاً مظهر من طبائع الاستبداد — وعسى أولئك أن يكون منهم الذين أشار إليهم اللورد كرومر في تقريره في عرض قوله إن المصري عقيم النظر غير منتج — ومهما أصاب القائلون بكفاءة موظفينا ومهما أخطأ مخالفوهم في الرأي فانا لا ننكر حقيقة مرّة هي أن في موظفينا عيوباً كثيرة راجعاً أغلبها إلى الأخلاق أكثر من انتسابها إلى عدم الكفاءة العلمية . وتلك العيوب لها علل بعضها قديم وبعضها حديث كلها قابلة للشفاء وتبعتها واقعة على الحكومة القديمة وعلى الحكومة الحديثة نبينها حتى يظهر علاجها وهو المطلب الذي نطلبه اليوم .

مذهب التوظيف القديم — الحكومات الاستبدادية الظالمة التي هي أسوأ أنواع الحكومات تتميز عادةً عن غيرها بمذهب التوظيف أو بعبارة أخرى بالشروط اللازم توفرها في الفرد ليكون حاكماً .

---

(١) نشر بالعدد ٦٥ من الجريدة في ٢٦ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الامة» من جناب السير الدن غورست — حرية العمل للموظفين —

في تلك الحكومات الاستبدادية يكون الحكم دائماً لمصلحة الحاكم الأكبر دون المحكومين فان عدل ذلك الحاكم فلكي يعمر البلاد ، وما عمّر البلاد إلاّ ليجبي الخراج الذي هو المال ينفقه على شهواته وعلى ذويه وعلى بطانته المقربين ثم على الجيش الذي يحفظ له ملكه وينتقم له من عدوه إذا غضب . وبالجملة فان كل ما يقصد من نظام الحكومة هو شخص الحاكم الأكبر فاذا نالت الأمة رخاء في المعيشة أو تقدماً في العلم والصناعة كان ذلك غير مقصود من جانبه بل جاء بطريق العرض إلاّ أن تكون الصناعة ونحوها مقصودة لتكمل له شهوة من شهوات المجد أو الزخرف — يتطرّق ذلك عادةً من الحاكم الأكبر إلى من دونه من الحكام أو الموظفين . فانه إذا اصطفى فرداً أغدق عليه نعمه . ومنها أن يرفعه إلى أن يكون حاكماً . فالتوظيف على هذه الصورة مزية يخص بها الحاكم من يشاء ممن لهم عليه صلة رحم أو دالة بما يظهرون من شعائر الاخلاص والعبودية لشخصه الكريم المقدّس فتدخل الوظيفة في عداد الإقطاعات والانعامات من العروض والخلع السنية والوصائف والسراري والدّواب والأنعام .

كما أن الحكومة العامة ما كانت إلاّ لمصلحة الحاكم الأكبر أو الملك، كذلك الوظيفة ما كانت إلاّ لمصلحة الموظف لا يراعي في أدائها كفاءة ولا ذمة ولا مصلحة للمحكومين بل يخدم بها لذاته ومطامعه — وكما أنه لا يشترط في الحاكم الأكبر غير الوراثة ودوام القوة، كذلك لا يشترط في الموظف إلاّ اتصاله هو أو آباؤه بالسلطان ودوام حيازته لرضاه . لذلك كان يرغب جميع الناس في التقرب من الحاكم الأكبر المطلق التصرف ليكونوا حكاماً يبتزّون أموال المحكومين بالباطل . فتأصّل حب الاستخدام في الأفراد وتراموا عليه وعدّوه من أكبر موارد الرزق وضربوا فيه الأمثال المحفوظة الى اليوم إذ يقولون « المنصب روح » و « إن فاتك الميري اتمرّغ في ترابه » . وصار غير الموظف لا يحترم في قومه مهما علت ملكاته وقدر على رزقه .

لا يغلو الذي يقول إن الرشوة في هذه الحكومات التي كانت منها حكومة مصر هي شعار الموظفين . حتى إن من الناس من لا يستحي أن يقول إلى الآن مفتخراً بأبيه . كان أبي مدير أقليم كذا أو ناظر قلم قضايا الأقليم فكان يدخل لحضرته ما شاء الله من الهدايا النفيسة والخيل المسوّمة والأنعام ليقوم للناس بالعدل ! !

نتج عن هذا المذهب في التوظيف طبائع تحدو بالمحكومين إلى أن لا يفهموا إلاّ بصعوبة أن الحاكم يصح أن يقوم بالعدل من غير مقابل فطمع فيه طالب العدل وطالب الظلم على السواء ولا يزال بعض الناس من الطبقة القديمة يودون لو يجدون سبيلاً لأن يبذلوا بأموالهم

الى الحكام لينفعوهم وقت الشدة . كما أن بعض العائلات لا تزال تنزل باللائمة على أحد أفرادها إذا ظهر استقلاله برأيه وأدى ذلك الاستقلال الى استقالته بدلاً من أن يحمدوه على حسن خلقه،ويشكروه على جميل صنعه . نتج عن هذا المذهب القديم أيضاً خضوع الناس لإرادة الحاكم من غير تعقل،وظهرت هذه المفسدة الى الآن في نفوس بعض الموظفين الذين هم في غنى عن الارتزاق من الوظيفة ، ولكنهم مع ذلك متى نزلت اليهم إرادة رئيسهم سجدت نفوسهم لها وخافوا أن يناقشوها وقاموا بتنفيذها ولو كان في تنفيذها البلاء . وبالجملة فان هذا المذهب المشوّه مذهب التوظيف القديم قد أورث طباع الموظفين جزءاً كبيراً من الأمراض الأخلاقية التي ذكرناها .

المذهب الجديد — ونعني به المذهب الذي سارت عليه الحكومة المصرية من يوم أن وضع للتوظيف فيها نظام مكتوب يشترط الكفاءة ويجعل لها النصيب الأول في نيل الوظائف فتحوّل الحكم من أن يكون لمصلحة الحاكم فقط الى أن يكون لمصلحة الحاكم ولمصلحة المحكوم معاً .

نعم ان خير الحكومات هي ما لا يكون فيها للحاكم مصلحة من الحكم مطلقاً . وان كل خير الحكم ومصلحته راجع بجميع أجزائه الى المحكومين من غير أن يكون للحكام أو الموظفين أدنى منفعة منها . ففي مثل هذه الحكومات ينقلب التوظف من كونه مزية (كما في الحكومات الاستبدادية الى أن يكون واجباً أو فرضاً على كل شخص كفء له وقادر عليه . وفي التشريع الاسلامي شيء من ذلك .

ولكن حكومتنا لم تصل الى هذه الدرجة من الرقي لأنها لا تزال الى اليوم في عداد الحكومات الاستبدادية . وكل ما جرى فيها من حيث التوظيف ان وضع له قانون كما ذكرنا وظهرت آثاره في الوظائف وفي الأفراد . آثار تجعلنا نحكم بأن التوظيف فيها لمصلحة الحاكمين والمحكومين . كما أن حكومتها العالية يبين من سيرها إنها لمصلحة الاثنين معاً إذ لم ينفرد الحاكم أو السلطان بكل نتائج النظام دون المحكومين . ولقد يصدق الذي يقول أنهـا متى سارت بهذا السير وجب أن تنتقل الى مصاف الحكومات الدستورية العادلة . — غير أن هذا القانون قانون الاستخدام لم يكد يبدأ في معالجة الأمراض التي أورثها القانون القديم غير المكتوب حتى افترقت السلطتان القابضتان على الحكومة بآراء الناس الذين لم تكن تتكوّن فيهم بعد قوة الرأي . وحصل شقاق داخلي خفي غير ظاهر بين الحكومتين اللتين عرفناها أمس : الحكومة الرسمية والحكومة الفعلية : فالموظف الذي تعرضه الحكومة الرسمية لا تقبله الأخرى وبالعكس . — فنتج عن ذلك أن الموظفين اختار كل منهم الانتماء الى

السلطة التي يظن أنها تحميه من الأخرى وتبقي له وظيفته وتكفل له الترقي منها الى ما فوقها . ومن طبيعة هذه المنافسة انها تؤدي بكل طرف من الطرفين أن لا يشترط في الموظف أكثر من اخلاصه اليه . فراجت سوق المخادعين والمتملقين لكلتا السلطتين وتقربوا منهما فنال كثير منهم بهذه الطريقة وظائف لو روعيت فيها الكفاءة لعادوا منها بصفقة المغبون . وولدت هذه الطائفة أو أنمت في بقية الموظفين روح الاعتماد على التمليق وارضاء الرؤساء بالحق أو الباطل، بل لا نخشى أن نقول أن بعض كبار الموظفين كان يأتي غير الأدب والشهامة ليرضي المفتش أو الرئيس أو ليرضي السلطة الرسمية . وان القارىء لا يزال يذكر الى الآن أمثلة على صحة هذا القول لا نتعرّض بذكرها مطلقاً .

انتهت هذه الحال التعيسة باستقلال السلطة الفعلية بأمر الموظفين وكثر المفتشون من الشبان الانكليز في النظارات جميعها فلم نستفد من تجربة شبانهم شيئاً كبيراً . تجاوز هؤلاء المفتشون حدود التفتيش الى الدخول في العمل بالذات فضربوا على أيدي الرؤساء الوطنيين على ان هؤلاء المفتشين لا يستطيعون القرار في الأرياف ليباشروا الأعمال ، ولو استطاعوا ذلك لما قدروا لعدم تجربتهم وعدم معرفتهم عادات البلاد وأخلاق الأهالي ولاستكبارهم غالباً أن يرجعوا الى الحق متى رأوه لأن العناد من عيوب الشباب ، فأصبح المدير مثلاً مسؤولاً عن الأمن العام في مديريته وهو لا يجرأ أن يعمل عملاً إلاّ بارادة المفتش غير المسؤول عن شيء — نتج عن ذلك انصراف الاكفاء من شباننا عن الخدمة وانصراف الموظفين الاكفاء عن التفكير في المصلحة العمومية ، وأخذ كل موظف يفكر قبل كل شيء في درء المسؤولية عن نفسه في كل ما ينقله المفتش الى المستشار . وبذلك أصبحت الحكومة حين يعوزها مدير أو موظف كبير تتلفت ذات اليمين وذات الشمال وتشكو قلة الموظفين،وليس لها أن تشكو بعد ربع قرن من النظام والتنظيم وهذا مرض من أمراض المذهب الحديث للاستخدام .

زيد عدد الموظفين من الانكليز في كثير من الوظائف . وهذا الأمر كما قلنا لا يجب أن يؤلم العقلاء من المصريين إذا كان من يؤتى بهم من الموظفين يصلحون ليكونوا لنا أساتذة نأخذ عنهم العلم والحكم والعدل والاعتدال مثل السير سكوت والسير مونكريف والكولونل روس والسير جارستن وأضرابهم من العلماء والحكام — ولكن كثر الخطأ في اختيار الموظفين من الانكليز كما كثر الخطأ في اختيار كثير من الموظفين المصريين . فان من القضاة الانكليز ومن المفتشين ومن الموظفين في المعارف وغيرها من الشبان من لم يظهر له في عمله شيء من الكفاءة،ولم يعلم زميله المصري شيئاً، بل هو يتعلم منه،ومن يدقق النظر قليلاً يعتقد صدق هذه القضية .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان هؤلاء الموظفين من الانكليز أخذ كل مرؤوس منهم يفتات على سلطة رئيسه بحكم الجنسية ، واتباعاً لسير الحكومة العالية . فانك تجد القاضي في أية محكمة يكون بينه وبين نظارة الحقانية رابطة تعلو رابطة رئيسه بها . وربما اضطر الرئيس ان ضعفت نفسه كما يضطر الزملاء الذين يكون فيهم هذا الضعف أن يتوسلوا بزميلهم لدى النظارة لقضاء ما يطلبون — وللتفريق في المعاملة بين القضاة من التأثير السيء في أخلاقهم واستقلالهم ما لا يخفى ، وقد حصل هذا التأثير بالفعل . وهذا أيضاً مرض من أمراض هذا المذهب الحديث .

تلك هي بعض العلل القديمة والحديثة، وتبعة كل علة على الحكومة التي سببتها ، ولكن هذه العلل التي سببت عيوب الموظفين عندنا هي كما ذكرنا كلها قابلة للشفاء وشفاؤها هو ما تطلبه الأمة من جناب السير غورست عميد الاحتلال .

ثبت بما ذكرنا أن هذه العلل سببها الاستبداد في المذهبين، وان كان أحدهما ألطف من الآخر . فشفاؤها ينحصر في استئصال علتها أي في حرية العمل . ان الحرية في العمل هي المربية الوحيدة للأخلاق الفاضلة عند المستعد . هي الملزمة للنفس أن تأتي العدل طائعة لا مكرهة . هي التي تؤهل الى الحكم الذاتي — لا نريد بذلك أن نقول : اتركوا الموظفين المصريين يفعلون ما يريدون . بل نقول كما أن الوزير يجب أن يكون هو الوزير ، والمستشار هو المستشار، يجب كذلك أن يكون الرئيس هو الرئيس، والمرؤوس هو المرؤوس، والمدير هو المدير ، والمفتش هو المفتش . كل ذلك بشرط انتقاء الاكفاء من الطرفين — ولقد يسرنا أن نقول في هذا المقام أن نظارة الداخلية كانت أول نظارة فكرت في استعمال هذا الدواء الناجح فخففت المراقبة جداً عن بعض المديرين من الأذكياء . ولا نعلم أن نظارة الحقانية قد كفت عن طريقتها في جمع القضاة الانكليز من المحاكم دون رؤسائهم للنظر في بعض المصالح. على أنها أولى النظارات بملاحظة حرية القضاة والتفادي من عمل ما عساه أن يجرح شعورهم وان تصرف الداخلية ليجعلنا نرجو أن جناب المعتمد الجديد يجعل للتوظيف مذهباً أحدث من الجديد ، وهو الحرية في العمل ، والثقة بالعامل ، لأنهما أساس الحكومة الصالحة .



فهرس

الجزء الاول